

تأيث مجت ناصرالدين الألباني

> ب_{اشا}ن محمدرهیرالیشیاویش

الحزر النحاميس

المكتب الإب لامي

حقوق لطبع محيفوظ للمكتب للإسلامي

الطبعَة الأولحث

۱۳۹۹هر - ۱۹۷۹م

المكتب الاسلامي

بیروت: ص.ب ۱۱/۳۷۷۱ ماتف ۲۵۰٬۳۳۸ برقیاً: اسلامیا دمشدق: ص.ب ۸۰۰ ماتف ۱۱۱۳۳۷ - برقیاً: اسلامی

كتاب الجهتاد

۱۱۸۲ ـ (حديث أنس أن النبي ﴿ الله عليه ﴾ ،قال: «لغدوة أو روحة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها » متفق عليه) ص ۲۸۲

صحيح . وله عن أنس

الأولى : عن حميد عنه .

أخرجه البخاري (۲۰۰/۲ ، ۲۰۱) وابن ماجه (۲۷۵۷) واللفظ له وابن حبان (۲۲۲۹ ـ) وأحمد (۳/ ۱۶۱ ، ۱۵۷ ، ۲۲۳ ، ۲۲۳) من طرق عن حميد به ، وصرح بالسماع منه في رواية للبخاري وأحمد .

والأخرى : عن ثابت عنه .

أخرجه مسلم (٦/ ٣٦) وأحمد (٣/ ١٢٢ ، ١٥٣ ، ٢٠٧)

وفي الباب عن سهل بن سعد الساعدي ، وأبي هريرة ، وأبي أيوب الأنصاري ، وعبد الله بن عباس ، ومعاوية بن حديج ، وأبي أمامة .

أما حديث سهل ، فأخرجه البخاري (٢٠٠/٢ ، ٢١١/٤) ومسلم والنسائي (٢/٢٥) والترمذي (٢١٠/١) والدارمي (٢٠٢/٢) وابن ماجه (٢٧٥٦) والبيهقي (٢٥٨/٩) وأحمد (٣٣٣/٣) ، ٥/٣٣٥، ٣٣٧، وقال الترمذي :

« حديث حسن صحيح » .

وأما حديث أبي هريرة ، فأخرجه مسلم والترمذي وابن ماجه (٢٧٥٥) وأحمد (٣٧٥٠) من ثلاث طرق عنه ، أحمد من طريقين ، واللذان قبله عن أحدهما ، ومسلم من الطريق الثالثة .

وأما حديث أبي أيوب ، فأخرجه مسلم والنسائي وأحمد (٥/ ٢٢٢) بلفظ « خير مما طلعت عليه الشمس وغربت » .

وأما حديث ابن عباس ، فأخرجه الترمذي والطيالسي (٢٦٩٩) وأحمد (٢/ ٢٥٦) من طريق الحجاج عن الحكم عن مقسم عنه . وقال الترمذي :

« حديث حسن غريب » .

وأما حديث معاوية بن حديج ، فأخرجه أحمد (٢٠١/٦) من طريق ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أو عن سويد بن قيس عنه به .

وأما حديث أبي أمامة ، فأخرجه أحمد أيضاً (٢٦٦/٥) عن علي بن يزيد عن القاسم عنه .

قلت : وإسناده ضعيف ، وكذا الذي قبله ، ولكنه لا بأس به في الشواهد . وقد استوعب طرق الحديث أبو بكر ابن أبي عاصم في « الجهاد » (1/4 - 1/4) .

۱۱۸۳ ـ (وعن أبي عبس الحارثي مرفوعاً: « من اغبرت قدماه في سبيل الله حرمه الله على النار » رواه أحمد والبخاري ص ۲۸۲

صحیح . أخرجه البخاري (۲٬۳۰۱ ، ۲۰۰۲) وكذا النسائي (۲/۲۰) والترمذي (۳٬۷۱) وابن أبي عاصم (۲/۸۳) والبيهقسي (۱۲۲۹) وأحمد (۳/۷۱) من طريق عباية بن رفاعة قال :

« أدركني أبو عبس ، وأنا أذهب إلى الجمعة ، فقال : فذكره بهذا اللفظ الذي في الكتاب ، ولفظ أحمد :

« حرمها الله عز وجل على النار » .

وله شاهدان أحدهما من حديث مالك بن عبد الله الخثعمي ، والآخر من حديث جابر بن عبدالله الأنصاري .

أما الأول ، فله عنه ثلاث طرق :

الأولى: عن أبي المُصَبِّح الأوزاعي قال:

« بينا نسير في درب قلمتة ، إذ نادى الأمير مالك بن عبد الله الخنعمي رجل يقود فرسه في عراض الجبل: يا أبا عبد الله ألا تركب؟ قال: إنبي سمعت رسول الله ﴿ يَعُول : فَذَكُره . وزاد :

« . . . ساعة من نهار فهم حرام على النار » .

أخرجه أحمد (٥/ ٢٢٥ _ ٢٢٦) ، ثنا الوليد بن مسلم ثنا ابن جابر أن أبا المصبح الأوزاعي حدثهم به .

قلت: وهذا سند متصل صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي المصبح وهو ثقة. وقد توبع، وهي الطريق الآتية، وأخرجه ابن حبان (١٥٨٨) من طريق آخر عنه،

الثانية : عن عبد الله بن سليان أن مالك بن عبدالله مر على حبيب بن مسلمة ، أو حبيب مر على مالك ، وهو يقود فرساً ، وهو يمشي ، فقال : ألا ركب حملك الله ؟ فقال : فذكره بدون الزيادة وبلفظ البخاري .

أخرجه الدارمي (٢٠٢/٢).

قلت : ورجاله ثقات غير عبدالله بن سليان هذا فلم أعرف وكذا قال الهيثمي (٥/ ٢٨٦) وقد ذكره من رواية الطبراني وسهاه عبد الله بن سليان أبن أبي ربيب .

الثالثة : عن ليث بن المتوكل عن مالك بن عبد الله الخنعمي مرفوعاً به . أخرجه أحمد (٥/ ٢٢٦) بسند حسن .

وأما حديث جابر ، فيرويه عتبة بن أبي حكيم عن حصين بن حرملة المهري : حدثني أبو المصبح المُقرائي عنه قال :

« بينا نحن نسير بأرض الروم في طائفة عليها مالك بن عبدالله الخثعمي إذ مر مالك بجابر بن عبدالله ، وهو يمشي ، يقود بغلاً له ، فقال له مالك : أي أبا عبدالله إركب فقد حملك الله ، فقال جابر: أصلح دابتي ، واستغني عن قومي ، وسمعت رسول الله وسلام يقول: من اغبرت قدماه في سبيل الله حرمه الله على النار ، فسار حتى إذا كان حيث يسمعه الصوت ناداه بأعلى صوته يا أبا عبدالله اركب فقد حملك الله ، فعرف جابر الذي يريد ، فرفع صوته فقال: أصلح دابتي ، وأستغني عن قومي ، وسمعت رسول الله وسلام يقول: فذكره) فتواثب الناس عن دواجم ، فها رأيت يوماً أكثر ماشياً منه » .

أخرجه ابن حبان في « صحيحه » (١٥٨٨) والطيالسي (١٧٧٢) وأحمد (٣٦٧/٣) المرفوع منه فقط وكذا أبو يعلى (من ١١٦/١) وابن أبي عاصم (١/٨٣)

قلت: وهذا إسناد ضعيف، عتبة بن أبي حكيم ضعيف لكثرة خطئه. لكن الظاهر أنه لم ينفرد به فقد قال المنذري في « الترغيب » (١٦٨/٢) بعد ما عزاه لابن حبان:

« رواه أبو يعلى بإسناد جيد ، إلا أنه قال عن سليان بن موسى قال : بينا نحن نسير ، فذكر نحوه » .

وقد ساق لفظه الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٥/ ٢٨٦) وهو نحو رواية عبد الله بن سليمان في الطريق الثانية ليس فيه ذكر جابر ، وقال :

« رواه أبو يعلى ، ورجاله ثقات »

وفي الباب أيضاً عن أبي بكر وعثمان بن عفان عنـد إبـن أبـي عاصـم (٢-١/٨٤) .

١١٨٤ ـ (وعن ابن أبي أو فى مرفوعاً : « إن الجنة تحـت ظلال السيوف » . رواه أحمد والبخاري) . ص ٢٨٢

صحيح . أخرجه البخاري (٢٠٦/٢ ، ٢٠٩ ، ٢٠٠) وأحمد (٣٥٣ ـ ٢٤٠ ، ٢٥٣) وأحمد (٣٥٣ ـ ٢٠٠) وكذا أبو داود (٢٦٣١) وابن أبي عاصم في « الجهاد » (١/٧٥) والحاكم (١/٧٥) عن عبد الله بن أبي أوفى :

« أن رسول الله ﴿ فَي بعض أيامه التي لقي فيها العدو انتظر ، حتى مالت الشمس ، ثم قام في الناس قال : أيها الناس لا تتمنوا لقاء العدو ، وسلوا الله العافية ، فإذا لقيتموهم فاصبروا ، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف ثم قال : اللهم منزل الكتاب ، وجري السحاب ، وهازم الأحزاب اهزمهم ، وانصرنا عليهم » . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ! ووافقه الذهبي ! وله شاهد من حديث أبي موسى الأشعري يرويه ابنه عبدالله قال :

« سمعت أبي وهو بحضرة العدو يقول: قال رسول الله ﴿ إِنَّ اللهِ اللهُ الله

أخرجه مسلم (7/ 20) والترمذي (٣١٢/١) وابن أبي عاصم ، وابن عدي في « الكامل » (٢/٥٥) والحاكم (٢/ ٧٠) وأحمد (٣٩٦/٤ ، ٤١١) وأبو نعيم (٣١٧/٢) وقال الترمذي :

« حديث صحيح غريب » . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط مسلم ، ولم يحرجاه »! . ووافقه الذهبي! وقال أبو نعيم :

« حدیث صحیح ثابت »

11۸0 _ (حديث عائشة: «قلت: يا رسول الله، هل على النساء جهاد؟ قال: جهاد لا قتال فيه: الحج والعمرة » وفي لفظ « لكن أفضل الجهاد حج مبرور » . رواه أحمد والبخاري) . ص ٢٨٢

صحيح . واللفظ الأول لأحمد فقط ، وللبخارى اللفظ الآخر ، أخرجه

في أول « الجهاد » (١٩٨/٢) ، وله لفظ آخر ذكرته في أول « الحج » (٩٨١) .

الله على رسول الله يخ يوم الله على رسول الله يخ يوم الله على رسول الله يخ يوم الحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني » . متفق عليه) . ص ٢٨٣ وفي لفظ: وعرضت عليه يوم الخندق فأجازني .

صحيح . أخرجه البخاري (٢/ ١٥٨ و ٩٣/٣) ومسلم (٦/ ٣٠) وكذا أبو داود (٢٠٤٦) والترمذي (١/ ٣١٩) وابن ماجه (٢٥٤٣) والطحاوي في «شرح معاني الآثار » (٢/ ١٠٥) وأحمد (١٧/٢) من طرق عن عبيدالله عن نافع عنه به . بتامه ، وقول المصنف « وفي لفظ» يوهم أن هذا اللفظ ليس هو تمام اللفظ الأول ، وليس كذلك ، كما يوهم أنه بهذا اللفظ عند الشيخين ، وليس كذلك أيضاً فإنما هو لفظ ابن ماجه والطحاوي ، وزاد هذا بعد قوله : « فلم يجزني » و « فأجازني » : « في المقاتلة » . ولفظ الشيخين والسياق لمسلم :

« عرضني رسول الله على يوم أحد في القتال ، وأنا ابن أربع عشرة سنة ، فلم يجزني ، وعرضني يوم الخندق ، وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني . قال نافع : فقدمت على عمر بن عبد العزيز وهو يومئذ خليفة ، فحدثته هذا الحديث ، فقال : إن هذا لَحدُّ بين الصغير والكبير ، فكتب إلى عماله أن يفرضوا لمن كان ابن خمس عشرة سنة ، ومن كان دون ذلك فاجعلوه في العيال » .

۱۱۸۷ ـ (قولــه صلی ً الله علیه وسلــم : « إذا استنفرتــکم فانفروا » . متفق علیه) . ص ۲۸۶

«لا هجرة بعد الفتح ، ولكن جهاد ونية ، وإذا استنفرتم فانفروا» .

وليس عند مسلم وغيره « بعد الفتح » وهو رواية للبخاري ، وهي عند الترمذي وقال :

« حدیث حسن صحیح » .

ورواه عبدالله بن صالح : حدثني ابن كاسب : حدثني سفيان عن عمر و ابن دينار و إبراهيم بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال :

«قيل لصفوان بن أمية وهو بأعلى مكة: إنه لا دين لمن لم يهاجر، فقال: لا أصل إلى بيتي حتى أقدم المدينة، فقدم المدينة، فنزل على العباس بن عبدالمطلب، ثم أتى النبي على ، فقال: ما جاء بك يا أبا وهب؟ قال: قيل: إنه لا دين لمن لم يهاجر، فقال النبي على : ارجع أبا وهب إلى أباطح مكة، فقر وا على ملتكم، فقد انقطعت الهجرة، ولكن جهاد ونية، وإن استنفرتم فانفروا».

أخرجه البيهقي (٩/ ١٦ ـ ١٧) وابن أبي عاصم (٩٧/ ١) ثنا ابن كاسب به مختصراً .

قلت : وهذا إسناد جيد ، وابن كاسب هو يعقوب بن حميد ، وعبدالله بن صالح هو أبو صالح العجلي . وكلاهما ثقة وفي ابن كاسب كلام يسير ، ولما رواه شأهد من طريق عبدالله بن طاوس عن أبيه عن صفوان بن أمية قال :

« قلت : يا رسول الله إنهم يقولون : إن الجنة لا يدخلها إلا مهاجر قال : لا هجرة بعد فتح مكة . . الحديث».

أخرجه النسائي وأحمد (٣/ ٤٠١) .

قلت : وإسناده صحيح .

ورواه الزهري عن صفوان بن عبدالله بن صفوان عن أبيه أن صفوان بن أمية بن خلف قيل له : هلك من لم يهاجر ، قال : فقلت : لا أصل إلى أهلي حتى آتي رسول الله على أخلت ، فأتيت رسول الله على فقلت : يا رسول الله زعموا أنه هلك من لم يهاجر ، قال : كلا أبا وهب ، فارجع إلى

أباطح مكة .

أخرجه أحمد (٣/ ٤٠١ و٦/ ٢٦٥) .

قلت : وإسناده صحيح على شرط مسلم .

وللحديث شواهد من حديث عائشة وأبي سعيد الخدري ومجاشع بن مسعود .

أما حديث عائشة ، فيرويه عطاء عنها قالت :

« سئل رسول الله ﷺ عن الهجرة ؟ فقال . . » فذكره بتمامه .

أخرجه مسلم (٦/ ٢٨) وأبو يعلى في « مسنده » (ق ٢/٢٣٧) .

ورواه البخاري (٣/ ١٤٦) من طريق آخر عن عطاء بن أبي رباح قال:

« زرت عائشة مع عبيد بن عمير ، فسألها عن الهجرة . فقالت : لا هجرة اليوم ، كان المؤمن يفر أحدهم بدينه إلى الله وإلى رسوله مخافة أن يفتن عليه ، فأما اليوم ، فقد أظهر الله الإسلام ، فالمؤمن يعبد ربه حيث شاء ، ولكن جهاد ونية » .

وهكذا أخرجه البيهقي (١٧/٩) .

وأما حديث أبي سعيد الخدري ، فيرويه أبو البختري الطائي عن أبي سعيد الخدري أنه قال :

« لما نزلت هذه السورة (إذ جاء نصرالله والفتح ، ورأيت الناس) قرأها رسول الله على حتى ختمها ، وقال : الناس حيز ، وأنا وأصحابي حيز وقال : لا هجرة بعد الفتح ، ولكن جهاد ونية . فقال له مروان : كذبت ، وعنده رافع بن خديج وزيد بن ثابت ، وهما قاعدان معه على السرير ، فقال أبو سعيد : لو شاء هذان لحدثاك ، ولكن هذا يخاف أن تنزعه عن عرافة قومه ، وهذا يخشى أن تنزعه عن الصدقة ، فسكتا ، فرفع مروان عليه الدرة ليضربه ، فلما رأيا ذلك ، قالا : صدق » .

أخرجه الطيالسي (٢٠١ و ٩٦٧ و ٢٢٠٥) وأحمد (٢٢/٣ و٥/ ١٨٧) . قلت : وإسناده صحيح على شرط الشيخين .

وأما حديث مجاشع ، فيرويه يحيى بن اسحاق عنه :

« أنه أتى النبي ﷺ بابن أخ له يبايعه على الهجرة ، فقال رسول الله ﷺ : لا ، بل يبايع على الإسلام ، فإنه لا هجرة بعد الفتح ، ويكون من التابعين بإحسان » .

أخرجه أحمد (٣/ ٤٦٨ و ٤٦٩) من طريق يحيى ابن أبي كثير عن يحيى بن إسحاق .

قلت : وإسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين غير يحيى بن إسحاق وهو ثقة كما قال ابن معين وابن حبان وابن حجر .

وله عن ابن عباس طريق أخرى ، يرويه الأعمش عن أبي صالح عنه مرفوعاً .

أخرجه ابن أبي عاصم (٩٧/١) بسند رجاله ثقات.

۱۱۸۸ _ (حدیث « أن علیاً رضي الله عنه ، شیع النبي ﷺ ، في غزوة تبوك ») . ص ۲۸٤ .

صحيح . أخرجه أحمد في « المسند » (١/ ١٧٠): ثنا أبو سعيد مولى بني هاشم ثنا سليان بن بلال ثنا الجُعيد بن عبدالرحمن عن عائشة بنت سعد عن أبيها:

« أن علياً رضي الله عنه خرج مع النبي على حتى جاء ثنية الوداع ، وعلى رضي الله عنه يبكي، يقول: تخلفني مع الخوالف؟ فقال: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا النبوة ؟» .

عن أبيه ;

« أن رسول الله على خرج إلى تبوك ، واستخلف علياً ، فقال : اتخلفني في الصبيان والنساء ؟ قال . . . » فذكره ليس فيه التشييع إلى الثنية ، وهي فائدة عزيزة تفرد بها مسند أحمد رحمه الله تعالى ، وذكر المصنف تبعاً لابن قدامة ، (٣٥٣/٨) أن أحمد احتج به .

۱۱۸۹ _ (« عن سهل بن معاذ عن أبيه عن النبي ﷺ ، أنه قال « لأن أشيع غازياً ، فأكنف على رحله (١) غدوة أو روحة أحب إلى من الدنيا وما فيها » . رواه أحمد وابن ماجه) . ص ٢٨٤

ضعيف . أخرجه أحمد (٣/ ٤٤٠) وابن ماجه (٢٨٢٤) والحاكم (٩٨/٢) وعنه البيهقي (٩/ ١٧٣) من طريق زبّان بن فائد عن سهل بن معاذ به . وقال الحاكم :

« صحيح الاسناد » . ووافقه الذهبي .

كذا قالاً ، وزبان بتشديد الباء الموحدة أورده الذهبي نفسه في « الضعفاء » وقال :

« قال أبو حاتم : صالح الحديث ، على ضعفه » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف الحديث ، مع صلاحه وعبادته » .

(تنبيه): قوله « فأكنفه على رحله » موافق للفظ الحديث في « البيهقي » ، وكذا أحمد ، إلا أنه وقع عنده « راحلة » ، بدل « رحله » ورواية ابن ماجه والحاكم موافقة لرواية البيهقي في هذا الحرف ، ولكنها تخالفها في الحرف الأول « فأكنفه » ففيها « فأكفه » ، وعلى ذلك جرى أبو الحسن السندي في شرحها

⁽١) الأصل « فأكفيه في زحله » . وعلى هامشه: «في الأصل (فأكنفه على) وما أثبتناه هو الصحيح » . كذا ولا وجه لهذا التصحيح البتة ، لأنه مع مخالفته للأصل فهو مخالف أيضاً لل وقع في « أحمد وابن ماجه » كما بينته في الاعلى .

فقال:

« من الكفاية ، قال الدميري : هو أن يحسرس له متاعسه ، والكفاة « الأصل : الكفاية » الخدم الذين يقومون بالخدمة ، جمع كاف» .

قلت : والراجح عندي اللفظ الأول « فأكنفه » أي أكون إلى جانبه وهو على رحله وراحلته ، من (الكنف) وهو الجانب .

• ١١٩٠ ـ (وعن أبي بكر الصديق: « أنه شيع يزيد بن أبي سفيان حين بعثه إلى الشام الخبر وفيه: إني أحتسب خطاي هذه في سبيل الله ») .

لم أقف على سنده . وقد أورده ابن قدامة في « المغني » (٨/ ٣٥٣) دون أن يعزوه لأحد ، فقال :

« وروي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، أنه شيع يزيد بن أبي سفيان حين بعثه إلى الشام ، ويزيد راكب ، وأبو بكر رضي الله عنه يمشي ، فقال له يزيد : يا خليفة رسول الله عليه إما أن تركب ، وإما أن أنزل أنا فأمشي معك ، قال : لا أركب ، ولا تنزل ، إني أحتسب خطاى هذه في سبيل الله » .

ثم وجدته عند مالك (١٠/٤٤٧/٢) عن يحيى بن سعيد أن أبا بكر الصديق . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد معضل .

نعم أخرجه الحاكم (٣/ ٨٠) من طريق سعيد بن المسيب رضي الله عنه :

« أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعث الجيوش نحو الشام: يزيد بن أبي سفيان وعمر و بن العاص وشرحبيل بن حسنة ، مشى معهم ، حتى بلغ ثنية الوداع فقالوا: يا خليفة رسول الله تمشي ونحن ركبان ؟» . وقال:

« صحيح على شرط الشيخين » . وتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : مرسل » .

يعني أن ابن المسيب لم يسمع من أبي بكر.

وأخرج البيهقي (١٧٣/٩) من طريق أبي الفيض رجل من أهل الشام قال: سمعت سعيد بن جابر الرعيني يحدث عن أبيه:

« أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه شيع جيشاً فمشى معهم . فقال : الحمد لله الذي أغبرت أقدامنا في سبيل الله ، فقيل له : وكيف أغبرت ، وإنما شيعناهم ؟ فقال : إنا جهزناهم ، وشيعناهم، ودعونا لهم » .

قلت : وسعيد بن جابر الرعيني، شامي أورده ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً (٢/ ١٠/١) ، وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (١٠٠/٢) .

وأما أبو الفيض فهو موسى بن آيوب ويقال ابن أبي أيوب المهري الحمصى ، ثقة مشهور بكنيته .

وأخرج ابن أبي شيبة في « المصنف» (٢/١٥٧/٧) عن قيس أو غيره قال :

وبعث أبو بكر حينئذ جيشاً إلى الشام ، فخرج يشيعهم على رجليَّه ، فقالوا :

« يا خليفة رسول الله لو ركبت؟ قال : إنبي أحتسب خطاي في سبيل الله » .

قلت : وإسناده صحيح رجاله رجال الشيخين ، وقيس هو ابن أبي حازم .

« أن النبي على « شيع النفر الله النبي النفر الله النفر الله النفر الله وجههم إلى كعب بن الأشرف إلى بقيع الغرقد » . رواه أحمد .

حسن . أخرجه أحمد (١/ ٢٦٦) وكذا ابن هشام في « السيرة النبوية » (7/ 90) والحاكم (7/ 90) عن ابن إسحاق : حدثني ثور بن يزيد عن عكرمة عن ابن عباس قال :

« مشى معهم رسول الله ﷺ إلى بقيع الغرقد ، ثم وجههم ، وقال : انطلقوا على اسم الله ، وقال : اللهم أعنهم . يعني النفر الـذين وجههم إلى كعب بن الأشرف» .

هذا سياق أحمد وليس عند الآخرين قوله « يعني النفر . . . » فالظاهر أنه تفسير منه وقال الحاكم :

« صحيح غريب » . ووافقه الذهبي .

قلت : ابن اسحاق فيه ضعف يسير ، فهو حسن الحـديث . وقـد ذكره الهيثمي في « المجمع » (٦/ ١٩٦) وقال :

« رواه أحمد والبزار إلا أنه قال: إن النبي على الله الطبراني وزاد: وأصحابه إلى كعب بن الأشرف ليقتلوه ، والباقي نحوه . رواه الطبراني وزاد: ثم رجع رسول الله الله إلى بيته . وفيه ابن إسحاق وهو مدلس، وبقية رجاله رجال الصحيح » بالتحديث قلت: كأنه خفي تصريح إبن اسحاق بالتحديث عند الإمام أحمد ، وبذلك زالت شبهة تدليسه . ووقع تصريحه تحديث في « السيرة » أيضاً .

وأما الطبراني فقد أخرجه عنه في « الكبير» (٣/ ٢٦ ٢/ ٢) معنعناً .

من السيخة من السائب بن يزيد قال « لما قدم رسول السيخة من غزوة تبوك خرج الناس يتلقونه من ثنية الوداع . قال السائب : فخرجت مع الناس وأنا غلام » . رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه وللبخاري نحوه) . ص ٢٨٤

صحبيح . أخرجه البخاري (٣/ ١٨٤) وأحمد (٣/ ٤٤٩) وأبو داود (٢٧٧٩) والترمذي (١/ ٣٢١) وكذا البيهقي (٩/ ١٧٥) من طرق عن سفيان بن عيينه عن الزهري عن السائب به . واللفظ للترمذي ، وقال :

« حديث حسن صحيح » . ولفظ البخاري :

« أذكر أني خرجت مع الغلمان إلى ثنية الوداع ، نتلقى رسول الله ﷺ » .

زاد في رواية : « مقدمه من غزوة تبوك » .

الناس أفضل؟ قال: مؤمن يجاهد في سبيل الله بنفسه وماله » متفق عليه). ص ٢٨٤ - ٢٨٥

صحيح . وتمامه : « قالوا : ثم من ؟ قال : مؤمن في شِعب من الشعاب ، يتقى الله (وفي رواية : يعبد الله) ويدع الناس من شره » .

أخرجه البخاري (٢/ ١٩٩ و٤/ ٢٢٩) ومسلم (٦/ ٣٩) وكذا أبو داود (٢٤٨٥) والنسائي (٢/ ٥٥) والترمذي (٢/ ٣١) وابن ماجه (٣٩٧٨) والبيهقي (٩/ ٢٥٩) وأحمد (٣/ ١٦ و٣٧ و٥٦ و٨٨) من حديث الزهري عن عطاء بن يزيد عنه . وقال الترمذي :

« حديث حسن صحيح » .

وأخرج ابن أبي عاصم في «كتاب الجهاد» (١/٨٧) الشطر الأول نه .

۱۱۹٤ _ (حديث أم حرام مرفوعاً: «المائد في البحر (۱) _ الـذي يصيبه القيء _ له أجر شهيد ، والغَـرِق له أجر شهيدين » . رواه أبـو داود) . ص ۲۸۰ .

حسن . أخرجه أبو داود (٢٤٩٣) والحميدي في « مسنده » (٣٤٩) وكذا ابن أبي عاصم في « كتاب الجهاد » (ق ٩٨/٢) وابن عبدالبر في « التمهيد » (١/ ٢٣٩ ـ طبع المغرب) من طرق عن مروان بن معاوية أخبرنا هلال بن ميمون الرملي عن يعلى بن شداد عنها .

قلت : وهذا إسناد حسن رجاله ثقات غير أن أبا حاتم قد قال في هلال هذا « ليس بقوي ، يكتب حديثه » . ووثقه ابن معين والنساثي وابن حبـان ،

⁽١) هنا في الأصل « أي » وليس لها أصل عند أبي داود . ولا غيره ولا داعي لها .

وقال الحافظ في « التقريب » : « صدوق » .

البحر مثل شهيدي البر، والمائد في البحر كالمتشحط في دمه في البر وما بين المبحر مثل شهيدي البر، والمائد في البحر كالمتشحط في دمه في البر وما بين الموجتين كقاطع الدنيا في طاعة الله وأن الله وكّل ملك الموت بقبض الأرواح، إلا شهداء البحر فإنه يتولى قبض أرواحهم، ويغفر لشهيد البر الذنوب كلها إلا الدين، ويغفر لشهيد البحر الذنوب والدين ». رواه ابن ماجه). ص ٧٨٥.

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (٢٧٧٨) وكذا الطبراني كلاهما من طريق قيس بن محمد الكندي : ثنا عفير بن معدان الشامي عن سليم بن عامر قال : سمعت أبا أمامة يقول : فذكره .

قلت : وهذا إسناد فيه علتان :

«الأولى: عفير بن معدان ، قال ابن أبي حاتم (٣/ ٢/ ٣٦) عن أبيه:

« ضعيف الحديث ، يكثر الرواية عن سليم بن عامر عن أبي أمامة عن النبي على بالمناكير ، ما لا أصل له ، لا يشتغل بروايته . » . وأورده الذهبي في « الضعفاء » وقال : « مجمع على ضعفه ، قال أبو حاتم لا يشتغل به » .

قلت : وبه أعله البوصيري في « الزوائد » (ق ١/١٧٣) ، وخفيت عليه العلة التالية :

والأخرى : قيس بن محمد الكندي لم يوثقه أحد سوى ابن حبان ، ومع ذلك فقد أشار إلى أنه لا يحتج به لا سيما في روايته عن عفير فقال :

« يعتبر حديثه من غير روايته عن عفير بن معدان » .

الأصل «عمر» وهو خطأ .

صحيح . أخرجه مسلم (٣٨/٦) وكذا البيهقي (٩/ ٢٥) وأحمد (٢٠ ٠/٢) عن عباس بن عباس عن عبدالله بن يزيد أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبدالله ابن عمر و بن العاص مرفوعاً به .

الله الله الله عني خطاياي ؟ فقال ﷺ ، نعم وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر ، وأله أحمد ومسلم) . ص ٢٨٥ إلا الدين فإن جبريل قال لي ذلك » . رواه أحمد ومسلم) . ص ٢٨٥

صحيح . أخرجه أحمد (٧٩٧/٥ و ٣٠٨) ومسلم (٣٧/٢) وكذا النسائي (٢/٢٦) والدارمي (٢٠٧/٢) ومالك أيضاً (٢/٢٦/٣) والدارمي (٢/٧/٢) ومالك أيضاً (٢/٤٦١) والبيهقي (٩/ ٢٥) من طريق عبدالله بن أبي قتادة عن أبي قتادة عن رسول الله والبيهان بالله أفضل الأعمال ، فقام رجل ، فقال : يا رسول الله أرأيت إن قتلت في سبيل الله تكفر عني خطاياي ؟ فقال له رسول الله على : نعم إن قتلت في سبيل الله وأنت صابر محتسب ، مقبل غير مدبر ، ثم قال رسول الله على : كيف قلت ؟ قال : أرأيت إن قتلت في سبيل الله أتكفر عني خطاياي ؟ فقال رسول الله على : نعم ، وأنت صابر محتسب . . . » الحديث .

« وله شاهد من حديث أبي هريرة . وله عنه طريقان :

الأولى : عن محمد بن عجلان ، عن سعيد المقبري عنه .

أخرجه النسائي (٢/ ٦١) .

قلت : وإسناده جيد .

والأخرى عن عبدالحميد بن جعفر عن عياض بن عبدالله ابن أبي سرح عنه .

أخرجه أحمد (٣٠٨/٢ و٠ ٣٣).

وله شاهد ثان مختصر عن محمد بن عبدالله بن جحش ـ وكانت له صحبة ـ

« أن رجلاً جاء إلى النبي على فقال : ما لي يا رسول الله إن قتلت في سبيل الله ؟ قال : الجنة ، قال : فلم ولى ، قال : إلا الدين ، سارني به جبريل عليه السلام آنفاً » .

أخرجه أحمد (٤/ ٠٥٠) وابن أبي عاصم في « الجهاد » (ق ٢/٩٤) من طريق محمد بن عمرو أنا أبوكثير مولى الليثيين عنه .

قلت : وهذا سند جيد .

العمل الشريخ : أي العمل المستخد « سألت رسول الشريخ : أي العمل أحب إلى الله ؟ قال : الصلاة على وقتها ، قلت : ثم أي ؟ قال : بر الوالدين . قلت : ثم أي ؟ قال : الجهاد في سبيل الله » . متفق عليه) . ص ٢٨٦

صحيح . أخرجه البخاري (١/ ١٤٣) ومسلم (١/ ٦٣) وكذا النسائي (١/ ١٠) والترمذي (١/ ٣٦) والدارمي (١/ ٢٧٨) وأحمد (١/ ٤٠٩ - ٤١٠ و٩٣٤ و٤١٠ وا و٤١٠ من طريق سعد بن إياس أبي عمر و الشيباني عن عبدالله ابن مسعود به. وقال الترمذي :

« حديث س حسن صحيح » .

قلت : وله في « المسند » (1/ ٤٦١ و ٤٤٤ و ٤٤٨) طريقان آخران ، زاد أحدهما في آخره .

« ولو استزدته لزادني » .

وإسناده صحيح على مسلم ، وهي عنده من الطريق الأولى .

۱۱۹۹ - (وعن ابن عمرو (۱) قال « جاء رجل إلى النبي ﷺ ، فاستأذنه في الجهاد ، فقال : أحيى والداك؟ قال : نعم . قال ففيها فجاهد » . رواه البخاري والنسائي وأبو داود والترمذي وصححه) . ص ۲۸٦

⁽١) الأصل « ابن عمر » .

صحيح . وله عنه طريقان :

الأولى : عن حبيب بن أبي ثابت قال : سمعت أبا العباس الشاعر ـ وكان لا يتهم في حديثه ـ قال : سمعت عبدالله بن عمر و يقول : فذكره .

أخرجه البخاري (۲٤٨/۲ و٤/ ١٨٠ ـ ١٠٩) ومسلم (٣/٨) وأبو داود (رقم ٢٥٢٩) والنسائي (٢/ ٥٤) والبيهقي (٩/ ٢٥) والـطيالسي (٢٢٥٤) وأحمد (٢/ ١٦٥ و١٨٨ و١٩٣ و١٩٧ و٢٢١) من طرق عن حبيب به .

الثانية : عن يزيد بن أبي حبيب أن ناعهاً مولى أم سلمة حدثه أن عبدالله ابن عمرو بن العاص أخبره به نحوه وقال :

« فارجع إلى والديك فأحسن صحبتهما » .

أخرجه مسلم والبيهقي (٩/ ٧٦).

الثالثة : عن سفيان ثنا عطاء بن السائب عن أبيه عن عبدالله بن عمر وقال :

« جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : جئت أبايعك على الهجرة ، وتركت أبوى يبكيان ، فقال: إرجع عليهما فأضحكهما كما أبكيتهما » .

أخرجه أبوداود (٢٥٢٨) والنسائي في « الكبرى » (ق ٢/٤٩) والبيهقي والحاكم (٢/٤٩) وقال :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي .

قلت : وهـوكها قالا فإن سفيان وهـو الشوري سمع من عطاء قبـل اختلاطه .

والرابعة: عن شعبة بن يعلى بن عطاء عن أبيه قال: أظنه عن عبدالله بن عمروقال: شعبة شك _: فذكره نحوه إلا أنه قال:

« نعم ، قال : أمي ، قال : انطلق فبرها . قال : فانطلق يتخلل الركاب » .

أخرجه أحمد (١٩٧/٢) .

قلت : وهذا إسناد حسن في الشواهد والمتابعات رجاله ثقات رجال مسلم غير عطاء والديعلى وهو العامري فإنه مجهول .

وللحديث شواهد من حديث معاوية بن جاهمة وأبي سعيد الخدري .

أما حديث معاوية ، فيرويه ابن جريج،قال:أخبرني محمد بن طلحة وهو ابن عبدالله بن عبد الرحمن ٢٨٦ عن أبيه طلحة عنه بلفظ:

« أن جاهمة جاء إلى النبي على فقال : يا رسول الله أردت أن أغزو ، وقد جئت استشيرك ؟ فقال : هل لك من أم؟ قال : نعم ، قال : فالزمها ، فإن الجنة تحت رجليها » .

أخرجه النسائي والحاكم (٢/٤/٢ و١٠٤/٢) وأحمد (٣/ ٤٢٩) وابن أبي شيبة أيضاً في « مسنده » (٢/٧/٢) وقال الحاكم :

« صحيح الأسناد» . ووافقه الذهبي .

قلت : كذا قالا ، وطلحة بن عبدالله لم يوثقه غير ابن حبان ، لكن روى عنه جماعة ، فهو جسن الحديث إن شاء الله وفي « التقريب » : « مقبول » .

وتابعه محمد بن إسحاق بن طلحة به . أخرجه ابن ماجه (٢٧٨١) .

وأما حديث أبي سعيد ، فيرويه دراج أبو السمح ، عن أبي الهيثم عنه .

« أن رجلاً هاجر إلى رسول الله على من اليمن ، فقال : هل لك أحد باليمن ؟ قال : أبواي ، قال : أذنا لك ؟ قال : لا ، قال : ارجع إليهما فاستأذنهما ، فإن آذنا لك فجاهد ، وإلا فبرهما » .

أخرجه أبو داود (٣٥٣٠) والحاكم (٢٠٣/٢ ـ ١٠٤) وكذا ابن الجارود (٣٥٠٠) وابن حبان (١٦٢٢) وأحمد (٣/ ٧٥ ـ ٧٦) وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » . ورده الذهبي بقوله :

« قلت : دراج واه » فأصاب . لكن الحديث بمجموع طرقه صحيح .

والله أعلم .

۱۲۰۰ _ (لحدیث سلمان مرفوعاً « رباط لیلة في سبیل الله خیر من صیام شهر، وقیامه، فإن مات أجرى علیه عمله الذي کان یعمله، وأجرى علیه رزقه، وأمن الفتان » رواه مسلم). ص ۲۸٦

صحيح . أخرجه مسلم (7/ ١٥) وكذا النسائي (٦٣/٢) والترمذي (٢/٢١) والطحاوي في « مشكل الآثار » (٢٠٢/٣) وإبن أبي عاصم في « الجهاد » (٢/١٠٠ ، ٢/١٠١) والحاكم (٢/ ٨٠) والبيهقي (٣٨/٩) وأحمد (٥/ ٤٤) عن شرحبيل بن السمط عنه به والسياق لمسلم ، إلا أنه قال :

« رباطيوم وليلة خير . . . » فزاد « يوم » وليس عنده « في سبيل الله » وهي عند النسائي وغيره كالترمذي وقال :

« حديث حسن » . وقال الحاكم :

« صحيح الاسناد ، ولم يخرجاه » . ووافقه الذهبي .

قلت: وقد وهما في إستدراكه على مسلم، وقصرا في تصحيحه مطلقاً، وهمو عنده بإسناد مسلم نفسه! وصححه أبو زرعة كما في « العلل » (٣٤٠/١).

وللحديث طريقان آخران عن سلمان:

أحدهما عن القاسم أبي عبدالرحمن قال:

« زارنا سلمان الفارسي . . . فقال سلمان سمعت رسول الله

فذكره نحوه ، وقال : « صيام شهرين » . ولم يقل : « وقيامه » .

أخرجه إبن أبي عاصم (٢-١/١٠٠).

قلت : ورجاله موثقون .

والآخر: عن كعب بن عجرة أنه مر بسلمان وهـو مرابط في بعض قرى فارس ، فقال له : مالك ههنا ؟ قال أرابط ، قال : ألا أخبرك بأمر سمعته من رسول الله ﴿ عَلَيْهِ مِقُولُ : » فذكره دون قوله « وأجري عليه رزقه »

أخرجه إبن أبي عاصم (١٠١/١٠٦)

قلت : ورجاله ثقات ، ولولا عنعنة الوليد بن مسلم في إسناده لقطعت بصحته .

الرباط (ويروى عن النبي ﴿ الله قال: « تمام الرباط أربعون يوماً » أخرجه أبو الشيخ في كتاب الثواب . ويروى عن إبن عمر وأبي هريرة) . ص ٢٨٦

ضعيف . أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف» (٢/١٥٣/٧) عن داود بن قيس عن عمر و بن عبدالرحمن العسقلاني عن أبي هريرة موقوفاً عليه .

قلت : وهذا سند ضعيف ، العسقلاني هذا قال إبن أبي حاتم (٣/ ٢٤٥/٣) عن أبيه : « مجهول » .

ثم أخرجه هو وأبوحزم بن يعقوب الحنبلي في « الفروسية » (٢/٨/١) من طريق معاوية بن يحيى الصدفي عن يحيى بن الحارث الذماري عن مكحول مرفوعاً به .

قلت : وهذا مع إرساله ضعيف السند ، من أجل الصدفي ، قال الذهبي في « الضعفاء » .

« ضعفوه » . وقال الحافظ في « التقريب » .

« ضعيف ، وما حدَّث بالشام أحسن مما حدث بالري » .

وأما شيخه يحيى بن الحارث الذماري بكسر المعجمة فهو ثقة . وقد خالفه أبو سعيد الشامي فقال : عن مكحول عن واثلة مرفوعاً . فوصله بذكر واثلة فيه .

أحرجه المخلص في « الفوائد المنتقاة » (٧/ ١٩/٧) من طريق أبي يحيى الحهاني ثنا أبو سعيد الشامي به .

قلت: وإسناده ضعيف أيضاً ، أبو سعيد هذا مجهول كما قال الدارقطني على ما في « الميزان » وكذلك قال الحافظ في « التقريب » ، وبيض له في « التهذيب » !

وأبو يحيى الحماني إسمه عبد الحميد بن عبد الرحمن قال الحافظ: «صدوق يخطئ » .

وقد روي من حديث أبي أمامة مرفوعاً بزيادة:

« ومن رابط أربعين يوماً لم يبع ، ولم يشتو ، ولم يحدث حدثاً ، خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » .

قال الهيشمي في « المجمع » (٥٠/٥) :

« رواه الطبراني ، وفيه أيوب بن مدرك وهو متروك »

قلت : وهذه الزيادة هي عند المخلص من حديث واثلة بإسناده المتقدم مفصولة عن الجملة الأولى من الحديث بلفظ :

« من رابطوراء بيضة المسلمين ، وأهل ذمتهم أربعين يوماً رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه » .

وبالجملة فالحديث ضعيف بهذه الطرق ، ولم أره الآن من حديث إبن عمر وأبي هريرة

الكبائر »). ص ١٢٠٧ (وعن النبي ﴿ الفرار من الرحف من الكبائر »). ص ٢٨٧

صحيح . وقد جاء ذلك في أحاديث كثيرة أذكر ما تيسر منها :

الأول: عن أبي هريرة عن النبي ﴿ عَلَيْهُ ﴾ قال:

« إجتنبوا السبع الموبقات ، قالوا : يا رسول الله وما هن ؟ قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف» .

أخرجه البخاري (٢/ ١٩٣ ، ٣٦٣/٤) ومسلم (١/ ٦٤) وأبو داود (٢٨٧٤) والنسائي (٢/ ١٣١) وإبن أبي عاصم في « كتاب الجهاد » (٢/ ١٩٨) والبيهقي في « السنن » (٢/ ٧٦) .

الشاني: عن أبي أيوب الأنصاري أن رسول الله وه قال:

« من جاء يعبد الله ، ولا يشرك به شيئاً ، ويقيم الصلاة ، ويؤتي الزكاة ع ويجتنب الكبائر ، كان له الجنة ، فسألوه عن الكبائر ؟ فقال : الإشراك بالله ، وقتل النفس المسلمة ، والفرار يوم الزحف» .

أخرجه النسائي (٢/٩٧/١) وإبن أبي عاصم (٢/٩٧/١) وأحمد (٥/٣/١) ، ٣١٤ ـ ٤١٣) من طريق بقية قال : حدثني بحير بن سعد عن خالد بن معدان أن أبا رهم السمين حدثهم أن أبا أيوب الأنصاري حدثه .

قلت: وهذا إسناد جيد صرح فيه بقية بالتحديث. بحير بن سعد ثقة ثبت ، وتابعه محمد بن إسهاعيل عن أبيه عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن أبي رهم به . أخرجه إبن أبي عاصم .

الثالث: عن عبيد بن عمير أنه حدثه أبوه ـ وكان من أصحاب النبي ﴿ الله عَمْدُ عَمْدُ الله عَم

« أن رجلاً قال : يا رسول الله ما الكبائر ؟ قال : هن : تسع ، أعظمهن إشراك بالله ، وقتل النفس بغير حق ، وفرار يوم الزحف» مختصر .

أخرجه أبو داود (٢٨٧٥) والنسائي والحاكم (١/ ٥٩) بتمامه من طريق عبد الحميد بن سنان عنه وقال :

« إحتجا برواة هذا الحديث غير عبد الحميد بن سنان » . قال الذهبي : « قلت لجهالته ، ووثقة إبن حبان » .

قلت : وقال في « الميزان » :

« قال البخارى : في حديثه نظر » . يعنى هذا .

السرابع : عن سهل بن أبي حثمة أن النبي ﴿ عَلَيْهُ فَال :

« الكبائر سبع » .

قلت : فذكرهـن كما في الحـديث الأول ، دون السحـر والربـا ، وذكر بديلهما : « والثوب بعد الهجرة » ، فهن ست !

أخرجه إبن أبي عاصم (١/٩٨) من طريق إبن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن سهل بن أبي حثمة عن أبيه .

قلت : وهذا سند ضعيف من أجل إبن لهيعة . ومحمد بن سهل أورده أن أبي حاتم (٢٧٧/٢/٣) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

الخامس : عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﴿ عَالِيُّهُ :

« خمس ليس لهن كفارة : الشرك بالله عز وجل ، وقتل النفس بغير حق ، أو نهب مؤمن ، أو الفرار من الزحف ، أو يمين صابرة يقتطع بهما مالاً بغمير حق » .

أخرجه أحمد (٣٦٢ ـ ٣٦٢) حدثنا زكريا بن عدي نا بقية عن بحير ابن سعد عن خالد بن معدان عن أبي المتوكل عنه .

وأخرجه إبن أبي عاصم فقال (١/٩٨): حدثنا إبن مصفى وعمرو بن عثمان ، قالا: ثنا بقية: ثنا بحير بن سعد به ، وأخرجه إبن أبي حاتم عن هشام ابن عمار حدثنا بقية به .

قلت : وهذا إسناد جيد قد صرح بقية فيه بالتحديث . وقال إبن أبي حاتم (١/ ٣٣٩) عن أبي زرعة : « أبو المتوكل أصح » .

قلت : ولعله يعني أنه مرسل . والله أعلم .

والحديث رواه أبو الشيخ أيضاً في « التوبيخ » والديلمي في « سند

الفردوس » كما في « فيض القدير » للمناوى وبيض له!

۱۲۰۳ _ (حدیث ابن عمر، وفیه « فلم خرج رسول الله ﴿ عَلَيْهُ ﴾ ، قبل صلاة الفجر قمنا فقلنا له: نحن الفرارون؟ فقال: لا بل أنتم العكارون. أنا فئة كل مسلم » رواه الترمذي). ص ۲۸۷

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢/٠٧٣) وكذا البخاري في « الأدب المفرد » (رقم ٩٧٢) أبو داود (٢٦٤٧) والسياق له ، والشافعي (١١٥٦) وإبن الجارود (١٠٥٠) والبيهقي (٩/٢ ، ٧٧) وأحمد (٢/٧٧ ، ٨٦ ، ١٠٠ ، ١١١) وأبو يعلى (٢/٢٦٧ ، ٢٧٦/ ١) كلهم من طريق يزيد بن أبي زياد أن عبد الرحمن بن أبي ليلي حدثه أن عبد الله بن عمر حدثه :

«أنه كان في سرية من سرايا رسول الله وهم ، قال : فحاص الناس حيصة ، فكنت فيمن حاص ، قال : فلما برزنا ، قلنا : كيف نصنع ، وقد فررنا من الزحف ، وبؤنا بالغضب ؟ فقلنا : ندخل المدينة فنثبت فيها ، ونذهب ولا يرانا أحد ، قال : فدخلنا ، فقلنا : لو عرضنا أنفسنا على رسول الله في ، فإن كانت لنا توبة أقمنا ، وإن كان غير ذلك ذهبنا ، قال : فجلسنا لرسول الله في قبل صلاة الفجر ، فلما خرج قمنا إليه ، فقلنا : نحن الفرارون ! فأقبل إلينا ، فقال : لا بل أنتم العكارون ، قال : فدنونا ، فقبلنا يده ، فقال : أنا فئة المسلمين » .

قلت: هذا سياق أبي داود وهو أقربهم سياقاً إلى سياق المصنف، ولفظ أحمد في رواية له: « وأنا فئة كل مسلم » ، فلو أن المصنف عزاه لأبي داود وأحمد كان أولى . وقال الترمذي عقبه:

« حديث حسن ، ولا نعرفه إلا من حديث يزيد بن أبي زياد » .

قلت : وهو الهاشمي مولاهم الكوفي وهو ضعيف ، قال الحافظ في « التقريب » :

« ضعیف ، کبر فتغیر ، صار یتلقن » .

۱۲۰۶ ـ (وعن عمر قال: « أنا فئة كل مسلم ») .ص ٧٨٧

ضعيف . أخرجه البيهقي (٧٧/٩) من طريق الشافعي : أنبأ ابن عينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن عمر بن الخطاب قال : فذكره .

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين ، غير أن مجاهداً لم يسمع من عمر ، فإنه وللد في خلافته سنة إحمدى وعشرين ، أي قبل موت عمر بسنتين ، ولهذا قال أبو زرعة وغيره « مجاهد عن على مرسل » .

۱۲۰٥ ـ (وعن عمر أيضاً . قال « لو أن أب عبيدة تحيز إليً ، لكنت له فئة وكان أبو عبيدة في العراق » رواه سعيد) . ص ۲۸۷

صحیح . وإن كنت لم أقف على إسناد سعید وهو إبن منصور الحافظ صاحب « السنن $^{(1)}$ ، فقد أخرجه البيهقي ($^{(2)}$) عن شعبة عن سماك سمع سويداً ، سمع عمر بن الخطاب يقول لما هزم أبو عبيدة :

« لو أتوني كنت فئتهم » .

قلت : وهذا سند صحيح على شرط مسلم .

۱۲۰٦ ـ (وقال إبن عباس: « من فر من إثنين فقد فر ، ومن فر من ثلاثة في ا فر ») ص ۲۸۷

صحيح . أخرجه البيهقي (٧٦/٩) من طريق إبن أبي نجيح عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال :

« إن فر رجل من اثنين فقد فر ، وإن فر من ثلاثة لم يفر » .

ورواه الشافعي (١١٥٥) بلفظ الكتاب لكن لم يقع في سنده « عن

(١) لقد علمت منذ اسابيع من فاضل زارني في المكتبة سائلاً عن « المصنف» لعبد الرزاق ، انهم وجدوا جزءا من « سنن سعيد بن منصور » أظنه الرابع ، وان بعض المشتغلين بالحديث في صدد تحقيقه لطبعه ، كما انهم ساعون لطبع « المصنف» يسسَّر الله لهم ذلك ، وجزاهم عن المسلمين خيراً ، ٣/٧٧/ ١٣٨٥ .

عطاء » والظاهر أنه خطأ مطبعي

قلت : وإسناده صحيح ، وهو وإن كان موقوفاً ، فله حكم المرفوع ، بدليل القرآن وسبب النزول الذي حفظه لنا إبن عباس أيضاً رضي الله عنه ، وله عنه طريقان .

الأولى: عن عمرو بن دينار عنه قال:

« لما نزلت هذه الآية (إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين)، فكتب عليهم أن لا يفر العشرون من المائتين ، فأنزل الله (الآن خفف الله عنكم ، وعلم أن فيكم ضعفاً ، فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين) فخفف عنهم وكتب عليهم أن لا يفر مائة من مائتين » .

أخرجه الإمام الشافعي (١١٥٤) : أخبرنا سفيان عن عمرو به . ورواه البخاري (٣/ ٧٤٧) وإبن الجارود (١٠٤٩) والبيهقي (٢/ ٧٦٧) والطبراني (٢/ ٢١٣) من طرق أخرى عن سفيان به نحوه .

والأخرى : عن الزبير بن خريت عن عكرمة عنه به نحوه إلا أنه قال . عقب الآية الأولى :

« شقى ذلك على المسلمين حين فرض عليهم أن لا يفر واحد من عشرة فجاء التخفيف فقال . . . » فذكر الآية الأخرى ، وقال عقبها :

« فلم خفف الله عنهم من العدة نقص من الصبر بقدر ما خفف عنهم » أخرجه البخاري (٣/ ٢٤٨) وأبو داود (٢٦٤٦) والبيهقي .

ثم وجدت له طريقاً ثالثة : عن محمد بن إسحاق عن ابن أبي نجيح عن عطاء عنه مختصراً نحوه

أخرجه الطبراني (٣/٢٢٠) .

۱۲۰۷ _ («أنا بري من [كل] مسلم [يقيم] بين أظهر المشركين ، لا تراءى نارهما » رواه داود والترمذى)

صحيح . أخرجه أبو داود (7780) والترمذي (7990) والطبراني في « معجمه » (من في « المعجم الكبير » (1/1.9/1) وإبن الأعرابي في « معجمه » (من 1/1.9) من طريق أبي معاوية عن إسهاعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله قال :

« بعث رسول الله ﴿ سرية إلى حثعم ، فاعتصم ناس منهم بالسجود ، فأسرع فيهم الفشل ، قال : فبلغ ذلك النبي ﴿ الله عنه ، فأمر لهم بنصف العقل ، وقال » . فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين ، لكنهم أعلوه بالإرسال ، فقال أبو داود عقبه :

رواه هشيم ومُعمرُ وخَالد الواسطي وجماعة لم يذكروا جريراً » .

قلت. . . أخرجه أبو عبيد في « الغريب » (من ٢/٧٥) عن هشيم ، والترمذي من طريق أبي خالد ، كلاهما عن إسهاعيل بن أبي خالد بن أبي حازم مرسلاً . وقال الترمذي :

« وهذا أصح ، وأكثر أصحاب إسهاعيل قالوا : عن إسهاعيل عن قيس ، لم يذكروا فيه جريراً ، ورواه حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن إسهاعيل عن قيس عن جرير مثل حديث أبي معاوية . وسمعت محمداً (يعني البخاري) يقول : الصحيح حديث قيس عن النبي السلام ، مرسل » .

قلت : ورواية إبن أرطاة وصلها البيهقي (١٧/٩ - ١٣) مختصراً بلفظ :

« من أقام مع المشركين ، فقد برئت منه الذمة » .

وذكره إبن أبي حاتم (١/ ٣١٥) وقال عن أبيه: « الكوفيون سوى حجاج لا يسندونه ». قلت: والحجاج مدلس ، وقد عنعنه ، فلا فائدة من متابعته .

وتابعه صالح بن عمر وهو ثقة ، لكن الراوي عنه إبراهيم بن محمد بن ميمون شيعي ليس بثقة .

أخرجه الطبراني .

نعم قد تابعه من هو خير منه حفص بن غياث ، ولكنه خالفهما جميعاً في

إسناده ، فقال : عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن خالد بن الوليد:

« أن رسول الله ﴿ الله ﴿ الله عنه خالم بن الموليد إلى ناس من خثعم ، فاعتصموا بالسجود . . . » الحديث .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢/١٩١/١) : حدثنا أبو الزنباع روح بن الفرج وعمر بن عبد العزيز بن مقلاص : نا يوسف بن عدي نا حفص ابن غياث به .

وهذا سند رجاله ثقات رجال البخاري إلا أن إبن غياث كان تغير حفظه قليلاً كما في « التقريب » .

وقد وجدت له طريقاً أخرى عن جرير بنحوه ، رواه أبو واثل عن أبي نجيلة البجلي عنه قال :

« أتيت النبي ﴿ وهو يبايع ، فقلت : يا رسول الله ابسطيدك حتى أبايعك ، واشترط على فأنت أعلم ، قال : أبايعك على أن تعبد الله ، وتقيم الصلاة ، وتؤتى الزكاة ، وتناصح المسلمين ، وتفارق المشرك » .

أخرجه النسائي (١٨٣/٢) والبيهقي (١٣/٩) وأحمد (٤/ ٣٦٥) عن منصور عن أبي وائل به .

وتابعه الأعمش عن أبي وائل به .

أخرجه النسائي من طريق أبي الأحوص عنه .

وخالفه شعبة فقال : عنه عن أبي وائل عن جرير . أسقط منه أبا نُجَيلة . أخرجه النسائي .

وتابع شعبة أبو شهاب وأبو ربعي فقالا : عن الأعمش عن أبي وائل عن جرير .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١/١١١١)

ولعل رواية أبي الأحوص عنه أرجح لموافقتهـا لرواية منصـور التـي لم يختلفعليه فيها .

وإسناده صحيح ، وأبو نخيلة بالخاء المعجمة مصغراً ، وقيل بالمهملة ، وبه جزم إبراهيم الحربي وقال : « هو رجل صالح » . وجزم غير واحد بصحبته كما بينه الحافظ بن حجر في « الإصابة » .

وله شاهد عن أعرابي معه كتاب كتبه له رسول الله ١١٥٠ فيه :

« إنكم إن شهدتم أن لا إله إلا الله ، وأقمتم الصلاة ، وأيتم الـزكاة وفارقتم المشركين ، وأعطيتم من الغنائم الخمس ، وسهم النبي والصفي وربما قال : وصفيه _ فأنتم آمنون بأمان الله وأمان رسوله » .

أخرجه البيهقي (٣٠٣/٦ ، ١٣/٩) وأحمد (٧٨/٥) بسنـد صحيح عنه ، وجهالة الصحابي لا تضر.

وشاهد آخر من رواية بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً بلفظ:

« كل مسلم على مسلم محرم ، أخوان نصيران ، لا يقبل الله عز وجل من مشرك بعد ما أسلم عملاً أو يفارق المشركين إلى المسلمين » .

أخرجه النسائي (٢٥٨/١) وإبن ماجه (٢٥٣٦) شطره الثاني .

قلت: وإسناده حسن.

وفي الباب عن سمرة بن جندب مرفوعاً بلفظ:

« من جامع المشرك وسكن معه ، فإنه مثله » .

أخرجه أبو داود (۲۷۸۷)

قلت: وسنده ضعيف.

وله عنه طريق أحرى أشد ضعفاً منها ، أخرجه الحاكم (١٤١/٢ - ١٤٢) وقال « صحيح على شرط البخاري »! و وافقه الذهبي في « التلخيص » ، لكن وقع فيه « صحيح على شرط البخاري ومسلم »!

وذلك من أوهامهما فإن فيه إسحاق بن إدريس وهو متهم بالكذب ، وقد ترجمه الذهبي نفسه في « الميزان » أسوأ ترجمة .

ووجدت له شاهداً آخر من حديث كعب بن عمرو وقال:

« أتيت النبي وعلى ، وهو يبايع الناس، فقلت: يا رسول الله: أبسط يدك حتى أبايعك ، واشترط على فأنت أعلم بالشرط، قال أبايعك على أن تعبد الله » الحديث بلفظ أبي نخيلة المتقدم .

أخرجه الحِلكم (٣/٥٠٥) ، وفيه بريدة بن سفيان الأسلمي وليس بالقوى .

۱۲۰۸ _ (وعن معاوية وغيره مرفوعاً « لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها » رواه أبو داود) ص ۲۸۸

صحيح . أخرجه أبو داود (٢٤٧٩) وكذا الدارمي (٢/ ٢٣٩ - ٢٤٠) والنسائي في « السنن الكبرى » (٢/٥٠) والبيهقي (١٧/٩) وأحمد (٤/ ٩٩) عن عبد الرحمن إبن أبي عوف عن أبي هند البجلي عن معاوية قال : سمعت رسول الله ﴿ اللهِ اللهِ ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ ﴿ اللهِ اللهِ ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

قلت: ورجال إسناده ثقات غير أبي هند فهو مجهول ، لكنه لم يتفرد به فاخرجه الإمام أحمد (١٩٢/١) من طريق إسهاعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد يرده إلى مالك بن يخامر عن إبن السعدي أن النبي قال :

« لا تنقطع الهجرة ما دام العدو يقاتل » .

فقال معاوية وعبدالرحمن بن عوف وعبد الله بن عمر و بن العاص : إن النبي ﴿ يَ اللهِ عَمْدُ اللهِ عَالَ :

« ان الهجرة خصلتان : إحداهما أن تهجر السيئات ، والأخرى أن تهاجر

إلى الله ورسوله ، ولا تنقطع الهجرة ما تقبلت التوبة ، ولا تزال التوبة مقبولة حتى تطلع الشمس من الغرب ، فإذا طلعت طبع على كل قلب بما فيه ، وكفى الناس العمل » .

قلت: وهذا إسناد شامي حسن ، رجاله كلهم ثقات ، وفي ضمضم بن زرعة كلام يسير . وإبن السعدي إسمه عبدالله وإسم أبيه وقدان صحابي معروف ، ولحديثه طريق أحرى عنه أحرجها النسائي ، وبعضها إبن حبان (١٥٧٩) والبيهقي وأحمد (٥/٠٧٠) .

وله عنده (۲۲/٤ ، ۳٦٣/٥ ، ۳۷٥) طريقان آخران عن رجل من أصحاب النبي هي ، والظاهر أنه إبن السعدي نفسه .

وأحدهما إسناده صحيح .

۱۲۰۹ - (حديث: « لا هجرة بعد الفتح »)

صحیح . وقد مضی تخریجه برقم (۱۱۸۷) .

• ۱۲۱ ـ حدیث « نهی عن قتل النساء والصبیان » رواه الجهاعة إلا النسائی .

صحيح . أخرجه البخاري (٢/ ٢٥١) ومسلم (٥/ ١٤٤) وأبو داود (٢٦٦٨) والترمذي (٢/ ٢٩٧) وإبن ماجه (٢٨٤١) ، فهؤلاء هم الجهاعة إلا النسائي ، ولكن هذا أخرجه في « السنن الكبرى » (من ٤٢ / ١) ، ومالك أيضاً (٢/ ٤٤٧ / ٩) وعنه إبن حبان (١٦٥٧) والدارمي (٢٢٢ / ٢٢٣) والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢٢ / ١٠٢١) وإبن الجارود (١٠٤٣) والبيهقي (٩/ ٧٧) وأحمد (٢٢ / ٢٢ ، ٢٢ ، ٢١) من طرق عن نافع أن عبد الله بن عمر أخبره :

« أن إمرأة وجدت في بعض مغازي النبي ﴿ مقتولة ، فأنكر رسول الله ﴿ مقتولة ، . . . » .

وهم الشيخين ، والآخرون روى بعضهم هذه ، وبعضهم الأخـرى . وجمع بينهم أحمد في رواية فقال : « فأنكر ذلك ونهى عن . . . » .

قلت : وإسناده صحيح على شرط الشيخين .

وفي الباب عن رباح بن الربيع قال:

كنا مع رسول الله ﴿ فَيْ غَزُوهَ ، فرأى الناس مجتمعين على شي " ، فبعث رجلاً ، فقال : على إمرأة قتيل ، فقال : ما كانت هذه لتقاتل ، قال : وعلى المقدمة خالد بن الوليد ، فبعث رجلاً ، فقال : قل لخالد : لا يقتلن إمرأة ولا عسيفاً » .

أخرجه أبسو داود (۲۲۲۹) والنسائي (۱/٤٤) والطحاوي ، (۱/۷۷) والحاكم (۱۲۲/۲) وأحمد (۱۲۷/۲) من طرق عن المرقع بن صيفي عن جده رباح بن الربيع ، وقال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين »! ووافقه الذهبي!

قلت: حسبه أن يكون حسناً ، فإن المرقع هذا لم يخرج له الشيخان شيئاً ، ولم يوثقه غير إبن حبان ، لكن روى عنه جماعة من الثقات ، وقال الحافظ في « التقريب » : « صدوق » .

وعن الأسود بن سريع قال :

أخرجه النسائي (ق ١/٤٤) والدارمي (٢٧٣/٢) وإسن حبسان (١٦٥٨) والحاكم (١٢٣/٢) وأحمد (٣/ ٣٥٥) ، ١٤٤٤) من طرق عن الحسن عنه . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » . ووافقه الذهبي .

قلت : وهو كها قالا ، فقد صرح الحسن وهو البصري بالتحديث عند النسائي وهو رواية للحاكم .

۱۲۱۱ ـ (حديث سبي هوازن». رواه أحمد والبخاري) . ص ۲۸۸ صحيح . وهو من رواية الزهري عن عروة أن مروان بن الحكم والمسور ابن مخرمة أخبراه:

«أن رسول الله على قام حين جاءه وفد هوازن مسلمين ، فسألوه أن يرد إليهم أموالهم وسبيهم ، فقال لهم رسول الله الحين أحب الحديث إلى أصدقه ، فاختاروا إحدى الطائفتين : إما السبي ، وإما المال ، فقد كنت أستأنيت بهم وقد كان رسول الله التظرهم بضع عشرة ليلة ، حين قفل من الطائف ، فلما تبين لهم أن رسول الله على عرراد إليهم إلا إحدى الطائفتين ، قالوا : فإنا نختار سبيناً ، فقام رسول الله في في المسلمين ، فأثنى على الله بما هو أهله ، ثم قال : أما بعد فإن إخوانكم هؤلاء قد جاؤنا تائبين ، وإني قد رأيت أن أرد إليهم سبيهم ، فمن أحب فعلم أن يُطيِّب بذلك فليفعل ، ومن أحب أن يكون منكم على حظه حتى نعطيه إياه من أول ما يفيء الله علينا فليفعل ، فقال الناس : قد طيبنا ذلك لرسول الله من أول ما يفيء الله علينا غليفعل ، فوجع الناس ، فلك ممن لم يأذن ، فارجعوا حتى يرفع إلينا عرفاؤكم أمركم ، فرجع الناس ، فكلمهم عرفاؤهم ، ثم رجعوا إلى رسول الله من أخبروه أنهم قد طيبوا وأذنوا » .

وله شاهد من حديث محمد بن اسحاق عن عمر و بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه . أخرجه ابوداود (۲۹۹٤) والنسائي (۲/۳۳) وأحمد (۲/ ۱۸۶ و۲۱۸) وصرح في روايته ابن اسحاق بالتحديث .

قلت: وهذا إسناد حسن.

وقال ابن اسحاق أيضاً : حدثني نافع مولى عبدالله بن عمر عن عبدالله بن عمر قال :

«أعطى رسول الله عمر بن الخطاب جارية من سبي هوازن ، فوهبها لي فبعثت بها إلى أخوالي من بني جمح ليصلحوا لي منها ، حتى أطوف بالبيت ، ثم آتيهم ، وأنا أريد أن أصيبها إذا رجعت إليها ، قال : فخرجت من المسجد حين فرغت ، فإذا الناس يشتدون ، فقلت : ما شأنكم ؟ قالوا : رد علينا رسول الله على أبناءنا ونساءنا ، قال : قلت : تلك صاحبتكم في بني جمح فاذهبوا فخذوها ، فذهبوا فأخذوها » .

أخرجه أحمد (٢/ ٦٩) .

قلت : وإسناده حسن أيضاً .

المحلق » رواه في سبايا بني المصطلق » رواه أحمد) .

أخرجه أحمد (٦/ ٢٧٧) من طريق ابن إسحاق قال : حدثني محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت :

« لما قسم رسول الله و سبايا بني المصطلق ، وقعت جويرية بنت الحارث في السهم لثابت بن قيس بن الشياس ، أو لابن عم له ، وكاتبته على نفسها ، وكانت إمرأة حلوة ملاحة ، لا يراها أحد إلا أخذت بنفسه ، فأتت رسول الله و تستعينه في كتابتها ، قالت : فوالله ما هو إلا أن رأيتها على باب حجرتي ، فكرهتها ، وعرفته أنه سيرى منها ما رأيت ، فدخلت عليه ، فقالت : يا رسول الله أنا جويرية بنت الحارث بن أبي ضرار سيد قومه ، وقد أصابني ما لم يخف عليك ، فوقعت في السهم لثابت بن قيس بن الشياس ، أو

قلت : وهذا إسناد حسن ، وأخرجه الحاكم (٢٦ /٤) من هذا الوجه وسكت عليه هو والذهبي دون قوله : « قالت : فوالله ما هو إلا . . . » .

ثم روی من طریق مجاهد قال : قالت جویریة بنت الحارث لرسول الله ﴿ﷺ :

« إن أزواجك يفخرن على يقلن : لم يتزوجك رسول الله ﴿ إِنَّهُ ، إِنَمَا أَنْتُ مِلْكُ يَمِنَ ! فقال رسول الله ﴿ إِنَّهُ : أَلَمُ أَعْشَمُ صَدَاقَكَ ؟ أَلَمُ أَعْشَقُ أَرْبَعُينَ رَقْبَةً مَنْ قُومِكَ ؟ »).

قلت : وإسناده مرسل صحيح .

صحبيح بغير هذا العدد . وهو من حديث جابر بن عبدالله قال :

« رُمِي يوم الأحزاب سعد بن معاذ ، فقطعوا اكحله ، فحسمه رسول الله النار ، فانتفخت يده ، فخرى ، فانتفخت يده ، فنزفه . فلما رأى ذلك ، قال : اللهم لا تخرج نفسي حتى تقر عيني من بني قريظة ، فاستمسك عرقه ، فها قطر قطرة ، حتى نزلوا على حكم سعد ، فأرسل إليه ، فحكم أن تقتل رجالهم ، ويستحى نساؤهم وذراريهم ، ليستعين بهم المسلمون ، قال رسول الله (المبت حكم الله فيهم ، وكانوا أربعائة ، فلما فرغ من قتلهم ، إنفتق عرقه فهات » .

أخرجه النسائسي في « الكبرى » (7/2) والترمذي (7/4) والدرمي (7/4) والدارمي (7/4) وأحمد (7/4) من طريق الليث بن سعد عن أبي الزبير عنه وقال الترمذي : وهذا حديث حسن صحيح » .

قلت : وهو على شرط مسلم . وقد أخرج أوله (77/7) وكذا أحمد (77/7) من طريق أبي خيثمة عن أبي الزبير به إلى قوله « فحسمه » المرة الثانية . وزاد « بيده بمشقص»

وأما العدد الذي ذكره المصنف، فإنما أورده ابـن هشـام في « السـيرة » (٣/ ٢٥١ ـ ٢٥٢) عن ابن اسحاق معضلاً فقال :

« وهم ست مائة ، أو سبع مائة ، والمكثر لهم يقول : كانوا بـين الثمان مائة ، والتسع مائة » .

۱۲۱٤ - (حديث أنه ﴿ قَيْلُ ﴾ قتل يوم بدر النضر بن الحارث، وعقبة بن أبي معيط صبراً »)

ضعيف . رواه البيهقي (٩/ ٦٤) عن الشافعي : أنبأ عدد من أهل العلم من قريش وغيرهم من أهل العلم بالمغازي أن رسول الله و أسر النضر ابن الحارث العبدي يوم بدر ، وقتله بالبادية أو الأثيل صبراً ، وأسر عقبة بن أبي معيط فقتله صبراً » .

قلت وهذا معضل كها ترى .

وقال ابن إسحاق في سياق قصة بدر:

ثم أقبل رسول الله و قافلاً إلى المدينة ، ومعه الأسرى من المشركين ، وفيهم عقبة بن أبي معيط ، والنضر بن الحارث . . . حتى إذا كان رسول الله و بالصفراء، قتله على بن أبي طالب كما أخبرني بعض أهل العلم من أهل مكة . ثم خرج ، حتى إذا كان عرق الظبية قتل عقبة بن أبي معيط ، فقال عقبة حين أمر رسول الله و بقتله : فمن للصبية يا عمد ! قال : النار ، فقتله عاصم بن ثابت بن أبي الأقلح الانصاري أخو بني عمرو بن عوف ، كما حدثني

أبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر.

ذكره ابن هشام في « السيرة » (٢/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨) ثم قال :

« ويقال قتله على بن أبي طالب ، فيا ذكر لي ابن شهاب الزهري وغيره من أهل العلم » .

وفي « البداية » للحافظ ابن كثير (٣/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦) :

« وقال حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن الشعبي قال :

« لما أمر النبي ﴿ الله عقبة ، قال : أتقتلني يا محمد من بين قريش ؟ قال : نعم ، أتدرون ما صنع هذا بي ؟ جاء وأنا ساجد حلف المقام ، فوضع رجله على عنقي ، وغمزها ، فها رفعها حتى ظننت أن عيني ستندران ، وجاء مرة أخرى بسلاشاة فألقاه على رأسي ، وأنا ساجد ، فجاءت فاطمة فغسلته عن رأسي » .

قلت : وهذا مرسل .

وجملة القول إنى لم اجد لهذه القصة إسناداً تقوم به الحجة ، على شهرتها في كتب السيرة ، وماكل ما يذكر فيها ، ويساق مساق المسلمات ، يكون على نهج أهل الحديث من الأمور الثابتات .

نعم قد وجدت لقصة عقبة خاصة أصلاً ، فيا رواه عمرو بن مرة عن ابراهيم ، قال : أراد الضحاك بن قيس ، أن يستعمل مسروقاً . فقال له عيارة ابن عقبة : أتستعمل رجلاً من بقايا قتلة عثمان ؟! فقال له مسروق : حدثنا عبدالله بن مسعود ـ وكان في أنفسنا موثوق الحديث ـ أن النبي المسيخ لل أراد قتل أبيك ، قال : من للصبية ؟ قال النار ، فقد رضيت لك ما رضي لك رسول الله

أخرجه أبو داود (7707) والبيهقي (9/97) من طريق عبدالله بن جعفر الرقي ، قال : أخبرني عبدالله بن عمر و بن زيد بن أبي أنيسة عن عمر و ابن مرة .

قلت : وهذا إسناد جيد ، رجاله ثقات كلهم رجال الشيخين .

وله شاهد من حديث عبدالله بن عباس يأتي ذكره في تخريج الحديث (١٢٠٦) .

١٢١٥ ـ (حديث «أنه ﴿ عَيْدُ ﴾ قتل يوم أحد أبا عزة الجمحي ») . ص ١٢٨٨ .

ضعيف . ذكره ابن اسحاق بدون إسناد ، قال :

« وكان رسول الله (ص) أسره ببدر ، تم من عليه ، فقال : يا رسول الله أقلنى ، فقال رسول الله (ص) :

« والله لا تمسح عارضيك بمكة بعدها ، وتقول خدعت محمداً مرتين ، اضرب عنقه يا زبير ، فضرب عنقه »

ذكره ابن هشام في « السيرة » (٣/ ١١٠) تم قال :

إن المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين ؛ اضرب عنقه يا عاصم بن ثابت ، فضرب عنقه » .

قلت : وهذا مع بلاغه مرسل ، وقد وصله البيهقي (9/9) من طريق محمد بن عمر ، حدثني محمد بن عبدالله عن الزهري عن سعيد بن المسيب به مطولاً .

قلت : وإسناده واهٍ جدا ، من اجل محمد بن عمر وهــو الواقــدي وهــو متروك .

وأما حديث « لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين » فصحية اتفق الشيخان على إحراجه ، وأما سببه المذكور فلا يصح ، وإن جزم به العسكري ، ونقله عنه المناوي في « فيض القدير » ساكتاً عليه ، غير مبين لعلة ! وتبع العسكري آخرون كابن بطال والتوربشني كها نقله الحافظ في « الفتح » (١٠/٠٤٠) ، وأشار إلى ضعفه فراجعه إن شئت .

١٢١٦ ـ (حديث « أنه ﴿ الله على ثمامة بن أثال ») .

صحیح . أخرجه البخاري (٣/ ١٦٥) ومسلم (٥/ ١٥٨ ـ ١٥٩) وأبو داود (٢٦٧٩) وأحمد (٢/ ٢٥٤) من طريق الليث قال : حدثني سعيد ابن أبي سعيد أنه سمع أبا هريرة قال :

(بعث النبي و خيلاً قبل نجد ، فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له : ثهامة بن أثال ، فربطوه بسارية من سواري المسجد ، فخرج إليه النبي و نقال : ما عندك يا ثهامة ؟ فقال : عندي خير يا محمد ، إن تقتلني تقتل ذا دم ، وإن تنعم تنعم على شاكر ، وإن كنت تريد المال فسل منه ما شئت ، فترك حتى كان الغد ، ثم قال له : ما عندك يا ثهامة ؟ قال : ما قلت لك : إن تنعم تنعم على شاكر ، فتركه حتى كان بعد الغد ، فقال : ما عندك يا ثهامة ؟ قال : عندي ما قلت لك ، قال : أطلقوا ثهامة ، فانطلق إلى نخل قريب من المسجد ، فاغتسل ، ثم دخل المسجد ، فقال : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، يا محمد والله ما كان على الأرض وجه أبغض إلى من وجهك ، فقد أصبح وجهك أحب الوجوه إلى ، والله ما كان من بلد أبغض إلى من من دينك ، فأصبح دينك أحب الدين إلى ، والله ما كان من بلد أبغض إلى من بلدك فأصبح بلدك أحب البلاد إلى ، وإن خيلك أخذتني ، وأنا أريد العمرة ، بلدك فأصبح بلدك أحب البلاد إلى ، وإن خيلك أخذتني ، وأنا أريد العمرة ، فهاذا ترى ، فبشره النبي في ، وأصره أن يعتمر ، فلها قدم مكة ، قال له قائل ؛ صبوت ؟ قال : لا ، ولكن أسلمت مع محمد رسول الله في ، ولا قائل ؛ صبوت ؟ قال : لا ، ولكن أسلمت مع محمد رسول الله في ، ولا والله لا تأتيكم من اليامة حبة حنطة ، حتى يأذن فيها النبي في » .

ثم اخرجه مسلم (٥/ ١٥٩) والبيهقي (٩/ ٦٥ ـ ٦٦) عن عبدالحميد بن جعفر وهذا عن ابن إسحاق ، وأحمد (٢/ ٢٤٦) عن ابن عجلان ثلاثتهم عن سعيد المقبري به مطولاً ومحتصراً . وفي حديث الاخيرين زيادة واللفظ لأولها :

وزاد ابن عجلان قبلها :

« حتى قال عمر : لقد كان والله في عيني أصغر من الخنزير ، وإنـه في عيني ، أعظم من الجبل » . وإسناد هاتين الزيادتين حسن .

الساعر »). «أنه ﴿ الله على أبي عزة الشاعر »). وص ١/١٢١٦ . ص ٢٨٩.

ضعیف . وقد سبق تخریجه قبل حدیث .

١/١٢١٦ - (حديث « أنه ﴿ الله على أبي العاص بن الربيع »). ص ٢٨٩

حسن . أخرجه ابن إسحاق في « السيرة » (٢/ ٣٠٧ _ ٣٠٨) ومن طريقه أبو داود (٢٦٩٢) وابن الجارود (١٠٩٠) والحاكم (٣/ ٢٣٦) وأحمد (٢٧٦/٦) قال: وحدثني يحيى بن عباد بن عبدالله بن الزبير عن أبيه عباد عن عائشة قالت :

« لما بعث أهل مكة في فداء أسراهم، بعثت زينب بنت رسول الله و في فداء ابي العاص بن الربيع بمال ، وبعثت فيه بقلادة لها كانت خديجة أدخلتها بها على أبي العاص حين بني عليها ، قالت : فلما رآها رسول الله في ، رق لها رقة شديدة ، وقال : إن رأيتم أن تطلقوا لها أسيرها ، وتردوا عليها مالها ، فافعلوا ، فقالوا : نعم يا رسول الله ، فأطلقوه ، وردوا عليها الذي لها » .

قلت ؛ سكت عليه الحاكم ثم الذهبي وإسناده حسن .

۱۲۱۷ ـ (حدیث « أنه ﴿ الله ﴿ الله ﴿ الله عقیل » رواه أحمد والترمذی وصححه) .

صحیح . أخرجه أحمد (2778 ، 2778) والترمذي (1747) من طریق وكذا النسائي في « الكبرى » (ق 1787) والدارمي (1787) من طریق أیوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصین به ، ولیس عند الترمذي : « من بني عقیل » وقال :

« هذا حديث حسن صحيح » .

 ۱۲۱۸ ـ (حدیث « أنه ﷺ فدی أهـل بدر بمِـال » . رواه أبـو داود) .

صحيح . أخرجه أبو داود (٢٦٩١) والنسائي في « الكبرى » (١/٤٧) والخاكم (٣/ ١٤٠) والبيهقي (٩/ ٦٨) عن شعبة عن أبي العنبس عن أبي الشعثاء عن ابن عباس قال :

« جعل رسول الله على فداء الأسارى أهل الجاهلية أربعهائة » .

واللفظ للبيهقي وزاد أبو داود : « يوم بدر » . وهي عند النسائي أيضاً وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد »! ووافقه الذهبي .

قلت : بل إسناده ضعيف ، لان آبا العنبس هذا لا يعرف ، ولـم يوثقـه أحد ، قال ابن أبي حاتم (٤/٢/٤) :

« سمعت أبي لا يسمى ، فقلت : ما حاله ؟ قال : شيخ . وكذا قال أبو زرعة : لا يعرف اسمه . وكذا قال ابن معين » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« مقبول » . يعني عند المتابعة ، ولم أعرف له متابعاً فيا رواه من العدد ، بل قد خولف فيه من بعض الثقات عن ابن عباس نفسه ، فقال الطبراني في « المعجم الكبير » (٣/ ١٤٩ / ٢): حدثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري عن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : وأخبرنيه عثمان الجزري عن مقسم عن ابن عباس قال :

« فادى النبي على أسارى بدر ، وكان فداء كل واحد منهم أربعة آلاف ، وقتل عقبة بن أبي طالب فقتله صبراً ، فقال : من للصبية يا محمد ؟ قال النار » .

قلت : وهذا إسناد لا بأس به في الشواهد ، وقول الهيثمي في « المجمع »

(٦/ ٨٩) بعدما عزاه الأوسط الطبراني أيضاً:

« ورجاله رجال الصحيح » .

ليس بصحيح ، لأن عثمان الجزري وهو ابن عمرو بن ساج ليس منهم وفيه ضعف كما في « التقريب » .

وأما أصل القصة ، فله شواهد كثيرة أذكر بعضها :

الأول: عن عمر بن الخطاب قال:

« لما كان يوم بدر ، نظر رسول الله على المشركين ، وهم ألف ، وأصحابه ثلاثهائة وتسعة عشر رجلاً ، فاستقبل نبي الله على القبلة ، ثم مد يديه ، فجعل يتف بربه : اللهم أنجز لي ما وعدتني ، اللهم آت ما وعدتني ، اللهم إن تهلك هذه العصابة من أهل الإسلام ، لا تعبد في الأرض ، فها زال يهتف بربه ماداً يديه مستقبل القبلة ، حتى سقط رداؤه عن منكبيه ، فأتاه أبو بكر ، فأخذ رداءه ، فألقاه على منكبيه ، ثم التزمه من وراثه ، وقال يا نبي الله كفاك مناشدتك ربك ، فإنه سينجز لك ما وعدك ، فأنزل الله عز وجل (إذ تستغيثون ربكم ، فاستجاب لكم أني ممدكم بألف من الملائكة مردفين) قال أبو زُميل : فحدثني ابن عباس قال : بينها رجل من المسلمين يومئذ يشتد في أثر رجل من المشركين أمامه ، إذ المشرك أمامه ، إذ المشرك أمامه ، وصوت الفارس يقول : أقدم حيزوم ، فنظر إلى المشرك أمامه ، وشق وجهه المشرك أمامه ، فخر مستلقياً ، فنظر إليه فإذا هو قد خطم أنفه ، وشق وجهه كضربة السوط ، فاحضر ذلك أجمع فجاء الأنصاري ، فحدث بذلك رسول الله كفال : صدقت ، ذلك من مدد السهاء الثالثة .

من عقيل فيضرب عنقه ، وتمكني من فلان (نسيباً لعمر) فأضرب عنقه ، فإن هؤلاء أثمة الكفر وصناديدها ، فهوى رسول الله على ما قال أبو بكر ، ولم يهو ما قلت ، فلما كان من الغد جئت ، فإذا رسول الله على وأبو بكر قاعدين يبكيان ، قلت : يا رسول الله أخبرني من أي شيء تبكي أنت وصاحبك ؟ فإن وجدت بكاء بكيت ، وإن لم أجد بكاء تباكيت لبكائكها ، فقال رسول الله على : أبكي للذي عرض على أصحابك من أخذهم الفداء ، لقد عرض على عذابهم أدنى من هذه الشجرة _ شجرة قريبة من نبي الله على ، وأنزل الله عز وجل (ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض) إلى قوله (فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً) ، فأحل الله الغنيمة لهم » . زاد في رواية :

« فلما كان يوم أحد من العام المقبل عوقبوا بما صنعوا يوم بدر ، من اخذهم الفداء ، فقتل منهم سبعون ، وفر أصحاب النبي عن النبي على ، وكسرت رباعيته ، وهشمت البيضة على رأسه ، وسال الدم على وجهه ، وأنزل الله تعالى : (أو لما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها) الآية ، بأخذكم الفداء » .

أخرجه مسلم (0/ 107 _ 104) والسياق له ، والبيهقي (1/ 77 _ 78) وأحمد (1/ ٣٠ _ ٣١ و٣٣ _ ٣٣) والزيادة له من طريق عكرمة بن عمار : حدثني أبو زميل سماك الحنفي : حدثني عبدالله بن عباس ، قال : حدثني عمر بن الخطاب .

قلت : وعكرمة بن عمار ، وإن احتج به مسلم ، ففيه كلام كثير ، تجده في « الميزان » و « التهذيب » ، وقد لخص ذلك الحافظ بقوله في « التقريب » :

« صدوق يغلط ، وفي روابته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب ، ولم يكن له كتاب » . وأورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« وثقة ابن معين ، وضعفه أحمد » (١) والحديث عزاه الحافظ في « التلخيص » (٤/ ١٠٩) لأحمد والحاكم فقط!

الثاني: عن ابن عمر قال:

⁽١) ولبعضه طريق أخرى عن ابن عباس عند الطبراني في « الكبير» (٣/١٤٢/٣) .

« استشار رسول الله على في الاسارى أبا بكر ؟ فقال : قومك وعشيرتك ، فخل سبيلهم ، فاستشار عمر ، فقال : اقتلهم ، قال : ففداهم رسول الله على وجل (ما كان لنبي أن يكون له أسرى . . .) ، قال : فلقي النبي على عمر قال : كاد أن يصيبنا في خلافك بلاء » .

أخرجه الحاكم (٢/ ٣٢٩) وقال :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي وزاد عليه فقال :

« قلت على شرط مسلم ».

وهوكيا قال لولا أن فيه إبراهيم بن مهاجر ، قال الحافظ :

« صدوق لين الحفظ».

الثالث: عن أنس والحسن قال:

« استشار رسول الله على الناس في الأسارى يوم بدر ، فقال : إن الله قد أمكنكم منهم ، فقام عمر بن الخطاب ، فقال : يا رسول الله اضرب أعناقهم ، فأعرض عنه النبي على ، قال : ثم عاد النبي على فقال للناس مثل ذلك ، فقام أبو بكر ، فقال : يا رسول الله نرى أن تعفو عنهم ، وتقبل منهم الفداء ، قال : فذهب عن وجه رسول الله على ما كان فيه من الغم ، قال : فعفا عنهم ، وقبل منهم الفداء ، قال : وأنزل الله عز وجل (لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيا أخذتم) إلى آخر الآية » .

أخرجه أحمد (٣/ ٢٤٣): ثنا على بن عاصم عن حميد عن أنس وذكر رجلاً عن الحسن .

قلت : وعلي هذا ضعيف لكثرة خطئه و إصراره عليه إذا بين له الصواب .

الرابع: عن عبدالله وهو ابن مسعود قال:

« لما كان يوم بدر قال لهم : ما تقولون في هؤلاء الاسارى ؟ فقال عبدالله ابن رواحة : إيت في واد كثير الحطب ، فاضرم ناراً ، ثم ألقهم فيها ، فقال العباس رضي الله عنه : قطع الله رحمك ، فقال عمر : (فذكر ما تقدم عنه وكذا

قول ابي بكر بنحو ذلك) فقالت طائفة : القول ما قال عمر : فخرج رسول الله على ، فقال : ما تقولون في هؤلاء : إن مثل هؤلاء كمثل أخوة لهم كانوا من قبل ، (قال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً) وقال موسى (ربنا أط ر على أموالهم وأشدد على قلوبهم) الآية . وقال إبراهيم (فمن تبعني ، فإنه نني ، ومن عصاني فإنك غفور رحيم) وقال عيسى (إن تعذبهم ، فإنه عبدال ، وإن تغفر لهم ، فإنك أنت العزيز الحكيم) وأنتم قوم فيكم غيلة ، فلا يت ن أحد منكم إلا بفداء ، أو بضرب عنق ، قال عبدالله : فقلت إلا سهيل بن أحد منكم إلا بفداء ، أو بضرب عنق ، قال عبدالله : فقلت إلا سهيل الخوف عندي أن يلقى على حجارة من الساء يومي ذلك حتى قال رسول الله على إلا سهيل بن بيضاء » .

أخرجه الحاكم (٣/ ٢١ - ٢٢) وأحمد (٣/ ٣٨٣ - ٣٨٤) وأبـو يعلى (٢/٢٥١) عن أبي عبيدة بن عبدالله عن أبيه . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي .

قلت : بل منقطع ، أبو عبيدة ، لم يسمع من أبيه كما قال الهيثمي (٦/ ٨٧) وغيره .

الخامس: عن أنس أيضاً.

« أن رجالاً من الأنصار استأذنوا رسول الله على ، فقالوا : يا رسول الله الذن فلنترك لابن أختنا عباس فداءه ، فقال : لا تدعون منه درهماً » .

أخرجه البخاري (۲/۲۰۲) .

السادس: عن على قال:

« جاء جبريل إلى النبي على يوم بدر ، فقال : خير أصحابك في الاسارى ، إن شاؤ وا القتل ، وإن شاؤ واالفدى ، على أن عاماً قابل يقتل مثلهم منهم ، فقالوا : الفداء ويقتل منا » .

أخرجه النسائي في « الكبرى » (ق ٤٧/ ١) والترمذي (١/ ٢٩٧) وابن

حبان (١٦٩٤) من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن شعبان عن هشام عن ابن سيرين عن عبيدة عنه . وقال الترمذي :

« حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي زائدة » .

قلت: هو ثقة متقن من رجال الشيخين ، وكذا سائر الرواة فالسند صحيح ، ولا أدري لم اقتصر الترمذي على تحسينه ؟ على أنه لم يتفرذ به ، فقد تابعه أزهر عن ابن عون عن محمد به . وزاد في آخره:

« فكان آخر السبعين ثابت بن قيس قتل يوم اليامة » .

أخرجه البيهقي (٩/ ٦٨) والحاكم (٣/ ١٤٠) وقال:

« ضحيح على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي .

قلت: لكن ذكر الترمذي أن ابن عون رواه عن ابن سيرين عن عبيدة عن النبي على الله مرسلاً. فكأنه اختلف عليه في إسناده ، فرواه عنه أزهر وهو ابن سعد السهان وهو ثقة هكذا موصولاً ، ورواه عنه غيره مرسلاً . على ما ذكر الترمذي . والله أعلم .

۱۲۱۹ - (روى « أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، كتب إلى أمراء الأنصار ينهاهم عنه ، يعني بيع المسترقالكافر لكافر ») ص ۲۸۹

لم أقف على سنده الآن . وقد ذكر البيهقي في الباب أحاديث على خلاف هذا الأثر ، ونقـل عن الإمـام الشافعـي تأييدهـا بالنظـر ، فليراجعهـا من شاء (٩/ ١٢٨ ـ ١٢٩) .

• ۱۲۲ ـ (حدیث « کل مولود یولد علی الفطره، فأبواه یهودانه ، أو یجسانه » رواه میلم ص ۲۸۹

والطيالسي وزادا واللفظ لهذا:

« ألم تروا إلى البهيمة ، تنتج البهيمة ، فها ترون فيها من جدعاء » . طريق ثانية عنه : عن همام بن منبه عنه مرفوعاً بلفظ :

« ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه ، وينصرانه كها تنتجون البهيمة ، هل تجدون فيها من جدعاء ، حتى تكونوا أنتم تجدعونها ، قالوا : يا رسول الله ، أفرأيت من يموت ، وهو صغير ، قال الله أعلم بما كانوا عاملين » .

أخرجه البخاري (٤/ ٢٥٢) واللفظله ، ومسلم .

طريق ثالثة : عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

« ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه وينصرانه ويشركانه ، فقال رجل يا رسول الله : أرأيت . . . » الحديث .

أخرجه مسلم والترمذي (٢/ ٢٠) والطيالسي (٢٤٣٣) وأحمد (٢/ ٢٠) و ٤٨١) وقال الترمذي :

« حدیث حسن صحیح » .

طريق رابعة : عن سعيد بن المسيب عنه مرفوعاً بلفظ :

« ما من مولود . . . » الحديث مثل رواية أبي صالح إلا أنه قال :

« . . . ويمجسانه ، كها تنتج البهيمة بهيمة جمعاء ، هل تحسون فيها من جدعاء ، ثم يقول أبو هريرة : واقرؤوا إن شئتم (فطرة الله التي فطر الناس عليها ، لا تبديل لخلق الله) الآية » .

أحرجه مسلم وأحمد (٢/ ٣٣٣ و٢٧٥) .

طريق خامسة : عن العلاء عن أبيه عنه مرفوعاً بلفظ :

« كل إنسان تلده أمه على الفطرة ، وأبواه بعد يهودانه ، وينصرانه ويمجسانه ، فإن كانا مسلمين ، فمسلم . كل إنسان تلده أمه يلكزه الشيطان في

حضنيه إلا مريم وابنها.» .

أخرجه مسلم (۸/ ٥٣ _ ٥٤) .

طريق سادسة : عن الأعرج عنه مرفوعاً مثل لفظ الطريق الثانية .

أخرجه مالك (١/ ٢٤١/ ٥) وعنه أبو داود (٤٧١٤) .

قلت: وإسناده صحيح على شرط الشيخين.

وله شاهدان :

أحدهما : عن الأسود بن سريع أن رسول الله علي قال :

« والذي نفس محمد بيده ما من نسمة تولد ، إلا على الفطرة ، حتى يعرب عنها لسانها » .

أخرجه ابن حبان (١٦٥٨) وأحمد (٣/ ٤٣٥) والبيهقي (٩/ ١٣٠) عن الحسن عنه .

والآخر: وعن أبي جعفر عن الربيع بن أنس عن الحسن عن جابر بن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ مثل الذي قبله ، وزاد:

« إما شاكراً ، وإما كفوراً » .

أخرجه أحمد (٣/ ٣٥٣).

فصيل

ا ۱۲۲۱ ـ (حدیث : إن الرسولﷺ قال یوم حنین : من قتل رجلاً فله سلبه . فقتل أبو طلحة یومئذ عشرین رجلاً وأخذ أسلابهم » . رواه أحمد وأبو داود) .ص . ۲۹۰

صحيح . أخرجه أبو داود (٢٧١٨) وكذا الدارمي (٢/ ٢٢٩) وابن

حبان (١٦٧١) والطحاوي (٢/ ١٣٠) والحاكم (٣/ ١٣٠ و٣/ ٣٥٣) والطيالسي حبان (١٦٠) وأحمد ($\pi/3$ ١١٤ و $\pi/3$ و $\pi/3$ ١٩٠ و $\pi/3$ ١٩٠ و $\pi/3$ المناقب بن عبدالله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك به . ولفظ أبي داود والدارمي «كافراً» بدل « رجلاً » وهو رواية لأحمد .

قلت : هذا إسناد صحيح على شرط مسلم ، كها قال الحاكم ، ووافقه الذهبى .

وتابعه أبو أيوب الأفريقي عن اسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة بلفظ:

« من تفرد بدم رجل فقتله ، فله سلبه . قال : فجاء أبو طلحة بسلب أحد وعشرين رجلاً » .

أخرجه أحمد (٣/ ١٩٨) .

قلت : وأبو أيوب اسمه عبد الله بن علي وهو صدوق يخطىء ، فالعمدة على رواية حماد بن سلمة .

وله شاهد من حديث أبي قتادة بن ربعي قال :

«خرجنامع رسول الله على عام حنين، فلما التقينا ، كانت للمسلمين جولة ، قال : فرأيت رجلاً من المشركين ، قد علا رجلاً من المسلمين ، قال : فاستدرت له حتى أتيته من وراثه فضربته بالسيف على حبل عاتقه ، فأقبل على ، فضمني ضمة ، وجدت منها ريح الموت ، ثم أدركه الموت ، فأرسلني ، قال : فلقيت عمر بن الخطاب ، فقلت : ما بال الناس ؟ فقال : أمر الله ، ثم إن الناس رجعوا ، فقال رسول الله على : « من قتل قتيلاً له عليه بينة ، فله سلبه ، » قال : فقمت ، فقمت ، ثم قلت : من يشهد لي ، ثم جلست ، ثم قال ذلك الثالثة ، فقمت ، فقال رسول الله ي : مالك يا أبا قتادة ؟ قال : فاقتصصت عليه القصة ، فقال رجل من القوم ، صدق ، يا رسول الله ، وسلب ذلك القتيل عندي ، فأرضه عنه يا رسول الله ، فقال أبو بكر : لا ، هاء الله ، إذاً لا يعمد إلى أسد من أسد يا رسول الله ، فقال أبو بكر : لا ، هاء الله ، فقال رسول الله ي : صدق ، فأعطه إياه ، فأعطانيه ، فبعت الدرع ، فاشتريت به نحرفاً في بني سلمة ، فإنه فأعطه إياه ، فأعطانيه ، فبعت الدرع ، فاشتريت به نحرفاً في بني سلمة ، فإنه

لأول مال تأثلته في الإسلام » .

أخرجه مالك (٢/ ٤٥٤/ ١٨) وعنه البخاري (٢/ ٢٨٧) ومسلم (٥/ ١٥٠) وأبو داود (٢٧١٧) وصححه والطحاوي (١/ ١٣٠) وابن الجارود (٢٠٧١) والبيهقي (٩/ ٥٠) عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن أفلح عن أبى محمد مولى أبي قتادة عنه .

وتابعه سفيان بن عينية عن يحيى بن سعيد به مختصراً جداً .

أخرجه الدارمي (٢/ ٢٢٩) وابن ماجه (٢٨٣٧) .

ولِه طريق آخر عن أبي قتادة به مختصراً ، وزاد :

« . . . سلبه ودرعه ، فباعه بخمس أواق » .

أخرجه أحمد (٥/ ٣٠٧) من طريق ابن لهيعة عن عبيدالله بن أبي جعفر عن عبدالرحمن الأعرج عنه .

قلت : وابن لهيعة سيء الحفظ، فلا يحتج بزيادته . ثم رأيته عند الطحاوي من طريق عبد الله بن المبارك عن ابن لهيعة . وحديثه عنه صحيح . والله أعلم .

وله طريق أخرى عنه نحو الطريق الأولى يرويهما ابن اسحاق بلفظ:

« رأيت رجلين يقتتلان : مسلم ومشرك ، وإذا رجل من المشركين يريد أن يعين صاحبه المشرك على المسلم ، فأتيته فضربت يده فقطعتها ، واعتنقني بيده الأخرى ، فوالله ما أرسلني حتى وجدت ريح الموت ، فلولا أن الهدم نزفه لقتلني ، فسقط فضربته فقتلته ، وأجهضني عنه القتال ، ومر به رجل من أهل مكة فسلبه ، فلما فرغنا ووضعت الحرب أوزارها ، قال رسول الله على قتيلاً فسلبه له . . . الحديث .

أخرجه أحمد (٥/ ٣٠٦).

قلت : وإسناده حسن .

وعلقه البخاري (٣/ ١٤٩) من طريق الليث : حدثني يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن أفلح عن أبي محمد مولى أبي قتادة به نحو حديث ابن اسحاق ، وزاد :

« وانهزم المسلمون ، وانهزمت معهم ، فإذا بعمر بن الخطاب في الناس ، فقلت له : ما شأن الناس ؟ قال : أمر الله . . . » الحديث .

۱۲۲۲ ـ (حديث سلمة بن الأكوع وفيه « قال : ثم تقدمت حتى أخذت بخطام الجمل فأنخته ، فضربت رأس الرجل فندر ثم جئت بالجمل أقوده عليه رحله وسلاحه ، فاستقبلني رسول الله عليه والناس معه فقال : من قتل الرجل ؟ فقالوا : ابن الأكوع . قال : له سلبه أجمع » . متفق عليه) .

صحيح . أخرجه مسلم (٥/ ٠٠٥) وكذا أبو داود (٢٦٥٤) والطحاوي (٢٣٠/ ـ ١٣١) وأحمد (٤/ ٤٩ و٥٠) من طريق عكرمة بن عمار قال : ثنا إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه قال :

«غزونا مع رسول الله على هوازن وغطفان ، فبينا نحن كذلك إذ جاء رجل على جمل أحمر ، فانتزع شيئاً من حقب البعير ، فقيد به البعير ، ثم جاء يمشي حتى قعد معنا يتغدى ، قال : فنظر في القوم ، فإذا ظهرهم فيه قلة ، وأكثرهم مشاة ، فلما نظر إلى القوم خرج يعدو ، فأتى بعيره ، فقعد عليه ، قال : فخرج يركضه ، وهو طليعة للكفار فاتبعه رجل منا من أسلم على ناقة له ورقاء ، قال يركضه ، وهو طليعته أعدو على رجلي ، قال : [فأدركته] ورأس الناقة عند ورك الجمل ، قال : ولحقته فكنت عند ورك الناقة ، وتقدمت حتى كنت عند ورك الجمل ، ثم تقدمت حتى أخذت بخطام الجمل ، فقلت له ، أخ ، فلما وضع الجمل ركبتيه إلى الأرض اخترطت سيفي ، فضربت رأسه ، فندر ، ثم وضع الجمل ركبتيه إلى الأرض اخترطت سيفي ، فضربت رأسه ، فندر ، ثم جئت براحلته أقودها ، فاستقبلني رسول الله على مع الناس ، قال : من قتل الرجل ؟ فقالوا : « الحديث وسياقه لأحمد ، فكان اللائق بالمصنف أن يعزوه الرجل ؟ فقالوا : « الحديث وسياقه لأحمد ، فكان اللائق بالمصنف أن يعزوه

وأما لفظ البخاري ، فهو أبعد عن هذا بكثير ، لأنه عنده (٣٦٠/٢) من طريق أبي العميس عن إياس بن سلمة به بلفظ :

« أتى النبي عَين من المشركين ، وهو في سفر ، فجلس عند أصحابه ، يحدث ، ثم انفتل ، فقال النبي على : أطلبوه واقتلوه ، فقتله ، فنفّله سلبه » .

وأخرجه أبو داود (٢٦٥٣) والنسائي في « الكبرى » (٣٥/ ١) والطحاوي (٢/ ١٣١) والبيهقي (٩/ ١٤٧) وأحمد (٤/ ٥٠ ـ ٥١) .

وأخرجه ابن ماجه (٢٨٣٦) من الطريقين معاً عن إياس به مختصراً بلفظ: « بارزت رجلاً ، فقتلته ، فنفلني رسول الله سلبه » .

وأورده البوصيري في « زوائد سنن ابن ماجه » (ق ١٧٦/ ١) وقال :

« هذا إسناد صحيح رجاله ثقات ، واسم أبي العميس عتبة بن عبدالله »!

فخفي عليه أنه على شرط كل من الشيخين ، وأنهما أخرجاه بأتم منه ! ولولا ذاك لما أورده .

۱۲۲۳ ـ (روى عوف بن مالك وخالد بن الوليد أن رسول الشي قضى بالسلب للقاتل ولم يخمس السلب) رواه أبو داود .

صحيح . أخرجه أبو داود (٢٧٢١) والطحاوي (١٣٠/٢) عن إسهاعيل بن عياش عن صفوان بن عمرو عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عنها به .

قلت : وهذا إسناد صحيح شامي ، وقد تابعه أبو المغيرة قال : ثنا صفوان ابن عمرو به .

أخرجه ابن الجارود (۱۰۷۷) ، وأخرجه أحمد (۲٦/٦) : ثنا أبو المغيرة به مطولا ، ولفظه عنده عن عوف بن مالك الأشجعي قال :

« غزونا غزوة إلى طرف الشام ، فأمر علينا خالد بن الوليد ، قال : فانضم إلينا رجل من أمداد حمير ، فأوى إلى رحلنا ليس معه شيء ، إلا سيف ، ليس معه سلاح غيره ، فنحر رجل من المسلمين جزوراً ، فلم يزل يحتل ، حتى أخذ من جلده كهيئة المجن ، حتى بسطه على الأرض ، ثم وقد عليه حتى جف ، فجعل له ممسكاً ، كهيئة الترس ، فقضى أن لقينا عدونا ، فيهم أخلاط من الروم والعرب من قضاعة ، فقاتلونا قتالاً شديداً ، وفي القوم رجل من الروم على فرس له أشقر ، وسرج مذهب ، ومنطقة ملطخة ذهباً ، وسيف مثل ذلك فجعل يحمل على القوم ، ويغري بهم ، فلـم يزل ذلك المددي يحتـال لذلك الرومـي حتـى مربه ، فاستقفاه فضرب عرقوب فرسه بالسيف فوقع ، ثم أتبعه ضرباً بالسيف حتى قتله ، فلما فتح الله الفتح ، أقبل يسأل للسلب ، وقد شهد له الناس بأنه قاتله ، فأعطاه خالد بعض سلبه ، وأمسك سائره ، فلما رجع إلى رحل ِ عوفٍ ، ذكره ، فقال له عوف: إرجع إليه فليعطك ما بقي فرجع إليه ، فأبسى عليه ، فمشي عوف حتى أتى خالداً ، فقال : أما تعلم أن رسولَ الله ﷺ قضي بالسلب للقاتل ؟ قال : بلى ، قال : فما يمنعك أن تدفع إليه سلب قتيله ؟ قال حالد : استكثرته له ، قال عوف: لئن رأيت وجه رسول الله ﷺ ، لأذكرن ذلك له ، فلم قدم المدينة ، بعثه عوف ، فاستعدى إلى النبي ﷺ ، فدعا خالـداً ، وعوف قاعد ، فقال رسول الله ﷺ : ما يمنعك يا خالد أن تدفع إلى هذا سلب قتيله ؟ قال: استكثرته له يا رسول الله ، فقال: إدفعه إليه ، قال: فمر بعوف ، فجر عوف بردائه ، فقال : ليجزى لك ما ذكرت من رسول الله على ، فسمعه رسول الله ﷺ فاستغضب ، فقال : لا تعطه يا خالد ! هل أنتم تاركي امرائي ؟ إنما مثلكم ومثلهم ، كمثل رجل اشترى إبلاً وغناً ، فدعاها ، ثم تخير سقيها ، فأوردها حوضاً ، فشرعت فيه ، فشربت صفوة الماء ، وتسركت كدره ، فصفوة أمرهم لكم ، وكدره عليهم » .

وقد توبع على هذا السياق والتام ، فقال أحمد (٢٧/٦ ـ ٢٨): ثنا الوليد ابن مسلم قال: حدثني صفوان بن مسلم به . قال الوليد: سألت ثوراً عن هذا الحديث؟ فحدثني عن خالد بن معدان عن جبير بن نفير عن عوف بن مالك الأشجعي نحوه .

وأخرجه أبو داود (۲۷۱۹) من طريق أحمد ، وعنه البيهقـي ($7/ \cdot 1$) وأخرجه مسلم (0/ 119) من طريق أخرى عن الوليد به ، وفيه :

« قال عوف: فقلت يا خالد أما علمت أن رسول الله ﷺ قضى بالسلب للقاتل ؟ قال: بلى ، ولكني استكثرته » .

وليس عنده: « قال الوليد: سألت ثوراً . . . » .

وأخرجه أيضاً من طريق معاوية بن صالح عن عبدالرحمن بن جبير به ، أخصر منه .

(تنبيه): مما نقلته عن مسلم يتبين صواب قول الحافظ في « التلخيص » (٣/ ١٠٥) بعد أن عزى حديث الكتاب لأحمد وأبي داود وابن حبان والطبراني :

« وهو ثابت في « صحيح مسلم » في حديث طويل ، فيه قصة لعوف بن مالك مع خالد بن الوليد » .

وأن رد الشوكاني عليه بأنه ليس في صحيح مسلم خطأ منه ، وإن أقره عليه المعلق على « المنتقى » لابن الجارود .

١٢٢٤ ـ (وبارز البراء مرزبان الزارة فقتله فبلغ سواره ومنطقته ثلاثين ألفاً فخمسه عمر ودفعه إليه ، رواه سعيد) .

صحيح . أخرجه الطحاوي في « شرح المعاني » (١٣٢/٢) : حدثنا يونس قال : ثنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين عن أنس بن مالك .

« أن البراء بن مالك أخا أنس بن مالك بارزمرزبان الزارة (١) فطعنه

⁽١) الأصل « الضرارة » ، وعلى الهامش « نسخة : الغزارة » والصواب ما أثبتنا ففي « معجم البلدان » : « والزارة بلدة كبيرة بالبحرين ، ومنها مرزبان الزارة ، وله ذكر في الفتوح ، وفتحت الزارة في سنة (١٢) في أيام أبي بكر الصديق رضي الله عنه وصالحوا » .

طعنة ، فكسر القربوس (١) وخلصت إليه ، فقتله ، فقوم سلبه ثلاثين ألفاً ، فلما صلينا الصبح ، غدا علينا عمر ، فقال لأبي طلحة : إنا كنا لا نخمس الأسلاب ، وإن سلب البراء قد بلغ مالاً ، ولا أرانا إلا خامسيه ، فقومناه ثلاثين ألفاً ، فدفعنا إلى عمر ستة آلاف» .

قلت : وهذا سند صحيح .

وأخرجه البيهقي (٦/ ٣١١) من طريق حماد بن زيد عن أيوب به . إلا أنه قال :

« فدق صلبه ، وأخذ سواريه ، وأخذ منطقته . . » وفيه :

« فقيل لمحمد: فخمسه ؟ فقال: لا أدرى » .

وأخرجه من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عنه بلفظ:

« أن أول سلب خمس في الإسلام سلب البراء بن مالك، كان حمل على المرزبان فطعنه ، فقتله ، وتفرق عنه أصحابه ، فنزل إليه ، فأخذ منطقته وسواريه ، فلما قدم ، مشى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، حتى أتى أبا طلحة الأنصاري . . . » فذكره مثل رواية الطحاوي ، دون قوله في آخرها : « فدفعنا إلى عمر ستة آلاف» .

وسنده صحيح أيضاً.

ثم رواه من طريق قتادة عن أنس به نحوه وفيه :

« فنفله السلاح ، وقوم المنطقة ثلاثين ألفاً ، فخمسها ، وقال : إنها مال » .

وإسناده لا بأس به .

۱۲۲۰ - (أن النبي ﴿ قَسَم الغنائم كذلك « يعني فأعطى الغانمين أربعة أخماسها ») ص ۲۹۱

⁽١) هو حِنو السرج وهو قسمه المقوس المرتفع من قدام المقعد ، ومن مؤخره » .

صحيح مشهور . وفيه أحاديث.

الأول : عن ابن عمر قال : رأيت المغانم تجزأ خمسة أجزاء ، ثم يسهم عليها ، فما كان لرسول الله ﴿ فَهُو لَهُ يَتَخَير .

أخرجه الطحاوي (٢/ ١٦٥) وأحمد (٢/ ٧١) عن ابن لهيعة ثنا عبيدالله ابن أبي جعفر عن نافع عنه .

قلت : وهذا إسناد حسن في المتابعات والشواهد ، فإن رجاله كلهم ثقات ، لولا ما في ابن لهيعة من الكلام بسبب سوء حفظه ، ومع ذلك ، فبعضهم يحسن حديثه ، قال الهيثمي في « المجمع » (٥/ ٣٤٠) :

« رواه أحمد ، وفيه ابن لهيعة ، وفيه ضعف ، وحديثه حسن ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : وقد رواه نعيم بن حماد قال : ثنا ابن المبارك قال أخبرنا ابن لهيعة به .

وعبدالله بن المبارك قديم السماع من ابن لهيعة ، ولـذلك صحح بعض الأثمة حديثه وسائر العبادلة المعروفين عنه ، فإذا كان نعيم قد حفظه عن ابن المبارك فالسند صحيح . والله أعلم .

الثاني: عن ابن عباس قال:

«كانت الغنيمة تقسم على خمسة أخماس ، فأربعة منها لمن قاتل عليها ، وخمس واحد يقسم على أربعة ، فربع لله ولرسوله ولذي القربى ، يعنى قرابة النبي ﴿ عَلَيْهُ ، فها كان لله وللرسول ، فهولقرابة النبي ﴿ عَلَيْهُ ، ولم يأخذ النبي ﴿ مَن الخمس شيئاً ، والربع الثاني لليتامى ، والربع الثالث للمساكين ، والربع الرابع لابن السبيل ، وهو الضيف الفقير الذي ينزل بالمسلمين » .

أخرجه الطحاوي (١٦٢/٢) عن عبدالله بن صالح عن معاوية بن صالح عن معاوية بن صالح عن على ابن أبي طلحة عنه . ومن هذا الوجه أخرجه البيهقي في « سننه » (٦٩٣/٦) بأتم منه ، وسيأتي لفظه قريباً بعد حديث .

قلت : وهذا سند ضعيف : عبد الله بن صالح فيه ضعف ، وعلى بن أبى طلحة لم يسمع من ابن عباس .

الثالث: عن رجل من بلقين قال:

« أتيت النبي ﴿ وهو بوادي القرى ، فقلت : يا رسول الله لمن المغنم ؟ فقال : لله سهم ، ولهؤلاء أربعة أسهم ، قلت : فهل أحد أحق بشي من المغنم من أحد ؟ قال : لا حتى السهم يأخذه أحدكم من حينه ، فليس بأحق به من أخيه » أخرجه الطحاوي (٢/ ١٧٧).

قلت : وإسناده صحيح .

الله عن ابن عمر « أن رسول الله عليه اسهم يوم خيبر للفارس ثلاثة أسهم ، سهان لفرسه وسهم له » متفق عليه) . ص ٢٩١

« أن رسول الله ﴿ أَسُهُم يَوْمُ خَيْبِرُ لَلْفَارِسُ ثَلَاثُهُ أَسَهُم ، وللراجلُ سَهُماً » .

وتابعه أبو أسامة عن عبيدالله به بلفظ:

« أسهم رسول الله ﴿ للفرس سهمين ، ولصاحبه سهماً » .

أخرجه البخاري (٢/ ٢١٦) والدارقطني (٤٦٧) والبيهقي (٩/ ٣٢٤).

وخالفهما سُليم بن أخضر عن عبيد الله فقال :

« قسم في النفل ، للفرس سهمين ، وللرجل سهماً » .

أخرجه مسلم (٥/ ١٥٦) والترمـذي (١/ ٢٩٣) وأحمـد (٢/ ٦٢ ، ٧٧)

وتابعه ابن نمير: حدثنا عبيد الله به . أخرجه مسلم وأحمد (١٤٣/٢) وتابعه سفيان الثوري عنه . أخرجه أحمد (١٠/ ٢ ، ١٥٢) : ثنا عبد الرزاق : أنا سفيان به .

لكن رواه أبوحذيفة فقال : ثنا سفيان به ، فخالفه في اللفظ فقال :

« . . . للرجل سهم ، وللفرس سهمان » .

أخرجه البيهقي ، ولم يسق رواية عبد الرزاق ، فكأنه لم تقع له ، ثم قال عقب رواية أبى معاوية وأبي أسامة عن عبيد الله :

« والصحيح رواية الجماعة عنهما وعن غيرهما عن عبيد الله كما ذكرنا » . قلت : ويؤيد ذلك رواية زائدة عن عبيد الله به بلفظ :

« قسم رسول الله ﴿ يَهِ عَيْم عَيْبِر للفُرس سهمين ، وللرجال سهاً . قال : فسره نافع فقال : إذا كان مع الرجل فرس فله ثلاثة أسهم ، فإن لم يكن له فرس فله سهم » . أخرجه البخاري (٣/ ١١٤)

وأخرجه الدارقطني (٤٦٨ ـ • ٤٧) من طرق أخرى عن عبيد الله به على الخلاف المذكور ، ورجح ما رجحه البيهقي .

وتابعه عبد الله بن عمر المكبر أخو عبيد الله ، واختلف عليه في لفظه أيضاً كما اختلف على أخيه .

أخرجه أحمد (٢/٢) والدارقطني والبيهقي .

وما رجحاه من اللفظ هو المتعين ، لأن له شواهد كثيرة عن جماعة من الصحابة ، أذكر بعضهم .

الأول : عن عبد الله بن الزبير أنه كان يقول :

« ضرب رسول الله ﴿ عام خيبر للزبير بن العوام أربعة أسهم : سهاً للزبير ، وسهماً لذي القربى لصفية بنت عبد المطلب أم الزبير ، وسهمين للفرس » .

أخرجه النسائسي (٢/ ١٢٢) والطحاوي (٢/ ١٦٧) والدارقطنسي (٤٧١) والبيهقي (٦/ ٣٦٦) عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن جده .

قلت : وهذا سند صحيح .

الثاني: عن الزبير نفسه.

« أن النبي ﴿ اللهِ ﴿ اللهِ الزبير سهما وأمه سهما ، وفرسه سهمين » اخرجه أحمد (١/ ١٦٦) .

وإسناده حسن في المتابعات والشواهد .

الثالث: عن أبي عمرة عن أبيه قال:

« أتينا رسول الله ﴿ فَيَ وَنَحَنَ أَرْبَعَةَ نَفْرَ ، وَمَعَنَا فَرَسَ ، فَأَعْطَى كُلُّ إِنْسَانَ مَنَا سَهِمًا ، وأعطى الفرس سهمين » .

أخرجه أحمد (١٣٨/٤) وعنه أبو داود (٢٧٣٤) من طريق المسعودي عنه .

قلت : وهذا سند ضعيف ، أبو عمرة هذا مجهول ، والمسعودي كان اختلط .

وفي رواية عنه عن رجل من آل أبي عمرة عن أبي عمرة بمعناه إلا أنسه قال :

« ثلاثة نفر » . زاد :

« فكان للفارس ثلاثة أسهم » .

أخرجه أبو داود (۲۷۳٥) .

الرابع: عن ابن عباس. وهو الآتي في الكتاب بعده.

(تنبيه): تبين من تخريجنا لهذا الحديث ، أنه ليس عند مسلم باللفظ الذي أورده المصنف ، ولا بمعناه ، وإنما هو عند البخاري وحده ، فعزوه للمتفق عليه لا يخفي ما فيه ، وقد سبقه إلى مثله الحافظ في « التلخيص » (٣/ ٢٠٦) .

۱۲۲۷ - (عن ابن عباس «أن النبي ﴿ الله على الفارس ثلاثة أسهم وأعطى الراجل سهماً » رواه الأثرم).

صحيح . أخرجه البيهقي (٢٩٣/) عن عبد الله بن صالح حدثني معاوية بن صالح عزعلي بن أبي طلحة عن ابن عباس في سورة الأنفال قوله (يسألونك عن الأنفال ، قل الأنفال لله والرسول) ، قال : الأنفال المغانم ، كانت لرسول الله وي خاصة ليس لأحد منها شي ، ما أصاب سرايا السلمين ، أتوا به ، فمن حبس منه إبرة أو سلكاً فهو غلول ، فسألوا رسول الله وي أن يعطيهم منها ، قال الله تبارك وتعالى: (يسألونك عن الأنفال ، قل الأنفال) لي جعلتها لرسولي ، ليس لكم منها شي و فاتقوا الله وأصلحوا ذات الأنفال) لي جعلتها لرسولي ، ليس لكم منها شي و فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم) إلى قوله (إن كنتم مؤمنين) ثم أنزل الله عز وجل (واعلموا أنما غنتم من بينكم) ألى قوله (إن كنتم مؤمنين) ثم أنزل الله عز وجل (واعلموا أنما غنتم من أربعة أخماس الغنيمة بين الناس ، الناس فيه سواء ، للفرس سهان ، ولصاحبه سهم ، وللراجل سهم . كذا وقع في الكتاب « والمجاهدين » وهو غلط ، إنما هو ابن السبيل » .

قلت : وهذا سند ضعيف فيه علتان ، سبق بيانهما قبل حديث .

وأورده الهيثمي في « المجمع » . (٣٤٠/٥) بنحوه وفي سياقه غرابـــة ، وقال : « رواه الطبراني ، وفيه نهشل بن سعيد وهو متروك » .

قلت : لكن المقدار الذي أورد المصنف منه صحيح ، لأنه يشهد له حديث ابن عمر الذي قبله ، وما سقنا في تخريجه من الشواهد .

ثم وجدت له طريقاً أخرى بلفظ:

« أن رسول الله ﴿ اللهِ ﴿ اللهِ اللهِ اللهُ الله

« رواه أبو يعلى ، وفيه محمـد بن أبــي ليلى وهــو سي ً الحفــظ ويتقــوى بالمتابعات » .

۱۲۲۸ – (حدیث ابن الأقمر (۱) قال : « أغارت الخیل علی الشام فأدركت العراب من یومها وأدركت الكودان ضحی الغد ، وعلی الخیل رجل من همدان یقال له : المنذر بن أبي حمیضة (۱) فقال : لا أجعل التي أدركت من یومها مثل التي لم تدرك ففصل الخیل فقال عمر : هبلت الوداعي أمه أمضوها علی ما قال » . رواه سعید) .

ضعيف . أخرجه البيهقي (٦/ ٣٢٨) من طريق الأسود بن قيس عن ابن الأقمر قال : فذكره . وقال:

« قال الشافعي : هذا خبر مرسل ، لم يشهد (يعني بن الأقمر) ما حدث به » .

قلت: ابن الأقمر « هذا لم أعرفه ، ثم عرفنا من كلام الشافعي الآتي ذكره في الذي بعده أن اسمه كلثوم ابن الأقمر ، وقد ذكره ابن أبي حاتم (7/7/7/1) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وفي الميزان : « قال ابن المديني : مجهول » وأما ابن حبان ، فأورده في « الثقات » (1/90/1) وقال : « أخو علي بن الأقمر ، يروي عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين ، يروي عنه أهل الكوفة » .

⁽١) الأصل « أبي الأقمر » وهو حطأ صححته من كتب الرجال .

 ⁽٢) كذا الأصل ، وفي « البيهقي » « ابن ابي حمصة » وهلى هامشه : « هامش ، صوابه :
 .« ابن حمصة » .

وله شاهد من حديث ابن عباس:

« أن النبي ﷺ لم يعطِ الكودن شيئاً ، وأعطاه دون سهم العراب في القوة والجودة ، والكودن البرذون البطيء » .

قال الهيثمي في « المجمع » (٥/ ٣٤١) :

« رواه الطبراني ، وفيه أبو بلال الأشعري وهو ضعيف» .

۱۲۲۹ ـ (عن مكحول أن النبي ﷺ أعطى الفرس العربي سهمين وأعطى الهجين سهماً . أخرجه سعيد) .

ضعيف . قال الشافعي رحمه الله :

« وقد ذكر عن النبي أنه فضل العربي على الهجين ، وأن عمر فعل ذلك . قال : ولم يرو ذلك إلا مكحول مرسلاً ، والمرسل لا تقوم بمثله عندنا حجة ، وكذلك حديث عمر رضي الله عنه ، وهو عن كلثوم بن الأقمر مرسل . أنا حماد بن خالد عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن مكحول ، أن النبي عرب العربي ، وهجن الهجين » .

ذكره البيهقي (٦/ ٣٢٨) ، ثم رواه هو بسنده عن حماد بن خالد به مرسلاً وقال :

« هذا هو المحفوظ ، مرسل ، وقد رواه أحمد بن محمد الجرجاني ـ سكن حص ـ عن حماد بن خالد عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن مكحول ، عن زياد بن جارية عن حبيب بن مسلمة موصولاً » .

ثم رواه بسنده عن ابن عدي عن محمد بن عوف ثنا أحمد بن محمد الجرجاني به فذكره وزاد في متنه :

« للفرس سهان ، وللهجين سهم » وقال ابن عدي :

« هذا لا يوصله غير أحمد ، وأحاديثه ليست بمستقيمة ، كأنه يغلط فيها » .

قُلت : ورواه محمد بن يزيد بن عبدالصمد في « حديثه عن أبي محمـ د الجرجاني » (ق ١٦٣ ـ ١٦٤) حدثنا أحمد (يعني ابن أبي أحمد الجرجاني) به .

وكذا رواه أبو القاسم السهمي في « تاريخ جرجان » (٢٥ / ١٠) عن شيخه ابن عدي بإسناد آخر له عِن أحمد بن أبي أحمد الجرجاني به دون الزيادة .

وابن أبي أحمد ، هو نفس ابن محمد الجرجاني كما نص عليه الذهبي ، وضعفه. يقول ابن عدي المتقدم :

« ليس حديثه بمستقيم » .

ثم روى البيهقي من طريق أبي داود في « المراسيل » عن أحمد بن حنبل عن وكيع عن محمد بن عبدالله الشعيثي عن خالد بن معدان :

« أسهم رسول الله على للعراب سهمين ، وللهجين سهماً » .

وقال البيهقي:

« وهو منقطع ، لا تقوم به حجة » .

المول الله على كان يسهم للرجل فوق فرسين وإن كان معه عشرة أفراس) . ص ٢٩١ ـ ٢٩٢ ـ ٢٩٢

ضعيف . رواه سعيد بن منصور عن اسهاعيل بن عياش عن الأوزاعي .

ذكره الحافظ في « التلخيص » (٤/ ١٠٧) وقال :

« وهو معضل » .

ويعارضه ما في « سنن البيهقي » (٦/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩) :

« وذكر عبد الوهاب الخفاف عن العمري عن أخيه أن الزبير وافي بأفراس

يوم خيبر ، فلم يسهم له إلا لفرس واحد » .

وهو ضعيف أيضاً ومنقطع .

۱۲۳۱ _ (عن أزهر بن عبدالله (۱) أن عمر كتب إلى أبي عبيدة بن الجراح أن أسهم للفرس سهمين وللفرسين أربعة أسهم ولصاحبهما سهماً فذلك خمسة أسهم . رواه سعيد) . ص ۲۹۲

ضعيف . أزهر بن عبدالله وهو الحرازي الحمصي ، تابعي صدوق ، تكلموا فيه للنصب كما في « التقريب » ، وفي « التهذيب » أنه روى عن تميم الداري مرسلاً .

قلت : فهو عن عمر منقطع بلا ريب .

ضعيف . أخرجه الدارقطني في سننه (٢٦٨) : نا إبراهيم بن حماد نا علي بن حرب : حدثني أبي حرب بن محمد : نا محمد بن الحسن عن محمد بن صالح عن عبدالله بن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبيه عن جده بشير بن عمر و ابن الحصن به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ، فيه جماعة من المجاهيل :

١ - عبدالله بن عبد الرحمن بن أبي عمرة ، أورده ابن أبي حاتم
 (٢ / ٢ / ٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٢ و٣ ـ محمد بن صالح ومحمد بن الحسن ، لم أعرفهما .

⁽۱) الأصل « عبيدالله » مصغرا ، والتصويب في « المغني » (۲۰۷/۸ ـ ۲۰۸) وكتب الرجال ، ووقع في « التلخيص » (۱۰۷/۳) « الزهري » بدل « ازهر بن عبدالله » !

٤ - حرب بن محمد، والمد على بن حرب ، أورده ابس أبسي حاتم
 (٢٠٢/٢/١) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وأما ابس حبان فذكره في
 « الثقات » !

۱۲۳۳ ـ (قال تميم بن فرع المهري: كنت في الجيش الذي فتحوا الاسكندرية في المرة الآخرة فلم يقسم لي عمروشيئاً وقال : غلام لم يحتلم ، فسألوا أبا بصرة الغفاري ، وعقبة بن عامر فقالا : أنظروا فإن كان قد أشعر فاقسموا له ، فنظر إلي بعض القوم فإذا أنا قد أنبت فقسم لي ، قال الجوزجاني ، هذا من مشاهير حديث مصر وجيده) .ص ٢٩٢

لم أقف على إسناده . وقد عزاه ابن قدامة في « المغني » (١٣/٨) للجوزجاني بإسناده . ولم يسقه ابن قدامة _ على عادته _ لننظر فيه . وإنما ذكر عنه ما نقله المصنف عنه ، والله أعلم .

المحم قال: شهدت خيبراً مع المحم قال: شهدت خيبراً مع سادتي فكلموا في رسول الله على فأخبر أني مملوك فأمر لي [بشيء] من خرثي المتاع » رواه أبو داود) ص ٢٩٣

صحیح . أخرجه أحمد (٧٢٣) وعنه أبو داود (٢٧٣) والترمذي (١٠٨٧) والدارمي (٢/ ٢٧٦) وابن ماجه (٢٨٥٥) وابن الجارود (١٠٨٧) وابن حبان (١٦٦٩) والحاكم (٢/ ١٣١) والبيهقي (٦/ ٣٣٢) عن محمد بن زيد ابن مهاجر بن قنفذ قال : حدثني عمير مولى آبي اللحم قال : فذكره . وقال أبو داود عقبه :

« معناه أنه لم يسهم له » .

قلت : وجاء ذلك صريحاً في رواية ابن ماجه بلفظ :

« فلم يقسم لي من الغنيمة » .

وإسناده حسن ، وإسناد الأولين صحيح ، وقال الترمذي :

«حديث حسن صحيح ». وقال الحاكم: «صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي .

وقال البيهقي:

« أخرج مسلم بهذا الاسناد حديثاً آخر في الـزكاة ، وهـذا المتـن أيضـاً صحيح على شرطه » .

وهوكما قال البيهقي رحمه الله ، وهو مما فات شيخه الحاكم ثم الذهبي رحمها الله تعالى .

العبيد) . ص ٢٩٣ الأسود بن يزيد «أسهم لهم يوم القادسية » يعني العبيد) . ص ٢٩٣

لم أقف على إسناده ، وقد ذكره ابن قدامة (٨/ ١٠٠ ـ ٤١١) مصدراً إياه بقوله :

« روى عن الأسود بن يزيد . . . » .

۱۲۳٦ حديث ابن عباس «كان رسول الله على يغرو بالنساء فيداوين الجرحى ويحذين من الغنيمة، فأما بسهم فلم يضرب لهن » رواه أحمد ومسلم .

صحیح . أخرجه مسلم (٥/ ١٣٧) وأحمد (١/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩ و ٢٩٤ و ٣٠٨ و ٣٠٨ و ٣٠٨ و ٣٠٨ و ٣٠٨ و ١٠٨٠ و ابن و ٣٠٨ و ٢٥٤٨) وابن الجارود (١٠٨٥ و ١٠٨٠) والبيهقي (٦/ ٣٣٢) من طرق عن يزيد بن هرمز عنه . وقال الترمذي :

« حديث حسن صحيح » .

وله طريق أخرى ، يرويه الحجاج عن عطاء عن ابن عباس به نحوه وزاد :

« وأما العبد فليس له من المغنم نصيب ، ولكنهم قد كان يرضخ لهم » .

أخرجه أحمد (١/ ٢٢٤) .

قلت : وإسناده ضعيف من أجل الحجاج وهو ابن أرطاة ، وهو مدلس .

لكن هذه الزيادة صحيحة ، فقد روى معناها مسلم وغيره في بعض الروايات من الطريق الأولى .

وللحديث طريق ثالث . يرويه ابن أبي ذئب ، وقد اختلف عليه في إسناده ، فقال أبو النضر عن القاسم ابن عباس عن ابن عباس قال :

« كان رسول الله على المرأة والمملوك من الغنائم ما يصيب الجيش » . أخرجه أحمد (١/ ٣١٩) : ثنا أبو النضر به .

وقال حسين وهو ابن محمد بن بهرام المروزي : أنا ابن أبي ذئب عن رجل عن ابن عباس .

« أن النبي ﷺ كان يعطى العبد والمرأة من الغنائم » .

أخرجه أحمد أيضاً ، حدثناه حسين به .

وقال يزيد وهو ابن هارون : [عن ابن أبي دئب] عمن سمع ابن عباس وقال :

« دون ما يصيب الجيش » . ·

أخرجه أحمد أيضاً .

قلت: وهذا إسناد ضعيف لاضطرابه ، ولجهالة الراوي عن ابن عباس فإن كان هو القاسم بن عباس كما قال أبو النضر، فهو منقطع لأن القاسم بن عباس وهو ابن محمد بن معنب المدني لم يرو عن أحد من الصحابة ، وجل روايته عن التابعين أمثال نافع بن جبير بن مطعم وعبدالله بن عمير مولى ابس عباس وغيرهما .

۱۲۳۷ ـ (وعنه « كان رسول الله علي المرأة والمملوك من الغنائم دون ما يصيب الجيش » رواه أحمد) .

ضعيف بهذا اللفظ، وهو في معنى الذي قبله ، أخرجه أحمد بإسناد فيه اضطراب وانقطاع ، كما سبق بيانه آنفاً .

۱۲۳۸ ـ (حدیث حشرج بن زیاد عن جدته « أن النبي ﷺ أسهم لهن يوم خیبر » رواه أحمد وأبو داود) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢٧٢٩) وأحمد (٥/ ٢٧١ و٦/ ٣٧١) وكذا البيهقي (٦/ ٣٣٣) عن أبي داود من طريق رافع بن سلمة بن زياد : حدثني حشرج بن زياد عن جدته أم أبيه أنها خرجت مع رسول الله على في غزوة خيبر سادس ست نسوة ، فبلغ رسول الله على ، فبعث إلينا ، فجئنا ، فرأينا فيه الغضب ، فقال : مع من خرجتن ، وبإذن من خرجتن ؟! فقلنا : يا رسول الله خرجنا نغزل الشعر ، ونعين به في سبيل الله ، ومعنا دواء الجرحى ، نناول السهام ، ونسقي السويق ، فقال : « قمن » حتى إذا فتح الله عليه خيبر ، أسهم للرجال ، قال : فقلت لها : يا جدة وما كان ذلك ؟ قالت : تمراً » .

قلت : وهذا إسناد ضعيفرافع بن سلمة ، وحشرج بن زياد لا يعرفان كما قال الذهبي وغيره ، ووثقهما ابن حبان .

وروى سعيد بإسناده عن ابن سنبل « أن النبي على ضرب لسهلة بنت عاصم يوم حُنين بسهم ، فقال رجل من القوم ، أعطيت سهلة مثل سهمي » .

كذا في « المغني » (٨/ ٤١١) وسكت عنه! وقد رواه ابن منده من طريق عبد العزيز بن عمران عن سعيد ابن زياد عن حفص بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف عن جدته سهلة بنت عاصم قالت:

« ولدت يوم خيبر ، فسهاني رسول الله على سهلة ، وقال : سهل الله أمركم ، فضرب لي بسهم ، وتزوجني عبد الرحمن بن عوف يوم ولدت » . ذكره في « الإصابة » .

قلت : وإسناده ضعيف جداً مسلسل بالعلل :

١ حفص بن عمر هذا ، لم أجد له ترجمة ، وقد ذكر في شيوخ سعيد بن زياد .

٢ ـ سعيد بن زياد ، هو المكتب المؤذن المدني مولى جهينة ، لم يوثقه غير
 ابن حبان .

٣ عبد العزيز بن عمران هو المعروف بـ (ابن أبي ثابت) من أحفاد
 عبدالرحمن بن عوف ، قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، احترقت كتبه ، فحدث من حفظه ، فاشتـد غلطـه ، وكان عارفاً بالأنساب » .

وقد وجدت له طريقاً أخرى بلفظ آخر ، فقال الطبراني في « الكبير» (١/٦٩/١) : حدثنا على بن عبد العزيز نا الحسن بن الربيع الكوفي نا ابن المبارك عن ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد الحضرمي عن ثابت بن الحارث الأنصارى قال :

« قسم رسول الله ﷺ يوم خيبر لسهلة بنت عاصم بن عدي ، ولابنة لها ولدت » . . :

قلت: وهذا سند صحيح ، رجاله كلهم ثقات ، وابن لهيعة إنما يخشى من سوء حفظه إذا روى عنه غير العبادلة الثلاثة ، وهذا من رواية أحدهم ، وهو عبدالله بن المبارك الإمام الحجة .

وحفي هذا على الهيثمي فقال (٦/٧):

« رواه الطبراني ، وفيه ابن لهيعة ، وفيه ضعف ، وحديثه حسن » ! ثم قال :

« وعن زينب امرأة عبدالله الثقفية أن النبي على أعطاها بخيبر خمسين وسقاً تمراً ، وعشرين وسقاً شعيراً بالمدينة . رواه الطبراني ، ورجاله رجال الصحيح » .

۱۲۳۹ - (خبـر: « أسهـم أبـو موسى يوم غزوة تستـر لنسـوة معــه » على

الرضخ). ص ۲۹۳

لم أقف على سنده . وأورده ابن قدامة أيضاً (٨/ ٤١١) كما أورده المؤلف دون تخريج .

• ١٧٤ - (حديث جبير بن مطعم: «أنالنبي ﴿ الله عَلَيْ الله وبرة من بعير ثم قال : والذي نفسي بيده مالي مما أفاء الله إلا الخمس، والخمس مردود عليكم » . وعن عمرو بن عبسة وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه رواهما أحمد وأبو داود) . ص ٢٩٤

صحيح . وقد ورد عن جماعة من أصحاب النبي ﴿ عَلَيْكُ ، منهم عمرو بن عبسة ، وعبد الله ابن عمر و ابن العاص ، وعبادة بن الصامت ، والعرباض بن سارية ، وخارجة بن عمرو ، وجبير بن مطعم فيا ذكر المصنف!

١ ـ أما حديث عمرو بن عبسة ، فقال :

« صلى بنا رسول الله ﴿ إلى بعير من المغنم ، فلم سلم ، أخذ وبرة من جنب البعير ثم قال : ولا يحل لي من غنائمكم مثل هذا إلا الخمس ، والخمس مردود عليكم » .

أخرجـه أبـو داود (۲۷۵۵) وعنـه البيهقـي (٦/ ٣٣٩) والحـاكم (٣/ ٦١٦).

قلت : وإسناده صحيح .

٢ ـ وأما حديث ابن عمرو ، فهومن رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً :

« أن رسول ﴿ الله أتى بعيراً ، فأخذ من سنامه وبرة بين أصبعيه ثم قال : إنه ليس لي من الفيء شيئ ، ولا هذه إلا الخمس ، والخمس مردود عليكم » .

آخرجه أبو داود (۲۹۹۶) والنسائي (۱۷۸/۲) والسياق له ، وإبـن الجارود (۱۰۸۰) وأحمد (۲ ۱۸۶) من طريق محمد بن إسحاق عن عمرو ، وقال إبن الجارود : ثنى عمرو بن شعيب به . وكذا رواه البيهقي (٦/ ٣٣٦ _ ٣٣٧).

قلت : وهذا سند حسن .

وقد خالفه عبدالرحمن بن سعيد فقال : عن عمرو بن شعيب أن رسول الله ﴿ اللهِ ﴿ فَارسِلُهُ بِلُ أَعْضِلُهُ .

أخرجه مالك (٢/ ٤٥٧/٢) عن عبد الرحمن به .

وعبد الرحمن بن سعيد هذا لم أجد من ترجمه ، لكن شيوخ مالك كلهم ثقات كها هو معلوم لدى العلماء بالرجال .

٣ - وأما حديث عبادة بن الصامت ، فله عنه طرق:

الاولى: عن عبد الرحمن بن عباس عن سليان بن موسى عن مكحول عن أبي سلام عن أبي أمامة الباهلي عنه به مثل حديث إبن عبسة .

أخرجه النسائي والحاكم (٣/ ٤٩) والبيهقي (٣٠٣/٦ ، ٣١٥) وأحمد (٥/ ٣١٨ ، ٣١٩) والمخلص في « الفوائد المنتقاة » (٧/ ٢١/ ١) .

قلت : وسكت عليه الحاكم والذهبي ، وإسناده حسن عندي ، وفي عبد الرحمن وسليمان كلام لا ينزل به حديثهما عن المرتبة التي ذكرنا .

الثانية : عن يعلى بن شداد عن عبادة قال :

« صلى بنا رسول الله ﴿ يَهِمْ حَنِينَ ، إلى جنب بعير من المقاسم ، ثم تناول شيئاً من البعير ، فأخذ منه قردة ، يعني وبرة ، فجعل بين أصبعيه ثم قال : يا أيها الناس إن هذا من غنائمكم ، أدو الخيط والمخيط ، فها فوق ذلك ، فها دون ذلك ، فإن الغلول عار على أهله يوم القيامة ، وشنار ، ونار » .

أحرجه ابن ماجه (٢٨٥٠) عن أبي سنان عيسى بن سنان عن يعلى . قال البوصيري في « الزوائد » (١/١٧٧) :

« هذا إسناد حسن عيسى بن سنان القسملي مختلف فيه » .

الثالثة: عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم عن أبي سلام الأعرج عن المقدام بن معدي كرب الكندي أنه جلس مع عبادة بن الصامت وأبي الدرداء والحارث بن معاوية الكندي ، فتذاكر واحديث رسول الله و في ، فقال أبو الدرداء لعبادة : يا عبادة كلمات رسول الله و في غزوة كذا وكذا في شأن الأخماس ، فقال عبادة :

« إن رسول الله ﴿ صلى بهم في غزوهم إلى بعير من المقسم ، فلما سلم قام رسول الله ﴿ فَيَهُ * فتناول وبرة بين أنملتيه ، فقال : إن هذه من غنائمكم وإنه ليس لي فيها إلا نصيبي معكم ، إلا الخمس ، والخمس مردود عليكم . فأدوا الخيط والمخيط ، وأكبر من ذلك وأصغر ، ولا تغلوا . . . » . الحديث .

أخرجه الإمام أحمد (٥/ ٣١٦)

قلت : وهذا إسناد جيد في المتابعات أبو سلام الأعرج هو ممطور الحبشي الدمشقي وهو ثقة من رجال مسلم .

وابن أبي مريم ضعيف لاختلاطه ، لكن تابعه أبو يزيد غيلان وهو مقبول كما في « التقريب » .

أخرجـه الدولابـي في « الكنـى » (١٦٣/٢) ووقــع في سنـــده بياض وتحريف .

٤ ـ وأما حديث العرباض فحدثت به أم حبيبة بنت العرباض عن أبيها:

« أن رسول الله و كان يأخذ الوبرة من قصة من في الله عز وجل ، فيقول : مالي من هذا إلا مثل ما لأحدكم إلا الخمس ، وهو مردود فيكم ، فأدوا الخيط والمخيط ، فها فوقهها ، وإياكم والغلول فإنه عار وشنار على صاحبه يوم القيامة »

أخرجه أحمد (٤/ ١٢٧ - ١٢٨) وكذا البزار والطبراني كما في « المجمع »

(٥/ ٣٣٧) وقال :

« وفيه أم حبيبة بنت العرباض ، ولم أجد من وثقها ولا جرحها ، وبقية رجاله ثقات » .

٥ _ وأما حديث خارجة بن عمرو:

فأخرجه الطبراني مختصراً ، وفيه شهر بن حوشب وهو ضعيف كها في « المجمع » (٥/ ٣٣٩) ووقع فيه : « خارجة بن عمر » بضم العين وهو خطأ ، والتصحيح من « الإصابة » . وقد قيل أنه مقلوب ، وأن الصواب : « عمر و بن خارجة » .

٦ ـ وأما حديث جبير بن مطعم الذي ذكره المصنف ، فلم أقف عليه حتى
 هذه الساعة .

حسن . أخرجه الإمام أحمد (1/ ٤) في « مسنده » وكذا إبنه عبد الله في زوائده عليه ، وأبو يعلى في « مسنده » (717/1) من طريق الوليد بن جميع عن أبى الطفيل قال :

« إن الله إذا أطعم نبياً طعمة ثم قبضه ، جعله للذي يقوم من بعده » .

« فرأيت أن أرده على المسلمين ، فقالت : فأنت وما سمعت من رسول الله ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الل

قلت : وهذا إسناد حسن ، رجاله ثقات رجال مسلم ، غير أن ابن جميع وهو عبد الله إبن الوليد بن جميع ضعفه بعضهم من قبل حفظه حتى قال الحاكم ـ

على تساهله ـ « لولم يذكره مسلم في « صحيحه » لكان أولى » . وقال الحافظ في « التقريب » .

« صدوق ، يهم ، ورمي بالتشيع » .

والحديث أخرجه أبو داود (٢٩٧٣) من هذا الوجه . وقال الحافظ ابن كثير في « تاريخه » (٥/ ٢٨٩) بعد أن عزاه إليه وإلى أحمد :

« ففي لفظ هذا الحديث غرابة ونكارة ، ولعله روي بمعنى ما فهم بعض الرواة ، وفيهم من فيه تشيع فليعلم ذلك ، وأحسن ما فيه قولها : أنت وما سمعت من رسول الله وهي ، وهذا هو الصواب ، والمظنون بها ، واللائق بأمرها وسيادتها وعلمها ودينها رضي الله عنها ، وكأنها سألته بعد هذا أن يجعل زوجها ناظراً على هذه الصدقة ، فلم يجبها إلى ذلك لما قدمناه ، فعتبت عليه بسبب ذلك ، وهي إمرأة من بنات آدم ، تأسف كما يأسفون وليست بواجبة العصمة ، مع وجود نص رسول الله هي ومخالفة أبي بكر الصديق رضي الله عنها . وقد روينا عن أبي بكر رضي الله عنها » .

قلت : وقد وجدت للحديث شاهداً من رواية سعد بن تميم ـ وكانت له صحبة قال : قلت :

« يا رسول الله ! ما للخليفة من بعدك ؟ قال : مثل الذي لي ، إذا عدل في الحكم ، وقسط في القِسط ، ورحم ذا الرحم ، فخفف ، فمن فعل غير ذلك فليس مني ، ولست منه . يريد الطاعة في الطاعة ، والمعصية في المعصية » .

أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (7/7/7) وتمام في « الفوائد » (ق 1/10) والسهمي في « تاريخ جرجان » (ص 1/10) وابسن عساكر في « تاريخ دمشق » (1/10 / 1/10) و 1/10 و 1/10) من طرق عن سليان بن عبد الرحمن ثنا الوليد بن مسلم ثنا عبد الله بن العلاء بن زبر وغيره أنها سمعا بلال بن سعد يحدث عن أبيه سعد به . والسياق لمام .

قلت : وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات .

والحديث أورده الهيثمي في « باب في اللامام من بيت المال » من « المجمع » (٥/ ٢٣١ _ ٢٣٢) دون قوله : « فخفف . . . » وهي رواية البخاري ، ثم قال :

« رواه الطبراني ورجاله ثقات » .

ثم وجدت له شاهداً آخر قريباً من اللفظ الأول ، ولكنه واه ، رواه حماد بن سلمة عن محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح عن أم هاني:

« أن فاطمة رضي الله عنها قالت : يا أبا بكر من يرثك إذا مت ؟ قال : ولدي وأهلي ، قالت : فما لك ترث النبي ﴿ وَهِي ﴾ دوني ؟ قال : يا إبنة رسول الله ﴿ عَلَي مَا ورثت أباك داراً ولا ذهباً ولا غلاماً ، قالت : ولا سهم الله عز وجل الذي جعله لنا وصافيتنا التي بيدك ؟ فقال : سمعت رسول الله ﴿ يَقِي فَقُول : إِنَّا هَى طعمة أطعمينها الله عز وجل ، فإذا مت كانت بين المسلمين » .

أخرجه الطحاوي (٢/ ١٨٢ ، ١٨٣) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً آفته الكلبي فإنه كذاب .

۱۲٤۲ _ (حدیث جبیر بن مطعم «لما کان یوم خیبر قسم رسول الله هسهم ذوی القربی بین بنی هاشم و بنی المطلب ، فأتیت أنا وعثمان ابن عفان فقلنا : یا رسول الله : أما بنو هاشم فلا ننکر فضلهم لمکانك الذی وضعك الله به منهم ، فها بال إخواننا من بنی المطلب أعطیتهم وترکتنا و إنما نحن وهم بمنزلة واحدة ؟! فقال : إنهم لم یفارقونی فی جاهلیة ولا إسلام ، و إنما بنو هاشم و بنو المطلب شی واحد وشبك أصابعه » رواه أحمد والبخاری) : ص ۲۹٤

صحیح . أخرجه البخاري (٢/ ٢٨٦/ ٣٨٣ ـ ٣٨٣ ، ٣/ ١٢٨) وأحمد (٤/ ٨١ ، ٨٥) وكذا الشافعي (١١٦٠) وأبو داود (٢٩٧٨ ـ ٢٩٧٨) وأبو داود (٢٩٧٨) والنسائي (٢/ ١٧٨) وابن ماجه (٢٨٨١) وأبو عبيد في « الأموال »

(٨٤٢) والطحاوي (٢/٧٦) والطبراني (١/٧٩) والبيهقي (٦/٧٩) من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عنه .

واللفظ لرواية ابن إسحاق أخبرني الزهـري به مع اختـلاف يسـير عنـد البيهقي وأبي داود والطبراني .

ورواه إبراهيم بن إسهاعيل بن مجمع عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه نحوه مختصراً

أخرجه الطبراني (١/٧٧/١)

وإبراهيم هذا ضعيف.

۱۲٤٣ - (وكان ﴿ يَعْظِي منه العباس ـ وهـ و غني ـ ويعطى صفية) . ص ٢٩٤

صحيح . وهـو مركب من حديثين أحـدهما في صفية ، والآخـر في العباس :

الأول: من حديث عبد الله بن الزبير:

« ضرب رسول الله ﴿ عَلَيْهِ ﴾ عام خيبر للزبير بن العوام أربعة أسهم : سهماً للزبير ، وسهماً لذي القربى لصفية بنت عبد المطلب . . . » الحديث

وإسناده صحيح ، ومضى تخريجه برقم (١٧١٤) .

وأما حديث العباس ، فلا يحضرني الآن سوى حديث جبير بن مطعم الذي قبله .

والعباس رضي الله عنه كان موسراً في الجاهلية والإسلام ، كما جزم بذلك غير ما واحد من الحفاظمنهم أبو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى (٢/ ١٧٤) .

۱۲٤٤ ـ (حديث « لا يتم بعد احتلام ») . ص ٢٩٥

صحيح . وهو من حديث على رضي الله عنه ، وله عنه طرق ثلاث :

الأولى: يرويه يحيى بن محمد المديني ثنا عبد الله بن خالد بن سعيد بن أبي مريم عن أبيه عن سعيد بن عبد الرحمن بن يزيد بن رُقيس أنه سمع شيوخاً من بني عمر و بن عوف ، ومن خاله عبد الله بن أبي أحمد قال : قال علي بن أبي طالب :

« حفظت عن رسول الله ﴿ عَلَيْكُ » فذكره وزاد :

« ولا صهات يوم إلى الليل » . وفي رواية :

« لا طلاق إلا من بعد نكاح ، ولا عتاق إلا من بعد ملك ، ولا يتم بعد احتلام ، ولا وفاء لنذر في معصية ، ولا صمت يوم إلى الليل ، ولا وصال في الصيام » .

أخرجه أبو داود (٢٨٧٣) وعنه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٩/ ٢٥٧) والطحاوي في « مشكل الآثار » (١/ ٢٨٠) بالرواية الشانية وكذا الطبراني في « الصغير » (ص ٥٣) وقال الهيثمي في « المجمع » (٤/ ٣٣٤) : « ورجاله ثقات » !

وأقول: هذا إسناد ضعيف، فيه ثلاث علل:

١ و٢ ـ عبدالله بن خالد بن سعيد وأبوه لا يعرفان .

٣ - يحيى بن محمد المديني وهو الجاري قال الحافظ:

« صدوق يخطى ً » .

الثانية : عن أيوب بن سويد : أخبرني سفيان عن جويبر عن الضحاك عن النذر قوله : عن النزال عن علي مرفوعاً مثل رواية الطحاوي إلا أنه جعل مكان النذر قوله : « ولا رضاع بعد فطام » .

أخرجه الثقفي في « الثقفيات » (٣/ ٩/٣).

قلت : وهذا سند ضعيف جداً : جويبر متروك ، وأيوب بن سويد ضعيف ، وخولف في إسناده ، فرواه عبدالله بن بكر نا سعيد عن جويبر موقوفاً

على على رضي الله عنه مقتصراً على الفقرة الأولى منه: « لا طلاق إلا بعد نكاح » .

أخرجه البيهقي (٧/ ٣٢٠ ، ٤٦١) وقال في الموضع الثاني منهما :

« هذا موقوف ، وقد روي مرفوعاً » .

ثم ساق من طريق عبدالرزاق: أنا معمر عن جويبر به مرفوعاً دون موضع الشاهد منه: « لا يتم بعد إحتلام » .

وقد خالفه في إسناده مطرف بن مازن فقال : عن معمر عن عبدالكريم عن الضحاك بن مزاحم به ، وفيه الشاهد .

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط» (١/١٧٢/٢).

قلت : ومطرف هذا ضعيف كها قال الهيثمي في « المجمع » (777/2) ، فلا اعتداد بمخالفته .

الطريق الثالثة: يرويه محمد بن عبيد بن ميمون التبان المديني: ثنى أبي عن محمد بن جعمر بن أبي كثير عن موسى بن عقبة عن أبان بن تغلب عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن قيس عن على كرم الله تعالى وجهه، قال: قال رسول الله على :

« لا رضاع بعد فصال ، ولا يتم بعد إحتلام ».

أخرجه الطبراني في « المعجم الصغير » (ص ١٩٨) ومن طريقه الخطيب في « تاريخ بغداد » (٥/ ٢٩٩) وقال :

« تفرد به محمد بن عبيد » .

قلت : وهو ثقة ، لكن أبوه عبيد مجهول كها قال أبو حاتم ، وأما إبن حبان فذكره في « الثقات » ! وهو عمدة الهيثمي في قوله (٤/ ٣٣٤) :

« رواه الطبراني في « الصغير » ، ورجاله ثقات »!

وقد وجدت للحديث طريقاً رابعة من رواية ابن عباس عن على رضي الله

عنهها ، لكن ليس فيه موضع الشاهد ، ولـذلك لم أورده هنا ، وسأذكره في « باب تعليق الطلاق » إن شاء الله تعالى تحت رقم (٢١٣٠) .

وقد صح عن إبن عباس موقوفاً ، وله عنه طريقان.

الأولى: عن الحجاج عن عطاء عنه قال:

« كتب نجدة (الأصل: نجوة) الحروري إلى إبن عباس يسأله عن قتل الصبيان ، وعن الخمس لمن هو؟ وعن الصبي متى ينقطع عنه اليتم ؟ و . . . قال: فكتب إليه ابن عباس . . . وأما الصبي فينقطع عنه اليتم إذا احتلم . . . »

أخرجه أحمد (٢٧٤/١) .

قلت : ورجاله ثقات ، لكن الحجاج وهو ابن أرطاة مدّلس وقد عنعنه ، لكن يقويه الطريق الآتية .

الثانية : عن قيس بن سعد عن يزيد بن هرمز أن نجدة كتب إلى ابن عباس يسأله . . . فذكره بنحوه بلفظ :

« إذا احتلم ، أو أونس منه خير » .

أخرجه أحمد (١/ ٢٩٤)

قلت : وإسناده صحيح على شرط مسلم وقد أخرجه (٥/ ١٩٨) بنحوه . وقد مضى بعضه في الكتاب برقم (١٢٢٣) .

وفي رواية له (١/ ٣٠٨) من طريق جعفر عن أبيه يزيد به ولفظه :

« ولعمري إن الرجل تنبت لحيته ، وهو ضعيف الأخذ لنفسه ، فإذا كان يأخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس ، فقد ذهب اليتم » .

قلت : وإسناده حسن .

ووجدت له شاهداً من حديث جابر أن رسول الله ﴿ قَالَ :

« لا رضاع بعد فصال ، ولا يتم بعد احتلام ، ولا عتق إلا بعد ملك ، ولا طلاق إلا بعد النكاح ، ولا يمين في قطيعة ، ولا . . . »

أخرجه الطيالسي في « مسنده » (١٦٦٧) :

« حدثنا اليمان أبو حذيفة وخارجة بن مصعب ، فأما خارجة فحدثنا عن حرام بن عثمان عن أبي عتيق عن جابر ، وأما اليمان فحدثنا عن أبي عيسى عن جابر . . . » .

قلت : وهذان إسنادان ضعيفان عن جابر ، وأولهما أشد ضعفاً من الآخر ، فإن خارجة بن مصعب متروك ، ومثله شيخه حرام بن عثمان .

وأما اليمان أبوحذيفة فضعيف كما في « التقريب » .

وخلاصة القول أن الحديث بهذه الطرق والشواهد صحيح عندي ، وقد حسن إسناده النووى في « الرياض ».

۱۲٤٥ ـ (قال عمر رضي الله عنه: «ما من أحد من المسلمين إلا له في هذا المال نصيب إلا العبيد فليس لهم فيه شي وقرأ: (ما أفاء الله) حتى بلغ (والذين جاؤوا من بعدهم). فقال : «هذه استوعبت المسلمين ولئن عشت ليأتين الراعي بسرو حمير نصيبه منها لم يعرق فيها جبينه ») . ص ٢٩٥

صحبيح موقوف . وقد وجدته مفرقاً من طريقين عن عمر :

الأولى: عن الزهري عن مالك بن أوس أن عمر رضى الله عنه قال:

« ما من أحد إلا وله في هذا المال حق ، أعطيه أو منعه ، إلا ما ملكت أيانكم ».

أخرجه الشافعي (١١٥٩) وعنه البيهقي (٦/ ٣٤٧) وقال :

« هذا هو المعروف عن عمر رضي الله عنه » .

قلت: وإسناده صحيح.

ثم أخرجه البيهقي (٦/٦ ٣٥) من طريق عكرمة بن خالد عن مالك بن

أوس بن الحدثان عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قصة ذكرها قال :

«ثم تلا (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) إلى آخر الآية ، فقال : هذه لهؤلاء ، ثم تلا (واعلموا أنما غنتم من شي فأن لله خمسه وللرسول) إلى آخر الآية ، ثم قال : هذا لهؤلاء ، ثم تلا (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى) إلى آخر الآية ، ثم قال : هؤلاء إلى آخر الآية ، ثم قال : هؤلاء المهاجرون ، ثم تلا (والذين تبؤوا الدار والإيمان من قبلهم) إلى آخر الآية ، فقال : هؤلاء الأنصار ، قال : وقال (والذين جلؤوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ، ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان) إلى آخر الآية ، قال : فهذه إستوعبت الناس ، ولم يبق أحد من المسلمين ، إلا وله في هذا المال حق ، إلا ما تملكون من رقيقكم ، فإن أعش إن شاء الله ، لم يبق أحد من المسلمين ، إلا مسأتيه حقه حتى الراعي به (سرو حمير) يأتيه حقه ، ولم يعرق فيه جبينه » .

قلت : وإسناده صحيح أيضاً .

وروى من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه أسلم قال : سمعت عمر رضي الله عنه يقول :

« اجتمعوا لهذا المال ، فانظروا لمن ترونه ؟ ثم قال لهم : إني أمرتكم أن تجتمعوا لهذا المال ، فتنظروا لمن ترونه ، وإني قد قرأت آيات من كتاب الله سمعت الله يقول : (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامي والمساكين وإبن السبيل كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم ، وما آتكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ، واتقوا الله إن الله شديد العقاب . للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يتبغون فضلاً من الله ورضواناً ، وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون) والله ما هو لهؤلاء وحدهم (والذين تبؤوا الدار والإيمان من قبلهم يجبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم) الآية ، والله ما هو لهؤلاء وحدهم ، (والذين جاؤوامن بعدهم) الآية ، والله ما من أحد من المسلمين إلا وله حق في هذا المال ، أعطي منه أو منع حتى راع به (عدن) » .

قلت : وإسناده حسن . ياب عقد الذمة

۱۲٤٦ _ (قول المغيرة: «أمرنا نبينا أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده أو تؤدوا الجزية » رواه البخاري) .ص ۲۹۷

صحیح . أحرجه البخاري (٢٩٢/٢ - ٢٩٣) وكذا البيهقي (٩/ ١٩١ - ١٩٢) عن بكر بن عبدالله المزني وزياد بن جبير عن جبير بن حبة قال :

« بعث عمر الناس في أفناء الأمصار ، يقاتلون المشركين ، فأسلم الهرمزان ، فقال : إنى مستشيرك في مغازى هذه ، قال : نعم ، مثلُها ومثل من فيها من الناس من عدو المسلمين مشل طائر له رأس ، ولـ جناحان ، ولـ ه رجلان ، فإن كسر أحد الجناحين نهضت الرجلان بجناح والـرأس ، وإن كسر الجناح الآخر، نهضت الرجلان والرأس، فإن شرخ السرأس ذهب الرجلان والجناحان والرأس ، والرأس كسرى ، والجناح قيصر ، والجناح الآخر فارس ، فمر المسلمين فلينفروا إلى كسرى . قال : فندبنا عمر ، واستعمل علينا النعمان ابن مقرِّن، حتى إذا كنا بأرض العدو خرج علينا عامل كسرى في أربعين ألفاً ، فقام ترجمان فقال : ليكلمني رجل منكم ، فقال المغيرة : سل عم شئت ، فقال : ما أنتم ؟ قال نحن أناس من العرب كنا في شقاء شديد ، وبلاء شديد ، غص الجلد والنوى من الجوع ، ونلبس الوبر والشعر ، ونعبد الشجر والحجر ، فبينا نحن كذلك ، إذ بعث رب السماوات ورب الأرضين إلينا نبياً من أنفسنا ، نعرف أباه وأمه ، فأمرنا نبينا ﴿ يَ اللَّهُ ﴾ رسول ربنا أن نقاتلكم حتى تعبدو الله وحده ، أو تؤدوا الجزية ، وأخبرنا نبينا عن رسالة ربنا أنه من قتل منا صار إلى الجنة ، في نعيم لم ير مثلها قط ، ومن بقي منا ملك رقابكم (١١) . فقال النعمان : ربما أشهدك الله مثلها مع النبي ﴿ عَلِيهُ ، فلم يُنَدِّمُك ولم يخزك ، ولكني شهدت القتال مع رسول الله ﴿ الله عَلَيْكُ ﴾ ، كان إذا لم يقاتـل في أول النهـار ، انتظـر حتى تهـب الأرواح ، وتحضر الصلوات » .

⁽١) هنا اختصار يدل عليه السباق والسياق ، فيستدرك من « البيهقي » .

واللفظ للبخاري ، وسياق البيهقي أتم ، وقال عقبه :

« وفيه دلالة على أخذ الجزية من المجوس ـ والله أعلم ـ فقد كان كسرى وأصحابه مجوساً » .

قلت : ومثله في الدلالة حديث بريدة الآتي بعده فإن فيه :

« وإذا لقيت عدوك من المشركين ، فادعهم إلى ثلاث خصال فإن هم أبوا فسلهم الجزية ، فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكفعنهم . . »

بل هو أعم في الدلالة فإن لفظ « المشركين » يعم الكفار جميعاً ، سواء كان لهم شبهة كتاب كالمجوس ، أو ليس لهم الشبهة كعباد الأوثان ، فتأمل .

الى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، فإن أبوا فادعهم إلى إعطاء الحرية فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، فإن أبوا فادعهم إلى إعطاء الجزية فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، فإن أبوا فاستعن بالله وقاتلهم » رواه مسلم) . ص ۲۹۷ ـ ۲۹۸ .

صحیح . أحرجه مسلم (0/ 179 – 18) وكذا الشافعي (1179 وأبو داود (1177 والنسائي في « السنن الكبرى » (ق 17) والنسائي في « السنن الكبرى » (ق 17) والترمذي (1/ 10) والدارمي (1/ 11) وأبو عبيد في « كتاب الأموال » (رقم 1) وابن ماجه (10 (10) والطحاوي في « شرح المعاني » (11) وابن الجارود (11) والبيهقيي (11 (11) وأحمد (11 (11) ورحم 11) من طريق سفيان عن علقمة بن مرثد عن سليان بن بريدة عن أبيه قال :

«كان رسول الله على إذا أمر أميراً على جيش أو سرية ، أوصاه في خاصته بتقوى الله ، ومن معه من المسلمين حيراً ، ثم قال : اغزوا باسم الله ، في سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ، اغزوا ولا تَعْلُوا ، ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا وليداً ، وإذا لقيت عدوك من المشركين ، فادعهم إلى ثلاث خصال ، أو خلال ، فأيتهن ما أجابوك ، فاقبل منهم ، وكف عنهم ، ثم ادعهم إلى

الإسلام ، فإن أجابوك ، فاقبل منهم وكف عنهم ، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم ، إلى دار المهاجرين ، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك ، فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين ، فإن أبوا أن يتحولوا منها ، فأخبرهم أنهم يكونوا كأعراب المسلمين ، يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين ، ولا يكون لهم في الغنيمة والفيء شيء ، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإن هم أبوا ، فسلهم الجزية ، فإن هم أجابوك ، فاقبل منهم ، وكف عنهم ، فإن هم أبوا ، فاستعن بالله ، وقاتلهم ، وإذا حاصرت أهل حصن ، فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه ، فلا تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه ، ولكن اجعل لهم ذمتك ، وذمة أصحابك ، فإنكم أن تخفروا ذمتكم ، وذمم أصحابكم أم تنزلهم على حكم الله ، فلا تنزلهم على حكم الله ، ولكن أنزلهم على حكم الله ، وإذا حاصرت أهل حصن ، فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله ، وإذا حاصرت أهل حصن ، فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله ، وإذا كالكن أنزلهم على حكم الله ، وإذا كالله وللكن أنزلهم على حكم الله ، فإنك لا تدرى أتصيب حكم الله فيهم أم لا ؟ » .

وزادوا في آخره جميعاً سوى النسائي والترمذي وابن الجارود وأحمد :

« قال (يعني علقمة) فذكرت هذا الحديث لمقاتل بن حيان ، فقال : حدثني مسلم بن هيصم عن النعمان بن مُقَرِّن عن النبي عَلَيْ نحوه » .

وتابعه شعبة : حدثني علقمة بن مرثد به بمعنى حديث سفيان .

أخرجه مسلم والطحاوي .

وللحديث شاهد من حديث سلمان الفارسي يرويه عطاء بن السائب عن أبى البخترى عن سلمان :

« أنه انتهى إلى حصن أو مدينة (وفي رواية : حاصر قصراً من قصور فارس) فقال لأصحابه : دعوني أدعوهم كها رأيت رسول الله على يدعوهم ، فقال : إنما كنت رجلاً منكم ، فهداني الله للإسلام ، فإن أسلمتم ، فلكم ما لنا ، وعليكم ما علينا ، وإن أنتم أبيتم ، فأدوا الجزية ، وأنتم صاغرون ، فإن أبيتم نابذناكم على سواء ، إن الله لا يجب الخائنين ، يفعل ذلك بهم ثلاثة أيام ، فلما كان اليوم الرابع ، غدا الناس إليها ، ففتحوها » .

أخرجه الترمذي (٢/٢/١) وأبو عبيد في «كتاب الأموال» (رقم ٦١) وأحمد (٥/ ٤٤٠ و٤٤١ و٤٤٤) وقال الترمذي :

« حديث حسن ، ولا نعرفه إلا من حديث عطاء بن السائب ، وسمعت محمداً (يعني البخاري) يقول : أبو البختري لم يدرك سلمان ، لأنه لم يدرك علياً ، وسلمان مات قبل علي » .

قلت : وعطاء بن السائب ثقة ، لكنه كان اختلط.

۱۲٤۸ ـ (حدیث عبدالرحمن بن عوف: « سنوا بهم سنـــة أهــل الكتاب » رواه الشافعی) . ص ۲۹۸

ضعيف . أخرجه مالك في « الموطأ » (٢٧٨/١١) ومن طريقه الشافعي (١٨٩/١) وكذا البيهقي (٩/ ١٨٩) عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه .

« أن عمر بن الخطاب ذكر المجوس ، فقال : ما أدري كيف أصنع في أمرهم ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف : أشهد لسمعت رسول الله عليه يقول . . . » فذكره .

؛ وأخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف» (٢/٢٢٧/٢) : حاتم بن إسهاعيل عن جعفر عن أبيه قال :

« قال عمر : وهو في مجلس بين القبر والمنبر : ما أدري كيف أصنع بالمجوس وليسوا بأهل كتاب ؟ فقال عبد الرحمن . . . » .

وأخرجه ابن عساكر في «تماريخ دمشق» (١/٣٥١/١٥) من طريق أخرى عن محمد بن علي بن الحسين أبي جعفر به ، وقال :

« هذا منقطع ، محمد لم يدرك عمر » .

قلت : فهو ضعيف بهذا اللفظ ، ويغنى عنه الحديث الآتي بعده .

ثم وجدت له شاهداً ، ولكنه ضعيف ، وهو من حديث السائب بن يزيد

قال:

« شهدت رسول الله على في عهد إلى العلاء حين وجهه إلى اليمن ، قال : ولا يحل لأحد جهل الفرض والسنن ، ويحل له ما سوى ذلك ، وكتب للعلاء : أن سنوا بالمجوس سنة أهل الكتاب » .

قال الهيثمي في « المجمع » (١٣/٦):

« رواه الطبراني وفيه من لم أعرفه » .

والحديث قال ابن كثير في « تفسيره » (٣/ ٨٠) :

« لم يثبت بهذا اللفظ» .

۱۲٤٩ _ (حديث أخذ الجزية من مجوس هجر (۱) . رواه البخارى) . ص ۲۹۸

صحيح . أخرجه البخاري (٢/ ٢٩١) وكذا الشافعي (١١٨٤) وأبو داود (٣٠٠٣) والنسائي في « الكبرى » (١٥٤) والترمذي (١/ ٣٠٠) والدارمي (٢/ ٢٣٤) وابن الجارود (١٠٠٥) والبيهقي (٩/ ١٨٩) وأحمد (١/ ١٩٠) وابن عبدة قال :

« لم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس ، حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله على أخذها من مجوس هَجَر أن !

وقال الترمذي :

« حديث حسن صحيح » .

قلت : ويشهد له ما أورده البخاري في الباب عن عمرو بن عوف الأنصاري .

« أن رسول الله ﷺ بعث أبا عبيدة بن الجراح إلى البحرين (٢) يأتي

⁽١) بالتحريك اسم بلد معروف بـ (البحرين) .

⁽٢) أقليم بين البصرة وعُمان .

بجزيتها وكان رسول الله على هو صالح أهل البحرين ، وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي ، فقدم أبو عبيدة بمال من البحرين ، فسمعت الأنصار بقدوم أبي عبيدة ، فوافت صلاة الصبح مع النبي على ، فلما صلى بهم الفجر ، انصرف ، فتعرضوا له ، فتبسم رسول الله على حين رآهم ، وقال : أظنكم قد سمعتم أن أبا عبيدة قد جاء بشيء ؟ قالوا : أجل يا رسول الله ، قال : فابشروا وأملوا ما يسركم ، والله لا الفقر أخشى عليكم ، ولكن أخشى عليكم أن تُبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من كان قبلكم ، فتنافسوها كما تنافسوها ، وتهلككم كما أهلكتهم » .

أخرجه البخاري (٢/ ٢٩٢) ومسلم (٨/ ٢١٢) والنسائي في « الكبرى » (٤٥/ ١) والترمذي (٦/ ٧٦) وابن ماجه (٣٩٩٧) والبيهقي (٦/ ١٩٠ ـ ١٩١) وأحمد (٤/ ١٣٧) وقال الترمذي :

« حديث حسن صحيح » .

وفي الباب عن السائب بن يزيد قال:

« أخذ رسول الله على الجزية من مجوس البحرين ، وأخذها عمر من فارس ، وأخذها عثمان من البربر » .

أخرجه الترمذي (١/ ٣٠٠) من طريق عبدالرحمن بن مهدي عن مالك عن الزهري عن السائب به . وقال :

« وسألت محمداً عن هذا ؟ فقال : هو مالك عن الزهري عن النبي ﷺ » .

قلت : يعني أن الصواب مرسل ليس فيه السائب . وهـو كذلك في « الموطأ » (٢٧٨/١) .

وروى البيهقي (٩/ ١٩٢) عن الحسن بن محمد بن على قال :

« كتب رسول الله ﷺ إلى مجوس هجر يعرض عليهم الإسلام ، فمن أسلم قبل منه ، ومن أبى ضربت عليه الجزية ، على أن لا تؤكل لهم ذبيحة ، ولا تنكح لهم امرأة » . وقال :

هذا مرسل ، وإجماع أكثر المسلمين عليه يؤكده ، ولا يصح ما روى عن حذيفة في نكاح مجوسية » .

قلت : ورجال إسناده ثقات .

• ١٢٥ ـ (حديث: « لاضرر ولا ضرار ») . ص ٢٩٨ .

تقدم برقم (۸۹٦)

۱۲۰۱ ـ (روي « أنه قيل لابن عمر أن راهباً يشتم رسول الله عليه فقال : لو سمعته لقتلته ، إنا لم نعط الأمان على هذا) .ص ۲۹۸

لم أقف على سنده.

ويغني عنه حديث علي رضي الله عنه :

« أن يهودية كانت تشتم النبي على ، وتقع فيه ، فخنقها رجل حتى ماتت ، فأبطل رسول الله على دمها » .

أخرجه أبو داود (٤٣٦٢) وعنه البيهقي (٩/٢٠٠) .

قلت : وإسناده صحيح على شرط الشيخين .

ويشهد له حديث ابن عباس:

«أن أعمى كانت له أم ولد ، تشتم النبي على وتقع فيه ، فينهاها فلا تنتهي ، ويزجرها ، فلا تنزجر ، قال : فلما كانت ذات ليلة ، جعلت تقع في النبي على وتشتمه ، فأخذ المغول (سيف قصير) فوضعه في بطنها ، واتكأ عليها ، فقتلها ، فوقع بين رجليها طفل ، فلطخت ما هناك بالدم ، فلما أصبح ، ذكر ذلك لرسول الله على ، فجمع الناس فقال : أنشد الله رجلاً فعل ما فعل لي عليه حق إلا قام ، فقام الأعمى يتخطى رقاب الناس ، وهو يتزلزل ، حتى قعد بين يدي النبي على ، فقال : يارسول الله ! أنا صاحبها ، كانت تشتمك وتقع فيك ، فأنهاها ، فلا تنزجر ، ولي منها ابنان مثل اللؤلؤتين ، فأنهاها ، فلا تنتهي ، وأزجرها ، فلا تنزجر ، ولي منها ابنان مثل اللؤلؤتين ، وكانت بي رفيقة ، فلما كانت البارحة ، جعلت تشتمك ، وتقع فيك ، فأخذت

المغوُّل فوضعته في بطنها ، واتكأت عليها حتى قتلتها ، فقـال النبي ﷺ : ألا الشهدوا أن دمها هدر » .

أخرجه أبو داود (٤٣٦١) والنسائي (٢/ ١٧١) .

قلت : وإسناده صحيح على شرط مسلم .

۱۲۰۲ ـ (حدیث أنس : « أن يهودياً قتل جاریة على أوضاح لها فقتله رسول الله ﷺ » . متفق علیه) .ص ۲۹۹

صحيح . وله عنه طرق :

الأولى : عن قتادة عنه :

« أن يهودياً رض رأس جارية بين حجرين ، قيل : من فعل هذا بك ؟ أفلان أفلان ؟؟؟ حتى سمي اليهودي ، فأومأت برأسها ، فأخذ اليهودي ، فاعترف ، فأمر النبي عَلَيْ به فرض رأسه بين حجرين » .

أخرجه البخاري (٢/ ٨٩ و١٨٦ و١ ٣١٩) ومسلم (٥/ ١٠٤) وأبو داود (٢٩٠٧) والنسائي (٢/ ٢٤١) والدارمي (٢/ ١٩٠) وابن ماجه (٢٦٦٥) والطحاوي (١٠٤/٢) والبيهقي (٨/ ٢٨) والطيالسي (١٩٨٦) وأحمد (٣/ ١٨٣) والطحاوي (٢/ ٢٠١) من طرق عن قتادة ، وصرح بسماعسه من أنس عند البخارى وأحمد في رواية .

وشذ الطيالسي فقال : « أن امرأة أخذت جارية . . . » فجعل القاتل امرأة !

الثانية : عن هشام بن زيد عنه قال :

« عدا يهودي في عهد رسول الله ﷺ على جارية ، فأخذ أوضاحاً كانت عليها ، ورضخ رأسها ، فأتى بها أهلها رسول الله ﷺ ، وهي في آخر رمق ، وقد أصمتت ، فقال لها رسول الله ﷺ : من قتلك ، فلان ؟ لغير الذي قتلها، فأشارت أن برأسها أن لا ، قال : فقال : فلان ، لرجل آخر غير الذي قتلها ، فأشارت أن

لا ، قال : فقال : ففلان ؟ لقاتلها ، فأشارت أن نعم ، فأمر به رسول الله ﷺ فرضخ رأسه بين حجرين » .

أخرجه البخاري (٣/ ٤٧١ و٤/ ٣٦٧ و٣٦٧ -٣٦٨) ومسلم (٥/ ١٠٣ . - ١٠٤) وأبو داود (٤٧٩) وابن ماجه (٢٦٦٦) والطحاوي (٢/ ٢٣) والبيهقي (٨/ ٤٢) وأحمد (٣/ ٢٧١) و٧٠٠) من طرق عن شعبة عن هشام به .

الثالثة: عن أبي قلابة عنه:

« أن رجلاً من اليهود ، قتل جارية من الأنصار ، على حلي لها ، ثم ألقاها في القليب ، ورضخ رأسها بالحجارة ، فأخذ ، فأتى به رسول الله على فأمر به أن يرجم حتى يموت ، فرجم حتى مات » .

أخرجه مسلم وأبو داود (٢٨ ٤٥٢) والنسائي (٢/ ١٦٩) .

ابن عمر: « أن النبي على أن يبهوديين قد فجرا (حديث ابن عمر: « أن النبي على أني بيهوديين قد فجرا بعد إحصانهما فرجمهما ») .

صحيح . وهو من رواية نافع عنه أنه أخبره :

« أن رسول الله على أتي بيهودي ويهودية قد زنيا ، فانطلق رسول الله وجوهها حتى جاء يهود ، فقال : ما تجدون في التوراة على من زنى ؟ قالوا نسود وجوهها ونحملها ، ونخالف بين رجوهها ، ويطاف بها ، قال : فأتوا بالتوراة إن كنتم صادقين ، فجاءوا بها ، فقرؤ وها ، حتى إذا مروا بآية الرجم ، وضع الفتى الذي يقرأ ، يده على آية الرجم ، وقرأ ما بين يديها ، وما وراءها . فقال له عبدالله بن سلام ، وهو مع رسول الله على أنه عبدالله : كنت فيمن رجمها ، قامر بها رسول الله في فرجما . قال عبدالله : كنت فيمن رجمها ، فلقد رأيته يقيها من الحجارة بنفسه » .

أخرجه البخاري (٤/ ٤٩٥) ومسلم (٥/ ١٢٢) والسياق له وهو أتم ، ومالك (٢/ ٨١٩/٢) وعنه أبو داود (٤٤٤٦) والدارمي (١٧٨/٢) والبيهقي (٨/ ٢٤٦) ، وزاد الدارمي : « فرجما قريباً من حيث توضع الجنائز عند المسجد » .

وهي عند البخاري (١/ ٣٣٤ و٤/ ٤٣٤) في رواية أخرى مختصراً .

وهي عند الترمذي (١/ ٢٧١) وابن ماجه (٢٥٥٦) وابن الحارود (٨٢٢) وأحمد (١/ ٥ و٧ و١٧ و٢٦ و٣٦ و٧٦) دون الزيادة .

وكذلك رواه مختصراً سالم عن ابن عمر قال:

« شهدت رسول الله على حين امر برجمهما ، فلما رجما ، رأيته يجانيء بيديه عنها ليقيها الحجارة » .

أخرجه أحمد (٢/ ١٥١) بسند صحيح على شرطهها .

وله طریق ثالثة ، یرویه هشام بن سعد أن زید بن أسلم حدثه عن ابن عمر قال :

« أتى نفر من يهود ، فدعوا رسول الله على (القف) ، فأتاهم في بيت المدراس (۱) ، فقالوا يا أبا القاسم إن رجلاً منا زنى بامرأة فاحكم ، فوضعوا لرسول الله على وسادة ، فجلس عليها ، ثم قال : ائتوني بالتوراة ، فأتى بها ، فنزع الوسادة من تحته ، فوضع التوراة عليها ، ثم قال : آمنت بك ، وبحن أنزلك ، ثم قال : ائتوني بأعلمكم ، فأتى بفتى شاب ، ثم ذكر قصة الرجم نحو حديث مالك عن نافع » .

كذا أخرجه أبوداود (٤٤٤٩) .

قلت : وإسناده حسن .

وله شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنه قال:

« أتي رسول الله على بيهودي ويهودية ، قد زنيا ، وقد أحصنا فسألوه أن يحكم فيهها ، فحكم فيهها بالرجم ، فرجمها في قبل المسجد في بني غنم ، فلها وجد مس الحجارة ، قام إلى صاحبته فحنى عليها ، ليقيها مس الحجارة ، وكان (۱) هو المكان الذي يدرسون فيه . و (القف) واد في المدينة .

مما صنع الله لرسوله قيامه إليها ليقيها الحجارة » .

أخرجه الحاكم (٤/ ٣٦٥) من طريق محمد بن اسحاق قال: حدثني محمد ابن طلحة بن يزيد بن ركانة عن إسهاعيل بن إبراهيم الشيباني عنه. وقال:

« هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، ولعل متوهماً من غير أهل الصنعة يتوهم أن إسهاعيل الشيباني هذا مجهول ، وليس كذلك ، فقد روى عنه عمر و ابن دينار والأثرم » .

وقال الذهبي : « إسهاعيل معروف» .

قلت : ولكنــه ليس على شرط مسلــم ، وأورده ابــن أبــي حاتــم (١/ ١/ ١٥٥) وذكر أنه روى عنه يعقوب ابن خالد وابن ركانة هذا.

له شاهد آخر من حديث أبي هريرة مطولاً .

أخرجه أبسو داود (٤٤٥٠) والبيهقي (٨/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧) من طريق الزهري سمعت رجلاً من مزينة ممن يتبع العلم ويعيه ونحن عند سعيد بن المسيب فحدثنا عن أبي هريرة به .

ورجاله ثقات غير الرجل المزنى فإنه لم يسم .

۱۲۰۶ ـ (حدیث معاذ: خذ من کل حالم دیناراً أو عدله معافري . رواه الشافعی فی مسنده) .ص ۲۹۹

صحيح . وقد أخرجه أصحاب السنن أيضاً وغيرهم ، وقد سبق تخريجه في « الزكاة » تحت الحديث (٧٨٧) .

1700 - (خبر أسلم: أن عمر رضي الله عنـه كتـب إلى أمـراء الأجناد: لا تضربوا الجزية على النساء والصبيان ولا تضربوها إلا على من جرت عليه المواسي . رواه سعيد) . ص ٢٩٩

صحبيح . أخرجه أبو عبيد في «كتاب الأموال» (رقم ٩٣) : حدثنا

إسهاعيل بن إبراهيم حدثنا أيوب السختياني عن نافع عن أسلم به ولفظه :

« كتب إلى أمراء الأجناد: أن يقاتلوا في سبيل الله ، ولا يقاتلوا إلا من قاتلهم ، ولا يقتلوا النساء والصبيان ، ولا يقتلوا إلا من جرت عليه الموسى ، وكتب إلى أمراء الأجناد: أن يضربوا الجزية ، ولا يضربوها على النساء والصبيان ، ولا يضربوها إلا على من جرت عليه الموسى » .

وأخرجه البيهقي (٩/ ١٩٥ و١٩٨) من طريقين آخرين عن نافع به .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين . ثم قال أبو عبيد :

« وهذا الحديث هو الأصل فيمن تجب عليه الجزية ، ومن لا تجب عليه ، ألا تراه إنما جعلها على الذكور المدركين ، دون الإناث والأطفال ، وذلك أن الحكم كان عليهم القتل لولم يؤدوها ، وأسقطها عمن لا يستحق القتل ، وهم الذرية » .

قال وذكر حديث معاذ الذي قبله:

« وقد جاء في كتاب النبي على إلى معاذ باليمن ـ الذي ذكرنا ـ « أن على كل حالم ديناراً » ما فيه تقوية لقول عمر : ألا ترى أنه على خص الحالم دون المرأة والصبي . إلا أن في بعض ما ذكرناه من كتبه : «الحالم والحالمة » . فترى ـ والله أعلم ـ أن المحفوظ من ذلك هو الحديث الذي لا ذكر للحالمة فيه ، لأنه الأمر الذي عليه المسلمون » .

١٢٥٦ ـ (حديث عمر من قوله :«لا جزية على مملوك») .

لا أصل له . وقد ذكره ابن قدامة في « المغنّي » (١٠/٥) مرفوعـاً إلى النبي ﷺ . وليس له أصل أيضاً ، قال الحافظ في « التلخيص » (١٢٣/٤) :

« روي مرفوعاً ، وروي موقوفاً على عمر . ليس له أصل ، بل المروي عنها خلافه » .

ثم ذكر ما أخرجه أبو عبيد (رقم ٦٦)قلت: والبيهقي (٩/ ١٩٤) من طريق عبدالله بن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة بن الزبير قال :

« كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن : أنه من كان على يهودية أو نصرانية فإنه لا يفتن عنها ، وعليه الجزية ، على كل حالم : ذكر أو أنثى ، عبد أو أمة دينار واف ، أو قيمته من المعافر ، فمن أدى ذلك إلى رسلي ، فإن له ذمة الله ، وذمة رسوله ومن منعه منكم ، فإنه عدو لله ولرسوله وللمؤمنين » .

ورواه ابن زنجويه في « الأموال » عن النضر بن شميل عن عوف عن الحسن قال :

« كتب رسول الله ﷺ . . . فذكره . وهـذان مرســلان يقــوي أحــدهما الآخر » .

قلت : وأخرج أبو عبيد أيضاً (٦٥) والبيهقي عن جرير عن منصور عن الحكم قال :

« كتب رسول الله ﷺ . . . » نحو حديث عروة وفيه :

« وفي الحالم أو الحالمة ديناراً ، أو عدله من المعافر . . . » .

ثم أخرج البيهقي من طريق ابن إسحاق قال : حدثني عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال :

« هذا كتاب رسول الله على عندنا الذي كتبه لعمرو بن حزم حين بعثه إلى اليمن . . . » فذكره ، وفي آخره ، نحو حديث عروة ، وفيه :

« وعلى كل حالم ذكر أو أنثى ، حر أو عبد ، دينار . . . » .

وقال البيهقي فيه وفي الذي قبله:

« وهذا منقطع » .

ثم روى أبـوعبيد (١٩٤) والبيهقي (٩/ ١٤٠) من طريق قتـادة عن سفيان العقيلي عن أبي عياض عن عمر قال :

« لا تشتروا رقيق أهل الذمة ، فإنهم أهل خراج ، وأرضوهم فلا تبتاعوها ولا يقرن أحدكم بالصغار بعد إذ نجّاه الله منه » .

قلت : وهذا إسناد متصل ، لكن سفيان العقيلي لم أرَ من وثقه ، وقد أورده ابن أبي حاتم (٢/ ٢/٢١) فقال :

« روى عن أبي عياض وعمر بن عبد العزيز ، روى عنه قتادة وأيوب » .

نعم ذكره ابن حبان في التابعين من « ثقاته » (٧٤/١) ، وقال :

« يروى عن عمر . روى عنه قتادة » .

وأما أبو عياض ، فهو عمرو بن الأسود القيسي . قال ابن أبي حاتم (٣/ ١٩٢٢/١) :

« روى عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وعبادة بن الصامت . روى عنه مجاهد وخالد بن معدان ويونس بن سيف و و » .

وأورده ابن حبان في « الثقات » (١/ ١٥١) وقال :

« من عباد أهل الشام وزهادهم ، وكان يقسم على الله فيبره ، يروي عن عمر ومعاوية ، روى عنه خالد بن معدان والشاميون ، وكان إذا خرج من بيته وضع يمينه على شماله مخافة الخيلاء » .

فالسند صحيح على شرط ابن حبان .

(فائدة): قال الشيخ ابن قدامة بعد أثر عمر هذا :

« قال أحمد : أراد أن يوفر الجزية ، لأن المسلم إذا اشتراه سقطعنه اداء ما يؤخذ منه ، والذمي يؤدي عنه وعن مملوكه خراج جماجمهم . وروي عن علي مثل حديث عمر » .

(تنبيه) تصحف اسم سفيان العقيلي في « التلخيص » لابسن حجسر (١٢٣/٤) إلى « شقيق العقيلي » . وكذلك وقع في الطبعة الهندية منه (ص ٣٧٨) وكأنه اغتر به مصحح « كتاب الأموال » والقائم على طبعة الشيخ حامد الفقي رحمه الله ، فقد وقع في طبعته « شقيق » أيضاً ، مع أن الأصل كان على الصواب ، فقد كتب على الهامش : « كانت في الأصلين (سفيان) وهو خطاً » !

عفا الله عنا وعنه .

۱۲۵۷ ـ (حديث ابن عباس : « ليس على المسلم جزية » . رواه أحمد وأبو داود) . ص ۳۰۰

ضعيف . أخرجه أحمد (٢٧٣/١ و ٢٨٥) وعنه أبونعيم في « الحلية » (٣/ ٢٣٢) وأبو داود (٣٠٥٣) وكذا الترمذي (٢١٣/١) وابن أبيي شيبة في « المصنف» (٢٢/ ١/١) وأبو عبيد في « الأموال» (١٢١) والطحاوي في « المسكل» (٤/ ١٩) وابن عدي في « الكامل» (ق ٢٧٢/١) والدارقطني (١٨١٠) والبيهقي (٩/ ١٩١) والضياء المقدسي في « المختارة » (١/١٩١ / ١) من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس قال : قال رسول الله عن كره . وقال الترمذي :

« حديث ابن عباس ، قد روي عن قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن النبي على مرسل » .

قلت : وهو رواية أبي عبيد . وقال ابن عدى :

« وقابوس أحاديثه متقاربة ، وأرجو أنه لا بأس به » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« فيه لين » . وأورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« قال النسائي وغيره : ليس بالقوى » .

١٢٥٨ - (حديث عمر من قوله: « إن أخذها في كفه ثم أسلم ردها [عليه] ») .

لم أقف عليه . وقد ذكره ابن قدامة في « المغني » (٨/ ١١٥) عن أحمـ د هكذا :

« قال أحمد : وقد روى عن عمر أنه قال . . . » . فذكره .

١٢٥٩ ـ (وروى أبو عبيد أن يهودياً أسلم ، فطولب بالجزية ،

وقيل أنما أسلمت تعوذاً ، قال: «إن في الإسلام معاذاً ، وكتب أن لا تؤخذ منه الجزية ») .

حسن . أخرجه أبو عبيد في « الأموال » (١٢٢) وعنه البيهقي (٩/ ١٩٩) من طريق حماد بن سلمة عن عبيدالله بن رواحة قال :

« كنت مع مسروق بالسلسلة ، فحدثني أن رجلاً من الشعوب أسلم ، فكانت تؤخذ منه الجزية ، فأتى عمر بن الخطاب ، فقال : يا أمير المؤمنين إني أسلمت ، والجزية تؤخذ مني ، قال : لعلك أسلمت متعوذاً ؟ فقال : أما في الإسلام ما يعيذني ؟ قال : بلى ، قال : فكتب عمر : أن لا تؤخذ منه الجزية » .

قال أبو عبيد: الشعوب: الأعاجم.

قلت : ورجاله كلهم ثقات رجال مسلم غير عبيدالله بن رواحة أورده ابن حبان في « ثقات التابعين » فقال (١١٩/١) :

« يروي عن أنس ، عداده في المصريين (كذا ، ولعله : البصريين) روى عنه اسهاعيل بن أبى خالد وحماد بن سلمة » .

قلت : وروى عنه أيضاً أبان بن خالد كها في « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم (٣١٤/٢/٢) ، فالإسناد عندي حسن أوقريب منه . والله أعلم .

وله شاهد عن الزبير بن عدى قال :

« أسلم لهِقان على عهد علي ، فقال له علي : إن أقمت في أرضك رفعنا عنك جزية رأسك ، وأحذناها من أرضك ، وإن تحولت عنها ، فنحن أحق مها » .

أحرجه أبو عبيد (١٢٣) بإسناد رجاله ثقات من رجال الستة لكنه منقطع فإن الزبير بن عدي لم يدرك علياً ، بين وفاتيهما نحو تسعين عاماً .

١٢٦٠ - (خبر ابن أبي نجيح : قلت لمجاهد : ما شأن أهل الشام

عليهم أربعة دنانير ، وأهل اليمن عليهم دينار ؟ قال : جعل ذلك من قبيل اليسار . رواه البخاري) .

صحیح . أخرجه البخاري (۲/ ۲۹۱) معلقاً ، فقال : وقال ابن عینیة عن ابن أبي نجیح به . قال الحافظ في « الفتح » (٦/ ١٨٤) :

« وصله عبد الرزاق عنه به ، وزاد بعد قوله « أهل الشام » : (من أهل الكتاب تؤخذ منهم الجزية) الخ » .

قلت : وهذا إسناد صحيح .

ورواه أبو عبيد (١٠٧): بلغني عن سفيان بن عيينة به .

۱۲٦۱ ـ (خبر أن عمـر زاد على ما فرض رسـول الله ﷺ ولـم ينقص) .

صحیح . أخرجه مالك (١/ ٢٧٩ /٣) عن نافع عن أسلم مولى عمر ابن الخطاب:

« أن عمر بن الخطاب ضرب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير ، وعلى أهل الورق أربعين درهماً ، ومع ذلك ارزاق المسلمين ، وضيافة ثلاثة أيام » .

ومن طريق مالك أخرجه أبو عبيد (١٠٠) .

وأخرجه البيهقي (٩/ ١٩٥) من طريق آخر عن نافع به أتم منه .

قلت : وإسناده صحيح غاية . وقال ابن قدامة في « المغنى » (٨/ ٣٠٥) :

« حديث عمر رضي الله عنه لا شك في صحته ، وشهرته بين الصحابة رضي الله عنهم وغيرهم لم ينكره منكر ، ولا خلاف فيه ، وعمل به من بعده من الخلفاء رضي الله عنهم ، فصار إجماعاً لا يجوز الخطأ عليه » .

وله عنه طريق أخرى يرويه شعبة أخبرني الحكم قال : سمعت عمرو ابن ميمون يحدث عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فذكره ، قال :

« ثم أتاه عثمان بن حنيف فجعل يكلمه من وراء الفسطاط ، يقول : والله لئن وضعت على كل جريب من أرض درهماً وقفيزاً من طعام ، وزدت على كل رأس درهمين ، لا يشق ذلك عليهم ولا يجهدهم ، قال : نعم ، فكان ثمانية وأربعين ، فجعلها خمسين » .

أحرجه أبوعبيد (١٠٥) والبيهقي (٩/ ١٩٦) والسياق له .

قلت : وإسناده صحيح أيضاً على شرطهما .

۱۲٦٢ _ (خبر الأحنف بن قيس: أن عمر شرط على أهل الذمة ضيافة يوم وليلة ، وأن يصلحوا القناطر وإن قتل رجل من المسلمين بأرضهم فعليهم ديته . رواه أحمد) . ص ٣٠٠

حسن . ولم أره في « المسند » للإمام أحمد ، وهو المراد عند إطلاق العزو لأحمد ، وقد عزاه إليه ابن قدامة أيضاً (٨/٥٠٥) . وقد أخرجه البيهقي في « سننه » (٩/ ١٩٦) من طريق قتادة عن الحسن عن الأحنف بن قيس به .

ورجاله ثقات غير أن قتادة والحسن وهو البصرى يدلسان .

وقد روى أسلم عن عمر أنه ضرب عليهم ضيافة ثلاثة أيام . كما تقدم في الأثر قبل هذا . وقال البيهقي :

« وحديث أسلم أشبه ، لأن رسول الله على جعل الضيافة ثلاثاً ، وقد يجوز أن يكون جعلها على قوم ثلاثاً ، وعلى قوم يوماً وليلة ، ولم يجعل على آخرين ضيافة ، كما يختلف صلحه لهم ، فلا يرد بعض الحديث بعضاً » .

قلت: وهذا هو الوجه. وقد توبع الأحنف على اليوم والليلة ، فقال الشافعي: أنبأ سفيان بن عيينة عن أبي إسحاق عن حارثة بن مضرب أن عمر ابن الخطاب فرض على أهل السواد ضيافة يوم وليلة ، فمن حبسه مرض أو مطر ، أنفق من ماله .

أخرجه البيهقي (٩/ ١٩٦) .

قلت : ورجاله ثقبات إلا أن أبها اسحباق وهمو السبيعمي مدلس وكان اختلط.

المام أتوا عمر المام : إن أهل الجزيةمن أهل الشام أتوا عمر رضي الله عنه فقالوا : إن المسلمين إذا مروا بنا كلفونا ذبح الغنم والدجاج في ضيافتهم ، فقال : أطعموهم مما تأكلون ولا تزيدوهم على ذلك) . ص ٠٠٠٠

فصيل

١٢٦٤ ـ (روي عن على رضي الله عنه أنه قال : « إنما بذلـوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا ، وأموالهم كأموالنا ») .

لم أقف عليه . ثم رأيت الحديث في « الهداية » من كتب الحنفية . فقال الخافظ الزيلعي في « تخريجه » (٣٨١ /٣) :

« قلت : غريب » .

قلت: يعنى أنه لا أصل له.

1770 - (خبر إسهاعيل بن عياش عن غير واحد من أهل العلم قالوا : كتب أهل الجزيرة إلى عبد الرحمن بن غنم : إنا شرطنا على أنفسنا أن لا نتشبه بالمسلمين في لبس قلنسوة ولا عهامة . . . الخ رواه الخلال) . ص ٣٠١ - ٣٠٢ .

لم أره من طريق إسهاعيل بن عياش ، وإنما أخرجه البيهقي (٢٠٢/٩) من طريق يحيى بن عقبة بن أبي البزار عن سفيان الشوري والوليد بن نوح ، والسري بن مصرف عن عبد الرحمن بن غنم قال :

« كتبت لعمر بن الخطاب رضى الله عنه حين صالح أهل الشام: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب لعبد الله بن عمر أمير المؤمنين من نصارى مدينة كذا وكذا: إنكم لما قدمتم علينا سألناكم الأمان لأنفسنا وذرارينا وأموالنا وأهل ملتنا ، وشرطنا لكم على أنفسنا أن لا نحدث في مدينتنا ولا فما حولها ديراً ولا كنيسة وفيه ،ولا نتشبه بهم في شي من لباسهم من قلنسوة ولا عهامة ولا فرق شعر ، ولا نتكلم بكلامهم ، ولا نتكني بكناهم ، ولا نركب السروج . . . ولا نبيع الخمور ، وأن نجر مقاديم رؤ وسنا ، وأن لا نظهر صلبنا وكتبنا في شيء من طريق المسلمين ولا أسواقهم ، وأن لا نظهر الصليب على كنائسنا ، وأن لا نضرب بناقوس في كنائسينا بين أحضرة المسلمين ، وأن لا نخـرج سعانينــأ ولا باعوثاً ، ولا نرفع أصواتنا مَنْع أُمُّواتنا ، ولا نظهر النيران معهم في شي من طريق المسلمين ، ولا نجاوزهم موتانا ، ولا نتخذ من الرقيق ما جرى عليه سهام المسلمين ، وأن نرشد المسلمين ، ولا نطلع عليهم في منازلهم ، فلما أتيت عمر رضى الله عنه بالكتاب زاد فيه: وأن لا نضرب أحداً من المسلمين ، شرطنا لهم ذلك على أنفسنا وأهل ملتنا ، وقبلنا منهم الأمان ، فإن نحن خالفنا شيئـاً ممـا شرطناه لكم فضمناه على أنفسنا فلا ذمة لنا ، وقد حل لكم ما يحل لكم من أهل المعاندة والشقاوة » .

قلت: وإسناده ضعيف جداً ، من أجل يحيى بن عقبة ، فقـد قال ابـن معين : ليس بشيء. وفي رواية : كذاب خبيث عدو الله . وقــال البخــاري : منكر الحديث . وقال أبوحاتم : يفتعل الحديث .

ثم روى البيهقي عن أسلم قال:

« كتب عمر بن الخطاب إلى أمراء الأجناد أن اختموا رقاب أهل الجزية في أعناقهم » .

قلت : وإسناده صحيح .

وأخرج (٩/ ٢٠١) عن حرام بن معاوية قال :

« كتب إلينا عمر بن الخطاب رضي الله عنه : أن أدبوا الخيل ، ولا يرفعن

بين ظهرانيكم الصليب ، ولا يجاورنكم الخنازير » .

قلت : ورجاله ثقات غير حرام بن معاوية ذكره إبن حبان في « الثقات » (1/1) ، وأورده إبن أبي حاتم (1/1/7/7) ولـم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

۱۲٦٦ _ (وعن ابن عباس من قوله: « أيما مصر مصرته العرب فليس للعجم أن يبنوا فيه بيعة ولا يضربوا فيه ناقوساً ولا يشربوا فيه خمراً ولا يتخذوا فيه خنزيراً » رواه أحمد) . ص ٣٠٢

ضعيف . ولم أره في « مسند أحمد » فالظاهر أنه في بعض كتبه الأخرى ، وقد أخرجه أبو عبيد في « الأموال » (7.7) والبيهقي (9/7.7 ، قال : حنش عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : فذكره موقوفاً عليه .

قلت: وحنش هذا اسمه الحسين بن قيس وهو متروك.

المناطق وأن يشدوا $_{\rm *`}$ المناطق وأن يركبوا الأكف بالعرض $_{\rm *`}$ رواه الخلال $_{\rm *`}$. ص $_{\rm *`}$

لم أقف على سنده . وقد تقدم بعضه قبل حديث بمعناه دون قوله : « وأن يركبوا الأكف بالعرض » .

وقد أخرجه أبو عبيد (١٣٧) عن عبدالله بن عمر عن نافع عن أسلم:

« أن عمر أمر أهل الذمة ، أن تجز نواصيهم ، وأن يركبوا على الأكف ، وأن يركبوا عرضاً ، وأن لا يركبوا كما يركب المسلمون ، وأن يوثقوا المناطق . قال أبو عبيد : يعنى الزنانير » .

قلت: وعبد الله بن عمر وهو العمري المكبر وهوسي الحفظ.

وأخرج (١٣٨) عن عبد الرحمن بن إسحاق عن خليفة بن قيس قال :

قال عمر:

« يابرقاً أكتب إلى أهل الأمصار في أهل الكتاب أن تجز نواصيهم وأن يربطوا الكُستيَّجان (خيط غليظ يشده الذمي فوق ثيابه) في أوسطهم ليعرف زيم من زي أهل الإسلام » .

قلت : وهذا سند ضعيف : خليفة بن قيس هو مولى خالد بن عرفطـة، قال ابن أبي حاتم (٢/١/ ٣٧٦) عن أبيه :

« ليس بالمعروف »

وعبد الرحمن بن إسحاق هو أبو شيبة الواسطى ضعيف جداً .

١٢٦٨ ـ (حديث « الإسلام يعلو ولا يعلى ») . ص ٣٠٣

حسن . روي من حديث عائد بن عمرو المزني ،وعمر بن الخطاب، ومعاذ بن جبل مرفوعاً ، وعبد الله بن عباس مرفوعاً .

ا _ أما حُديث عائذ ، فيرويه حشرج بن عبد الله بن حشرج حدثني أبي عن جدي عنه أنه جاء يوم الفتح مع أبي سفيان بن حرب ، ورسول الله حله عن جدي عنه أنه جاء يوم الفتح مع أبي سفيان وعائذ بن عمرو ، فقال رسول الله حله عنه :

« هذا عائذ بن عمرو ، وأبو سفيان ، الإسلام أعز من ذلك ، الإسلام يعلو ، ولا يعلى » .

أخرجه الدارقطني في سننـه (٣٩٥) والبيهقـي (٦/ ٢٠٥) والسياق له وكذا الرويانـي في « مسنـده » (٢/١٥٣/٢٦) ، والضياء المقـدسي في « الأحاديث المختارة » (ق ٠ ٦/ ١) وقال :

« وحشرج بن عبد الله ، ذكره ابن أبي حاتم ، ولم يذكر فيه جرحاً » .

قلت : ذكره (٢٩٦/٢/١) برواية جماعة من الثقات عنه ، وقـال عن أبيه :

« شيخ » .

وعلة الحديث عندي أبوه عبد الله بن حشرج وجده ، فقد أوردهما إبن أبي حاتم أيضاً (٢/ ٢/ ٤٠ ، ١/ ٢/ ٢٩٥ _ ٢٩٦) وقال في كل منهما عن أبيه :

« لا يعرف».

وأقره الحافظ في « اللسان » ، ونقل الزيلعي في « نصب الراية » (٣/٣) عن الدارقطني أنه قال فيهما :

« مجهولان ».

وقال الذهبي في « الأول » منهما :

« لا يدرى من ذا؟ » .

ومما سبق تعلم أن قول الحافظ في « الفتح » (% 1%) بعد أن عزاه للروياني والدارقطني و« فوائد أبي يعلى الخليلي » .

« بسند حسن »

وهم ظاهر ، فلا يتبع عليه . نعم يمكن أن يحسن لغيره لحمديث معاذ الآتي .

٢ ـ وأما حديث عمر بن الخطاب ، فيرويه محمد بن على بن الوليد البصري : ثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني ثنا معتمر بن سليان ثنا كهمس بن الحسن ثنا داود بن أبي هند عن الشعبي عن عبدالله بن عمر عن ابيه عمر بن الخطاب بحديث الضب :

« الحمد لله الذي هداك إلى هذا الدين ، الذي يعلو ولا يعلى . . . » . أخرجه الطبراني في « المعجم الصغير » (ص ١٩٦ - ١٩٧) والبيهقي في

« دلائل النبوة » كما ذكر الذهبي في ترجمة محمد بن علي هذا ، وإسناده نظيف سواه ، وقال البيهقي :

« الحمل فيه عليه » . قال الذهبي :

« قلت : صدق والله البيهقي فإنه خبر باطل » .

وأقره الحافظ في « اللسان » ونقل عنه أنه قال فيه :

« بصرى منكر الحديث »

قلت: فالعجب منه كيف سكت عليه في « الدراية » (ص ٢٧٤) تبعاً لأصله « نصب الراية »!

٣ ـ وأما حديث معاذ فرواه نهشل في « تاريخ واسط» : حدثنا اسهاعيل ابن عيسى ثنا عمران بن أبان ثنا شعبة عن عمرو بن أبي حكيم عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر عن أبي الأسود الديلي عنه قال : قال رسول الله ﴿ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ عَنْ عَنْ اللهُ عَنْ عَنْ عَنْ اللهُ عَنْ عَنْ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَا عَالِمُ عَلَا عَنْ عَنْ اللهُ عَنْ عَنْ عَالِيْ اللهُ عَنْ عَنْ عَنْ عَنْ عَنْ عَالْ عَنْ عَنْ عَنْ عَنْ عَلْ عَنْ

« الإيمان يعلو ولا يعلى » .

قلت: ذكره الزيلعي وسكت عليه وتبعه الحافظ، وإسناده ضعيف من أجل عمران بن أبان وهمو أبو موسى الطحان الواسطي قال الحافظ في « التقريب »:

« ضعیف» .

قلت : وبقية رجاله ثقات معروفون غير إسهاعيل بن عيسى وهو بغدادي واسطي وثقه الخطيب وغيره .

٤ ـ وأما حديث عبدالله بن عباس ، فيرويه حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عنه في اليهودية والنصرانية تكون تحت النصراني أو اليهودي فتسلم هي .
 قال :

« يفرق بينهم ، الإسلام يعلو ولا يعلى » .

أخرجه الطحاوي (٢/ ١٥٠)

قلت : وإسناده موقوف صحيح . وعلقه البخاري في « الجنائز » .

وجملة القول أن الحديث حسن مرفوعاً بمجموع طريقي عائـذ ومعـاذ ، وصحيح موقوفاً . والله أعـلم .

۱۲۶۹ _ (حدیث: « من تشبه بقوم فهو منهم ») . ص ۳۰۳

صحيح . أخرجه أحمد (٢/ ٠٥ و ٩٢) وعبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (ق ٢/٩٢) وابن أبي شيبة في « المصنف» (٧/ ٠٥١/ ١) وأبو سعيد ابن الأعرابي في « المعجم » (ق ١١/٢) والهروي في « ذم الكلام » (ق ٤٥/٢) عن عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان ثنا حسان بن عطية عن أبي منيب الجرشي عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﴿ الله المنافِين عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﴿ الله المنافِق :

« بعثت بين يدي الساعة بالسيف حتى يعبد الله وحده لا شريك له ، وجعل رزقي تحت ظل رمحي ، وجعل الذل والصغار على من خالف أمري ، ومن تشبه بقوم فهو منهم » .

قلت : وهذا إسناد حسن رجاله كلهم ثقات غير ابن ثوبان هذا ، ففيه خلاف وقال الحافظ في « التقريب » .

« صدوق ، يخطىء ، وتغير بآخره » .

وقد علق البخاري في « صحيحه » (٧٢/٦) الجملة التي قبل الأخيرة ، والتي قبلها ، ولأبي داود منه (٤٠٣١) الجملة الأخيرة .

ولم يتفرد به ابن ثوبان ، فقال الطحاوي في « مشكل الأثار » (١/ ٨٨) : حدثنا أبو أمية حدثنا محمد بن وهب بن عطية ثنا الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعي عن حسان بن عطية به .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات غير أبي أمية واسمه محمد بن ابـراهيم الطرسوسي قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، صاحب حدیث ، یهم » .

والوليد بن مسلم ثقة محتج به في الصحيحين ، ولكنه كان يدلس تدليس التسوية ، فإن كان محفوظاً عنه ، فيخشى أن يكون سواه !

وقد خالفه في إسناده صدقة فقال : عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﴿ عَنْ اللهِ عَنْ اللّهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللّهِ عَلْ اللّهِ عَنْ عَالِي عَنْ عَلْمُ عَلَّ عَلَّهُ عَنْ اللّهِ عَنْ اللّهِ عَنْ ا

أخرجه الهروي (ق ٤٥/ ١) من طريق عمر وابــن أبــي سلمــة حدثنــا صدقة به.

وصدقة هذا هو ابن عبدالله السمين الدمشقي وهو ضعيف.

وخالفهما عيسى بن يونس فقال : عن الأوزاعي عن سعيد بن جبلة عن طاوس أن النبي ﴿ عَلَيْكِ ﴾ قال : فذكره .

أخرجه ابن أبي شيبة (١/١٥٢/٧).

قلت : وهذا مرسل ، وقد ذكره الحافظ في « الفتح » (٧٢ /٦) من رواية إبن أبي شيبة عن سعيد بن جبلة مرسلاً ، ليم يذكر فيه طاوساً وقال :

« إسناده حسن » .

كذا قال ، ورجاله ثقات رجال الشيخين غير سعيد بن جبلة ، وقد أورده إبن أبي حاتم (٢/ ١/ ١) من رواية الأوزاعي عبنه وقال عن أبيه :

« هو شامي » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وهو على شرط ابن عساكر في « تاريخه » ولم يورده فيه .

قلت : وبشرهذا متروك متهم فلا يفرح بحديثه .

وقدروي من حديث ابن عمرو بنحوه ، وهو المذكور في الكتاب بعده .

۱۲۷۰ _ (حدیث « لیس منا من تشبه بغیرنا ») . ص ۳۰۳

ضعيف بهذا اللفظ. أخرجه الترمذي (١١٦/٢) والقضاعي في « مسند الشهاب » (ق ١٩٨٨) عن قتيبة بن سعيد : حدثنا ابن لهيعة عن عمر و ابن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﴿ عَلَيْهُ * قال : فذكره . وزاد :

« لا تشبهوا باليهود ولا بالنصارى ، فإن تسليم اليهود الإشارة بالأصابع ، وتسليم النصارى الإشارة بالأكف» . وقال الترمذي :

« إسناده ضعيف، وروى ابن المبارك هذا الحديث عن ابـن لهيعـة فلـم يرفعه » .

قلت: والموقوف أصح إسناداً. لأن حديث ابن المبارك عن ابن لهيعة صحيح، لأنه قديم السماع منه وكذلك عبدالله بن وهب وعبدالله بن يزيد المقري.

وفي معناه حديث ابن عمر الذي سبق تخريجه قبله .

۱۲۷۱ ـ (حديث أبسي هريرة: « لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام وإذا لقيتم أحدهم في الطريق فاضطروه إلى أضيقها » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي).

صحيح . أخرجه أحمد (٢٦٣/٢ ، ٢٦٦ ، ٣٤٦ ، ٤٥٤ ، ٤٥٩ ، ٥٢٥) ومسلم (٧/٥) والبخاري في « الأدب المفرد » (١١١١ ، ١١٠١) وأبو داود (٥٠٠٥) والترمذي (٢١٧/١) وكذا البخاري في « الأدب المفرد » (٣٠١ ، ١١١١) والطحاوي (٣٩٧/٢) والطيالسي (٢٤٢٤) والبيهقي (٣٠٢) من طرق عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً به . وقال الترمذي :

« حديث جسن صحيح » .

ولفظ أبى داود وهو رواية لأحمد عن سهيل قال:

« خرجت مع أبي إلى الشام ، فجعلوا يمرون بصوامع فيها نصارى فيسلمون عليهم ، قال أبي : لا تبلؤ وهم بالسلام ، فإن أبا هريرة حدثنا . . . » .

وللحديث شواهد من رواية ابن عمر ، وأبي بصرة الغفاري وقيل أبـي عبدالرحمن الجهني.

أما حديث ابن عمر ، فهو من طريق عبدالله بن دينار عنه مرفوعاً بلفظ:

« إنكم لاقون اليهود غداً ، فلا تبلؤهم بالسلام ، فإن سلموا عليكم فقولوا : وعليك » .

أخرجه البيهقي (٢٠٣/٩) بإسناد صحيح على شرط الشيخين ، وقد عزاه إليهما البيهقي عقبه ، ويعني أصل الحديث لعادته ، وإلا فليس عندهما « فلا تبدؤهم بالسلام » . وكذلك رواه أحمد (٢/ ٩ . ١٩ ، ٥٨ ، ١١٣) .

وأما حديث أبي عبدالرحمن الجهني ، فيرويه محمد بن إسحاق عن يزيد ابن أبي حبيب عن مرثد بن عبدالله اليَزَني عنه مرفوعاً بلفظ:

« إني راكب غداً إلى اليهود ، فلا تبلؤهم بالسلام ، فإذا سلموا عليكم ، فقولوا : وعليكم » .

أخرجه إبن ماجه (٣٦٩٩) والطحاوي وأحمد (٢٣٣/٤) وكذا أبو بكر ابن أبي شيبة في « مسنده » كما في « الزوائد » للحافظ البوصيري (ق ٢٢٣/١) وقال :

« وإسناده ضعيف لتدليس ابن إسحاق » .

قلت: قد صرح بالتحديث عند الإمام أحمد في إحدى روايتيه عنه ، فزالت شبهة تدليسه ، وإنما علته الإختلاف عليه ، ومخالفته لغيره ، فقد رواه جماعة عنه كما تقدم ، وخالفهم أحمد بن خالد ويحيى بن واضح وعبيدالله بن عمرو فقالوا: عنه عن يزيد بن أبي حبيب عن مرثد بن عبدالله اليزني عن أبي

بصرة الفغاري به .

أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (١١٠٢) .

وتابعه عليه عبدالله بن لهيعة وعبدالحميد بن جعفر عن يزيد بن أبي حبيب عن مرثد عن أبي بصرة به ، ويأتي لفظه في الكتاب بعد ثلاثة أحاديث .

أخرجه الطحاوي وأحمد (٣٩٨/٦) .

قلت : وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات إلى أبي بصرة ، وهو صحابي معروف، بخلاف أبي عبد الرحمن الجهنسي فإنــه مختلف في صحبتــه، وذكره في هذا الحديث شاذ لتفرد ابـن إسحـاق به ، ومخالفتـه لعبـد الله وعبـد الحميد ، لا سيما وهو قد وافقهما في الرواية الأخرى عنه فهي المحفوظة كما جزم بذلك الحافظ في « الفتح » (٢٧/١١) .

١٢٧٢ - (حديث: أن النبي ﴿ عَلَيْكُ عاد صبياً كان يخدمه وعرض عليه الإسلام فأسلم »).

صحيح . أخرجه البخاري في « صحيحه » (١/ ٣٤٠ ، ٤/ ٤٤) وفي « الأدب المفرد » (٧٤) وأبو داود (٣٠٩٥) وعنه البيهقي (٣٨٣/٣) والنسائي في « السنن الكبرى » (ق ٧٨/ ٢ ـ سير) وأحمد(٣/ ٢٨٠) من حديث ثابت عن أنس قال:

« كان غلام يهودي يخدم النبي ﴿ عَلَيْهُ ، فمرض ، فأتاه النبي ﴿ عَلَيْهُ عَمُودُهُ فقعد عند رأسه ، فقال له : أسلم ، فنظر إلى أبيه وهو عنده ، فقال : أطع أبا القاسم ، فأسلم ، فخرج النبي ﴿ وَهُو يقول : الحمد لله الذي أنقذُه من النار».

ورواه شریك عن عبد الله بن عیسی عن عبد الله بن جبیر عن أنس به نحوه إلا أنه قال:

« صلوا عليه ، وصلى عليه النبي ﴿ عَلَيْهُ » . مكان قوله : « الحمد

أخرجه الحاكم (٤/ ٢٩١) وسكت عليه هو والذهبي وكأنه لضعف ارواء - ٥ - ٨

شريك .

١٢٧٣ - (حديث: « أنه ﴿ عاد أبا طالب، وعرض عليه الإسلام فلم يسلم ») . ص ٣٠٣

صحیح . أخرجه البخاري (١/ ٣٤٢ ـ ٣٤٢ ، ٢/ ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٠ ، ٣٠ ، ٣٠ ، ٣٠٥ ، ٢٥٥ ، ٢٥٥ ، ٢٥٥) وأحمد (١/ ٢٨٦) وأحمد (٥/ ٣٠٣) وابن سعد في « الطبقات » (١/ ١/ ٧٧ ـ ٧٨) من طريق سعيد ابن المسيب عن أبيه قال :

« لما حضرت أبا طالب الوفاة ، جاءه رسول الله ﴿ فَ فَ فَ خَدَهُ أَبَا حَمْلُ ، فُوجِدُ عَنْدُهُ أَبَا عَمْلُ ، فَعَالُ رسولُ الله ﴿ يَا عَمْ ! قَلَ الله إلا الله) كلمة أشهد لك بها عند الله ، فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية : يا أبا طالب أترغب عن ملة عبد المطلب ؟! فلم يزل رسول الله ﴿ يَعْرَضُهَا عَلَيْهُ . ويعيد له تلك المقالة حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم : هو على ملة عبدالمطلب ، وأبى أن يقول : لا إله إلا الله ، فقال رسول الله ﴿ يَعْنَى اللهِ واللهِ عَلَى اللهِ واللهِ عَلَى اللهِ واللهِ واللهِ واللهِ الله الله عز وجل (ما كان للنبي والذي والله أمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قربى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم) ، وأنزل الله تعالى في أبي طالب ، فقال لرسول الله أصحاب الجحيم) ، وأنزل الله تعالى في أبي طالب ، فقال لرسول الله أله يله ين إلى الله يهدي من يشاء ، وهو أعلم بالمهتدين) » .

« قل لا إله إلا الله ، أشهد لك بها يوم القيامة ، فقال : لولا أن تعيرني قريش أن ما يحمله عليه الجزع لأقررت بها عينك ، فأنزل الله عز وجل «أنك لا تهدي من أحببت ، ولكن الله يهدى من يشاء » .

أخرجه الترمذي (٣٠٦/٢) وأبو يعلى في « مسنده » (١/٢٩٠) وقال الترمذي :

« حدیث حسن غریب »

۱ ۲۷۶ ـ (خبر ابن عمر أنه مر على رجل فسلم عليه فقيل له: إنه كافر، فقال: رد علي ما سلمت عليك، فقال: أكثر الله مالك وولدك. ثم التفت إلى أصحابه فقال: أكثر للجزية).

لم أقف عليه بهذا التمام. وقد أورده الشيخ ابن قدامة (٨/ ٣٦٥) بدون عزو ، وقد أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (١١١٥) مختصراً من طريق أبي جعفر الفراء عن عبد الرحمن قال :

« مر إبن عمر بنصراني ، فسلم عليه ، فرد عليه ، فأخبر أنه نصراني ، فلم علم رجع ، فقال : رد علي سلامي » .

قلت : ورجاله ثقات غير عبدالرحمن وهو ابن محمد بن زيد بن جدعان قال إبن أبي حاتم (٢/ ٢/ ٢٨٠ _ ٢٨١) :

« روى عن عائشة ، روى عنه عبد الرحمن بن أبي الضحاك » .

قلت : وقد روى عنه أبو جعفر الفراء أيضاً هذا الأثـر ، فهـو مجهـول الحال .

وله شاهد عن عقبة بن عامر الجهني:

« أنه مر برجل هيئته هيئة رجل مسلم ، فسلم فرد عليه عقبة : وعليك ورحمة الله وبركاته ، فقال له الغلام : أتدري على من رددت ؟ قال : أليس برجل مسلم ؟ فقالوا : لا ، ولكنه نصراني ، فقام عقبة فتبعه حتى أدركه ، فقال : إن رحمة الله وبركاته على المؤمنين ، لكن أطال الله حياتك ، وأكثر مالك » .

أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (1117) والبيهقي (7.7.7) من طريق ابن وهب حدثني عاصم عن يحيى بن أبي عمرو السيباني عن أبيه عنه .

قلت: وهذا إسناد حسن.

١٢٧٥ - (حديث أبي بصرة قال : قال رسول الله ﴿ عَلَيْكُم نَقُولُوا :
 (إنا غادون [إلى يهود] فلا تبدؤ وهم بالسلام فإن سلموا عليكم فقولوا :
 وعليكم ») ص ٤٠٣

صحبح . وسبق تخريجه تحت الحديث (١٢٧١) .

۱۲۷٦ ـ (حديث أنس: «نهينا، أو: أمرنا أن لانزيد أهل الذمة على : وعليكم ») رواه أحمد . ص ٢٠٤

لم أجده في « المسند » الآن ، وقد عزاه إليه ابس قدامة في « المغني » (٣٨/٨) والحافظ في « الفتح » (٣٨/١١) والحافظ في « الفتح » (٣٨/١١) وقال :

« سنده جيد » . وقال الهيثمي :

« ورجاله رجال الصحيح » .

وهو من رواية حميد بن زاذويه (١) وهو غير حميد الطويل في الأصبح عن أنس ، كما قال الحافظ .

قلت : وحينتذ فقوله في سنده: « جيد » غير جيد ، لأن حميداً هذا مجهول كما صرح بذلك هو نفسه في « التقريب » ، فأنى لإسناده الجودة ؟ !

ومنه تعلم خطأ قول الهيثمي أيضاً « رجاله رجال الصحيح » فليس هو منهم ، وقد ذكره الحافظ تمييزاً وذكر أن الحافظ المزي خلطه بـ « حميد الطويل » ، فالظاهر أن الهيثمي تبعه في ذلك ، فان حميداً الطويل من رجال الصحيح . والله أعلم .

ثم رأيته في « المسند » (١١٣/٣) : ثنا إسهاعيل بن علية ، أنا ابسن عون ، عن حميد بن ذويه به .

⁽١) بالزاي والذال المعجمتين، ووقع في «الفتح» بالدال المهملة ورواه ابن أنس في «عمل اليوم والليلة» ٢٣٩ عن شريك عن حميد عن أنس، ولم ينسبه وشريك ضعيف، فهل هو عند أحمد من طريقه أيضاً.

نعم الحديث صحيح عن أنس ، ولكن بغير هذا اللفظ ، وله عنه طرق : الأولى : عن قتادة عنه قال :

« إن يهودياً مر على رسول الله و وأصحابه ، فقال : « السلام عليكم » ؟ فقال نبي الله و ألد و ألد و ألد ما قال هذا ؟ قالوا : سلم يا رسول الله ، قال : لا ، ولكنه قال : كذا وكذا ، ثم قال : ردوه علي ، فردوه عليه ، فقال : قلت : السام عليكم ، قال : نعم ، فقال نبي الله و الله عند ذلك : إذا سلم عليكم أهل الكتاب ، فقولوا : وعليك ما قلت . وفي رواية : وعليكم أي ما قلت » .

أخرجه مسلم (٧/ ٤) والبخاري في « الأدب المفـرد » (١١٠٥) وأبـو داود (٢٠٧٥) وابــن حبــان (١٩٤١) وأحمــد (٣/ ٢١٤ ، ٢٣٢ ، ٢٦٢ ، ٢٨٩) والروايتان له من طرق عن قتادة به .

قلت : وإسناده صحيح على شرطهما .

وأخرجه ابن حبان من طريق سعيد بن ابي عروبة عن قتادة به إلا أنه قال :

« قال : لا ، إنما قال : السام عليكم ، أي: تسأمون دينكم ، فاذا سلم عليكم رجل من أهل الكتاب ، فقولوا وعليك » .

أخرجه ابن حبان (١٩٤١) وكذا البزار وبقي بن مخلد في « تفسيره » كما في « الفتح » وقال (١١/ ٣٥) :

« قلت : يحتمل أن يكون قوله « أي تسأمون دينكم » تفسير قتادة كها بيّته رواية عبد الوارث بن سعيد عن سعيد بن أبي عروبة قال : كان قتادة يقول في تفسير « السام عليكم » تسأمون دينكم . ذكره الخطابي » .

قلت : وهذا هو الأشبه أنه من تفسير قتادة . والله أعلم .

الثانية : عن عبيد الله بن أبي بكر قال : سمعت أنساً يقول : قال رسول الله ﴿ اللهِ عَلَيْهِ ﴾ :

« إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا : وعليكم » .

أخرجه مسلم (٣/٧) .

الثالثة : عن هشام بن زيد بن أنس بن مالك قال : سمعت أنس بن مالك يحدث :

« أن يهودياً مر على رسول الله ﴿ فَقَالَ : السام عليك ! فقال رسول الله ﴿ فَقَالَ : السام عليكم ، فقالوا : ألا الله ﴿ فَقَالَ : السام عليكم ، فقالوا : ألا أضرب عنقه ؟) فقال : لا ، ولكن إذا سلم عليكم أهل الكتاب ، فقولوا : وعليكم » .

أخرجه البخاري (٤/ ٣٣٠) والطيالسي (٢٠٦٩) وعنه أحمد (٣/ ٢١٠) والزيادة له . وأحمد أيضاً (٢١٨/٣) والسياق له من طريق شعبة عنه .

الرابعة: عن ثابت عن أنس:

«أن اليهود دخلوا على النبي ﴿ فَقَالُوا : السام عليك ، فقال النبي ﴿ فَقَالُ النبي ﴿ فَقَالُ : السام عليكم يا إخوان القسردة والحنازير ، ولعنة الله وغضبه! فقال : يا عائشة مه! فقالت : يا رسول الله أما سمعت ما قالوا ؟ قال : أو ما سمعت ما رددت عليهم؟ يا عائشة! لم يدخل الرفق في شيء إلا زانه ، ولم ينزع من شيء إلا شانه » .

أخرجه أحمد (٣/ ٧٤١) : ثنا مؤمل ثنا حماد ثنا ثابت به .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات على شرط مسلم غير مؤمل، وهـو ابـن اسهاعيل البصري : صدوق سيء الحفظ .

ثم رأيت الحديث أورده السيوطي في « الجامع الصغير » بلفظ:

« لا تزيدوا أهل الكتاب على (وعليكم) » . وقال :

⁽١) في الأصل: أنا أضرب، والتصويب من مسند أحمد.

« رواه أبو عوانة عن أنس » .

قلت : وغالب الظن أنه من الطريق الأولى . فإن كان كذلك ، فلا يصلح شاهداً كما هو ظاهر .

صحيح . أخرجه أحمد (٤٠٠/٤) وأبو داود (٣٨٠٥) والرمذي (١٣٢/٢) وكذا البخاري في « الأدب المفرد » (٩٤٠) وابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٤٥٦) والحاكم (٢٦٨/٤) من طريق حكيم بن الديلم عن أبي بردة عن أبي موسى به . وقال الترمذي :

« حديث حسن صحيح » . وقال الحاكم :

« هذا حديث متصل الإسناد » . وأقره الذهبي .

قلت : وهو صحيح ، رجاله ثقات .

فصيل

۱۲۷۸ ـ (روي عن عمر أنه رفع إليه رجل أراد استكراه امرأة مسلمة على الزنى فقال: ما على هذا صالحناكم فأمر به فصلب في بيت المقدس.) ص ٣٠٤ .

حسن . أخرجه ابن أبي شيبة (11/ 7/۸۵) مختصراً، والبيهقي (7/ 7/۸۵) والسياق له عن مجالد عن عامر الشعبي عن سويد بن غفلة قال : «كنا مع عمر بن الخطاب ـ وهو أمير المؤمنين ـ بالشام ، فأتاه نبطي

مضروب مشجج مستعدى ، فغضب غضباً شديداً ، فقال لصهيب : انظر من صاحب هذا ؟ فانطلق صهيب ، فاذا هو عوف بن مالك الأشجعي ، فقال له : إن أمير المؤمنين قد غضب غضباً شديداً، فلو أتيت معاذ بن جبل، فمشى معك الى أمير المؤمنين فاني أخاف عليك بادرته ، فجاء معه معاذ ، فلم انصرف عمر من الصلاة ، قال : أين صهيب ؟ فقال : أنا هذا يا أمير المؤمنين ، قال : أجئت بالرجل الذي ضربه ؟ قال: نعم ، فقام إليه معاذ بن جبل ، فقال: يا أمير المؤمنين إنه عوف بن مالك، فاسمع منه ، ولا تعجل عليه ، فقال له عمر : مالك ولهذا؟ قال: يا أمير المؤمنين رأيته يسوق بامرأة مسلمة ، فنخس الحمار ليصرعها ، فلم تصرع ، ثم دفعها، فخرت عن الحيار ، ثم تغشاها ، ففعلت ما ترى ، قال : اثتني بالمرأة لنصدقك ، فأتى عوف المرأة ، فذكر الذي قال له عمر رضي الله عنه ، قال أبوها وزوجها : ما أردت بصاحبتنا ؟ فضحتها ! فقالت المرأة : والله لأذهبن معه الى أمير المؤمنين ، فلما أجمعت على ذلك ، قال أبوها وزوجها : نحن نبلغ عنك أمير المؤمنين ، فأتيا فصدقا عوف بن مالك بما قال ، قال : فقال عمر لليهودي : والله ما على هذا عاهدناكم ، فأمر به فصلب ، ثم قال : يا أيها الناس فوا بذمة محمد ﴿ فَ عَلَى مَن فعل منهم هذا ، فلا ذمة له . قال سويد بن غفلة : وإنه لأول مصلوب رأيته » .

قلت : ورجال إسناده ثقات غير مجالد، وهو ابن سعيد الهمداني الكوفي . قال الحافظ في « التقريب » .

« ليس بالقوي ، وقد تغير في آخر عمره » .

قلت: لكنه لم يتفرد به ، فقد قال البيهقي عقبه :

« تابعه ابن أشوع عن الشعبي عن عوف بن مالك » .

قلت : فهو بهذه المتابعة حسن إن شاء الله تعالى .

وأخرج ابن أبي شيبة عن زياد بن عثمان .

« أن رجلاً من النصارى استكره امرأة مسلمة على نفسها ، فرفع إلى أي عبيدة بن الجراح، فقال : ما على هذا صالحناكم ، فضرب عنقه »

ورجاله ثقات رجال الشيخين غير زياد هذا أورده ابن أبي حاتم (١/ ٧/ ٣٩٥) وقال :

« روی عن عباد بن زیاد عن النبی ﴿ مرسل ، روی عنه حجاج بن حجاج » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » .

۱۲۷۹ _ (روي أنه قيل لابن عمر: إن راهباً يشتم النبي ﴿ الله فقال : لو سمعته لقتلته ، إنا لم نعط الأمان على هذا.) . ص ٣٠٤

لم أقف عليــه ، كما ذكرت فيما تقدم (١ ٢٥١) وأوردت هناك ما يذني عنه في المرفوع فراجعه .

، ١٢٨ _ (حديث «الا إسلام يجب ما قبله ») . ص ٣٠٥

صحيح . وهو من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه ، وله عنه ثلاث طرق :

الأولى : عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شُهاسة أن عمرو بن العاص قال :

« لما ألقى الله عز وجل في قلبسي الأسلام ، قال : أتيت النبسي ﴿ للله الله عنى الله عنى أليا ليبايعني فبسط يده إلى ، فقلت : لا أبايعك يا رسول الله حتى تغفر لي ما تقدم من ذنبي قال : فقال لي رسول الله ﴿ يَكُ الله عَلَمَ أَنَ الله الله عَلَمَ أَنَ الله الله عَلَمَ أَنَ الله الله عَلَمَ مَن الذنوب ، يا عمرو أما علمت أن الإسلام يجب ما كان قبله من الذنوب ؟ » .

أخرجه أحمد (٤/ ٢٠٥): ثنا يجيى بن إسحاق أنا ليث بن سعد عن يزيد به .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير ابن شهاسة واسمه عبد الرحمن فهو على شرط مسلم وحده . وقد

أخرجه في «صحيحه » (٧٨/١) وكذا أبو عوانة في «صحيحه » (٧٠/١) من طريق حيوة بن شريح قال: حدثني يزيد بن أبي حبيب به إلا أنه قال: «يهدم » بدل « يجب » في الموضعين ، وزاد:

« وأن الحج يهدم ما كان قبله » .

وللخديث عندهما تتمة ، فيها وصية عمرو عندما حضره الموت : « فـلا تصحبني نائحة ، ولا نار . . . » .

وتابعهما ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب به نحوه .

أخرجه أبو عوانة (١/ ٧١) وكذا أحمد (٤/ ١٩٩) وليس عنده موضع الشاهد منه .

الثانية : عن قيس بن شفى أن عمرو بن العاص قال :

« قلت : يا رسول الله أبايعك على أن تغفر لي ما تقدم من ذنبي ، فقال رسول الله ﴿ قَلَيْكُ : إِنَّ الْإِسلام يجب ما كان قبله ، وإن الهجرة تجب ما كان قبله ، قال عمرو : فوالله إن كنت لأشد الناس حياء من رسول الله ﴿ قَلَيْكُ ، فَهَا مَلْتَ عَيْنِي مَن رسول الله ﴿ قَلَيْكُ ﴾ ولا راجعته بما أريد حتى لحق بالله عز وجل ، حياء منه » .

أخرجه أحمد (٢٠٤/٤): ثنا حسن قال: ثنا ابن لهيعة قال: ثنا يزيد ابن أبي حبيب قال: أخبرني سويد بن قيس عن قيس بن شفي به.

قلت: ورجاله موثقون غير ابن لهيعة سيء الحفظ إلا في رواية العبادلة عنه، وهذه ليست منها، بخلاف التي قبلها، فهي من رواية عبدالله بن المبارك وعبدالله بن وهب، فهي الصحيحة عنه.

الثالثة: عن ابن اسحاق قال: حدثني يزيد بن أبي حبيب عن راشد مولى حبيب بن أبي أوس الثقفي عن حبيب بن أبي أوس قال: حدثني عمرو بن العاص من فيه قال:

« لما انصرفنا من الأحزاب عن الخندق ، جمعت رجالاً من قريش ، كانوا

يرون مكاني ، ويسمعون مني . . . » .

قلت: فذكر الحديث بطوله ، وفيه هجرته الى الحبشة ، وهوكافر ، ودخوله على النجاشي بهدية ، وطلبه منه أن يعطيه عمرو بن أمية الضمري مبعوث النبي ﴿ عَلَيْهِ ﴾ الى النجاشي ليقتله ، فغضب النجاشي عليه ، وأمره بأن يتبع النبي ﴿ عَلَيْهِ ﴾ . وفيه قال عمرو :

«قلت: بايعني له على الإسلام، قال: نعم، فبسطيده، وبايعته على الإسلام، ثم خرجت الى أصحابي، وقد حال رأيي عها كان عليه، وكتمت أصحابي إسلامي، ثم خرجت عامداً لرسول الله و لله و لله السلم، فلقيت خالد ابن الوليد، وذلك قبيل الفتح، وهنو مقبل من مكة، فقلت: أين يا أبا سليان، قال: والله لقد استقام المنسم، إن الرجل لنبي، أذهب والله أسلم، فحتى متى ؟ قال: قلت: والله ما جثت إلا لأسلم، قال: فقدمنا على رسول الله و قلت: يا رسول الله و قلت: يا رسول الله أبايعك على أن تغفر لى ما تقدم من ذنبي، ولا أذكر: وما تأخر، قال: فقال رسول الله و قله ، وإن المجرة على ما كان قبله، وإن المجرة تجب ما كان قبله، وإن المجرة عبد ما كان قبله، قال: فبايعته، ثم انصرفت ».

أخرجـه أحمـد (١٩٨/٤ ـ ١٩٩) والحـاكم (٣/٤٥٤) دون قولـه : « فقلت ِ: يا رسول الله . . . » .

قلت : وإسناده حسن أو قريب منه رجالـه ثقـات غـير حبيب بن أبـي أوس ، ذكره ابن يونس فيمن شهد فتح مصر ، ووثقه ابن حبان ، وقال الحافظ :

« مقبول ، شهد فتح مصر وسكنها ، من الثانية » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع الصغير » بلفظ الكتـاب بزيادة « كان » كما هو في الروايات المتقدمة وقال :

« رواه ابن سعد عن الزبير وعن جبير بن مطعم » . ~

فتعقبه المناوى بقوله :

« قضية صنيع المصنف أنه لم يره مخرجاً لأحد من المشاهير الذين وضع لهم الرموز ، مع أن الطبراني خرجه باللفظ المذكور »!

وفاته كما فات السيوطي أنه عند أحمد باللفظ المذكور ، ومسلم بلفظ «يهدم » .

مناسب البيع

۱۲۸۱ _ (حدیث : « البیعان بالخیار ما لم یتفرقا » . متفق علیه) . ص ۳۰٦

صحيح . أخرجه البخاري (٢/١١، ١٢، ١٢، ١١، ١٩) ومسلم (٥/١١) وكذا أبو داود (٣٤٥٩) والنسائسي (٢١٢/٢) والترمدذي (٢/٣٥١) والدارمسي (٢٠٠١) والشافعسي (٢٠٥١) والطحاوي (٢/٢٠٢) والبيهقي (٥/٢٦١) والطيالسي (١٣٣٩) وأحمد (٣٠٢/١) . ٣٠٤، ٤٣٤) والطبراني في « المعجم الكبير» (١/١٥٢/١) ٢، ١/١٥٣) وابن حزم في « المحلى» (٨/٢٥٢) كلهم من حديث حكيم بن حزام مرفوعاً به وزاد:

« فإن صدقًا وبينًا، بورك لهما في بيعهما ، وإن كتما وكذبًا محقَّت بركة بيعهما » . وقال الترمذي :

« حدیث حسن صحیح » .

(تنبيه) أورد الحـديث الحافـظ المنـــذري في « التـــرغيب والتـــرهيب » (٣/ ٤ /٢٨) بزيادة :

« اليمين الفاجرة منفقة للسلعة ، محقة للكسب » .

وعزاه للستة سوى ابسن ماجه ! وكذلك أورده ابسن الأثـير في « جامـع الأصـول » (٢٤١) بهذه الزيادة ، ولا أصل لها في هذا الحديث عند هؤلاء ، ولا عند غيرهم ممن ذكرنا ، وإنما هي في حديث آخر عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

« الحلف منفقة للسلعة عمحقة للكسب » .

أخرجه الشيخان وأبو داود وغيرهم .

۱۲۸۲ _ (حدیث « . . . و إنما لكل امرى ما نوى . . . ») . صحیح . وتقدم .

۱۲۸۳ ـ (حدیث « إنما البیع عن تراض » . رواه ابن حبان) . ص ۳۰۷

صحيح . أخرجه ابن ماجه (٢١٨٥) وأبو محمد بن أبي شريح الأنصاري في « الأحاديث المائة » (ق ٢/١١٩) والمخلص في « الفوائد المنتقاة » (٢/١٨/١) وعنه أبو صالح الحرمي في « الفوائد الغوالي » (ق ١/١٧٦) من طرق عن عبد العزيز بن محمد عن داود بن صالح المدني عن أبيه قال : سمعت أبا سعيد الخدري يقول : قال رسول الله ﴿ الله عنه فذكره . ومن هذا الوجه رواه البيهقي (١/٧١) بلفظ :

« لألقين الله عز وجل من قبل أن أعطى من مال أحد شليفاً بغير طيب نفسه ، إنما البيع عن تراض » .

قلت: وإسناده صحيح رجاله كلهم ثقات. وكذا قال البوصيري في « الزوائد » (١/١٣٥) وزاد أنه رواه ابن حبان في « صحيحه » . قلت : ولم يورده الهيثمي في « البيوع » من « موارد الظهآن الى زوائد ابن حبان » .

وللحديث شاهدان من حديث أبي هريرة وعبد الله بن أبي أوفى .

أما الأول: فيرويه أبو زرعة قال: بايعت رجلاً في دابة ، ثم قال: خيرني ، فخيره الرجل ثلاثاً ، يقول أبو زرعة: قد خيرت ، ثم مر فقال له الرجل: اختر ، فقال له أبو زرعة: حدثني أبو هريرة أن رسول الله عليه قال:

« هكذا البيع عن تراضِ » .

أخرجه ابن عدي في « الكامل » (ق ٣٥٢/ ١) وأبـو أحمـد الحـاكم في « الفوائد » (٦٨/١١) عن محمد جابر عن طلق بن معاوية عن أبي زرعة به .

قلت : وهذا سند ضعيف من أجل محمد بن جابر، وهو الكوفي اليمامي، وقد ضعفه جماعة، وقال ابن عدي في آخر ترجمته : « يكتب حديثه » .

قلت: فحديثه حسن أو صحيح ، لأنه غير متهم ، وقد توبع ، فرواه يحيى بن أيوب البجلي الكوفي قال : كان أبو زرعة إذا بايع رجلاً خيره ، قال : ثم يقول: خيرني ، ويقول : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﴿ الله عَلَى ا

« لا يفترقن اثنان إلا عن تراض » .

أخرجه أبو داود (٣٤٥٨) والترمذي (١/ ٢٣٦) وأحمد (٢/ ٣٣٠) ، وقال الترمذي :

« هذا حديث غريب » ..

قلت: لم يظهر لي وجه الغرابة ، فقد رواه اثنان عن أبي زرعة ، أحدهما طلق بن معاوية كما تقدم من رواية محمد بن جابر ، والآخر البجلي هذا ، وهو لا بأس به كما في « التقريب » . فحديثه حسن لذاته ، صحيح بمتابعة ابن جابر عن طلق . والله أعلم .

وأما حديث ابن أبي أوفى ، فيرويه عبد السلام بن سالم بن أبي سلم عن عبد الله بن سلمان الجعفى عنه .

أخرجه الدولابي في « الكنى » (٢/٢٢) .

۱۲۸٤ ـ (حدیث « إن أبا الدرداء اشتری من صبی عصفوراً فأرسله » . ذکره ابن أبی موسی وغیره) . ص ۳۰۷ .

۱۲۸۰ ـ (حدیث « أن النبي ﴿ اَسْتَسْرَى مَنْ جَابِسَرُ بعیراً) ص ۳۰۷ . صحيح . وسيأتي بلفظ أتم مع تخريجه برقم (١٣٠٤) .

۱۲۸٦ - (حدیث « أن النبي ﴿ اَسْتَسْرَى مَن أعرابي وَ النَّبِي ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِن أعرابي فرساً ») . ص ۳۰۷

صحیح . أخرجه أبو داود (٣٦٠٧) والنسائي (٢/ ٢٢٩) والحاكم (١٧/٢) وأحمد (٥/ ٢١٥) من طريق عمارة بن خزيمة أن عمه حدثه ـ وهو من أصحاب النبي ﴿ اللهِ عَلَيْهِ ﴾ ـ :

وزاد أحمد في روايته بعد قوله : « بلي قد ابتعته منك » :

« فطفق الناس يلوذون بالنبي ﴿ وَالْأَعْرَابِي ، وهما يتراجعان ، فطفق الاعرابي يقول : هلم شهيداً يشهد أني بايعتك ، فمن جاء من المسلمين قال للاعرابي : ويلك ! النبي ﴿ إِنَّهِ لَمْ يَكُن لِيقُول إلا حقاً ، حتى جاء خزيمة فاستمع لمراجعة النبي ﴿ ومراجعة الإعرابي ، فطفق الإعرابي يقول : هلم شهيداً ، يشهد أني بايعتك » .

وإسناده صحيح . وكذا قال الحاكم ، ووافقه الذهبي .

۱۲۸۷ ـ (حدیث « أنه ﴿ وَكُلُّ عروة فِي شراء شاة ») . ص

صحيح . أخرجه البخاري (٢/ ٤١٤) وأبسو داود (٣٣٨٤) وابسن ماجه (٢ ٢٠٢) والشافعي (١٩٣٨) والبيهقي (١١٢/٦) وأحمد (٤/ ٣٧٥) وابن حزم في « المحلي » (٤/ ٤٣٦) ، ٤٣٧) من طريق شبيب بن غرقدة قال : سمعت الحي يتحدثون (وفي رواية : سمع قومه يحدثون) عن عروة البارقي .

« أن النبي ﴿ يَ أَعِطَاهُ دَيِنَاراً لَيَشْتَرِي بِهُ شَاةً أَو أَضَحِيةً ، فَاشْتَرَى لَهُ شَاتَيْن ، فَبَاع إحداهما بدينار ، وأتاه بشاة ودينار ، فدعا له رسول الله ﴿ يَ فَيُ فِي بِيعِهُ بِالْبِرِكَة ، فكان لو اشترى تراباً لربح فيه » .

وليس عند ابن ماجمه الواسطة بين شبيب وعروة . وأعلمه ابس حزم بالإرسال ، وحكاه الحافظ في « التلخيص » (٣/٥) عن غير واحد ، قالوا : لأن شبيباً لم يسمعه من عروة ، إنما سمعه من « الحي » . قال الحافظ :

« والصواب أنه متصل ، في إسناده مبهم » .

قلت : وتمام هذا التصويب عندي أن يقال :

« وهذا لا يضر ، لأن المبهم جماعة من أهل الحي أو من قومه كما في الرواية الأخرى . وهي للبيهقي ، فهم عدد تنجبر به جهالتهم ، وكأنه لذلك استساغ البخاري إخراجه في صحيحه ، وبمثل هذا التعليل قوى الحافظ السخاوي في « المقاصد الحسنة » حديث « من آذى ذمياً فأنا خصمه » فراجعه .

على أنه قد جاء الحديث من طريق أخرى معروفة عن عروة ، فأخرجه الترمذي (٢٩٣٧) وابن ماجه (٢٤٠٢) والدارقطني (ص ٢٩٣) والبيهقي (٢/٦/٦) وأحمد (٤/ ٣٧٦) والسياق له من طريق سعيد بن زيد ثنا الزبير بن الخريت ثنا أبو لبيد عن عروة بن أبي الجعد الباقي قال :

بارك له في صفقة يمينه ، فلقد رأيتني أقف بكناسة الكوفه، فأربح أربعين ألفاً قبل أن أصل الى أهلي ، وكان يشتري الجواري ويبيع » .

وأعله البيهقي بقوله:

« سعيد بن زيد _ وهو أخو حماد بن زيد _ ليس بالقوى » .

وقال الحافظ:

« هو مختلف فيه ، عن أبي لبيد لمازة بن زبار ، وقد قيل : إنه مجهول ، لكن وثقه ابن سعد ، وقال حرب : سمعت أحمد أثنى عليه ، وقال المنذري والنووي: إسناده حسن صحيح لمجيئه من وجهين . . » .

ثم ذكر الحافظرواية الحي من رواية البخاري ، وفاته أن سعيد بن زيد لم يتفرد به ، فقال الترمذي : حدثنا أحمد بن سعيد الدارمي : حدثنا حبان وهو ابن هلال أبو حبيب البصري، حدثنا هارون الأعور المقري، وهو ابن موسى القاري، حدثنا الزبير بن الخريت به مختصراً، ولفظه :

« دفع إلى رسول الله ﴿ ديناراً لأشتري له شاة ، فاشتريت له شاتين ، فبعت إحداهما بدينار ، وجئت بالشاة والدينار إلى النبي ﴿ الله الله الله ماكان من أمره ، فقال له : بارك الله لك في صفقة يمينك . فكان يخرج بعد ذلك الى كناسة الكوفة ، فيربح الربح العظيم ، فكان من أكثر أهل الكوفة مالاً » .

قلت: وهذا إسناد صحيح ، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير لمازة بكسر اللام وتخفيف الميم ـ بن زبار بفتح الزاي وتشديد الموحدة ، وقد عرفت من كلام الحافظ أنه ثقة عند ابن سعد وأحمد ، فلا عبرة بقول من جهله لا سيا وقد روى عنه جماعة من الثقات .

۱۲۸۸ - (حدیث « أنه ﴿ عَلَيْكُ باع مدبَّراً ») . ص ۳۰۷

صحیح . أخرجه البخاري (٢/ ١٢١ ، ٤/ ٢٧٧ ، ٣٣٧ ، ٣٩٧) ومسلم (٥/ ٩٧) وأبو داود (٣٩٥٥) والترمذي (١/ ٢٣٠) والدارميي (٢/ ٢٥٧) وابن ماجه (٢٥١٣) والطيالسي (١٧٠١) وأحمد (٣/ ٢٩٤ ،

٣٦٨ ـ ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١) وابن أبي شيبة في « المصنف» (١/٢٠١/٨ ـ ٢) من طرق عن جابر بن عبد الله الأنصاري مختصراً ومطولاً ، وقد استوعبت ألفاظه في كتابي : « أحاديث البيوع وآثاره » .

١٢٨٩ ـ (حديث « أنه ﴿ يَالِينَ ﴾ باع حلساً وقدحاً ») . ص ٣٠٧ .

ضعیف . أخرجه أبو داود (۱۶۶۱) والنسائي (۲۱۷/۲) والترمذي (۱۲۹۸) وابن الجارود (۲۲۹/۸) وابن الجارود (۲۲۹/۸) وابن الجارود (۲۲۹) والطيالسي (۱۳۲۹) وأحمد (۲/۱۰۰ ، ۱۱۶) من طريق أبي بكر عبدالله الحنفي عن أنس .

« أن رسول الله ﴿ اللهِ اللهُ ال

رواه بعضهم مطولاً ، وبعضهم أخصر من هذا ، وسياقه للترمذي وقال : « هذا حديث حسن » .

ووقع في بعض النسخ « حسن صحيح » .

والأول هو الأقرب الى الصواب ، وهو الذي نقله الحافظ المنذري في « الترغيب » (٣/٣) عن الترمذي ، وإسناده ضعيف من أجل أبي بكر الحنفي، قال الذهبي والعسقلاني :

« لا يعرف » زاد الثاني : « حاله » . وقال في « التلخيص » (٣/ ١٥) : « وأعله ابن القطان بجهل حال أبي بكر الحنفي ، ونقل عن البخاري أنه قال : لا يصح حديثه » .

١٢٩٠ – (حديث جابر أنه سمع النبي ﴿ يَقِيلُهُ يَقُولُ : « إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام . . . » الحديث رواه الجماعة)
 ص ٧٠٧ .

صحيح . أخرجه البخاري (٢٣/٢) ومسلم (٥/ ١٤) وأبو داود (٣٤٨٦) والنسائي (٢/ ٢٣١) والترمذي (٢/ ٤٤٢) وابن ماجه (٢٢١٩) وكذا ابن الجارود (٥٧٨) والبيهقي (٢/ ١١) وأحمد (٣/ ٣٢٤) من طريق عطاء بن أبي رباح عنه أنه سمع رسول الله و محمد (٤٢٥) عام الفتح وهو بمكة فذكره بلفظ :

« إن الله ورسوله حرم . . . » والباقي مثله ، وتمامه :

« فقيل يا رسول الله أرأيت شحوم الميتة ، فانه يطلى بها السفن ، ويدهن بها الجلود ، ويستصبح بها الناس ؟ فقال : لا هو حرام ، ثم قال رسول الله ويشخ عند ذلك : قاتل الله اليهود إن الله لما حرم شحومها ، أجملوه ، ثم باعوه ، فأكلوا ثمنه » .

وقال الترمذي :

« حديث حسن صحيح » .

وقوله في آخر الحديث: « قاتل الله اليهود » له شاهد من حديث أنس بن مالك مرفوعاً .

أخرجه ابن حبان (۱۱۱۹) .

۱۲۹۱ ـ (حديث أبي مسعود قال : «نهى النبي ﴿ عَنْ عَنْ اللهِ عَنْ الكلبِ ومهر البغي وحلوان الكاهن » رواه الجماعة) ص ۳۰۸ .

صحیح . أخرجه البخاري (1/7 ، 3 ، 3 ، 3 ، 4) ومسلم (0/0) وأبو داود (1/7) والنسائيي (1/7) وأبو داود (1/7) والنسائيي (1/7) وابن ماجه (1/7) وكذا الشافعي (1/7) وابن الجارود (1/7) والطحاوي (1/7) وأحمد (1/7) وأحمد (1/7) وابن حزم في « المحلى » (1/7) من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أنه سمع أبا مسعود عقبة قال : فذكره . وقال الترمذي :

« حديث حسن صحيح » .

۱۲۹۲ ـ (قوله ﴿ الله عَلَيْهُ ﴾ لحسكيم بن حزام: « لا تبع ما ليس عندك » رواه الخمسة) ص ۳۰۸ .

صحیح . أخرجه أبو داود (۳۰ ۳۳) والنسائي (۲/ ۲۲۷) والترمذي (۲/ ۲۲۷) وابن ماجه (۲۱۸۷) وكذا الشافعي (۲۲۷) وابن الجارود (۲۳۲) والدارقطني (۲۹۲) والبيهقي (۲۰۷ ، ۳۱۷ ، ۳۲۹) وأحمد (۳/ ۲۰۱ ، ۳۰۱) والطبراني في « المعجم الكبير » (۲/ ۲۰۱/ ۱) وابن حزم (۸/ ۲۰۱) من طرق عن حكيم بن حزام بألفاظ متقاربة هذا أحدها وأوله :

« أتيت رسول الله ﴿ فَقَلْت : يأتيني الرجل يسألني من البيع ما ليس عندي أبتاع له من السوق ثم أبيعه ؟ قال . . . » فذكره والسياق للترمذي ، وقال :

« حديث حسن » .

قلت : وإسناده صحيح ، وصححه ابن حزم .

وقد استوعبت ألفاظه في كتابي « أحاديث البيوع وآثاره » .

۱۲۹۳ ـ (حدیث أبي سعید « أن النبي ﴿ الله عن شراء، العبد وهو آبق » . رواه أحمد) . ص ۳۰۸ .

ضعيف . أحرجه أحمد (٢/٣) وكذا ابن ماجه (٢١٩٦) والبيهقي (٣٣٨) من طريق جهضم ابن عبدالله الياني ، عن محمد بن إبراهيم الباهلي، عن محمد بن زيد العبدي، عن شهر بن حوشب ، عن أبي سعيد الخدرى قال :

« نهى رسول الله ﴿ عن شراء ما في بطون الأنعام حتى تضع ، وغما في ضروعها إلا بكيل ، وعن شراء العبد وهو آبق ، ووعن شراء المغانم حتى تقسم ، وعن شراء الصدقات حتى تقبض ، وعن شراء ضربة القانص » .

ورواه الدارقطني (٢٩٥) دون قضية العبــد الأبــق ، وروى الترمــذي (١/ ٢٩٦) النهى عن شراء الغنائم ، وقال :

« غريب » .

يعني ضعيف ، وقد بين وجهه ابن حزم في « المحلي » فقال (٨/ ٣٩) :

« جهضم ، ومحمد بن إبراهيم . ومحمد بن زيد العبدي مجهولون ، وشهر متروك » .

وأعله ابن أبي حاتم في « العلل » (١١٠٨ /٣٧٣/) عن أبيه بابن إبراهيم هذا ، فقال :

« شيخ مجهول » .

وقال البيهقي :

« وهذه المناهي وإن كانت في هذا الحديث بإسناد غير قوي ، فهي داخلة في بيع الغرر الذي نهي عنه في الحديث الثابت عن رسول الله ﴿ اللهِ عَنهُ فِي الحديث الثابت عن رسول الله ﴿ اللهِ عَنهُ فِي الحديث الثابت عن رسول الله ﴿ اللهِ اللهُ عَنهُ فِي الحديث الثابت عن رسول الله ﴿ اللهُ عَنهُ اللهُ اللهُ عَنهُ اللهُ اللهُ

يعني الحديث الآتي بعده .

وقال الحافظ في « بلوغ المرام » :

« إسناده ضعيف» .

۱۲۹٤ ـ (لمسلم عن أبي هريرة : « أن النبي ﴿ الله عن الله عن العرر ») ص ٣٠٨ .

صحیح . أخرجه مسلم (٣/٥) وكذا أبو داود (٣٣٧٦) والنسائي (٢/٢١) والترمذي (١/ ٢٣١) والدارمي (٢/ ٢٥١) وابس أبي شيبة في (المصنف» (٨/ ١٩٤٤) وابن ماجه (٢١٩٤) وابن الجارود (٥٩٠) والدارقطني (٥٩٠) والبيهقي (٥/ ٢٦٦، ٣٠٨، ٣٠٨) وأحمد والدارقطني (٢٩٠) والبيهقي (٥/ ٢٦٦) من طرق عن عبيد الله بن عمر قال : أخبرني أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً به ، وزادوا جميعاً سوى ابن أبي شيبة :

« وعن بيع الحصاة » .

وقال الترمذي :

« حديث حسن صحيح » .

وللشطر الأول منه شاهد من حديث ابن عمر . يرويه المعتمر بن سليمان عن أبيه عن نافع عنه .

أخرجه ابن حبان (١١١٥) والبيهقي (٣٠٢/٥).

قلت: وإسناده صحيح على شرطهما ، وحسنه الحافظ في « التلخيص » (٦/٣) فقصر. لكن في بعض النسخ « حسن صحيح »!

وله طريق ثانية عن نافع عند البيهقي (٣٣٨/٥) .

وله طريق أخرى عن ابن عمر .

أخرجه ابن أبي شيبة . .

ثم أخرجاه الأول عن سعيد بن المسيب ، والآخر عن الشعبي مرسلاً .

وله شواهد أخرى أحرجها الحافظ في « التلخيص » ، وجلها عند الطبراني في « الأوسط» (١/١٤٠/١ ـ زوائده) .

فصيل

١٢٩٥ ـ (حديث « إذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد فقولوا : لا أربح الله تجارتك ») . ص ٣١٠ .

صحيح . أخرجه الترمذي (٢٤٨/١) والدارمي (٣٢٦/١) وابن حزيمة في « صحيحه » (٣١٢) (عنه ابن حبان في « صحيحه » (٣١٢) وابن الجارود (٣٦٠) وابن السني (١٥١) والحاكم (٢/٢٥) والبيهةي (٢/ ٤٤) من طرق عن عبد العزيز بن محمد أخبرنا يزيد بن خصيفة عن محمد ابن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة أن رسول الله و قل : فذكره . وزادوا الا ابني حبان والسني :

« وإذا رأيتم من ينشد فيه الضالة ، فقولوا : لا رد الله عليك » . وقال الترمذي :

« حديث حسن غريب » . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط مسلم » . ووافقه الذهبي . وهو كما قالا .

وصححه عبد الحق الاشبيلي في « الأحكام » (٨٢٣) وعزاه للنسائمي ، فالظاهر أنه يعني « السنن الكبرى » له ، أو « عمل اليوم والليلة » .

١٢٩٦ - (حديث «نهى ﴿ عن بيع السلاح في الفتنة » قاله أحمد) . ص ٣١٠ .

ضعيف . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ص ٤٠١) وابن عدي في « الكامل » (ق ٣٩/١) وأبو عمرو الداني في « الفتن » (١/١٥٢) والبيهقي (٣٢٧/٥) عن بحر بن كنيز عن عبدالله اللقيطي عن أبي رجاء عن عمران بن حصين قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف من أجل بحر بن كنيز هذا ، وفي ترجمته ساقه ابن عدي ، وحكى أقوال أثمة الجرح فيه ، ثم ختمها بقوله :

« والضعف على حديثه بين ، وهو إلى الضعف منه أقرب الى غيره » .

وقال البيهقي عقبه:

« وبحر السقا ضعيف لا يحتج به » .

ومن طريقه رواه البزار والطبراني في « الكبير » كما في « المجمع » (٤/ ٨٧ ، ٨٧) وقال :

« وفيه بحر بن كنيز السقا ، وهو متروك » .

قلت : لكنه لم يتفرد به ، فقد رواه محمد بن مصعب أنا أبو الأشهب عن أبي رجاء عن عمران بن حصين به .

أخرجه ابن عدي (٣٧٣٧) وعنه البيهقي وقال :

« رفعه وهم ، والموقوف أصح » .

قلت: وعلقه العقيلي وقال:

« ولا يصح إلا عن أبي رجاء » .

قلت: وعلته محمد بن مصعب هذا وهو القرقسائي قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، كثير الغلط» . ولذلك جزم الحافظ في « التلخيص » بضعف الحديث ، فقال (٣/ ١٨) :

« وهو ضعيف ، والصواب وقفه ، وكذلك ذكره البخاري تعليقاً » .

قلت : قال الحافظ في « الفتح » (٤/ ٢٧١ - ٢٧١) :

« وهذا وصله ابن عدي في « الكامل » من طريق أبي الأشهب عن أبي رجاء عن عمران . ورواه الطبراني في « الكبير » من وجه آخر عن أبي رجاء عن عمران مرفوعاً . وإسناده ضعيف » .

۱۲۹۷ _ (حدیث « لا یبع بعضکم علی بیع بعض ») . ص

صبحيح . أخرجه البخاري (۲/۲۷) و(٥/٣) ومالك (٢/٢٨) و (٥/٣) ومالك (٢/٣٨) وغنه محمد بن الحسن في « الموطأ» (٣٤٠) وأبوداود (١٢٤٦) والنسائي (٢/ ٧١) وابن ماجه (٢١٧١) والشافعي (١٢٤٣) والبيهقي (٥/٤٣) وأحمد (٢/٢، ٣٢، ١٠٨، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٠، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٠، ١٤٢٠ . ١٠٣٠ .

۱۲۹۸ ـ (حدیث أبي هریرة « لا یسوم الرجل علی سوم أخیه » رواه مسلم) . ص ۲۱۱

صحيح . أخرجه مسلم (١٣٨/٤ - ١٣٩ ، ٥/٤) والنسائي (٢/ ٢١٦) وابن ماجه (٢/ ٢١٧) والبيهقي (٥/ ٣٤٤) وأحمد (٢/ ٤٨٧) من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً به . واللفظ لابن ماجه . ولفظ مسلم « يسمُ » .

وقد أخرجه البخاري (٢/ ١٧٥) من طريق أبي حازم عن أبي هريرة به بلفظ :

« نهى رسول الله ﴿ عن التلقي . . وأن يستام الرجل على سوم اخيه » . وله في مسلم والسنن طرق أخرى عن أبي هريرة .

1 ٢٩٩ ـ (قال ابن عمر في المصاحف: « وددت أن الأيدي تقطع في بيعها ») . ص ٣١١ .

ضعيف . أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف» (١/١٨٤/٨) من طريق ليث عن أبي محمد عن سعيد بن جبير عن ابن عمر به .

قلت: وهذا إسناد ضعيف ، ليث هو ابن أبي سليم وهو ضعيف . وأبو محمد فلم أعرفه . لكنه لم يتفرد به ، فقد قال ابن أبي شيبة بعد : نا وكيع عن سفيان عن سالم عن سعيد بن جبير به .

قلت : وهذا سند صحيح على شرط الشيخين . ثم استدركت فقلت : إنه منقطع بين سفيان وسالم ، بينته رواية البيهقي (١٦/٦) من طريق عبيدالله ثنا سفيان عن جابر عن سالم به . وجابر هذا هو الجعفي متروك .

ثم روى من طريق قتادة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال:

« اشترها ، ولا تبعها » .

وإسناده صحيح أيضاً على شرطهما . وفي الباب عنده آثار أخرى

متضاربة . ويعجبني منها ما رواه عن الشعبي قال :

« إنهم ليسوا يبيعون كتاب الله ، إنما يبيعون الورق وعمل أيديهم » وإسناده صحيح على شرط مسلم .

وأحسن منه ما روى جعفر بن أحمد بن سنان ثنا محمد بن عبيد الله بن بريع ثنا الفضل ابن العلاء ثنا جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن علي بن الحسين عن ابن عباس قال :

«كانت المصاحف لا تباع ، كان الرجل يأتي بورقة عند النبي ﴿ يَهِ فَيقُومُ الرَّجِلُ فَي يَعْرِعُ مِنْ المصحف » . الرجل فيحتسب فيكتب عني يفرغ من المصحف » .

أخرجه البيهقي

لكني لم أعرف جعفر بن أحمد وشيخه محمد بن عبيدالله .

صحیح . أخرجه مسلم (۳۰/٦) وكذا ابن ماجه (۲۸۸۰) من طریق اللیث عن نافع عن عبدالله ابن عمر به .

ثم أخرجـه مسلـم وأحمـد (۱۰،٦/۲) من طريق أيوب عن نافـع به لفظ :

« لا تسافروا بالقرآن فاني أحاف أن يناله العدو» .

ثم أخرجه مسلم عن الضحاك بن عثبان ، وأحمد (٢/ ٥٥) عن عبيدالله كلاهما عن نافع به مثل رواية الليث بن سعد . وتابعه ابن اسحاق عن نافع به دون الشطر الثاني . أخرجه أحمد (٢/ ٧٦) وعلقه البخاري .

وتابعهم مالك عن نافع به ، إلا أنه جعل الشطر الثاني منه من قوله ، فقال :

« قال مالك : وإنما ذلك مخافة أن يناله العدو » .

أخرجه هكذا في « الموطأ » (1/22/7) وعنه البخاري (1/22/7) ومسلم وأبو داود (1/22/7) وابن ماجه (1/22/7) وأحمد (1/22/7) كلهم عن مالك به إلا أنهم اختلفوا عليه ، فالشيخان لم يذكرا الشطر الثاني منه أصلا . وأبو داود جعله من كلام مالك ، وابن ماجه وأحمد جعلاه من تمام الحديث ، وهو الصواب الذي صححه الحافظ في « فتح الباري » (1/27/7) أنه مرفوع وليس بمدرج . قال :

« ولعل مالكاً كان يجزم به ، ثم صار يشك في رفعه ، فجعله من تفسير نفسه » .

لكن الحافظ وهم في نسبته هذه الزيادة لرواية ابن اسحاق عند أحمد ، وليس كذلك كما تقدم ذكره .

ويؤيد ما صوبنا ، أن للحديث طريقاً أخرى عن ابن عمر ، فقال الامام أحمد (١٢٨/٢) : ثنا عبيد بن أبي قرة ثنا سليان يعني ابن بلال عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر قال :

« نهى رسول الله ﴿ أَن يَسَافُرُ بِالْقُرْآنِ الَّى أَرْضُ الْعَدُو ، مُحَافَةُ أَنْ يَنَالُهُ الْعَدُو » .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير عبيد هذا ، فقال ابن معين : ما به بأس . وقال يعقوب بن شيبة : ثقة صدوق . وقال البخاري : لا يتابع في حديثه . ويعني حديثاً خاصاً في قصة العباس . فلا يضره ذلك إن شاء الله تعالى .

۱۳۰۱ - (حدیث « أن عمر أنكر علی عبد الرحمن بن عوف حین باع جاریة له كان یطؤها قبل استبرائها وقال : ما كنت لذلك بخلیق » . وفیه قصة . رواه عبد الله بن عبید بن عمیر) ص ۳۱۲ .

وأبو داود) . ص ٣١٢ .

صحيح . أخرجه أحمد (٢٨/٣ ، ٢٢ ، ٨٧) وأبو داود (٢١٥٧) وكذا الدارمي (٢/ ١٩٠) والدارقطني (٤٧٢) والحاكم (٢/ ١٩٥) والبيهقي (٥/ ٣٢٩) من طريق شريك عن قيس بن وهب (زاد أحمد : وأبي إسحاق) عن أبي الوداك عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله هي قال في سبي أوطاس :

« لا توطأ حامل . . . » . الحديث . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط مسلم » . ووافقه الذهبي .

قلت : وفيه نظر ، فإن شريكاً ، وهو ابن عبدالله القاضي سيء الحفظ ، ولم يخرج له مسلم إلا متابعة .

ل وله شاهد من حديث جابر أن النبي ﴿ الله عَلَيْكُ لَهُ مَن تُوطاً النساءُ الحبالي من السبي .

أخرجه الطيالسي في « مسنده » (١٦٧٩) : حدثنا رباح عن عطاء عنه .

قلت : وهذا سند حيد على شرط مسلم ، وعطاء هو ابن أبي ربـاح ، ورباح هو ابن أبي معروف .

ومن حديث العرباض بن سارية :

« أن رسول الله ﴿ ﷺ ﴾ نهى أن توطأ السبايا حتى يضعن ما في بطونهن » .

أخرجه الترمذي (1/ ٢٩٦) من طريق أم حبيبة بنت العرباض.بن سارية أن أباها أخبرها به . وقال :

«حديث غريب». وأخرجه الحاكم (٢/ ١٣٥) وقال :

« صحيح »! ووافقه الذهبي!

كذا قالا ، وأم حبيبة مجهولة .

وعن رويفع بن ثابت الأنصاري أنه قام فيهم خطيباً فقال : أما إنـي لا

أقول لكم إلا ما سمعت رسول الله ﴿ يَقُولُ يُومُ حَنِينَ ، قال :

« لا يحل لامرىء يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي ماءه زرع غيره ، يعني إتيان الحبالى ، ولا يحل لامرىء يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقع على امرأة من السبي حتى يستبرئها ، ولا يحل لامرىء يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيع مغناً حتى يقسم » .

أخرجه أبو داود (۲۱۵۸) وأحمد (۱۰۸/٤ ـ ۱۰۹) من طريق ابس إسحاق حدثني يزيد بن أبي حبيب عن أبي مرزوق عن حنش الصنعاني عنه .

قلت : وهذا إسناد حسن ، رجاله كلهم ثقات ، وصححه ابس حبان والبزار كها ذكر الحافظ في « بلوغ المرام » .

وعن ابن عباس رضي الله عنه قال:

« نهى رسول الله ﴿ يوم خيبر عن بيع المغانم حتى تقسم ، وعن الحبالى أن يوطأن حتى يضعن ما في بطونهن ، وقال : أتسقى زرع غيرك ، وعن أكل لحوم الحمر الأنسية ، وعن لحم كل ذي ناب من السباع » .

أخرجه الحاكم (٢/ ١٣٧) وقال :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي وهوكها قالا .

وفي رواية له :

« وعن بيع الخمس حتى يقسم » . مكان قولـه « وعـن لحـم . . . » . وقال : « صحيح على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي وهو كما قالا .

وعن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ:

« لا يقعن رجل على امرأة ، وحملها لغيره » .

أخرجه أحمد (٣٦٨/٢) عن رشدين عن عمر و عن بكير عن سليان بن يسار عنه .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال البخارى غير رشدين ، وهو

ابن سعد ، وهو ضعيف لسوء حفظه . لكن يقويه أنه جاء من طريق أخرى ، يرويه إسهاعيل بن عياش عن الحجاج بن أرطاة عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن أبي هريرة عن النبي ﴿ الشعبي عن أبي هريرة عن النبي ﴿ الله عن النبي ﴿ الله عن أبي هريرة عن النبي ﴿ الله عن أبي الله عن النبي الله عن الله عن أبي الله عن الله

« أنه نهى في وقعة أوطاس أن يقع الرجل على حامل حتى تضع » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الصغير » (ص ٥٢) وفي « الأوسط » كما في « المجمع » (٥/ ٤) والدارقطني في « الأفراد » (١/١٠/٢) وقالا :

« تفرد به إسهاعيل بن عياش » .

قلت: وهو ضعيف في روايته عن غير الشاميين، وهذه منها، فإن الحجاج ابن أرطاة كوفي ، وهو مدلس وقد عنعنه . وقد اضطرب إسهاعيل عليه ، فرواه مرة هكذا ، ومرة قال : عن الحجاج بن أرطاة عن الزهري عن أنس بن مالك عن النبي هي أنه قال :

« لا تطؤوا السبايا حتى يحضن ، ولا الحوامل حتى يضعن ، ولا توله والدأ عن ولده » . .

أخرجه الدارقطني في « الأفراد » أيضاً .

وجملة القول أن الحديث بهذه الشواهد صحيح بلا ريب .

باب الشرُوط في البُّيع

۱۳۰۳ _ (حديث « المسلمون على شروطهم ») . ص ٣١٣

صحيح . وقد روي من حديث أبي هريرة ، وعائشة ، وأنس بن مالك ، وعمرو بن عوف ، ورافع ابن خديج ، وعبدالله بن عمر .

١ ـ أما حديث أبي هريرة، فيرويه كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة مرفوعاً بزيادة :

« والصلح جائز بين المسلمين » .

أخرجه أبو داود (٣٠٩٤) وابن الجارود (٦٣٧ و٦٣٨) وابن حبان (١٩٩٨) والدارقطني (٣٠٠) والحاكم (٢/ ٤٩) والبيهقي (٦/ ٧٩) وابن عدي في « الكامل » (ق ٢٧٦/١) وقال : « كثير بن زيد الأسلمي لم أر بحديثه بأساً ، وأرجو أنه لا بأس به » .

وقال الحاكم : `

« رواة هذا الحديث مدنيون » . فلم يصنع شيئاً ! ولهذا قال الذهبي :

«قلت: لم يصححه ، وكثير ضعفه النسائي ، وقواه غيره » .

قلت : فمثله حسن الحديث إن شاء الله تعالى ما لم يتبين خطؤه ، كيف وهو لم يتفرد به كما يأتي ، وقال فيه الحافظ في « التقريب» :

« صدوق يخطىء »، وصحح حديثه هذا عبد الحق في « أحكامه » (ق. ١/١٧) وزاد ابن الجارود بعد قوله : « شروطهم » :

« ما وافق الحق منها » .

وتأتي هذه الزيادة من حديث عائشة .

وللزيادة الأولى: « الصلح جائز بين المسلمين » طريق أخرى عند الدارقطني والحاكم (٢/ ٥٠) من طريق عبدالله بن الحسين المصيصي نا عفان نا حماد بن زيد عن ثابت عن أبي رافع عنه به . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين ، وهـو معـر وف بعبــد الله بن الحســين المصيصي ، وهو ثقة » .

قلت : وتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : قال ابن حبان : يسرق الحديث » .

٢ ـ وأما حديث عائشة ، فيرويه عبد العزيز بن عبد الرحمن عن خصيف
 عن عروة عن عائشة رضى الله عنها مرفوعاً بزيادة :

« ما وافق الحق » .

اخرجه الدارقطني والحاكم .

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً عبد العزيز هذا وهو البالسي الجزري اتهمه الامام أحمد ، وقال النسائي وغيره: ليس بثقة . ولهذا قال الحافظ في « التلخيص» (٢٣/٣) :

« وإسناده واه » .

٣_وأما حديث أنس ، فيرويه البالسي المذكور عن خصيف عن عطاء بن أبي رباح عنه .

قلت : وإسناده ضعيف جداً لما سبق بيانه في الذي قبله .

٤ ـ وأما حديث عمر و بن عوف فيرويه كثير بن عبدالله بن عمر و بن عوف
 عن أبيه عن جده مرفوعاً بلفظ:

« الصلح جائز بين المسلمين ، إلا صلحاً حرم حلالاً ، أو أحل حراماً ، والمسلمون على شروطهم ، إلا شرطاً حرم حلالاً ، أو أحل حراماً » .

أخرجمه الترمماذي (٢٥٣/١) بتماممه وابسن ماجمه (٢٣٥٣) دون « المسلمون على شروطهم » والدارقطني والبيهقمي وابسن عدي في « الكامل » (٣٣٣/ ١) بالنصف الثاني منه وقال ابن عدي :

« كثير هذا ، عامة أحاديثه لا يتابع عليه » .

وأما الترمذي فقال :

« حديث حسن صحيح » .

كذا قال ! وكثير هذا ضعيف جداً ، أورده الذهبي في « الضعفاء » ، وقال :

« قال الشافعي : من أركان الكذب ، وقال ابن حبان : له عن أبيه عن جده نسخة موضوعة ، وقال آخرون : ضعيف » .

وقال في « الميزان » بعد أن ذكر قول الشافعي هذا وغيره :

« وأما الترمذي فروى من حديثه: « الصلح جاثنز بين المسلمين » . وصححه ، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي » . وقال الحافظ في « الفتح » (٤/ ٣٧١) :

« وكثير بن عبدالله ضعيف عند الأكثر ، لكن البخاري ومن تبعه كالترمذي وابن خزيمة يقوون أمره » .

وأما حديث رافع بن خديج ، فيرويه جبارة بن المغلس : ثنا قيس بن الربيع عن حكيم بن جبير عن عباية بن رفاعة عن رافع بن خديج رفعه بزيادة :

« فيما أحل » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١/٢٢٢/١) وابن عدي في « الكامل » (٢/٣٢٩) وقال :

« قيس بن الربيع عامة رواياته مستقيمة ، والقول فيه ما قال شعبة وأنه لا بأس به » .

قلت: لكن جبارة بن المغلس ضعيف كما جزم بذلك الحافظ في « التقريب » .

٦ - وأما حديث ابن عمر ، فيرويه محمد بن الحارث : حدثني محمد بن
 عبد الرحمن بن البيلماني عن أبيه عنه مرفوعاً بزيادة :

« ما وافق الحق » .

أخرجه العقيلي في « الضعفاء (ص ٣٧٥) وقال :

« محمد بن الحارث ، قال ابن معين : ليس بشيء » ثم قال :

« وهذا يروى بإسناد أصلح من هذا ، بخلاف هذا اللفظ» .

قلت : كأنه يعني الحديث الأول عن أبي هريرة.

وجملة القول : أن الحديث بمجموع هذه الطرق يرتقي الى درجة الصحيح لغيره ، وهي وإن كان في بعضها ضعف شديد ، فسائرها ، مما يصلح الاستشهاد

به ، لا سيما وله شاهد مرسل جيد ، فقال ابن أبي شيبة : نا يحيى ابن أبي زائدة عن عبد الملك هو ابن أبي سليمان عن عطاء عن النبي ﴿ الله مرسلاً .

ذكره في « التلخيص » وسكت عليه ، وإسناده مرسل صحيح رجاله كلهم ثقات رجال مسلم .

۱۳۰۶ ـ (حديث جابر « أنه باع النبي ﴿ عَلَيْهُ مَلاً واشترط ظهره إلى المدينة » متفق عليه) ص ٣١٣ .

صحیح . أخرجه البخاري (۱۷۳/۲) ومسلم (٥٣/٥) وأحمد (٣/٩) من طریق عامر قال : حدثنی جابر :

«أنه كان يسير على جمل له قد أعيا ، فمر النبي ﴿ فَهُ ، فضربه ، فدعا له ، فسار سيراً ، ليس يسير مثله ، ثم قال : بعنيه بأوقية ، فبعته ، فاستثنيت (وفي رواية : فاشترطت) حملانه إلى أهلي ، (وفي أخرى : فبعته إياه على أن لي فقار ظهره حتى أبلغ المدينة) ، فلما قدمنا أتيته بالجمل ، ونقدني ثمنه ، ثم انصرفت ، فأرسل على أثري، قال : ما كنت لأخذ جملك ، فخذ جملك ذلك ، فهو مالك . (وفي رواية) : فقال : «أتراني ماكستك لأخذ جملك ؟ خذ جملك ودراهمك ، فهو لك » .

والسياق للبخاري ، والـرواية الشانية لأحمـد ، وهـي عنـد أبــي داود (٣٥٠٥) والترمذي (١/ ٢٣٦) مختصراً وقال : « حسن صحيح » .

والثالثة لمسلم وكذا الرابعة . وله في الصحيحين والسنن وغيرها طرق وألفاظ كثيرة ، وقد استقصيت الألفاظ في « أحاديث البيوع وآثاره » .

۱۳۰۵ ـ (حدیث ابسن عصرو: « أن النبسي ﴿ الله عن عن شرطین في البیع » . رواه أبو داود والترمذي وصححه) ص ۳۱۳ .

حسن . أخرجه أبوداود (٣٠٠٤) والترمذي (١/ ٢٣٢) وكذا النسائي (٢/ ٢٢٥) والدارمــي (٢٠٣/٢) وابــن ماجــه (٢١٨٨) والطحــاوي (٢٢٠٢) وابن الجارود (٢٠١) والدارقطني (٣٢٠) والحـاكم (٢٧/٢)

والطيالسي (٢٢٥٧) وأحمد (٢/ ١٧٤ ، ١٧٩ ، ٢٠٥) من طرق عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً بلفظ :

« لا يحل سلف وبيع ، ولا شرطان في بيع ، ولا ربح ما لم يضمن ، ولا بيع ما ليس عندك » . لفظ أبي داود والترمذي وقال :

« حديث حسن صحيح » .

وأقره عبد الحق في « أحكامه » (ق ٢/١٥٤).

وليس عند ابن ماجه الجملتان الأوليان منه ، وفي رواية لأحمد بدل الجملة الثانية : « ونهى عن بيعتين في بيعة » .

أخرجها من طريقين عن عمرو به . وكذا أخرجه البيهقي (٣٤٣/٥) وابن خزيمة أيضاً في « حديث على ابن حجر السعدي » (ج٤ رقم ٩٩ ـ نسختي)

وأخرجه ابن حبان في « صحيحه » (١١٠٨ _ موارد) من طريق الوليد عن ابن جريج أنبأنا عطاء عن عبدالله بن عمرو بن العاص أنه قال :

« يا رسول الله إنا نسمع منك أحاديث ، أفتأذن لنا أن نكتبها ؟ قال : نعم ، فكان أول ما كتب كتاب النبي ﴿ الله الله أهل مكة : لا يجوز شرطان في بيع واحد ، ولا بيع وسلف جميعاً ، ولا بيع ما لم يضمن ، ومن كان مكاتباً على مائة درهم ، فقضاها إلا عشرة دراهم ، فهو عبد ، أو على مائة أوقية فقضاها إلا أوقية ، فهو عبد » .

وعلق عليه الحافظ ابن حجر في هامش « الموارد » بقوله :

« وقد قال النسائي في العتق بعد أن أخرجه: عطاء هو الخراساني ، ولم يسمع من عبدالله بن عمرو ، ولا أعلم أحداً ذكر له سياعاً منه » .

قلت: ويؤيده أن الحاكم أخرجه من طريق يزيد بن زريع الـرملي ثنا عطاء الخراساني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال :

« قلت : يا رسول الله إني أسمع منك أشياء أخاف أن أنساها أفتأذن لى

أن أكتبها ؟ . . . » الحديث دون قضية المكاتب .

فَصِيلً

١٣٠٦ ـ (حـديث « لا يحـل سلف وبيع ولا شرطـــان في بيع » صححه الترمذي) . ص ٣١٥ .

حسن . وتقدم تخريجه أنفأ .

۱۳۰۷ _ (قال ابن مسعود : « صفقتان في صفقة ربا ») .

صحيح أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف» (٢/١٩٢/٨) : نا أبو الأحوص عن سياك عن أبي عبيدة أو عن عبد الرحمن بن عبد الله عن ابن مسعود قال : فذكره موقوفاً عليه وزاد :

« أن(١) يقول الرجل إن كان بنقد فبكذا ، وإن كان بنسيئة فبكذا » .

نا وكيع قال : نا سفيان عن سهاك عن عبد الرحمن بن عبدالله عن أبيه عثله .

قلت: وهو بالسند الأول ضعيف لتردد سياك وهو ابن حرب بين أبي عبيدة وعبد الرحمن ابني عبدالله بن مسعود، وكان تغير بآخره، وهـو بالسنـد الآخر صحيح، لأن رواية سفيان، وهـو الشوري عن سياك صحيحة، قال يعقوب بن سفيان في ترجمته:

« وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة ، وهو في غير عكرمة صالح ، وليس من المتثبتين ، ومن سمع منه قديماً مثل شعبة وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم » .

وقد رواه شعبة أيضاً عن سهاك به مثل رواية سفيان بلفظ :

« لا تصلح سفقتان في سفقة » .

(١) الأصل: إلا أن.

أخرجه أحمد (۳۹۳/۱) ، وأخرجه ابن حبان (۱۱۱۱ ، ۱۱۱۲) من طريق سفيان وشعبة .

وأورده باللفظ الأول في « المجمع » (١٤/٤ - ٨٥) من رواية البزار والطبراني ، وسكت عليه . ورواه عبد السرزاق أيضاً كما في « كنز العمال » (٤٠٤٤) .

وقد خالفهم شريك عن سياك به فقال :

« نهى رسول الله ﴿ عن صفقتين في صفقة واحدة . قال ساك : الرجل يبيع البيع فيقول : هو بنساء بكذا وكذا ، وهو بنقد بكذا وكذا » .

أخرجه أحمد (٣٩٨/١) .

قلت : وشريك هو ابن عبدالله القاضي وهو سيء الحفظ، فلا يحتج به لا سيما مع مخالفته لسفيان وشعبة في رفعه .

ومن ذلك تعلم ما في قول الهيثمي (٤/ ٨٤ - ٨٥) :

« رواه البزار وأحمد ، ورواه الطبراني في « الأوسط» ، ولفظه : قال : قال رسول الله ﴿ يَكُلُّ كُلُ صَفَقَتَانَ فِي صَفَقَةً . . . ورجال أحمد ثقات » ! قال رسول الله ﴿ يَكُلُّ كُلُ صَفَقَتَانَ فِي صَفَقَةً . . . ورجال أحمد ثقات » !

م وللحديث شواهد من حديث أبي هريرة وعبدالله بن عمر ، وعبدالله بن عمر . عمرو .

أما حديث أبي هريرة ، فيرويه محمد بن عمر وعن أبي سلمة عنه قال : « نهى رسول الله ﴿ عَنْ بِيعتَينَ فِي بِيعة » .

أخرجه النسائي (٢٧٧/٢) والترمـذي (٢٣٢/١) وابــن الجــارود (٢٣٢/٢) وابــن الجــارود (٣٤٣/٥) وابــن حبــان (١١٠٩) والبيهقــي (٣٤٣/٥) وأحمــد (٢٣٢/٢ ، ٤٧٥) من طرق عن محمد بن عمرو به ، وقال الترمذي :

« حدیث حسن صحیح » .

قلت : وإسناده حسن ، وفي رواية بلفظ :

« من باع بيعتين في بيعة ، فله أوكسهما أو الربا ».

أحرجه ابن أبي شيبة في « المصنف» (٢/١٩٢/٧) وعنه أبو داود (٣٤٦٠) وكذا ابن حبان (١١١٠) والحاكم (٢/٥١) وعنه البيهقسي (٥/٣٤٠) وقال الحاكم :

« صحيح على شرط مسلم » . ووافقه الذهبي ، وصححه ابن حزم أيضاً في « المحلى » (٩/ ١٦) وكذا صححه عبد الحق في أحكامه (١٦/٩) باللفظ الأول .

قلت: وإنما هو حسن فقط، لأن محمد بن عمرو، فيه كلام يسير في حفظه، وقد ورى البخاري عنه مقروناً، ومسلم متابعة، وقال الحافظ في «التقريب»:

« صدوق ، له أوهام » .

وأما حديث عبدالله بن عمر ، فيرويه يونس بن عبيد عن نافع عنه مرفوعاً بلفظ :

« مطل الغني ظلم ، وإذا اتبع أحدكم على مليء فليتبعه ، ولا تبع بيعتين في بيعة »

أخرجه الترمذي (١/ ٢٤٦) وابن الجارود (٥٩٥) وأحمد (٧١ /٧) ، وأخرجه ابن ماجه (٢٤٠٤) والطحاوي في « مشكل الآثار » (٤ / ٨ - ٩ ، ٩) دون الجملة الأخيرة منه ، وأخرجها وحدها البزار كما في « المجمع » (٤ / ٨٥) وقال :

« ورجال أحمد رجال الصحيح » .

قلت: لكنه منقطع، فقد قال البوصيري في « الزوائد» (ق / ١/١٤٨):

« هذا الإسناد رجاله ثقات غير أنه منقطع ، وقال أحمد بن حنبل لم يسمع يونس بن عبيد عن نافع شيئاً ، إنما سمع من ابن نافع عن أبيه ، وقال ابن معين

وأبوحاتم : لم يسمع من نافع شيئاً » .

قلت: نافع أولاده ثلاثة: عمر، وعبدالله ؛ وأبوعمر، كما في « التهذيب » وعمر ثقة من رجال الشيخين، والثاني ضعيف، والثالث لم أعرفه. فإن كان الذي روى عنه الأول فالسند صحيح وإلا فلا.

ونقل أبو الحسن السندي في حاشيته على ابن ماجه عن صاحب « الزوائد » أنه قال عقب كلامه الذي نقلته عنه آنفاً :

«قلت: وهشيم بن بشر، مدلس، وقد عنعنه».

قلت : وهذه الزيادة ليست في نسختنا من « الزوائد » .

والإعلال المذكور سليم بالنظر الى سند ابن ماجه ، ولكن الترمذي وأحمد وغيرهما قد صرحا بتحديث هشيم عن يونس .

وأما حديث عبدالله بن عمرو، فهو من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً كما تقدم بيانه قبل هذا بحديث بلفظ حديث أبي هريرة الأول.

أخرجه ابن خزيمة والبيهقي وأحمد في أثناء الحديث المتقدم .

ورواه غيرهم بلفظ : « ولا شرطان في بيع » .

ويظهر أن اللفظين بمعنى واحد ، رواه بعض الرواة عن عمرو بن شعيب بهذا ، وبعضهم بهذا ، ويؤيده قول ابسن قتيبة في « غسريب الحديث » (١٨/١) :

« ومن البيوع المنهي عنها . . . شرطان في بيع ، وهو أن يشتري الرجل السلعة إلى شهرين بدينارين ، والى ثلاثة أشهر بثلاثة دنانير ، وهو بمعنى (بيعتين في بيعة) » .

وقد مضى قريباً تفسيره بما ذكر عن سهاك . وكذلك فسره عبد الوهاب بن عطاء فقال :

« يعنى يقول . هو لك بنقد بعشرة ، وبنسيئة بعشرين » .

رواه البيهقي .

(فائدة) أخرج ابن أبي شيبة في الباب عن أشعث عن عكرمة عن ابن عباس قال :

« لا بأس أن يقول للسلعة هي بنقد بكذا ، وبنسيئة بكذا ، ولكن لا يفترقا إلا عن رضي » .

قلت : وهـذا إسناد ضعيف من أجـل أشعـث هذا ، وهـو ابـن سوار الكندى ، وهو ضعيف كما في « التقريب » ، وإنما أخرج له مسلم متابعة .

۱۳۰۸ ــ (حديث «من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله ، فهو باطل وإن كان مائة شرط» متفق عليه) ص ٣١٥

صحیح . أخرجه البخاري (۲۷/۲ ، ۲۹ - ۳۰ ، ۱۷۲) ومسلم (۲۱۳/۶) مالک (۲۱۳/۷۸) وأبو داود (۳۹۲۹) وأبو داود (۳۹۲۹) والنسائي (۲/۲۰ - ۱۰۳) وابن ماجه (۲۰۲۱) والطحاوي (۲/۲۰ - ۲۲۰) وابن الجارود (۹۸۱) والدارقطني (۲۹۸) والبيهقي (۵/۳۳، ۳۳۲) وأحمد (۲/۲۰۲، ۲۰۳، ۲۷۲) من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي شهر التها عن أبيه عن عائشة زوج النبي شهر التها ال

«أن بريرة أتتها وهي مكاتبة ، قد كاتبها أهلي على تسع أواق ، فقالت لها: إن شاء أهلك عددت لهم عدة واحدة ، وكان الولاء لي ، قال : فأتت أهلها ، فذكرت ذلك لهم ، فأبوا إلا أن تشترط الولاء لهم ، فذكرت عائشة ذلك للنبي وهي ، فقال : افعلي (وفي رواية : اشتريها واعتقيها ، واشترطي لهم الولاء ، فان الولاء لمن اعتق) ، قال : فقام النبي وهي فخطب الناس ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ، كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، وإن كان مائة شرط ، كتاب الله أحق وشرط الله أوثق ، والولاء لمن أعتق » .

هذا لفظ ابن ماجه ، ولفظ الشيخين :

« ما كان من شرط ليس في كتاب الله . . . » .

والرواية الثانية لمسلم في رواية، وكذا البخاري.

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس مرفوعاً بلفظ:

« كل شرط ليس . . . » دون قوله : « كتاب الله أحق . . . »

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢/١١١ /٣) من طريق عمر و ابن يحيى بن غفرة البجلي (١٠ ١ عاد بن زيد عن عمر و بن دينار عن طاوس عنه .

قلت : وهذا إسناد قال فيه الهيثمي (٤/ ٢٠٥) :

« فيه عمرو بن يحيى بن عفرة ، ولم أجد من ترجمه ، وبقية رجاله ثقات » .

۱۳۰۹ _ (حديث « أن النبي ﴿ الله الشرط ولم يبطل العقد » وهو في حديث بريرة) . ص ٣١٥ .

صحيح . وهو في حديث عائشة الذي سقت لفظه في الحديث السابق .

• ۱۳۱ - (حديث « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا » متفق عليه صفحة ٣١٦ .

صحبيح . وتقدم تخريجه برقم (١٢٨١) .

۱/۱۳۱۰ - (حدیث: «البیّعان بالخیار ما لم یتفرقا، أو یخیر أحدها صاحبه، فان خیر أحدهما صاحبه، فتبایعا على ذلك، فقد وجب البیع». وفي لفظ:

« المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا ، إلا أن يكون البيع كان عن خيار ، فان كان البيع عن خيار ، فقد وجب البيع » . متفق عليهم) . ص ٣١٦ فان كان البيع عن خيار ، فقد وجب البيع » .

صحيح . وهو من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، وله عنه ثلاث طرق :

الأولى: عن نافع عنه بلفظ ·

⁽١) كذا الأصل غفرة بالغين المعجمة، ووقع في «المجمع» بالمهملة كما يأتي.

« البيعان كل واحد منهما بالخيار على صاحب ما لم يتفرق ، إلا بيع الخيار » .

هكذا هو عند البخاري (۱۸/۲ ، ۱۹) ومسلم (۹/۵) وكذا مالك (۲/ ۲۷۳ / ۲۱۳) والطحاوي (۲/۳۲۲) والطحاوي (۲/۲۲) والبيهقي (۵/۸) وأحمد (۲/۳۲) من طرق عن نافع به .

وأما اللفظ الثاني الذي في الكتاب ، فهو من رواية النسائي فقط من طريق إسهاعيل عن نافع به .

وإنما أخرجه الشيخان من طريق الليث بن سعد عنه بلفظ:

« إذا تبايع الرجلان ، فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا ، وكانا جميعاً ، أو يخير أحدهما الآخر ، فان خير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع ، وإن تفرقا بعد أن تبايعا ، ولم يترك واحد منهما البيع ، فقد وجب البيع » .

وهكذا أخرجه الشافعي (١٢٥٨) والنسائي أيضاً، وابسن ماجه (٢١٨١) وابن الجارود (٦١٨) والدارقطني (٢٩٠ ـ ٢٩١) والبيهقي (٥/ ٢٩٩) وأحمد (٢/ ١١٩) كلهم عن الليث به .

وتابعه ابن جريج قال : أملى علي نافع . . . فذكره نحوه وزاد في آخره :

« قال نافع: فكان إذا بايع رجلاً ، فأراد أن لا يقيله ، قام، فمشى هنيهه، ثم رجع إليه » .

أخرجه مسلم والبيهقي .

وتابعه على هذه الزيادة يحيى بن سعيد قال: قال نافع:

« وكان ابن عمر إذا اشترى شيئاً يعجبه فارق صاحبه » .

أخرجه البخاري والنسائي والترمذي (١/ ٣٣٥) والبيهقي ، ولفظ الترمذي :

«فكان ابن عمر إذا ابتاع بيعاً ، وهو قاعد ، قام ليجب له البيع » . وقال :

« حديث حسن صحيح » .

الثانية : عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر بلفظ :

« كل بيّعين لا بيع بينهما حتى يتفرقا ، إلا بيع الخيار » .

أخرجه البخاري (٢/ ١٩) ومسلم (٥/ ١٠) والنسائي (٢/ ٢١٤) والبيهقي (٥/ ٢٦٩) ،

الثالثة : عن سالم قال : قال ابن عمر :

« كنا إذا تبايعنا كل واحد منا بالخيار ما لم يتفرق المتبايعان ، قال : فتبايعت أنا وعثمان ، فبعته مالي في الوادي ، بمال له بخيبر ، قال: فلما بعته طفقت أنكص القهقرى خشية أن يرادني عثمان البيع قبل أن أفارقه » .

أخرجه الدارقطني (٢٩١) بسند صحيح والبيهقي (٥/ ٢٧١) ، وعلقه البخاري (٢٠/٢) بصيغة الجزم .

۱۳۱۱ _ (حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً وفيه: « ولا يحل له أن يفارق صاحب خشية أن يستقيله » . رواه النسائي والأثرم والترمذي وحسنه) . ص ٣١٧ .

حسن . أخرجه النسائي (٢١٤/٢) والترمذي (٢٣٦/١) وكذا أبو داود (٣١٠) وابسن الجارود (٣٠٠) والدارقطني (٣١٠) والبيهقي (٥ ٢٧١) وأحمد (٢٨٣/٢) من طرق عن عمرو بن شعيب به . وقال الترمذي :

« حدیث حسن »

قلت : وهو كها قال ، فقد استقر رأي جماهير المحدثين على الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، بعد خلاف قديم فيه . وقد قال

الدارقطني عقبه:

« حدثنا أبو بكر النيسابوري نا محمد بن علي الوراق قال: قلت لأحمد بن حنبل: عمرو بن شعيب سمغ من أبيه شيئاً ، قال: يقول: حدثني أبي ، قال: قلت: فأبوه سمع من عبد الله بن عمرو قال: نعم أراه قد سمع منه ، سمعت أبا بكر النيسابوري يقول: هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، وقد صح سماع عمرو بن شعيب عن أبيه شعيب ، وصح سماع شعيب من جده عبدالله بن عمرو » .

ثم روى حديثاً باسناد صحيح فيه سياع شعيب من جده عبدالله . وعن البخاري أنه قال : سمع شعيب من عبدالله بن عمرو . وقال : رأيت علي بن المديني وأحمد بن حنبل والحميدي وإسحاق بن راهويه يجتجون به » .

قيل له : فمن يتكلم فيه يقـول ماذا ؟ قال : يقولـون : إن عمـرو بن شعيب أكثر ، أو نحو هذا .

قلت : فلا يلتفت بعد هذا الى قول ابن حزم في « المحلى » (٣٦٠/٨) عقب الحديث :

« لا يصبح » .

فانه يعني من أجل أنه من رواية عمرو بن شعيب! .

۱۳۱۲ _ (أثر ابن عمر : « كان إذا اشترى شيئاً يعجب مشى خطوات ليلزم البيع ») . ص ۳۱۷ .

صحيح . أخرجه الشيخان وغيرهما بنحوه ، في حديثه المتقدم قبل حديث .

(تنبيه) ذكر المصنف رحمه الله تعالى أن فعل ابن عمر هذا محمول على أنه لم يبلغه خبر النهي عنه في حديث ابن عمرو الذي قبله . وبه جزم الحافظ في « التلخيص » (٣ / ٧) ففيه دليل على أن الصحابي قد يخفى عليه حكم من أحكام الشريعة ، لعدم وصول الحديث إليه ، فينفي أو يجتهد برأيه فيخطىء ،

وهو مع ذلك مأجور غير موزور ، وإذا كان هذا شأن الصحابي ، فمثله الإمام من الأئمة المتبوعين ، قد يخفى عليه الحديث فينفي بخلافه ، فإذا بلغنا الحديث وجب علينا العمل به وترك رأيه ، وذلك مما وصانا به الأثمة أنفسهم جزاهم الله خيراً ، ولكن لم يفد ذلك شيئاً مع مقلديهم ، فإنهم يخالفون الأحاديث الصحيحة الى آرائهم ، إلا من شاء الله ، وقليل ما هم .

۱۳۱۳ ـ (حديث « المسلمون على شروطهم ») .

صحیح . وتقدم برقم (۱۳۰۳) .

۱۳۱٤ _ (حديث « من باع عبداً وله مال فماله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع » رواه مسلم .

صحيح . وهو من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما ، وله عنه طرق .

الأولى: عن سالم بن عبدالله عن أبيه قال: سمعت رسول الله ﴿ عَلَيْكُ ﴾ يقول:

« من ابتاع نخلاً بعد أن تؤبر فثمرتها للباثع إلا أن يشترط المبتاع ، ومن ابتاع عبداً ، وله مال ، فهاله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع » .

أخرجه البخاري (٢/ ٨١) ومسلم (٥/ ١٧) وأبو داود (٣٤٣٣) والنسائي (٢/ ٢٥٣) والترمذي (١/ ٢٣٥) والدارمي (٢/ ٢٥٣) وابن ماجه (٢٢١) والطحاوي (٢/ ٢١٠) وابن الجارود (٢٦٨ ، ٢٦٩) والطيالسي (٢٨٠٦) وأحمد (٢/ ٩ ، ٨٠ ، ١٠٠) من طرق عن الزهري عن سالم به . وقال الترمذي :

« حديث حسن صحيح » .

الثانية : عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً بَلِفظ :

« أيما رجل باع نخلاً قد أبرت فثمرتها للأول ، وأيما رجل باع مملوكاً ، وله مال ، فهاله لربه الأول ، إلا أن يشترط المبتاع » .

أخرجه الإمام أحمد (٧٨/٢): ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة سمعت عبد ربه بن سعيد يحدث عن نافع عن ابن عمر به . قال شعبة : فحدثته بحديث أيوب عن نافع أنه حدث بالنخل عن النبي ﴿ وَ الله الله عن عمر ، قال عبد ربه : لا أعلمها جميعاً إلا عن النبي ﴿ وَ الله عن النبي ﴿ الله عن الله عن

وأخرجه ابن ماجه (۲۲۱۲) : حدثنا محمد بن الوليد ثنا محمد بن جعفر به نحوه .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ، وقد أخرجاه وأصحاب السنن وغيرهم من طرق عن نافع به دون الشطر الثاني منه .

وللشطر الأول منه طريق ثالث ، عن عكرمة بن خالد المخزومي عن ابن

أخرجه الطحاوي (٢/ ٢١٠) والبيهقي (٥/ ٢٩٨) وأحمد (٣٠/٢) قلت : وإسناده صحيح على شرط مسلم .

وللحديث شاهد يرويه سليان بن موسى عن نافع عن ابن عمر ، وعن عطاء عن جابر أن رسول الله ﴿ وَهِي قَالَ : فذكره .

أخرجه ابن حبان (۱۱۲۷) .

۱۳۱٥ ـ (حديث عائشة : « أن النبي ﴿ يَالِيُّ ﴾ قضى أن الخراج بالضان » رواه الخمسة وصححه الترمذي) ص ۳۱۷ .

حسن . أخرجه أبو داود (۰۸ ۳۰) والنسائي (۲/ ۲۱۰) والترمـذي (شر۲/۲۱) وابــن ماجــه (۲۴٤۲) وأحمـــد (۲/ ۶۹ ، ۱۹۱ ، ۲۰۸ ، ۲۳۷) ، فهؤلاء هم الخمسة ، ورواه أيضاً الامام الشافعي (۱۲٦٦) وابــن

الجارود (۲۲۷) وابسن حبان (۱۱۲۰) والدارقطني (۳۱۱) والحاكم (۲۷) والحاكم (۲۷) والطيالسي (۱۶۹۶) كلهم من طريق ابن أبي ذئب عن مخلد بن خفاف عن عروة عنها به . وقال الترمذي :

« حديث حسن صحيح غريب » .

قلت: ورجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير مخلد هذا، وثقه ابن وضاح وابن حبان. وقال البخاري: « فيه نظر ». وقال الحافظ في « التقريب »:

« مقبول » .

قلت : يعني عند المتابعة ، وقد توبع في هذا الحديث ، فقال مسلم بن خالد الزنجي ثنا هشام بن عروة عن أبيه عنها :

« أن رجلاً ابتاع غلاماً ، فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم ، ثم وجد به عيباً ، فخاصمه إلى النبي ﴿ عَلِيهُ ، فرده عليه ، فقال الرجل : يا رسول الله قد استغل غلامي ، فقال رسول الله ﴿ عَلِيهُ ؛ الخراج بالضان » .

أخرجـــه أبـــو داود (۳۵۱۰) وابـــن ماجـــه (۲۲٤٣) والطحـــاوي (۲۰۸/۲) وابن الجارود (۲۲٦) والحاكم (۲/ ۱۰) وقال :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي .

قلت : وفيه نظر ، فان الزنجي ، وإن كان فقيهاً صدوقاً ، فانـه كثـير الأوهام كما قال الحافظ في « الميزان » والذهبي نفسه قد ترجمه في « الميزان » وساق له أحاديث مما أنكر عليه ثم ختم ذلك بقوله :

« فهذه الأحاديث وأمثالها ترد بها قوة الرجل ويضعف» .

قُلت : وقد تابعه على المرفوع منه عمر بن علي المقدمي عن هشام بن عروة به ، أخرجه البيهقي (٥/ ٣٢٢) .

قلت ، والمقدمي هذا ثقة ، لكنه كان يدلس تدليساً سيثاً كها هومذكور في ترجمته ، فمن الجائز أن يكون تلقاه عن الزنجي ثم دلسه . فلا يتقوى الحديث

بمتابعته ، وإنما يتقوى بالطريق التي قبله ، لا سيما وقد تلقاه العلماء بالقبول ، كما فكر الإمام أبوجعفر الطحاوى .

١٣١٦ _ (حديث « الثلث والثلث كثير ») . ص ٣١٨ .

صحیح . وهو قطعة من حدیث رواه سعد بن أبي وقاص ، أخرجه الشیخان وغیرهما ، ومضی تخریجه برقم (۸۹۹) .

۱۳۱۷ _ (حديث « لا تلقوا الجلب، فمن تلقاه فاشترى منه فإذا أتى [سيده] السوق فهو بالخيار» رواه مسلم). ص ٣١٨ .

صحیح . أخرجه مسلم (٥/٥) وأبو داود (٣٤٣٧) والنسائي (٢/ ٢٥٧) والترمذي (٢/ ٢٥٠) والدارمي (٢/ ٢٥٥) وابسن ملحه (٢١٧٨) والطحاوي (٢/ ٢٠٠) وابسن الجسارود (٥٧١) والبيهقي (٥/١٥) وأحمد (٢/ ٢٨٤) من طرق عن ابن سيرين عنه . وقال الترمذي :

« حديث حسن صحيح » .

وتابعه سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة به مختصراً بلفظ:

« نهى النبي و عن التلقي ، وأن يبيع حاضر لباد » .

أخرجه البخاري (٢/ ٢٩) وأحمد (٤٠٢/٢ **)** .

١٣١٨ ـ (حديث «نهـــي رســول الله ﴿ عن النجش ») .
 متفق عليه .

صحيح . وهو من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنها . أخرجه البخاري (٢/ ٢٥) ومسلم (٥/ ٥) ومالك (٢/ ٦٨٤/ ٩٧) والنسائي (٢/ ٢١٦ ـ ٢١٧) واندارمي (٢/ ٢٥٥) وابن ماجه (٢١٧٣) والشافعي (١٩٤٣) والبيهقي (٣٤٣/٥) وأحمد (٢/٧ ، ٦٣ ، ١٠٨) كلهم عن مالك عن نافع عنه . وفسره مالك بقوله :

« والنجش : أن تعطيه بسلعته أكثر من ثمنها ، وليس في نفسك اشتراؤها ، فيقتدى بك غيرك » .

۱۳۱۹ _ (حدیث « من غشنا فلیس منا ») . ص ۲۱۹

صحيح . وهو من حديث أبي هريرة ، وعبدالله بن عمر . وأنس بن مالك ، وأبي بردة بن نيًار ، والحارث بن سويد النخعي .

أما حديث أبي هريرة ، فله عنه طريقان :

الأولى : عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة :

«أن رسول الله على مرّعلى صُبَرةِ طعام ، فأدخل يده فيها ، فنالت أصابعه بللاً ، فقال : ما هذا يا صاحب الطعام ؟ قال : أصابته السهاء يا رسول الله ، قال : أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس ، من غش فليس مني . (وفي رواية : منا . وفي أخرى : ليس منا من غش . وفي رابعة : ليس منا من غشنا . وفي خامسة : ألا من غشنا فليس منا) .

أخرجه مسلم (١/ ٦٩) والسياق له وأبو عوانة في « صحيحه » (١/ ٥٧) وأبو داود (٣٤٥ ٢) والرواية الثالثة له ، والترمذي (١/ ٢٤٧) والثانية له ، وابن ماجه (٢٢٢٤) والطحاوي في « مشكل الآثار » (٢/ ١٣٤) وابن الجار ود (٥٦٤) والرواية الرابعة له ، وكذا الحاكم (٢/ ٨-٩) وله الخامسة أيضاً ، والبيهقي (٥/ ٣٠٠) وأحمد (٢/ ٢٤٢) وأبو يعلى في « مسنده » (ق ٤٠٣/ ٢) من طرق عن العلاء به . وقال الترمذي :

« حديث حسن صحيح » وقال الحاكم:

« صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه »

فوهم في استدراكه على مسلم .

الطريق الثانية : عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة به مختصراً مرفوعاً بلفظ :

« من غشنا فليس منا » .

أخرجه مسلم والطحاوي وأحمد (٢/٤١٧) .

وأما حديث عبدالله بن عمر ، فله أيضاً طريقان :

الأولى : عن أبي معشرعن نافع عنه به نحو حديث أبي هريرة من الطريق الأولى ، وقال :

« فمن غشنا ، فليس منا » .

أخرجه أحمد (٢/٠٥) والطبراني في « الأوسط» (١٣٧/ ٢) وقال :

« لم يروه عن نافع إلا أبو معشر».

قلت : وأبو معشر ضعيف من قبل حفظه ، لكن تقويه الطريق الآتية :

والأخرى: عن أبي عقيل بن يحيى بن المتوكل قال: أخبرني القاسم بن عبيدالله عن سالم عن ابن عمر به .

أخرجه الدارمي (٢/ ٢٤٨) .

قلت : وأبوعقيل هذا ، ضعيف أيضاً .

وأما حديث أنس ، فيرويه إسهاعيل بن إبراهيم بن عبدالله بن أبي ربيعة عن أنس بن مالك ، قال : فذكره .

أخرجه الطبراني في « الأوسط» (١/ ٢/١٣٧) وقال :

« لا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد».

قلت : وقال المنذري في « الترغيب » (٣٠/ ٢٢) :

« وهو إسناد جيد » . وقال الهيثمي (٤/ ٧٩) :

« ورجاله ثقات » .

قلت : وأنا أخشى أن يكون منقطعاً ، فإنهم لم يذكروا لاسهاعيل هذا رواية عِن أحد من الصحابة ، وقد تناقض فيه ابن حبان، فإنه أورده في « ثقات التابعين » كما في « التهذيب » ، ثم أعاده في « ثقات أتباع التابعين » وقال (٢/ ١٠) :

« مات في آخر ولاية المهدي سنة تسع وستين ومائة » .

وكانت وفاة أنس سنة ثلاث وتسعين ، فبين وفاتيهما ست وستون سنة ، فيبعد في العادة أن يسمع من مثله ، والحالة هذه .

وأما حديث أبي بردة ، فيرويه شريك عن عبدالله بن عيسى عن جميع بن عمير عن خاله أبي بردة به نحوه .

أخرجــه أحمــد (٣/ ٤٦٦ و٤/ ٤٥) وكذا الطبرانــي في « الكبــير » و « الأوسط» والبزار باختصار ، كما في « المجمع » (٤/ ٧٨) وقال :

« وفيه جميع بن عمير ، وثقه أبو حاتم ، وضعفه البخاري وغيره » .

قلت : وفي « التقريب » :

« ضعیف رافضی » .

قلت : وفي الطريق إليه شريك، وهو ابن عبدالله القاضي، وهـوسيء الحفظ، لكنه لم يتفرد به ، فقد قال الطبراني في « الأوسط» (١/ ٢/١٣٧) :

« ورواه شريك وقيس بن الربيع عن عبدالله بن عيسي . . . » .

وقد خالفهما عمار بن رزيق، وهو الضبي الكوفي الثقة، فرواه عن عبدالله ابن عيسى بإسناد آخر له ، وهذا أصح ، وهو :

وأما حديث الحارث بن سويد ، فيرويه عمار بن رزيق، ثنا عبدالله بن عيسى عن عمير بن سعيد، عن عمه قال :

« خرج رسول الله ﷺ إلى البقيع ، فرأى طعاماً يباع في غرائر ، فأدخل يده ، فأخرج شيئاً كرهه ، فقال : من غشنا فليس منا » .

أخرجه الحاكم (٢/ ٩) وقال :

هذا حديث صحيح ، وعم عمير بن سعيد، هو الحارث بن سعيد النخعي » .

ووافقه الذهبي .

وأما حديث ابن مسعود ، فيرويه الفضل بن الحباب، حدثنا عثمان بن الهيثم المؤذن، ثنا أبي عن عاصم عن زر بن حبيش عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً بلفظ:

« من غشنا فليس منا ، والمكر والخديعة في النار » .

أخرجه ابن حبان في « صحيحه » (۱۱۰۷) والطبراني في « الصغير » (ص ۱۵۳) و « الكبير » أيضاً كما في « المجمسع » (٤/ ٧٩) وأبو نعيم في « الحلية » (١٨٨/٤) والقضاعي في « مسند الشهاب » (ق ٢/١٥) وقال الهيثمي :

« ورجاله ثقات ، وفي عاصم بن بهدلة كلام لسوء حفظه » .

قلت : والمتقرر فيه عند أهل العلم أنه حسن الحديث، يحتج به لا سيما إذا وافق الثقات . ولهذا قال المنذري في « الترغيب » (٣/ ٢٧):

« إسناده جيد ، ورواه أبو داود في « مراسيله » عن الحسن مرسلاً مختصراً قال : « المكر والخديعة والخيانة في النار » .

وفي الباب عن جماعة آخرين من الأصحاب ، قد أخرج أحاديثهم الهيثمي في « المجمع » ، فمن شاء الوقوف عليها ، فليرجع إليه .

• ١٣٢٠ - (حديث أبي هريرة مرفوعاً: « لا تصروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها، إن شاء أمسكها وإن شاء ردها وصاعاً من تمر » . متفق عليه) ص ٣١٩ .

صحیح . أخرجه البخاري (٢ / ٢٦) ومسلم (٥/٤) وكذا الشافعي (١٢٥٤) والبيهقي (٥/ ٣٤٢ و ٣٦٠) وأحمد (٢/ ٢٤٢ و ٤٦٥) من طريق الأعرج عن أبي هريرة به .

وقد أخرجه الشيخان وأصحاب السنن وغيرهم من طرق أحرى بالفاظ أخرى، وقد سقت الألفاظ مع تخريجها في « أحاديث البيوع » .

۱۳۲۱ ـ (حديث عقبة بن عامر مرفوعاً: «المسلم أخو المسلم ولا يحل لمسلم باع من أخيه بيعاً فيه عيب إلا يبينه له » رواه أحمد وأبو داود والحاكم ص ٣١٩ .

صحیح . أخرجه ابن ماجه (1787) والحاكم (1/8)، وعنه البیهقي (1/8) من طریق وهب بن جریر : ثنا أبي ؛ سمعت يحيی بن أیوب يحدث عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شهاسة عن عقبة ابن عامر به . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » . ووافقه الذهبي ، وأقره المنذري في « الترغيب » (٣٤ /٣) .

وأقول: إنما هو على شرط مسلم وحده ، فإن ابن شماسة لم يخرج له البخارى شيئاً .

ورواه عبدالله بن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب به نحوه .

أخرجه أحمد (٤/ ١٥٨) والطبراني في « الأوسط» (١٣٨/ ١) وقال :

« لا يروى عن عقبة إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وكأنه خفي عليه رواية يجيى بن أيوب ، وهــو أوثــق من ابــن لهيعة .

وقد تابعها الليث ، فأخرجه مسلم (٤/ ١٣٩) من طريق ابن وهب عن الليث وغيره عن يزيد بن أبي حبيب به بلفظ:

« المؤمن أخو المؤمن ، فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذر » .

ومن هذا الوجه أخرجه البيهقي أيضاً (٥/ ٣٤٦) وسمى الغير ابن لهيعة . والله أعلم .

(تنبيه) عزى المصنف الحديث لأبي داود كما ترى ، وهو وهم ، ولعله

خطأ من الناسخ أو الطابع . وعزاه الحافظ في « التلخيص » (٢٢/٣) إلى من ذكرنا وزاد: والدارقطني . والله أعلم .

۱۳۲۲ _ (حدیث ابن مسعود: « إذا اختلف المتبایعان، ولیس بینهها بینة، فالقول ما یقول صاحب السلعة أو یترادان»: رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وزاد فیه: « والبیع قائم بعینه » ولأحمد في روایة « والسلعة کها هی » و فی لفظ: « تحالفا ») .

صحيح . دون اللفظ الأخير . وله عنه ست طرق :

الأولى: عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبدالله بن مسعود عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً باللفظ الأول .

أخرجه أحمد (١/ ٤٦٦) وكذا الطيالسي (٣٩٩) والدارقطني (ص ٢٩٧) والبيهقي (٥/ ٣٣٣) ، والترمذي (١/ ٢٤٠) معلقاً ، وقال :

« وهو مرسل » .

يعني أنه منقطع بين القاسم وجده ابن مسعود ، لكن قد جاء موصولاً ، فرواه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي فقال : عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه به .

وزاد :

« والمبيع قائم بعينه » .

أخرجه أبــو داود (٢٥١٣) والدارمــي (٢/ ٢٥٠) وابــن ماجــه (٢١٨٦) والدارقطني (٢٩٨) والبيهقي أيضاً ، وأعله بقوله :

« خالف ابن أبي ليلى الجماعة في رواية هذا الحديث في إسناده ، حيث قال : « عن أبيه » ، وفي متنه حيث زاد : « والبيع قائم بعينه » . ورواه إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة ، عن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، وقال فيه : « والسلعة كما هي بعينها » ، وإسماعيل إذا روى عن أهل الحجاز لم يحتج به ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وإن كان في الفقه كبيراً ، فهو ضعيف في الرواية لسوء حفظه ، وكثرة خطئه في الأسانيد والمتون ، ومخالفته الحفاظ فيها . وقد تابعه في هذه الرواية عن القاسم الحسن بن عمارة ، وهو متروك ، لا يحتج به » .

قلت : أخرجه الدارقطني من طريق ابن عمارة ، وابس عبـاس ، وهما ضعيفان ، كما ذكر البيهقي ، فلا فائدة من متابعتهما .

نعم قد تابعه على وصل الحديث من هو خير منهما ، وهو عمر بن قيس الماصر، وهو ثقة احتج به مسلم ، وقال الحافظ في « التقريب » : « صدوق ربما وهم » .

أخرجه ابن الجارود (٦٢٤) والدارقطني من طريق محمد بن سعيد بن سابق، نا عمرو بن أبي قيس ، عن عمر بن قيس الماصر عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه قال :

« باع عبدالله بن مسعود سبياً من سبي الأمارة بعشرين ألفاً ، يعني من الأشعث بن قيس ، فجاء بعشرة آلاف ، فقال : إنما بعتك بعشرين ألفاً ، قال : إنما أخذتهم بعشرة آلاف ، وإني أرضى في ذلك برأيك فقال ابن مسعود : إن شئت حدثتك عن رسول الله عليها ؟ قال : أجل ، قال : قال رسول الله عليها :

«إذا تبايع المتبايعان بيعاً ليس بينهما شهود، فالقول ما قال البائع، أو يترادان البيع » فقال الأشعث : قد رددت عليك .

قلت: وهذا إسناد حسن متصل على الراجع، فقال الحافظ في « التلخيص » (٣١ /٣):

« ورجاله ثقات ، إلا أن عبدالرحمن ، اختلف في سماعه من أبيه » .

قلت: قد أثبت سماعه منه إمام الأثمة البخاري. والمثبت مقدم على النافي، ومن علم حجة على من لم يعلم، لا سيا إذا كان مثل البخاري! وتابعه معن بن عبد الرحمن، وهو ثقة أيضاً من رجال الشيخين، فقال

الطبراني في « المعجم الكبير » (٣/ ٧٥/ ١) : حدثنا محمد بن صالح النرسي، نا على بن حسان العطار نا عبدالرحمن بن مهدي، نا سفيان عن معن ابن عبدالرحمن عن أبيه مرفوعاً بلفظ:

« إذا اختلف المتبايعان ، والسلعة قائمة بعينها ، فالقول قول البائع ، أو يترادان » .

قلت: ورجاله ثقات رجال الشيخين غير النرسي والعطار، فلم أعرفهما .

وتوبع القاسم عن أبيه ، رواه أبوسعد البقال عن الشعبي عن عبدالرحمن ابن عبدالله عن أبيه مرفوعاً مختصراً بلفظ:

« إذا اختلف البيعان فالقول قول البائع » .

أخرجه الطبراني (٣/ ٧٥/ ٢) .

قلت : وأبو سعيد هذا ضعيف مدلس .

الطريق الثانية : عن عون بن عبدالله عن ابن مسعود مرفوعاً :

« إذا اختلف البيعان (وفي لفظ: المتبايعان، زاد في رواية : والسلعة كما هي) فالقول قول البائع، والمبتاع بالخيار » .

أخرجه الشافعي (١/ ٢٦٤) والترمـذي (١/ ٢٤٠) والبيهقي (٥/ ٣٣٢) وأحمد (١/ ٢٤٠) والزيادة له ، وابن أبي شيبة في « المصـنف» (٧/ ٢٠٧) وقال البيهقي :

« عوف بن عبدالله لم يدرك عبدالله بن مسعود ، وقال الشافعي في رواية الزعفراني والمزني عنه : هذا حديث منقطع ، لا أعلم أحداً يصله عن ابس مسعود ، وقد جاء من غير وجه » .

قلت : بعضها متصل ، كما في بعض الروايات في الطريق الأولى ، ومثله الرابعة والخامسة والسادسة . وإحداها صحيح كما سيأتي بيانه .

الطريق الثالثة: عن أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود عن أبيه نحوه .

أخرجه النسائي (٢/ ٢٣٠)، والدارقطني (٢٩٦ - ٢٩٧)، والحاكم (٢/ ٤٨)، والبيهقي (٥/ ٣٣٣ - ٣٣٣)، وأحمد (١/ ٤٦٦) وقال البيهقي : « وهذا مرسل أيضاً ، أبو عبيدة لم يدرك أباه » .

وغفل عن ذلك الحاكم فقال:

« صحيح إن كان سعيد بن سالم حفظ في إسناده عبدالملك بن عمير » .

ويشير بذلك إلى أن في سنده اختلافاً ، وقد بينه الحافظ في « التلخيص » (٣/ ٣١) ، فهي علة أخرى .

الرابعة : عن عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث عن أبيه عن جده قال :

« اشترى الأشعث رقيقاً من رقيق الخمس من عبدالله بعشرين ألفاً ، فأرسل عبدالله إليه في ثمنهم ، فقال : إنما أخذتهم بعشرة آلاف فقال عبدالله : فاختر رجلاً يكون بيني وبينك ، قال الأشعث: أنت بيني وبين نفسك ! قال عبدالله : فإني سمعت رسول الله على يقول : إذا اختلف البيعان ، وليس بينها بينة ، فهو ما يقول رب السلعة ، أو يتتاركان » .

أخرجه أبو داود (٢١ ٣٥) والنسائي (٢/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠) ـ المرفوع منه فقطـ وابن الجار ود (٦٢٥) والدارقطني (٧/ ٢٩٧) والحاكم (٢/ ٤٥) والبيهقي (٥/ ٣٣٢) وقال :

« هذا إسناد حسن موصول ، وقد روي من أوجه بأسانيد مراسيل ، إذا جمع بينها صار الحديث بذلك قوياً » . وقال شيخه الحاكم :

« صحيح الإسناد »! ووافقه الذهبي!

قلت: أما أن الحديث قوي بمجموع طرقه ، فذلك مما لا يرتاب فيه الباحث ، وأما أن إسناده هذا حسن أو صحيح ، ففيه نظر ، فقد أعله ابسن القطان بالجهالة في عبدالرحمن وأبيه وجده ، كما نقلمه عنمه الحافسظ في « التلخيص » ، وضعفه ابن حزم في « المحلي » (٨/ ٤٦٧ ـ ٤٦٨) .

الخامسة : عن علقمة عن عبدالله مرفوعاً محتصراً بلفظ :

« البيعان إذا اختلفا في البيع ترادا البيع » .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (Υ / 09/ Υ) : حدثنا محمد بن هشام المستملي، نا عبد الرحمن بن صالح، نا فضيل بن عياض عن منصور عن إبراهيم عن علقمة به .

قلت: وهذا إسناد صحيح متصل، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير شيخ الطبراني، وهو ثقة، وشيخ شيخه عبدالرحمن بن صالح، وهو الأزدي الكوفى، وهو ثقة أيضاً على تشيعه. وأعله الحافظ بما لا يقدح فقال:

« رواته ثقات ، لكن اختلف في عبد الرحمن بن صالح ، وما أظنه حفظه ، فقد جزم الشافعي أن طرق هذا الحديث عن ابن مسعود ليس فيها شيء موصول » .

قلت : وما يدرينا أن الشافعي اطلع على هذه الطريق بالذات ، حتى يصح لنا أن نعلمها بكلامه هذا المجمل !

وعبد الرحمن بن صالح ثقة كما تقدم ، ولا خلاف فيه ، وإنما تكلم فيه بعضهم لتشيعه ، وهذا لا يقدح في الاحتجاج بحديثه ، وقد قال ابن عدي :

« معروف مشهور في الكوفيين ، لم يذكر بالضعف في الحديث ، ولا اتهم فيه ، إلا أنه مخترق فيها كان فيه من التشيع » .

والحافظ نفسه قد وثقه آنفاً ، وقال في « التقريب » :

« صدوق يتشيع » .

فالظن بأنه لم يحفظه مع كونه ثقة ، لا يغني شيئاً ! .

السادسة : عن أبي واثل عنه قال :

« إذا اختلف البيعان، والمبيع مستهلك ، فالقول قول البائع » .

ورفع الحديث إلى النبي ﷺ في ذلك .

أخرجه الدارقطني (٢٩٧) من طريق عصمة بن عبدالله، نا إسرائيل عن الأعمش عن أبي واثل .

قلت: وعصمة هذا هو عصمة بن عبدالله بن عصمة بن السرح يترجمه ابن أبي حاتم، وإنما ذكره في ترجمة جده عصمة بن السرح بإسناده إليه من روايته عن أبيه عن جده.

وجملة القول أن الحديث صحيح قطعاً ، فإن بعض طرقه صحيحة ، وبعضها حسن ، والأخرى مما يعتضد به .

(تنبيه) قد ذكر المؤلف رحمه الله في ألفاظ الحديث: «تحالفا» ولم أره في شيء من هذه الطرق، والظاهر أنه مما لا أصل له. فقد ذكره الرافعي في جملة روايات للحديث، بلفظ « إذا اختلف المتبايعان تحالفا ». فقال الحافظ في «تخريجه»:

« وأما رواية التحالف ، فاعترف الرافعي في « التذنيب » أنه لا ذكر لها في شيء من كتب الحديث ، وإنما توجد في كتب الفقه ، وكأنه عنى الغزالي، فإنه ذكرها في « الوسيط» ، وهو تبع إمامه في (الأساليب) .

الإمارة فقال: بعتك بعشرين ألفاً، وقال الأشعث: اشتريت منك بعشرة، الإمارة فقال: بعتك بعشرين ألفاً، وقال الأشعث: اشتريت منك بعشرة، فقال عبدالله: سمعت رسول الله على يقول: « إذا اختلف المتبايعان وليس بينه، والمبيع قائم بعينه، فالقول قول البائع أو يترادان البيع ». قال: فإنى أرد البيع ». رواه سعيد) ص ٣٢٧.

صحيح . لمجموع طرقه ، وهي ست ، وقد خرجتها آنفاً . وهذا اللفظ هو من رواية ابن أبي ليلي عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبيه :

« أن عبدالله بن مسعود باع من الأشعث بن قيس رقيقاً . . . » .

وقد أخرجه أبو داود وابن ماجه وغيرهما كما سبق ذكره هنـاك ، فعـزو المصنف إياه لسعيد ـ وهو ابن منصور ـ وحده قصور ظاهر .

ولقصة ابن مسعود مع الأشعث طرق أخرى بعضها حسن، فراجع إن شئت ما تقدم .

المتبايعان، استحلف البائع، ثم كان للمشتري الخيار إن شاء أخذ وإن شاء الله $^{\circ}$ رواه سعيد) ص $^{\circ}$.

صحبيح لغيره . وهو من رواية عبد الملك بن عبيدة، عن ابن لعبدالله ابن مسعود، عن ابن مسعود مرفوعاً به .

هكذا أخرجه الدارقطني (٢٩٦) والبيهقي (٥/ ٣٣٣) من طريق سعيد ابن مسلمة، نا إسماعيل بن أمية عن عبد الملك بن عبيدة .

قلت: وسعيد بن مسلمة ضعيف كها في « التقريب » . لكن تابعه ابس جريج ، أخبرني إسهاعيل بن أمية به نحوه . وسمى ابن عبدالله بن مسعود (أبا عبيدة) .

أخرجه النسائي والدارقطني والبيهقي وأعله بالانقطاع كما سبق بيانه قبل حديث (الطريق الثالثة) .

(تنبيه) صنيع المؤلف يوهم أن الحديث من مسند عبد الملك بن عبيدة، وهو تابعي مجهول الحال. وقد عرفت أنه من روايته عن ابن عبدالله بن مسعود عن أبيه، وقد خطر في البال أول الأمر أنه لعله سقط من الناسخ أو الطابع قوله: «عن ابن لعبدالله . . . » حتى رأيت الشيخ ابن قدامة قد أورده في « المغني » (١٩٣/٤) كما أورده المصنف، فعرفت أن السقط قديم، وأن المؤلف تابع للمغني في إيراده كذلك، ويحتمل أن يكون الحديث عند سعيد وهو ابن منصور كما ذكراه مفصلاً. والله أعلم.

وبالجملة فالحديث صحيح لأن له طرقاً خمساً أخرى، خرجتها قبل حديث .

١٣٢٥ - (حديث ابن عمر: « مضت السنة أن ما أدركته الصفقة

حياً مجموعاً، فهو من مال المشتري » رواه البخاري) . ص ٣٢٣ صحيح موقوفاً . وهو عند البخاري (٢/ ٢٤) تعليقاً مجزوماً به :

« وقال ابن عمر . . . » فذكره دون قوله : « مضت السنة » . والباقي مثله سواء ، إلا أنه قال : « فهو من المبتاع » بدل قوله « فهو من مال المشتري » ومعناهما واحد .

وقد وصله الطحاوي (٢/ ٢٠٤) والدارقطني (٣١١) من طريقين عن الزهري عن حمزة بن عبدالله بن عمر عن أبيه به .

قلت : وإسناده صحيح على شرط الشيخين . وعلقه ابن حزم (٨/ 8 مشيراً لصحته .

وأورده ابن أبي حاتم في « العلل » (١/ ٣٩٤/ ١١٨) من طريق حاتم ابن إسهاعيل عن الأوزاعي عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي على الذهري عن سالم عن أبيه عن النبي الله الكتاب تماماً وقال :

« قال أبي : هذا خطأ ، إنما هو الزهري عن حمزة بن عبدالله عن أبيه » .

قلت : وهكذا على الصواب رواه بشر بن بكر عند الطحاوي ، والوليد بن مسلم عند الدارقطني ، كلاهما عن الزهري به موقوفاً .

۱۳۲٦ - (حديث ابن عمر: «كنا نبيع الإبل بالنقيع بالدراهم، فنأخذ عنهما الدنانير وبالعكس، فسألنا رسول الله على فقال: لا بأس أن تأخذ بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء » رواه الخمسة) ص ٣٢٣.

ضعيف . أخرجه أبو داود (٣٣٥٤ و ٣٥٥٠) والنسائي (7/77 و 7/77 و النسائي (7/77) و الترمذي (1/77) والدارمي أيضاً (1/77) و الترمذي (1/77) و الدارقطني و الطحاوي في « مشكل الأثبار » (1/77) و ابين الجبار ود (1/77 و والحاكم (1/77) و البيهقي (1/77 و1/77 والمرا77 و1/77 والمرآ77 والمرآ

«كست أبيع الإبل بالبقيع ، فأبيع الدنانير وآخذ الدراهم ، وأبيع بالدراهم وآخذ الدنانير ، آخذ هذه من هذه ، وأعطى هذه من هذه ، فأتيت رسول الله على ، وهو في بيتحفصة ،فقلت : يا رسول الله رويدك أسألك ، إني أبيع الإبل بالبقيع ، وأبيع بالدنانير ، وآخذ الدراهم وأبيع بالدراهم ، وآخذ الدنانير ، آخذ هذه من هذه ، فقال رسول الله على الدنانير ، آخذ هذه من هذه ، وأعطى هذه من هذه ، فقال رسول الله بأس . . . » الحديث ، والسياق لأبي داود ، وضعفه الترمذي بقوله :

« هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث سماك بن حرب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر » . وأما الحاكم فقال :

« صحيح على شرط مسلم »! ووافقه الذهبي! وقال البيهقي:

« تفرد به سماك بن حرب عن سعيد بن جبير من بين أصحاب ابن عمر » .

وأفصح عن علته ابن حزم فقال في « المحلي » (٨/ ٣٠ ٥ و\$ ٠ ٥) .

« ساك بن حرب ضعيف يقبل التلقين ، شهد عليه بذلك شعبة » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة ، وقد تغير بآخـره ، فكان ربما يلقن » . وقال في « التلخيص » (٣/ ٢٦):

« وعلق الشافعي القول به على صحة الحديث . وروى البيهقي من طريق أبي داود الطيالسي قال : سئل شعبة عن حديث سياك هذا ؟ فقال : سمعت أيوب عن نافع عن ابن عمر ، ولم يرفعه . ونا قتادة عن سعيد ابن المسيب عن ابن عمر ، ولم يرفعه . ونا يحيى بن أبي اسحاق، عن سالم عن ابن عمر ، ولم يرفعه . ورفعه لنا سياك بن حرب ، وأنا أفرقه » .

قلت : ومما يقوي وقفه ، أن أبا هاشم _ وهو الرماني الواسطي ، وهـو ثقة _ قد تابع سهاكاً عليه ، ولكنه خالفه في متنه ، فقال : عن سعيد بن جبير عن ابن عمر :

« أنه كان لا يرى بأساً (يعني) في قبض الدراهم من الدنانير ، والدنانير من الدراهم » .

أخرجه النسائي (٢/ ٢٢٤) من طريق مؤمل قال : حدثنا سفيان عن أبي هاشم به .

قلت: وهذا إسناد حسن.

وقد تابع حماداً إسرائيل بن يونس عن سهاك به .

أخرجه الطحاوي وأحمد (٢/ ١٠١ و١٥٤) .

۱۳۲۷ _ («وقال النبي ﷺ في البكر، هو لك يا عبدالله بن عمر، فاصنع به ماشئت ») ص ۳۲۳ .

صحیح . أخرجه البخماري (۲/ ۱۹ - ۲۰ و۱۹۰) والبيهقي (۱۷۰ - ۱۷۱) عن ابن عمر :

« أنه كان مع النبي على في سفر ، وكان على بكر صعب لعمر ، وكان يتقدم النبي على ، فقال له النبي الله : النبي على ، فقال له النبي الله : عبدالله لا يتقدم النبي على أحد ، فقال له النبي الحديث . . . » . الحديث .

۱/۱۳۲۷ _ (حديث « الخراج بالضمان ») .

صحيح . وتقدم تخريجه برقم (١٣١٥) .

 $^{\circ}$ ۱۳۲۸ – (حدیث $^{\circ}$ من ابتاع طعاماً، فلا یبعه حتی یستوفیه $^{\circ}$ متفق علیه $^{\circ}$. $^{\circ}$ $^{\circ}$. $^{\circ}$

صحيح . وقد ورد عن جماعة من أصحاب النبي ﴿ عَلَيْكُ ، منهم عبد الله ابن عمر ، وعبدالله ابن عباس ، وأبو هريرة ، وجابر بن عبد الله .

١ _ أما حديث ابن عمر ، فله طرق :

الأولى : عن نافع عنه مرفوعاً به .

أخرجه مالك (٢/ ٠٤٠/ ٠٤) وعنه البخاري (٢٢ /٢) وكذا مسلم (٥/ ٧) وأبو داود (٣٤٩٢) والنسائي (٢/ ٢٧٤) والدارمي (٢/ ٢٥٢) وابن ماجه (٢٢٢٦) والشافعي (٢/ ٢٤٢) والطحاوي (٢/ ٢١٧) وفي « مشكل الآثار » أيضاً (٤/ ٢٠٠) - ٢٢١) والبيهقي (٥/ ٣١٢) وأحمد (٢/ ٣٠٢) كلهم عن مالك عن نافع به .

وتابعه جماعة عن نافع به .

أخرجه الطحاوي وأحمد (۲۲/۲) .

الثانية : عن عبد الله بن دينار عنه به إلا أنه قال :

« حتى يقبضه » .

أخرجه مالك (٢/ ١٤٠/ ٤١) والبخاري (٢٣/٢) ومسلم (٥/٨) والنسائي، والشافعي (١٨٨٧) والطحاوي، والبيهقي، والطيالسي (١٨٨٧) وأحمد (٢/ ٤٦)، ٥٩ ، ٧٧ ، ٧٩) من طرق عن ابن دينار به .

الثالثة: عن القاسم بن محمد عن ابن عمر.

« أن رسول الله ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ لَهُ لَهُ مَا لَمُ اللَّهُ اللَّهُ ﴿ وَ اللَّهُ اللَّالِي اللَّهُ ال

أخرجه أبو داود (٣٤٩٥) وأخرجه النسائي (٢/ ٢٢٥) والطحاوي، وأحمد (٢/ ٢١٥) من طريقين عنه . وفي الأولى عند الأولين المنذر بن عبيد المدني، قال ابن القطان : مجهول الحال . وفي الأخرى عند أحمد: ابن لهيعة وهوضعيف .

٢ ـ وأما حديث ابن عباس ، فيرويه طاوس عنه مرفوعاً بلفظ ابن عمـر
 الأول وزاد :

« قال إبن عباس : وأحسب كل شيء مثله » . وفي رواية : « بمنزلة الطعام »

أخرجه مسلم (٥/٧) وأبوداود (٣٤٩٦) والنسائسي (٢/ ٢٢٤) والترمذي (٢/ ٣١٢) وإبن ماجه (٢٢٢٧) والبيهقسي (٣١٧/٥) وأحمد (١/ ٢٢١ ، ٢٧٠ ، ٣٥٦ ، ٣٦٩) والرواية الأخرى له ، وقسال الترمذي :

« حدیث حسن صحیح » .

وفي رواية عنه قال :

« أما الذي نهى عنه رسول الله ﴿ فَهُ ﴾ ، فهو الطعام أن يباع حتى يقبض . قال إبن عباس : ولا أحسب كل شي إلا مثله » .

أخرجــه البخــاري (٢٤/٢) والشافعــي (١٢٥٢) والطحــاوي (٢/ ٢١٨) وابن الجارود (٢٠٦) والطيالسي (٢٦٠٢).

٣ ـ وأما حديث أبي هريرة ، فيرويه سليان بن يسار عنه مرفوعاً بلفظ
 حديث ابن عمر الأول . وفي رواية : « حتى يكتاله » .

أخرجه مسلم (0/0-0) بالرواية الثانية ، والطحاوي (1/1/1) وأحمد (1/1/1/1) .

وفي رواية عنه :

« أنه قال لمروان : أحللت بيع الربا ؟! فقال مروان : ما فعلت ، فقال أبو هريرة : أحللت بيع الصكاك ، وقد نهى رسول الله ﴿ عن بيع الطعام حتى يستوفى . قال : فخطب مروان الناس ، فنهى عن بيعها . قال سليان : فنظرت إلى حرس ٍ يأخذونها من أيدي الناس » .

أخرجه مسلم وأحمد (٢/ ٣٢٩ ، ٣٤٩) .

٤ ـ وأما حديث جابر فيرويه أبو الزبير أنه سمعه يقول : كان رسول الله
 قول :

« اذا ابتعت طعاماً، فلا تبعه حتى تستوفيه » .

أخرجه مسلم (٥/ ٩) والطحاوي (٢١٧/٢) والبيهقي (٥/ ٣١٢) وأحمد (٣١٢/٣) .

۱۳۲۹ _ (وقال ابن عمر: « رأيت الذين يشترون الطعام مجازفة على عهد رسول الله ﴿ عَلَيْهِ ﴾ ينهون أن يبيعوه حتى يؤووه إلى رحالهم » متفق عليه) ص ٣٢٤ .

صحيح . وله عنه طريقان :

الأولى: عن سالم بن عبد الله عنه قال:

« لقد رأيت النباس في عهد رسول الله ﴿ يَبْنَاعُونَ جَزَافًا يَعْنِي الطَّعَامِ ، يَضْرِبُونَ أَنْ يَبِيْعُوهُ في مَكَانِهُمْ حَتَى يَؤُووهُ إِلَى رَحَالِهُمْ » .

أخرجه البخاري (٢/ ٢٤ ، ٢٤/٤) ومسلم (٥/٥) وأبو داود (٣١٨/٥) والنسائسي (٢/ ٢٢٥) والطحاوي في « المشكل » (٤/ ٢١٨، ٢١٨ ، ٢١٨ = ٢١٨) والبيهقي (٥/ ٣١٤) وأحمد (٧/٢، ٤٠، ٥٠، ٥٠٠، ١٥٠) من طريق ابن شهاب عنه . وزاد مسلم :

« وحدثني عبيد الله بن عبد الله بن عمر :

أن أباه كان يشتري الطعام جزافاً » .

الطريق الأخرى: عن نافع عنه قال :

« كنا نشتري الطعام من الركبان جزافاً ، فنهانا رسول الله ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الله حتى ننقله من مكانه » .

أخرجه مسلم، والنسائي، وإبن الجارود (٢٠٠٧) والطحاوي (٢/ ٢٠٠)، وفي « المشكل » (٤/ ٢١٩) والبيهقــي (٥/ ٣١٤) وأحمـــد (٢/ ١٥ ، ٢١ ، ١٤٢) .

و في رواية عنه قال :

« كنا في زمان رسول الله ﴿ يَعِينُ الله علينا من يأمرنا

بانتقاله من المكان الذي ابتعناه فيه ، إلى مكان سواه ، قبل أن نبيعه » .

أخرجه مالك (٢/ ٦٤١/٢) وعنه الشافعي (١٢٥٠) والنسائي (٢/ ٢٢٥) والبيهقي (٥/ ٣١٤) وأحمد (٢/ ١١٢ ـ ١١٣) كلهم عن مالك به .

وأخرجه البخاري (7/ 7) والطحاوي في « كتابيه » من طرق أخرى عن نافع به نحوه .

صحيح . وله عنه طريقان :

الأولى: عن أبي صالح حدثني يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن المغيرة عن منقذ مولى سراقة عن عثمان بن عفان به إلا أنه قدم الجملة الأخرى على الأولى . أخرجه الدارقطني (ص ٢٩٢) وعنه البيهقي (٥/٥١٠)

قلت: وهذا سند ضعيف، فإن أبا صالح هو عبد الله بن صالح كاتب الليث، وهو ضعيف. ومنقذ هذا أورده ابن أبي حاتم (٣٦٧/٤) ، بهذا السند له وعنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وكذلك ذكره ابن حبان في « الثقات » (١/ ٢٣١) وقال الحافظ في « الفتح » (٢٨٨/٤):

« مجهول الحال » . وقال في « التقريب » :

« مقبول » .

يعني عند المتابعة . وقد توبع ، وهو

الطريق الأخرى: عن عبد الله بن لهيعة ثنا موسى بن وردان قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: سمعت عثمان رضي الله عنه يخطب على المنبر وهو يقول:

« كنت أبتاع التمر من بطن من اليهود ، يقال لهم بنو قينقاع ، فأبيعه

بربح ، فبلغ ذلك رسول الله ﴿ وَاللهُ ﴿ فَقَالَ :

«يا عثمان إذا اشتريت فاكتل ، وإذا بعت فكل » .

هكذا أخرجه أحمد (٦٢/١) : ثنا أبوسعيد مولى بني هاشم ثنا عبد الله ابن لهيعة . . . وقال الهيثمي في « المجمع » (٩٨/٤) :

« رواه أحمد وإسناده حسن » .

كذا قال ، وابن لهيعة ضعيف ، كها أشار إلى ذلك الحافظ في « الفتح » بيد أنه عقب عليه بما يشعر بتقوية الحديث فقال :

«وفيه ابن لهيعة، ولكنه من قديم حديثه ، لأن ابن عبد الحكم أورده في « فتوح مصر» من طريق الليث عنه » .

قلت: ورواه عنه عبد الله بن يزيد أبوعبد الرحمن المقري، وهو أيضاً من الذين سمعوا منه قديماً، وصححوا حديثهم عنه، ومنهم عبدالله بن المبارك وعبد الله بن وهب :

أخرجه ابن ماجه (۲۲۳۰) بنحوه ، ويأتي لفظه في الذي بعدُه .

ورواه سعيد بن أبي مريم أنا ابن لهيعة قال : حدثني موسى بن وردان أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث أنه سمع عثمان بن عفان رضي الله عنه يقول على المنبر :

« إني كنت أشتري التمركيلاً ، فأقدم به إلى المدينة ، أحمله أنا وغلمان ، وذلك من مكان قريب من المدينة بسوق قينقاع ، فأربح الصاع والصاعين ، فأكتال ربحي ، ثم أصب لهم ما بقي من التمر ، فحدث بذلك رسول الله ﴿ وَهِلَهُ ﴾ ، ثم إنه سأل عثمان رضي الله عنه ؟ قال : نعم يا رسول الله ، فقال رسول الله ﴿ وَهِلَهُ ﴾ . . . » فذكره مثل لفظ أحمد .

أخرجه البيهقي (٥/ ٣١٥) وأشار إلى تقويته بقوله :

« رواه ابن المبارك والوليد بن مسلم وجماعة من الكبــار عن عبــد الله بن. لهيعة » والحديث علقه البخاري (٢٧/٢) بلفظ الكتاب .

۱۳۳۱ ـ (حديث « إذا سميت الكيل فكل » رواه الأثـرم) . ص ۳۲۰

صحيح . وهو رواية في حديث عثمان الذي قبله .

أخرجها ابن ماجه (۲۲۳۰) من طريق عبدالله بن يزيد عن ابن لهيعة عن موسى بن وردان عن سعيد بن المسيب عن عثمان بن عفان قال :

« كنت أبيع التمر في السوق فأقول : كِلْت في وسقى هذا كذا ، فأدفع أوساق التمر بكيله ، وآخذ شفيً ، فدخلني من ذلك شيء ، فسألت رسول الله ﴿ فَقَالَ : إذا سميت الكيل فكله » .

قال البوصيري في « الزوائد » (١٣٨ / ١) :

« هـذا إسناد ضعيف ، لضعف ابن لهيعة ، رواه ابن أبي عمر في « مسنده » عن عبد الله بن يزيد المقري فذكره . ورواه ابن المبارك عن إبن لهيعة بلفظ : « إذا ابتعت فاكتل ، وإذا بعت فكل » . هكذا رواه عبد بن حميد عن ابن المبارك » .

وأقول: جزمه بضعف إسناده ليس بصواب لما سبقت الإشارة إليه في الحديث المتقدم أن رواية عبد الله بن المبارك وأمثاله من القدماء عن ابن لهيعة صحيحة. وإليك بعض النصوص في ذلك ، فقال الحافظ عبد الغني ابن سعيد الأزدى:

« إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح ، ابن المبارك، وابن وهب، والمقرى » .

وذكر الساجي وغيره مثله .

ولذلك فنحن نرى أن الحديث صحيح ، لا سيا وله طريق أخرى ، تقدم ذكرها .

۱۳۳۷ ــ (حدیث ابن عمر: «كنا نشتري الطعام من الركبان جزافاً، فنهانــا رسول الله ﴿ عَلَيْهُ ﴾ أن نبيعه حتى ننقله من مكانه » رواه مسلم ص ٣٢٥ .

صحيح . وتقدم تخريجه قبل حديثين في (الطريق الأخرى).

۱۳۳۳ _ (حدیث « إذا ابتعت فاکتل ») . ص ۳۲۵ صحیح . وتقدم تخریجه قبل حدیثین .

۱۳۳۶ - (حدیث أبي هریرة مرفوعاً: « من أقال مسلماً ، أقال الله عثرته یوم القیامة ». رواه ابن ماجه وأبو داود، ولیس فیه ذکر یوم القیامة) ص ۳۲۵.

صحبيح . أخرجه إبن ماجه (٢١٩٩) عن مالك ابن سعير ثنا الأعمش عن أبي هريرة به . وزاد ابن حبان : « بيعته » .

وأخرجه أبو داود (٣٤٦٠) وكذا ابن حبان (١١٠٣) والحاكم أيضاً (٢/ ٤٥) وأحمد (٢/ ٩٥) وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٨/ ٥٠/٢) وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٨/ ٥٠/٢) وابن البخاري في « المشيخة » (ق ٢/٦١) من طريق يحيى أبن معين : ثنا حفص عن الأعمش به دون قوله: « يوم القيامة » عند أبي داود والحاكم وقال :

« صحيح على شرط الشيخين » . ووافقه الذهبي ، وأقره المنذري في « الترغيب » (٢٠/٣) .

وتابعه إسحاق بن محمد الفروي ثنا مالك بن أنس عن سُمي عن أبي صالح به ولفظه :

« من أقال نادماً عثرته ، أقاله الله عز وجل عثرته يوم القيامة » .

أخرجه الطبراني في « محتصر مكارم الأخلاق » (١/ ١١٥/ ١) وابن حبان في « صحيحه » (١١٠٤ ـ موارد) .

قلت : ورجاله ثقات رجال البخاري غير أن الفروي هذا كان قد كف فساء حفظه ، فإن كان حفظه ، فهو على شرط البخاري .

باب الرّب

السبع الموبقات وما هي يا رسول الله، قال: الشرك بالله، [والسحر]، وقتل النفس، التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات» متفق عليه).

صحیح . أخرجه البخاري (۱۹۳/۲ ، ۱۷/۶ ، ۳۱۳) ومسلم (۱/ ۱۳) و کذا أبو داود (۲۸۷۶) والنسائي (۲/ ۱۳۱) .

۱۳۳٦ _ (حدیث « لعن الله آکل الربا وموکله وشاهدیه وکاتبه » متفق علیه) ص 777 .

صحبيح . وهو من حديث جابر بن عبدالله قال :

« لعن رسول الله ﷺ أكل الربا . . . » الحديث وزاد :

« وقال : وهم سواء » .

أخرجه مسلم (٥/ ٠٥) وابن الجارود (٦٤٦) والبيهقي (٥/ ٢٧٥) وأحمد (٣/ ٣٠٤) من طريق أبي الزبير عنه به . ولم يذكر أحمد الزيادة ، ولم يخرجه البخاري أصلاً!

قلت : وأبو الزبير مدلس، وقد عنعنه .

لكن للحديث شاهد من حديث أبي جحيفة وعبدالله بن مسعود .

أما حديث أبي جحيفة فيرويه ابنه عوف بن أبي جحيفة عن أبيه أنه اشترى غلاماً حجاماً ، فأمر بمحاجمه فكسرت ، فقلت له : أتكسرها ؟ قال : نعم .

« إن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الدم ، وثمن الكلب ، وكسب البغي ، ولعن المصور » . ولعن آكل الربا ، ومؤكله ، والواشمة ، والمستوشمة ، ولعن المصور » .

أخرجه البخاري (٢/ ١٣ و ٤٣ و٣/ ٣٨٣ و٤/ ١٠ و ١٠٠١) والبيهقي (٦/ ٩) وأحمد (٤/ ٣٠٨ و ٣٠٠١) والطيالسي (١١٤٣) ، ولأبي داود (٣٤٨٣) والطحاوي (٢/ ٣٠٠ ـ ٢٢٦) منه النهي عن ثمن الكلب . وعزاه المنذري في « الترغيب » (٣/ ٤٤) بتمامه للبخاري وأبي داود.

٢ ـ وأما حديث ابن مسعود ، فله عنه طرق :

الأولى: عن علقمة عنه قال:

« لعن رسول الله ﷺ أكل الربا ، ومؤكله » .

أخرجه مسلم (٥/ ٥٠) والبيهقي (٥/ ٢٨٥) .

وعزاه المنذري (٣/ ٤٩) للنسائي أيضاً ، فلعله يعني في « السنن الكبرى » له .

الثانية: عن هزيل عنه به .

أخرجه الدارمي (٢/ ٢٤٦) وأحمد (١/ ٤٤٨ و٤٦٦) والطبراني في « المعجم الكبير » (٣/ ٥٣/ ١) .

قلت : وإسناده صحيح على شرط البخاري ، وهزيل بالزاي مصغراً ، ووقع في « الدارمي » : « هذيل » بالذال وهـو تصـحيف ، وهـو ابـن شرحبيل الأودى .

الثالثة : عن عبد الرحمن بن عبدالله بن مسعود عن أبيه به . وزاد :

« وشاهده وكاتبه » .

أخرجه أبو داود (٣٣٣٣) والترمذي (١/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨) وابس ماجمه (٢٢٧٧) والبيهقي (٥/ ٢٧٥) والطيالسي (٣٤٣) وأحمد (٢/ ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٢٠٠٤ و ٤٠٠٤) وفي رواية له : «لعن الله » . وقال الترمذي :

« حدیث حسن صحیح » .

قلت : وأعله المنذري بقوله :

عبدالرحن بن عبدالله لم يسمع من أبيه » .

قلت: قد أثبت سهاعه منه الإمام البخاري كها ذكرنا في تخريج الحديث (١٣٢٢)، وتصحيح الترمذي لحديثه يشعر بأنه متصل عنده ، فالإسناد صحيح .

الرابعة : عن الحارث بن عبدالله أن ابن مسعود قال :

« آكل الربا ، ومؤكله ، وكاتبه ، وشاهداه ، إذا علموا به ، والواشمة والمستوشمة للحسن ، ولاوي الصدقة ، والمرتد أعرابياً بعد هجرته ، ملعونون على لسان محمد على يوم القيامة » . زاد في رواية :

«قال عبدالله: آكل الربا، ومؤكله سواء».

أخرجه النسائي (٢/ ٢٨١) والطحاوي في « مشكل الآثار » (٢٩٧/٢) وابن حبان (١١٥٤) وأحمد (١/ ٤٠٩ و ٤٣٠ و ٤٦٤ ـ ٤٦٥) والزيادة له في رواية من طريق علقمة قال : فذكره .

وإسنادها صحيح .

وأما أصل الحديث ، فهو من طريق الحارث، وهو الأعور، وهو ضعيف . لكن ذكر المنذري أن ابن خزيمة رواه من طريق مسروق عن ابن مسعود .

قلت : أخشى أن تكون وهماً من بعض الرواة ، فقد رأيتها في « المستدرك (١/ ٣٨٧) من طريق يحيى بن عيسى الرملي عن الأعمش عن عبدالله ابن مرة عن مسروق به . وقال :

« صحيح على شرط مسلم » . ووافقه الذهبي .

· قلت : الرملي هذا وإن احتج به مسلم ، ففي حفظه ضعف . قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، يخطىء » .

وقد خالفه سفيان الشوري وشعبة وآخرون، فرووه عن الأعمش عن عبدالله بن مرة عن الحارث بدل مسروق . وهو الصواب ، فمخالفة الرملي لهؤلاء، الثقات الأثبات لا تحتمل . وروايتهم عند من ذكرناهم .

وبالجملة فالحديث بهذه الطرق ثابت صحيح عن ابن مسعود رضي الله عنه، وهو شاهد قوي لحديث جابر، بل هو حديث مشهور، فقد أورده ابن جرير الطبري في «تفسيره» (7/٢/ ٢٢٩) بلفظ الكتاب وزيادة :

« إذا علموا به » . وقال :

« تظاهرت به الأخبار عن رسول الله ﷺ » .

۱۳۳۷ - («روى في ربا الفضل عن ابن عباس ثم رجع » قاله الترمذي وغيره) ص ٣٢٦ .

صحيح . وله عنه طرق .

الأولى : عن أبي نضرة قال :

« سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف؟ فلم يريا به بأساً ، فإني لقاعد عند أبي سعيد الخدري ، فسألته عن الصرف؟ فقال : ما زاد فهو ربا ، فأنكرت ذلك لقولها ، فقال : لا أحدثك إلا ما سمعت من رسول الله على :

جاءه صاحب نخلة بصاع من تمر طيب ، وكان تمر النبي على هذا اللون (وفي رواية : هو الدون) ، فقال له النبي على : أنى لك هذا ؟ قال : انطلقت بصاعين ، فاشتريت به هذا الصاع ، فإن سعر هذا في السوق كذا ، وسعر هذا كذا ، فقال رسول الله على : ويلك أربيت ، إذا أردت ذلك فبع تمرك بسلعة ، ثم اشتر بسلعتك أي تمر شئت ، قال أبو سعيد : فالتمر بالتمر أحق أن يكون ربا ، أم الفضة بالفضة ؟! قال : فأتيت ابن عمر بعد فنهاني ، ولم آت ابن عباس عنه بمكة فكرهه » .

أخرجه مسلم (٥/ ٤٩) والبيهقي (٥/ ٢٨١) .

وللطحاوي (Y/777) منه عن أبي الصهباء :

« أن ابن عباس نزع عن الصرف» .

و إسناده صحيح .

الثانية : عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد قال :

«قلت لابن عباس: أرأيت الذي تقول: الدينارين بالدينار، والدرهمين بالدرهم، أشهد أني سمعت رسول الله على قال:

الدينار بالدينار ، والدرهم بالدرهم ، لا فضل بينهما ، فقال ابن عباس : أنت سمعت هذا من رسول الله على ؟ فقلت : نعم ، قال : فإني لم أسمع هذا، إنما أخبرنيه أسامة بن زيد (١) ، قال أبو سعيد : ونزع عنها ابن عباس » .

أخرجه الطحاوي (٢/ ٢٣١ ـ ٢٣٢) .

قلت : وإسناده صحيح على شرط مسلم .

الثالثة: عن أبي الجوزاء قال:

أخرجه أحمد (٣/ ٥١) وابسن ماجمه (٢٢٥٨) باختصار، والبيهقسي (٥/ ٢٨٢) .

⁽١) يعني : حديث : « لا ربا إلا في نسيئة » . كما صرح بذلك في بعض الروايات الآتية في الحديث التالي .

قلت : والسياق لأحمد ، وإسناده صحيح .

۱۳۳۸ _ (حديث: « لا ربا إلا في النسيئة ») . ص ٣٢٦

صحيح . وهو من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه ، يرويه أبـو صالح قال : سمعت أبا سعيد الخدري يقول :

« الدينار بالدينار ، والدرهم بالدرهم ، مثلاً بمثل ، من زاد أو ازداد ، فقد أربى ، فقلت له : إن ابن عباس يقول غير هذا ، فقال : لقد لقيت ابن عباس ، فقلت : أرأيت هذا الذي تقول ، أشيء سمعته من رسول الله على وجدته في كتاب الله عز وجل ؟ فقال : لم أسمعه من رسول الله الله ، ولم أجده في كتاب الله ، ولكن حدثني أسامة بن زيد أن النبي الله ، ولكن حدثني أسامة بن زيد أن النبي الله ، ولكن حدثني أسامة بن زيد أن النبي الله ، وفي رواية بلفظ الكتاب . وفي أخرى : « إنما الربا في النسيئة » . وفي رواية بلفظ الكتاب . وفي أخرى : « إنما الربا في النسيئة » .

أخرجه البخاري (٢/ ٣١) ومسلم (٥/ ٤٩) والنسائي (٢/ ٢٢) وابن ماجه (٢٢٥٧) والطحاوي (٢/ ٢٣٢) والبيهقي (٥/ : ٢٨) وأحمد (٥/ ٠٠٠٥ و٩٠٢) والسياق لمسلم باللفظ الثاني ، وأما لفظ الكتاب، فهو للبخاري ، والرواية الأخرى لمسلم في رواية ابن ماجه .

ثم أخرجه مسلم والنسائي والدارمي (۲/ ۲۰۹) والشافعي (۱۳۰۳) والطحاوي، والطيالسي (۲۲۲) وأحمد (٥/ ۲۰۱ و۲۰۶ و۲۰۸ و۲۰۸) من طرق أخرى عن ابن عباس به .

وفي لفظ لمسلم وأحمد :

« لا ربا فيا كان يداً بيد » .

۱۳۳۹ ـ (حديث أبي سعيد: « الذهب بالذهب، والفضة بالفضة والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح مثلاً بمثل، يداً بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الآخذ والمعطي سواء» رواه أحمد والبخاري). ص ٣٢٦.

صحيح . وله عنه طرق :

الأولى : عن أبي المتوكل الناجي عنه به .

أخرجه مسلم (٥/ ٤٤) والسياق له، والنسائي (٢/ ٢٢٢) وابن الجارود (٦٤٨) والبيهقي (٥/ ٢٧٨) وأحمد (٣/ ٤٩ ـ ٥٠ و ٣٦ ـ ٧٦ و ٩٧٩)، وعزوه للبخاري بهذا اللفظ وهم . وروى الطيالسي (٢٢٢٥) منه طرفه الأول، وأخرج الدارقطني (٢٩٩) والحاكم (٢/ ٤٩) من طريقه طرفه الآخر:

« الأخذ والمعطى سواء في الربا » . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي .

وفاتهما أنه عند مسلم أتم !

الثانية: عن نافع عنه مرفوعاً بلفظ:

« لا تبيعوا الذهب بالذهب ، إلا مثلاً بمثل ، ولا تُشفّوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ، ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا غائباً بناجز » .

أخرجه البخاري (٢/ ٣١) ومسلم (٥/ ٤٢) ومالك (٢/ ٦٣٢) و والنسائي (٢/ ٢٢٢) والترمذي (١/ ٢٣٤) والشافعي (١٢٨٩) والطحاوي (٢/ ٣٣٣) وابن الجارود (٦٤٩) والبيهقي (٥/ ٢٧٦) وأحمد (٣/ ٤ و٥ و و٦٠) وزاد مسلم في رواية في آخره:

« إلا يدأ بيد » . وقال الترمذي :

« حدیث حسن صحیح » .

الثالثة : عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عنه مرفوعاً باختصار .

رواه مسلم والطحاوي .

الرابعة: عن عبدالله بن حنين أن رجلاً من أهل العراق قال لعبدالله بن عمر إن ابن عباس قال ـ وهو علينا أمير ـ: من أعطى بالدرهم مائة درهم فليأخذها ، فقال عبدالله بن عمر : سمعت عمر بن الخطاب يقول : قال رسول

الله ﷺ: الذهب بالذهب وزناً بوزن ، فمن زاد فهو ربا ، قال ابن عمر : إن كنت في شك فسل أبا سعيد الخدري عن ذلك ، فسأله ، فأخبره أنه سمع ذلك من رسول الله عنه ، فأستغفر ربه ، وقال : إنما هو رأي مني » .

أخرجه الطحاوي (٢/ ٢٣٤) والطبراني في « المعجم الكبير » (١/ ٥/١) عن ابن لهيعة قال : ثنا أبو النصرعن عبدالله بن حنين .

قِلت : وابن لهيعة سيء الحفظ ، لكن حديثه حسن في الشواهد .

• ١٣٤ ـ (حديث «لا تفعل، بع الجمع بالدراهم، ثم ابتع بالدراهم جنيباً، وقال في الميزان مثل ذلك » رواه البخاري) ص ٣٢٧ .

صحيح . أخرجه البخاري (٢/ ٣٥ و ٢١) وكذا مسلم (٥/ ٤٧ ـ ٤٨) ومالك (٢/ ٦٢٣/ ٢) والنسأئي (٢/ ٢٢٢) والدارمي (٢/ ٢٥٨) والشافعي (١٣٠٠) والطحاوي (٢/ ٢٣٣) وفي « المشكل » (٢/ ٢٢) والدارقطني (٥/ ٢٨٥ و ٢٩١ و ٢٩٢) من طريق سعيد بن المسيب عن أبي سعيد وأبي هريرة :

« أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً (وفي رواية : بعث سوادة بن غزية أخا بني عدي من الأنصار ، وأمره) على خيبر ، فجاءهم بتمر جنيب ، قال : أكلًّ تمر خيبر هكذا ؟ قال : إنا لنأخذ الصاع بالصاعين ، والصاعين بالثلاثة ، فقال : لا تفعل . . . » الحديث .

والرواية الأخرى للدارقطني ، وبعضها للدارمي .

۱۳٤۱ ـ (حديث معمر بن عبد الله: «أنه نهى عن بيع الطعام بالطعام وإلا مثلاً بمثل » . رواه مسلم) . ص ٣٢٧

صحبيح أخرجه مسلم (٥/٧٤) وكذا الطحاوي (١٩٧/٢) والدارقطني (٢٩٩) والبيهقي (٥/ ٢٨٣ و٢٨٥) وأحمد (٢/ ٢٠٠ - ٤٠١ والدارقطني بُسر بن سعيد عن معمر بن عبدالله :

« أنه أرسل غلامه بصاع قمح ، فقال : بعه ، ثم اشتر به شعيراً ، فذهب الغلام فأخذ صاعاً وزيادة بعض صاع ، فلما جاء معمراً أخبره بذلك ، فقال له معمر : لم فعلت ذلك ؟ انطلق فرده ، ولا تأخذن إلا مثلاً بمثل ، فإني كنت أسمع رسول الله على يقول : الطعام بالطعام ، مثلاً بمثل ، قال : وكان طعامنا يومئذ الشعير ، قيل له : فإنه ليس بمثله ، قال : إني أخاف أن يضارع » .

هذا لفظه عند مسلم ، وكذلك هو عند الأخرين جميعاً .

۱۳٤۲ ـ (حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال : « المكيال مكيال أهل المدينة ، والوزن وزن أهل مكة » . رواه أبو داود والنسائسي) . ص ۳۲۸

صحيح . أخرجه أبو داود (۴ 8 والنسائي (7 1) وكذا ابن الأعرابي في « معجمه » (ق 7 1) والطبراني في « المعجم الكبير » (8 7) والبيهقي (7 8) وأبو نعيم في « الحلية » (1 7) كلهم من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين عن سفيان عن حنظلة عن طاوس عنه به .

وتابعه الفريابي : ثنا سفيان الثوري به .

أخرجه الطحاوي في « المشكل » (٢/ ٩٩) وقال أبو نعيم :

« حديث غريب من حديث طاوس وحنظلة ، ولا أعلم رواه عنه متصلاً إلا الثوري » .

قلت : وهو ثقة حافظ إمام ، وكذلك من فوقه كلهم ثقات أثبات من رجال الشيخين ، وحنظلة هو ابن أبي سفيان . فالسند صحيح غاية .

وتابعهما أبوأحمد الزبيري عن سفيان ، إلا أنه خالفهما في إسناده فقال : « ابن عباس » ، بدل « ابن عمر » . وفي متنه فقال :

« . . . مكيال أهل مكة ، و . . . ميزان أهل المدينة » .

أخرجه البيهقي ، وكذا البزار ، كما في « المجمع » (٧٨/٤) للهيثمي ، وقال :

« ورجاله رجال الصحيح » .

قلت : ولكنه شاذ للمخالفة في السند والمتن ، على أنه يبدو أنه كان يضطرب في متنه ، فتارة يرويه هكذا على القلب ، وتارة على الصواب موافقاً لرواية أبى نعيم والفريابي ، فقال أبو داود عقبه :

« وكذا رواه الفريابي وأبو أحمد عن سفيان ، وافقهما في المتن ، وقال أبو أحمد : « عن ابن عباس » ، مكان ابن عمر ، ورواه الوليد بن مسلم عن حنظلة ، قال : « وزن المدينة ، ومكيال مكة » ، واختلف في المتن في حديث مالك بن دينار عن عطاء عن النبي عليه في هذا » .

قلت: فالظاهر من كلام أبي داود هذا أن أبا أحمد وافق الفريابي وأبا نعيم على متن الحديث، ورواية البيهقي صريحة في المخالفة فيه، فلعلمه كان يضطرب فيه، فتارة يوافق، وتارة يخالف (١)، ولا شك أن الرواية الموافقة أولى بالقبول، وبه جزم البيهقي فقال:

« هكذا رواه أبو أحمد الزبيري ، فقال : « عن ابن عباس » ، وخالف أبا نعيم في لفظ الحديث ، والصواب ما رواه أبو نعيم بالإسناد واللفظ» .

وخالفه أبوحاتم فقال ابنه في « العلل » (١/ ٣٧٥) بعد أن ساق الحديث بلفظ أبي نعيم ، من طريقه عن ابن عمر ، ومن طريق أبي الزبير عن ابن عباس :

« سألت أبي أيهما أصح ؟ قال : أخطأ أبونعيم في هذا الحديث ، والصحيح عن ابن عباس عن النبي على حدثني أبي قال : حدثنا نصر بن على الجهضمي قال : قال لي أبو أحمد : أخطأ أبونعيم فيا قال : (عن ابن عمر) » .

⁽١) ثم رأيت ابن حبان قد اخرجه (٥، ١١) على الموافقة .

قلت: الاحتجاج بقول أبي أحمد الذي هو أحد الفريقين المتخالفين على تخطئه الفريق الآخر مما لا يخفى فساده ، لأن أقل ما يقال فيه أنه ترجيح بدون مرجح ، هذا لولم يكن مع مخالفه ما يرجح روايته عليه ، فكيف ومعه متابعة الفريابي له!

لا يقال: إن أبا الزبيرقد تابعه أيضاً الوليد بن مسلم ، كها تقدم عن أبي داود . لأننا نقول : إن الوليد كان يدلس تدليس التسوية ، على أن أبا داود علقها عنه، ولم يسندها .

وأما رواية عطاء المرسلة ، فقد ذكر أبو داود الاختلاف فيها أيضاً ، وقد أخرجها عبد الرزاق باللفظ الأول كما في « الجامع الكبير » (١/٣٧٧) .

ومما يؤيد ما سبق من الترجيح أن المعروف أن أهل مكة أهل تجارة فهم بالموازين أخبر ، بخلاف أهل المدينة ، فهم أهل نخيل وتمر ، فهم للكيل أحوج وبه أعرف . والله أعلم .

والحديث صححه ابن الملقن في « الخلاصة » (ق ٦٤ - ٦٥ - النسخة الأخرى) وصححه الدارقطني أيضاً والنووي، وابن دقيق العيد، والعلائي كما في « فيض القدير » .

ضعيف مرفوعاً. أخرجه الدارقطني في « سننه » (٢٩٤) من طريق المبارك عن مجاهد عن مالك بن أنس عن أبي الزناد عن سعيد بن المسيب أن رسول الله على قال :

« لا ربا إلا في ذهب أو فضة ، أو مما يكال أو يوزن ، ويؤكل ويشرب » وقال :

« هذا مرسل ، ووهم المبارك على مالك برفعه إلى النبي ﷺ ، وإنما هو من

قول سعيد بن المسيب » .

وقال ابن القطان كما في « نصب الراية » (٤/ ٢٧):

« والمبارك ضعيف ، ومع ضعفه ، عن مالك يرفعه ، والناس رووه عنه موقوفاً » .

قلت : وهو في « الموطأ » (٢/ ٣٣/ ٣٧) عن أبي الزناد به موقوفاً . وعنه محمد بن الحسن الشيباني في « موطئه » (ص ٣٥٣ ــ بشرحــه) ، وكذلك رواه عبد الرزاق كما في « كنز العمال » (٤٩٩٤ / ٢٣٣/ ٢٩٩٤) .

١٣٤٤ _ (قال عمار « العبد خير من العبدين، والشوب خير من الثوبين، فما كان يداً بيد فلا بأس به، إنما الربا في النسء إلا ما كيل أو وُزن » . ص ٣٢٨ .

صحيح . أخرجه ابن حزم في « المحلى » (٨/ ٤٨٤) عن رباح بن الحارث أن عمار بن ياسرقال في المسجد الأكبر: فذكره .

قلت: وإسناده صحيح.

فصـــل

1780 - (حديث أبي سعيد: « لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً عثل ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا منها غائباً بناجر » متفق عليه)ص ٣٢٩

صحبيح . وتقدم تخريجه تحت الحديث (١٣٣٩) الطريق الثانية .

١٣٤٦ _ (قوله ﷺ في حديث عبادة: فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد » رواه أحمد ومسلم)ص ٣٢٩ .

صحیح . أخرجه مسلم (٥/ ٤٤) وأحمد (٣٢٠) وكذا أبـو داود (٠ ٣٣٥) وابن الجارود (٠ ٦٥) والدارقطني (٢٩٩) والبيهقي (٥/ ٢٧٨ و٢٨٤)

(من طريق أبي قلابة عن أبي الأشعث عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الشيك :

« الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبرُّ بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مِثلاً بمثل ، سواء بسواء ، يداً بيد ، فإذا اختلفت . . . » الخ . وصححه البيهقي .

وتابعه مسلم بن يسار المكي عن أبي الأشعث الصنعاني به ، ولفظه :

« الذهب بالذهب تبرها وعينها ، والفضة بالفضة تبرها وعينها ، والبر بالبر ، مدّي بمدي ، والشعير بالشعير مدي بمدي ، والتمر بالتمر مدي بمدي ، والملح بالملح مدي بمدي ، فمن زاد أو ازداد ، فقد أربى ، ولا بأس ببيع الذهب بالفضة ، والفضة أكثرها ، يداً بيد ، وأما نسيئة فلا ، ولا بأس ببيع البر بالشعير ، والشعير أكثرهما ، يداً بيد ، وأما نسيئة فلا » .

أخرجه أبو داود (٣٣٤٩) والنسائي (٢/ ٢٢٢) والطحاوي (٢/ ١٩٧) والبيهقي (٥/ ٢٧٧) .

قلت : وإسناده صحيح ، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم غير مسلم بن يسار المكي، وهو ثقة عابد .

وفي رواية للطحاوي بنحوها وزاد :

« وذكر الشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح كيلاً بكيل ، فمن زاد ، أو ازداد ، فقد أربى ، ولا بأس ببيع الشعير بالبر ، يداً بيد ، والشعير أكثرهما » .

وسندها صحيح أيضاً .

١٣٤٧ ـ (حديث عمر مرفوعاً :«الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء، والبر بالبر ربا إلا هاء وهاء » متفق عليه)ص ٣٢٩ .

صحبيح . أخرجه البخاري (٢/ ٢٤) ومسلم (٥/ ٤٣) ومالك أيضاً

« حدیث حسن صحیح » .

وله طريق أخرى عن عمر مختصراً، تقدم ذكرها في تخريج الحديث المتقدم (١٣٣٩).

۱۳٤۸ ــ (حديث «لا بأس ببيع البر بالشعير والشعير أكثرهما يداً بيد » رواه أبو داود) . ص ۳۲۹ .

صحيح . وهو قطعة من حديث عبادة بن الصامت الذي خرجناه قبل حديث .

۱۳٤٩ ـ (حديث « الذهب بالذهب وزنا بوزن، والفضة بالفضة وزناً بوزن، والبر بالبركيلاً بكيل، والشعير بالشعير كيلاً بكيل » رواه الأثرم) . ص ۳۳۰ .

صحيح . وهو رواية للطحاوي من حديث عبادة بن الصامت، تقدمت عند تخريج حديثه برقم (١٣٤٦) .

۱۳۵۰ ـ (حديث « نهى عن بيع الحي بالميت » ذكره أحمد، واحتج به) ص ۳۳۰ .

حسن . أخرجه الشافعي (١٣٠٦) ، أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن القاسم بن أبي بزة قال :

« قدمت المدينة ، فوجدت جزوراً قد نحرت ، فجزئت أجزاء ، كل جزء منها بعناق ، فأردت أن أبتاع منها جزءاً ، فقال لي رجل من أهل المدينة : إن

رسول الله ﴿ مَن أَن يَبَاعُ حَي بَمِيتُ ، قال : فَسَالَتُ عَن ذَلَكَ الرَّجِـلُ ، فَأَخْبِرَتُ عَنْهُ خَيْراً » .

قلت : ومن طريقه أخرجه البيهقي (٥/ ٢٩٧ ـ ٢٩٧)٠

وإسناده ضعيف لعنعنة إبن جريج ، وضعف مسلم وهو ابن خالمد الزنجي، وجهالة الرجل الذي لم يسم ، ويحتمل أنه تابعي ، كما يحتمل أنه صحابي ، وهذا بعيد ، لأن قوله : « فأخبرت عنه خيراً » مما لا يقال عادة في الصحابة لأنهم كلهم عدول ، فالراجح أنه تابعي، فهو مرسل .

وقد جاء مرسلاً من طريق أخرى عن سعيد بن المسيب :

« نهى رسول الله ﴿ﷺ﴾ أن يبتاع الحي بالميت » .

أخرجه ابن حزم في « المحلي » (١٧/٨) وأعله بالإرسال .

ورجاله ثقات . ورواه مالك بنحوه كما يأتي بعد هذا .

ثم روى الشافعي، وعنه البيهقي من طريق أبي صالح مولى التوأمة عن ابن عباس عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه:

« أنه كره بيع اللحم بالحيوان » .

قلت : وأبوصالح هذا ضعيف .

وله شاهد مسند ، يرويه الحسن البصري عن سمرة بن جندب: «أن النبي الله عن بيع الشاة باللحم » .

أخرجه الحاكم (٢/ ٣٥) وعنه البيهقي (٥/ ٢٩٦) ، وقال شيخه :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي ! وقال البيهقي :

« هذا إسناد صحيح ، ومن أثبت سهاع الحسن من سمرة ، عده موصولاً ، ومن لم يثبته فهو مرسل جيد ، يضم إلى مرسل سعيد بن المسيب والقاسم ابن أبي بزة ، وقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه » .

وجملة القول أن الحديث بهذه الطرق حسن على أقل الدرجات، وكأنه لذلك احتج به الإمام أحمد . والله أعلم .

۱۳۵۱ _ (حديث سعيد بن المسيب مرفوعاً : « نهمى عن بيع اللحم بالحيوان » رواه مالك في الموطأ) ص ۳۳۰ .

حسن . أخرجه مالك (٢/ ٦٥٥/ ٦٤) وعنه محمد بن الحسن في « موطئه » ص (٣٣٩) وكذا الدارقطني (٣١٩)، والحاكم (٢/ ٣٥)، والبيهقى (٥/ ٢٩٦) وقال :

« هذا هو الصحيح (يعني مرسلاً) ، ورواه يزيد بن مروان الخلال عن مالك عن الزهري عن سهل بن سعد عن النبي ﴿ الله عن عن سهل بن سعد عن النبي ﴿ الله عن الله

قلت : وذكر الحافظ في « التلخيص » مثله عن الدارقطني ، وقال :

« وحكم بضعفه ، وصوب الرواية المرسلة التي في « الموطأ » ، وتبعه ابن الجوزي ، وله شاهد من حديث ابن عمر ، رواه البزار ، وفيه ثابت بن زهير وهو ضعيف ، وأخرجه من رواية أبي أمية بن يعلى عن نافع أيضاً وأبو أمية ضعيف ، وله شاهد أقوى من رواية الحسن عن سمرة ، وقد اختلف في صحة سماعه منه . أخرجه الحاكم والبيهقي عن ابن خزيمة » .

قلت : والراجح أنه سمع منه في الجملة ، لكن الحسن مدلس، فلا يحتج بحديثه إلا ما صرح فيه بالسماع ، وأما هذا فقد عنعنه ، لكنه يتقوى بمرسل سعيد وغيره كما ذكرنا في الحديث الذي قبله . والله أعلم .

وحديث مالك الموصول أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٣٣٤/٦) من طريق يزيد بن عمرو بن البزاز، ثنا يزيد بن مروان، ثنا مالك بن أنس عن الزهري عن سهل بن سعد أن النبي ﴿ الله عن سعد أن النبي ﴿ الله عن سهل بن سعد أن النبي ﴿ الله عن الله عن

« غريب من حديث مالكِ عن الزهري عن سهل ، تفرد به يزيد بن عمر و عن يزيد » .

قلت : وهو كذاب كما قال ابن معين ، وضعفه غيره .

۱۳۵۲ _ (حدیث سعد بن أبي وقاص : « أن النبي ﴿ الله الله عن بیع الرطب بالتمر ، فقال : أینقص الرطب إذا یبس ؟ قالوا : نعم ، فنهی عن ذلك » رواه مالك وأبو داود) . ص ۳۳۱

صحيح . أخرجه مالك في « الموطأ » (٢٢/ ٦٢٤) وعنه أبو داود (٣٣٥٩) والنسائي (٢/ ٢١٩) والترمذي (١/ ٢٣١) وابن ماجه (٢٢٦٤) والنسافعي (١٣٠٤) والطحاوي (٢/ ١٩٩) وابن الجارود (٢٥٧) والشافعي (١٩٠٥) والطحالي والدارقطني (١٩٠٩) والجاكم (٢/ ٣٨) والبيهقي (٥/ ٢٩٤) والطياليي (٢١٤) وأحمد (١/ ١٧٥) كلهم من طريق مالك عن عبد الله بن يزيد أن زيداً أبا عياش أخبره:

« أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن البيضاء بالسَّلت ، فقال له سعد: أيتهما أفضل ؟ قال : البيضاء ، فنهاه عن ذلك ، وقال سعد : سمعت رسول الله و الله عن اشتراء التمر بالرطب ؟ فقال . . . » فذكره .

وتابع مالكاً إسهاعيل بن أمية عن عبد الله بن يزيد به دون الموقوف . أخرجه النسائي، والدارقطني، والحاكم، والبيهقي، وأحمد (١/٩٧١) .

وتابعه أسامة بن زيد أيضاً .

رواه ابن الجارود والطحاوي .

وتابعهم يحيى بن أبي كثير ، لكنه خالفهم في متنه فقال :

« نهى رسول الله ﴿ عَلَيْهِ ﴾ عن بيع الرطب بالتمر نسيئة » .

فزاد فيه « نسيئة » .

أخرجه أبو داود (٣٣٦٠) والطحاوي والدارقطني والبيهقي . وقال الطحاوي :

« هذا أصل الحديث ، فيه ذكر النسيئة » . وقال الحاكم :

« هذا حديث صحيح ، لإجماع أثمة النقل على إمامة مالك بن أنس ،

وأنه محكم في كل ما يرويه من الحديث ، إذ لم يوجد في رواياته إلا الصحيح ، خصوصاً في حديث أهل المدينة ، ثم لمتابعة هؤلاء الأئمة إياه في روايته عن عبد الله بن يزيد ، والشيخان لم يخرجاه ، لما خشياه من جهالة زيد بن أبي عياش » .

قلت: أما زيد ، فهو إبن عياش أبو زيد الزرقي ، فقد قبل فيه : مجهول ، لكن وثقه ابن حبان والدارقطني وقال الحافظ في « التقريب » : «صدوق » ، وصحح حديثه هذا الترمذي وإبن خزيمة وابن حبان والحاكم كما تقدم ووافقه الذهبي ، وصححه أيضاً ابن المديني كما قال الحافظ في « بلوغ المرام » . فالحديث صحيح إن شاء الله تعالى ، غير أن الزيادة التي رواها يحيى : « نسيئة » ، لا تصح لتفرده بها دون من ذكرنا من الثقات . ويؤيده أن عمران بن أبي أنس قال : سمعت أبا عياش يقول :

« سألت سعد بن أبي وقاص عن اشتراء السلت بالتمر (كذا ولعله بالبر) فقال سعد » فذكره مثل رواية مالك دون الزيادة .

أخرجه الحاكم (٤٣/٢) وعنه البيهقي من طريق مخرمة بن بكير عن أبيه عن عمران به . وقال :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي .

قلت: لكن خالفه عمرو بن الحارث فقال: عن بكير بن عبد الله: عن عمران ابن بي أنس أن مولى لبني نخزوم حدثه أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن الرجل يسلف الرجل الرطب بالتمر إلى أجل ؟ فقال سعد: نهانا رسول الله

أخرجه الطحاوي .

ورجاله ثقات كلهم ، وكذلك رجال الحاكم . لكن لعل روايته أرجح من رواية الطحاوي ، لأن مخرمة ابن بكير وهو ابن عبدالله بن الأشح أعرف بحديث أبيه من غيره من الثقات ، مع موافقتها لرواية عبد الله بن يزيد على ما رواه الجهاعة عنه . وقد رجح روايتهم عنه الإمام الدارقطني ، وتبعه البيهقي فنقل عنه أنه قال عقب رواية يحيى الشاذة :

« خالفه مالك وإسهاعيل بن أمية والضحاك بن عثمان وأسامة ابن زيد ، ولم يقولوا فيه « نسيئة » ، واجتماع هؤلاء الأربعة على خلاف ما رواه يجيى يدل على ضبطهم للحديث ، وفيهم إمام حافظ ، وهو مالك بن أنس » .

قال البيهقى :

« والعلة المنقولة في هذا الخبر تدل على خطأ هذه اللفظة ، وقد رواه عمران ابن أبي أنس عن أبي عياش نحو رواية الجماعة » .

ثم ساقها .

۱۳۵۳ _ (حديث أنس: «أن النبي ﴿ عَنْ المحاقلة » رواه البخارى. وقال جابر: « المحاقلة بيع النزرع بمائسة فرق من المخاطة ») ص ۳۳۱ .

صحيح . أخرجه البخاري (٣٦/٢) وكذا الطحاوي (٢/ ٢٠٩) والدارقطني (٣٥/ ٢٠٩) والحاكم (٣٥/ ٥) والبيهقي (٥/ ٢٩٩ - ٢٩٩) من طريق عمر ابن يونس بن القاسم اليامي قال : حدثني أبي قال : حدثنا إسحاق بن أبي طلحة الأنصاري عن أنس بن مالك به وزاد :

« والمخاضرة ، والملامسة ، والمنابذة ، والمزابنة » .

وزاد الطحاوي والدارقطني:

« قال عمر : فسر لي أبي في المخاصرة قال : لا ينبغي أن يشترى شيء من النخل حتى يونع : يحمر أو يصفر » .

وذكر الحاكم مثله عن الأستاذ أبي الوليد الفقيه ، وقال :

« هذا حديث صحيح الإسناد ، تفرد بإخراجه البخاري » .

ووافقه الذهبي .

١٣٥٤ - (قال جابر: « المحاقلة بيع النزرع بمائة فرق من

الحنطة »). ص ٣٣١

صحيح . أخرجه الشافعي (١٢٧٤) : أخبرنا ابن عيينة عن ابن جريج عن عطاء عن جابر بن عبد الله:

« أن رسول الله ﴿ إِنَّهُ نهى عن المخابرة ، والمحاقلة ، والمزابنة ، والمحاقلة أن يبيع الرجل الزرع بماثة فرق حنطة ، والمزابنة أن يبيع الثمر في رؤوس النخل بمائة فرق ، والمخابرة كراء الأرض بالثلث والربع » .

ومن طريق الشافعي رواه الطحاوي (٢/ ٢١٤) والبيهقي (٥/٧٠٧) .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين لولا أن ابن جريج قد عنعنه ، لكن قد روى ابن أبي خيثمة بإسناده الصحيح عن ابن جريج قال :

« إذا قلت : قال عطاء ، فأنا سمعته منه ، وإن لم أقل : سمعت .

قلت : وهذه فائدة عزيزة فاحفظها فإني كنت في غفلة منها زمناً طويلاً ، ثم تنبهت لها ، فالحمد لله على توفيقه .

وبها تبين السر في إخراج الشيخين لحديث ابن جريج عن عطاء معنعنا ، ومنه هذا الحديث ، فقد أخرجه البخاري في « صحيحه » (١٧/٨ - ٨٢) ومسلم (١٧/٥) من طرق عن سفيان بن عيينة به دون التفسير .

وقد رواه مسلم من طریق أخرى عن ابس جریج : أخبرنسي عطاء به وزاد :

«قال عطاء: فسرلنا جابر: أما المخابرة، فالأرض البيضاء يدقها الرجل، إلى الرجل فينفق فيها، ثم يأخذ من الثمر. وزعم أن المزابنة بيع الرطب في النخل بالتمر كيلاً، والمحاقلة في الزرع على نحو ذلك، يبيع الزرع القائم بالحب كيلاً».

۱۳۵٥ _ (حديث ابن عمرمرفوعاً: «نهى عن بيع الثهار حتى تزهو وعن بيع السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة » رواه مسلم)ص ٣٣١ .

صحیح . أخرجه مسلم (٥/ ١١) وكذا أبو داود (٣٣٦٨) والنسائي (٢/ ٢٢٠) والترملذي (١ / ٢٣١) وابسن الجارود (٢٠٥) والبيهقسي (٥/ ٣٠٣ – ٣٠٣) وأحمد (٢/ ٥) من طريق إسهاعيل عن أيوب عن نافع عنه به وزاد :

« نهى البائع والمشتري » . وقال الترمذي :

« حدیث حسن صحیح » .

وأخرجه البخاري (۲/ ۳۴) ومسلم ومالك (۲/ ۲۱۸/۲) وأبو داود (رقسم ۳۳۲۷) والنسائسي والدارمسي (۲/ ۲۰۲) وابسن ماجسه (۲۲۱۶) والطحاوي (۲/ ۲۱۰) والطيالسي (۱۸۳۱) وأحمد (۷/۲، ۲۲ ـ ۳۳، ۲۳) من طرق أخرى عن نافع به مختصراً بلفظ :

« نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ، نهى البائع والمبتاع »

وفي لفظ :

« لا تبتاعوا الثمر حتى يبدو صلاحه ، وتذهب عنه الآفة . قال : يبـدو صلاحه : حمرته وصفرته » .

أخرجه مسلم والبيهقي (٥/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠).

وله روايات وألفاظ أخرى، ذكرتها في « أحاديث البيوع » .

۱۳۵٦ ـ (حديث فضالة قال : « أتى النبي ﴿ يَكُونَ بقلادة فيها ذهب وخرز ، اشتراها رجل بتسعة دنانير أو سبعة فقال ﴿ يَكُونَ ﴾ : لا حتى تميز بينهما ، قال ، فرده حتى ميز بينهما » رواه أبو داود ، ولمسلم ، « أمر بالذهب الذي في القلادة فنزع وحده ثم قال الذهب بالذهب وزناً بوزن ») . ص ٣٣٢ .

صحيح . وله عنه طريقان :

الأولى: عن حنش الصنعاني عنه قال:

« أتي النبي ﴿ﷺ عام خيبُر ، بقلادة فيها ذهب وخمرز (وفي رواية :

فيها حرز معلقة بذهب) ابتاعها رجل بتسعة دنانير أو سبعة دنانير ، فقال النبي ﴿ الله عَلَى الله عَلَى الله وبينه ، فقال : إنما أردت الحجارة ، فقال النبي ﴿ الله عَلَى تَمَيْرُ بِينَهُمَا ، قال : فرده حتى ميز بينهما »

هكذا أخرجه أبو داود (٣٣٥١) والطحاوي (٢/ ٢٣٦) والدارقطني (ص ٢٨٩ _ ، ٢٩١) والبيهقي (٥/ ٣٩٣) من طرق عن عبد الله بن المبارك عن سعيد بن يزيد : حدثني خالد بن أبي عمران عن حنش به . ومن هذا الوجه رواه مسلم أيضاً (٥/ ٤٦) ولكنه لم يسق لفظه ، بل أحال به على لفظ آخر ، ساقه من طريق الليث عن أبي شجاع سعيد بن يزيد به، ونصه : قال :

« اشتریت یوم خیبر قلادة باثنی عشر دیناراً ، فیها ذهب ، وخرز ، ففصلتها ، فوجدت فیها أكثر من اثنی عشر دیناراً ، فذكرت ذلك للنبی و فله ، فقال : لا تباع حتى تفصل » .

وهـو رواية لأبـي داود (٣٣٥٢) والنسائـي (٢٢٣/٢) والترمــذي (١/ ٢٣٧) والطحــاوي والبيهقـي (٥/ ٢٩١) وأحمــد (٢/ ٢١) وقــال الترمذي :

« حدیث حسن صحیح » .

الثانية : عن على بن رباح اللخمَّي قال : سمعت فضالة بن عبيد الأنصاري يقول :

« أتي رسول الله ﴿ فَهُ ﴾ ، وهو بخيبر ، بقلادة فيها خرز ، وذهب ، من المغانم تباع ، فأمر رسول الله ﴿ فَهُ بِالذَّهِبِ »

أخرجه مسلم (٥/ ٤٦) وابن الجارود (٢٥٤) والطحاوي (٢٣٧)) وفي « المشكل » (٢٤٣ / ٢٤٢) والدارقطني (٢٩٠) والبيهقي (٥/ ٢٩٢).

۱۳۵۷ _ (حديث «فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم يداً بيد ») .

صحیح . ومضی برقم (۱۳٤٦) .

۱۳۵۸ - (حدیث عبد الله بن عمرو: « أن النبي ﴿ اَلَهُ أَمِهُ أَن يَجَهَرُ جَيْشًا فَكَانَ يَأْخُذُ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة». رواه أحمد وأبو داود والدارقطني وصححه) . ص ۳۳۳

حسن . وله طريقان :

الأولى : عن حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن مسلم بن جبير عن أبي سفيان عن عمرو بن حريش عنه:

« أن رسول الله ﴿ أَمُوهُ أَنْ يَجِهْزَ جَيْشًا ، فَنَفَدَتَ الْإِبِلَ ، فَأَمُرُهُ أَنْ يأخذ في قلاص الصدقة ، فكان يأخذ البعير . . . » الخ .

هـكذا أخرجــه أبــو داود (٣٣٥٧) وكذا الطحــاوي (٢/ ٢٢٩) والدارقطني (٥/ ٣١٨) ، والحاكم (٢/ ٥٦ ـ ٥٧) والبيهقي (٥/ ٢٧٧) وقال :

« اختلفوا على محمد بن إسحاق في إسناده ، وحماد بن سلمة أحسنهم سياقة له »

قلت : وإسناده ضعيف ، فيه عنعنة ابن إسحاق . ومسلم بن جبير ، وعمرو ين حريش مجهولان كها في « التقريب » . وقال ابن القطان :

« هذا حديث ضعيف ، مضطرب الإسناد » .

ثم فصل القول في ذلك ، وبين جهالة الرجلين ، فراجع كلامه في « نصب الراية » (1/4) ، وأورده ابن أبي حاتم في « العلل » (1/4) وتكلم عليه بما لا يشفي .

ومن وجوه اضطرابه ، رواية جرير بن حازم عن محمد بن إسحاق عن أبي سفيان عن مسلم بن جبير عن عمر و بن الحريش قال :

« سألت عبد الله بن عمرو بن العاص فقلت : إنا بأرض ليس بها دينار ولا درهم ، وإنما نبايع بالإبل والغنم إلى أجل ، فها ترى في ذلك ؟ قال : على الخبير سقطت ، جهز رسول الله ﴿ عَلَيْكُ جَيْشًا عَلَى إَبِلَ مَنَ إِبِلَ الصَّدَقَة حَتَى

نفدت ، وبقي ناس ، فقال رسول الله ﴿ الله ﴿ الله عَلَيْهُ : اشترلنا إبلاً من قلائص من إبل الصدقة إذا جاءت حتى نؤديها إليهم ، فاشتريت البعير بالاثنين والثلاث قلائص حتى فرغت ، فأدى ذلك رسول الله ﴿ الله ﴿ الله ﴿ الله الصدقة » .

أخرَجه الدارقطني وأحمد (٢/ ١٧١) .

ووجه المخالفة فيه ظاهر ، فإنه جعل الراوي عن ابن الحريش مسلم بن جبير ، بدل أبي سفيان في رواية حماد ، والاضطراب من السراوي - وهـو إبسن إسحاق هنا ـ في الرواية بما يدل على أنه لم يضبطها ولم يحفظها ، فهوضعف آخر في السند علاوة على جهالة الرجلين .

وبما سبق تعلم ما في قول الحاكم :

« هذا حديث صحيح على شرط مسلم »!

من البعد عن الصواب . ومن العجيب أن الذهبي وافقه على ذلك مع أنه قال في ترجمة مسلم بن جبير :

« لا يدري من هو ، تفرد عنه يز پد بن أبي حبيب » .

وفي ترجمة عمرو بن الحريش :

« ما روى عنه سوى أبي سفيان ، ولا يدري من أبو سفيان أيضاً » .

الطريق الأخرى: عن ابن جريج أن عمرو بن شعيب أخبره عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص:

« أن رسول الله ﴿ أَمُوهُ أَمُرهُ أَنْ يَجِهْرُ جَيْشًا ، قال عبد الله بن عمرو: وليس عندنا ظهر ، قال : فأمره النبي ﴿ إِلَيْكُ ﴾ أن يبتاع ظهراً إلى خروج المصدق ، فابتاع عبد الله بن عمرو البعير بالبعيرين ، وبأبعرة ، إلى خروج المصدق بأمر رسول الله ﴿ إِلَيْكُ ﴾ » .

أخرجه البيهقي والدارقطني وعنـه (٥/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨) شاهـداً للطـريق الأولى وذكر أنه « شاهد صحيح » . وأقره ابن التركماني في « الجوهر النقي » بل تأوله ، ولم يتعقبه بشي.كما هي عادته ! وأقره الحافظ في « التلخيص » ، وصرح في « الدراية » (ص ٢٨٨) بأن إسناده قوي .

قلت : وهو حسن الإسناد ، للخلاف المعروف في رواية عمرو بن شعيب عن جده .

(تنبيهان): الأول: لم يورد الزيلعي في كتابه هذه الطريق ، فأوهم أن الحديث ضعيف لم يأت إلا من الطريق الأولى الضعيفة !

الثاني : ذكر المصنف رحمه الله أن الدارقطني صححه ، ولم أر ذلك في سننه ولا ذكره أحد غيره فيما علمت ، وإنما صححه البيهقي كما تقدم ، فلعلم سقط من الناسخ قوله : « والبيهقي » . قبل قوله : « صححه » . والله أعلم .

۱۳۰۹ ـ (حديث ابن عمر قال « أتيت النبي و فقلت: إني أبيع الإبل بالنقيع، فأبيع بالدنانير، وآخذ الدراهم، وأبيع بالدراهم فآخذ الدنانير فقال: لا بأس أن تأخذ بسعر يومها ما لم تفرقا وبينكما شيء» رواه الخمسة وفي لفظ بعضهم: «أبيع بالدنانير وآخذ مكانها الورق، وأبيع بالورق وآخذ مكانها الدنانير»). ص ٣٣٤

صعیف . سبق تخریجه وبیان علته برقم (۱۳۲۲) ، واللفظ الثانی هنا للترمذی، واستغربه کما تقدم هناك .

باب بَيعِ الأُصُولِ وَالثمارِ

• ۱۳۲ ـ (حديث « المسلمون عند شروطهم ») .

صحیح . وتقدم برقم (۱۳۰۳) .

فَصِيل

١٣٦١ ـ (حديث « ومن باع نخلاً بعد أن تؤبر، فثمرتها للذي

باعها إلا أن يشترطها المبتاع » متفق عليه) . ص ٣٣٦

صحيح . وهو من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنها ، وله عنه ثلاث طرق سبق ذكرها وتخريجها عند تخريج الحديث (١٣١٤) وهـو الشطـر الثاني لهذا .

۱۳۹۲ - (حدیث ابن عمر « أن النبي ﴿ الله عن بیع الثهار حتى يبدو صلاحها . نهى البائع والمبتاع » متفق علیه) . ص ۳۳۷ صحیح . وسبق تخریجه تحت الحدیث (۱۳۵۵)

۱۳۹۳ _ (حدیث ابن عمر: «أن النبي ﴿ الله عن بیع النخل حتى یزهو وعن بیع السنبل حتى یبیض ویأمن العاهة، نهمى البائع والمشترى » رواه مسلم) ص ۳۳۷ .

صحيح . وتقدم برقم (١٣٥٥) .

۱۳٦٤ _ (حدیث أنس « أرأیت إذا (۱) منع الله الثمرة، بم یأخذ في أحدكم مال أخیه ؟ » رواه البخاری ص ۳۳۸ .

صحيح . أخرجه البخاري (٢/ ٣٤ ، ٣٥) وكذا مسلم (٢٩ /٥) ومالك (٢١٨/٢) والنسائسي (٢١٨/٢) والشافعسي (١٢٦٩) والطحاوي (٢/ ٢٠٩) والحاكم (٣٠ / ٣٠) والجاكم (٣٠ / ٣٠) والجيهقسي (٥/ ٣٠٠ ، ٣٠٥) وأحمد (٣/ ١١٥) من طرق عن حميد عنه :

« أن رسول الله ﴿ ﴿ أَنْ رَسُولَ اللهِ ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ ﴿ اللهِ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُه

وليس عند أحمد منه إلا ما في الكتاب . وفي رواية لمسلم والطحاوي :

⁽١) في الأصل: إن والتصحيح من الصحيحين.

« فقلت لأنس . . . » . وزادا بعد قوله : « تحمر » :

« وتصفر ».

وهذه الزيادة عند البخاري في رواية بلفظ:

« تحمار وتصفار » .

وأخرجه ابن الجارود (۲۰۶) بلفظ:

« لا يصلح بيع النخل حتى يبدو صلاحه ، قالوا : وما صلاحه ؟ قال : تحمر وتصفر » .

وهذا ظاهركالرواية الأولى أن تفسير الصلاح مرفوع ، والصواب أنه من قول أنس كما بينته رواية مسلم والطحاوي ، وبذلك جزم ابن أبسي حاتم في «العلل » (١/ ٣٧٨/ ١٠٩) وتبعه الحافظ في « التلخيص » .

ورواه حماد بن سلمة عن حميد بزيادة فيه بلفظ:

« نهى عن بيع الثمرة حتى تزهو ، وعن بيع العنب حتى يسود ، وعن بيع الحب حتى يشتد » . وفي لفظ : « حتى يفرك » .

أحرجه أبو داود (٣٣٧١) والترمذي (١/ ٣٣١) وابن ماجه (٢٢١٧) والسياق له والطحاوي (٢/ ٣٠٩) والدارقطني (٣٠٩) والحاكم (١٩/٢) والبيهقي (٥/ ٣٠١) وأحمد (٣/ ٢٢١ ، ٢٥٠) من طرق عن حماد به، وليس عند أبي داود والترمذي والدارقطني الجملة الأولى في أوله ، وقال الترمذي :

« حديث حسن » . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط مسلم » . ووافقه الذهبي . وأشار البيهقي إلى إعلاله بقوله :

« تفرد به حماد بن سلمة عن حميد ، من بين أصحاب حميد ، فقد رواه في التمر مالك بن أنس وإسهاعيل بن جعفر ، وهشيم بن بشير ، وعبدالله بن المبارك ، وجماعة يكثر تعدادهم عن حميد عن أنس دون ذلك » .

قلت : حماد بن سلمة ثقة محتج به في « صحيح مسلم » ، وقد وجدت لبعض حديثه طريقاً أخرى ، فقال الإمام أحمد (π / 171) : ثنا عبذ الرزاق : أنا سفيان : عن شيخ لنا عن أنس قال :

« نهى النبي ﴿ عَلَيْهِ ﴾ عن بيع النخل حتى يزهو ، والحب حتى يفرِك ، وعن الثهار حتى تطعم » .

وهذا إسناد رجاله ثقات غير الشيخ الذي لم يسمه ، ويحتمل أن يكون هو حميد نفسه ، أو حماد بن سلمة ، فإن كلاً منهما روى عنه سفيان، وهو الثوري، لكن يرجح الأول ، أن حماداً أصغر من الثوري، فيبعد أن يعنيه بقوله : « شيخ لنا » ، فالأقرب أنه عنى حميداً الطويل أو غيره ممسن هو في طبقته ، فإن صح هذا ، فهو شاهد لا بأس به لحديث حماد . والله أعلم .

وقوله في هذه الرواية : «يفرك » . هو لفظ في حديث حماد بن سلمة أيضاً عند البيهقي ورجح أنه بكسر الراء على إضافة الإفراك إلى الحب ، وهو بمعنى روايته : «يشتد » .

۱۳٦٥ ـ (حديث «أن النبي ﴿ نهى عن بيع الثمرة حتى تزهو . قيل لأنس: وما زهوها؟ قال: تحمار وتصفار ») أخرجاه ص ٣٣٨ .

صحبيح . واللفظ للبخاري، وهو بتامه :

« نهى عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها ، وعن النخيل حتى تزهـو ، قيل : وما تزهو؟ قال : تحمار أو تصفار » .

ولفظ مسلم:

« نهى عن بيع ثمر النخل حتى تزهو ، فقلنا لأنس : ما زهوها ، قال : تحمر وتصفر ، أرأيتك إن منع الله الثمرة بم تستحل مال أخيك »

ومنه تعلم أن سياق المؤلف مركب من رواية البخاري ومسلم ، فعـزوه اليهما بهذا السياق لا يخلو من شيء .

وتقدم تخريج الحديث في الذي قبله .

۱۳۹۹ _ (حدیث أنس مرفوعاً: «نهی عن بیع العنب حتی یسود وعن بیع الحب حتی یشتد » رواه الخمسة إلا النسائي) . ص ۳۳۹ صحیح . وتقدم تخریجه تحت الحدیث (۱۳۹٤) .

۱۳۹۷ _ (حدیث جابر: «أن النبي ﴿ الله عن بیع الثمرة حتى تطیب . وفي روایة : حتى تطعم » متفق علیه) ص ۳۳۹ .

صحيح . وله طرق :

الأولى والثانية : عن ابن جريج عن عطاء وأبي الزبير عن جابر قال :

« نهى النبي ﴿ عَلَيْهِ ﴾ عن بيع الثمر حتى يطيب ، ولا يباع شيء منه إلا بالدينار والدرهم ، إلا العرايا » .

أخرجه البخاري (٣٣/٢) ومسلم (٥/١٧) ولم يسق لفظه والبيهقي (٥/ ٣٠٩) وأحمد (٣٣٧٣) إلا أنه لم يذكر فيه « وأبى الزبر » وقال :

« حتى يبدو صلاحه».

وهو رواية لمسلم والنسائي (۲۱۸/۲) وكذلك رواه ابن ماجه (۲۲۱۳) والشافعي (۱۲۷۰) لكن ليس عندهما : « ولا يباع . . . » .

وفى رواية أخرى للنسائي :

« وبيع الثمر حتى يطعم » .

وفي لفظ له (۲/۰/۲):

« قبل أن يطعم » .

وأخرِجه مسلم (١٢/٥) وأحمد (٣١٢/٣ ، ٣٢٣) من طريق زهـير حدثنا أبو الزبير عن جابر قال :

« نهى رسول الله ﴿ عَلَيْهُ عَنْ بِيعِ النَّمْرُ حَتَّى يَطَيْبُ » .

ولفظ أحمد مثل لفظ الكتاب تماماً .

ثم رواه (٣/ ٣٥٦ ، ٣٧٢) من طريق هشام عن أبي الزبير بلفظ: «نهى رسول الله ﴿ الله عن بيع النخل حتى يطعم » .

ثم اخرجه (٣/ ٣٩٥) من طريق خالد بن زيد أنه سمع عطاء أن ابن الزبير باع ثمر أرض له ثلاث سنين ، فسمع بذلك جابر بن عبدالله الأنصاري فخرج الى المسجد في ناس ، فقال في المسجد :

« منعنا رسول الله ﴿ اللهِ ﴿ أَنْ نبيع الثمرة حتى تطيب » .

قلت : وإسناده صحيح على شرط الشيخين .

الثالثة : عن سعيد بن ميناء قال : سمعت جابر بن عبد الله قال :

« نهى النبي ﴿ الله أَن تباع الثمرة قبل ما تشقح ، قال : تحمار وتصفار ويؤكل منها » .

أخرجه البخاري (٢/ ٣٤) ومسلم (٥/ ١٨) والطحاوي (٢/ ٢٠٩) وقال : « فقيل لجابر » .

امر بوضع الجوائح، وفي لفظ قال: إن بعت من أخيك ثمراً فأصابته جائحة، فلا يحل لك أن تأخذ منه (١) شيئاً ، بم تأخذ مال أخيك بغير حق؟ » رواهما مسلم)ص ٣٣٩.

صحبيح . وهما حديثان من طريقين مختلفين عنه :

الأول : عن سليان بن عتيق عنه باللفظ الأول . وزاد : « ونهى عن بيع السنين » .

أخرجــه مسلـــم (٥٠/٥ ، ٢٩) وأبــو داود (٣٣٧٤) والنسائــي (٢/ ٢١٥ _ ١٩٠) وابــن الجــارود (٥٩٧ ، ٢١٨ _ ٢١٨)

⁽١) الأصل من ثمنه ، والتصويب من مسلم .

• ٦٤) والدارقطني (٣٠٧) والحاكم (٢/ ٠٤) والبيهقي (٣٠٦) وأحمد (٣٠٩) ، وليس عند الحاكم الزيادة ، وهي عند الأخرين ، لكن بعضهم رواها منفردة عن الأصل كمسلم وغيره .

الثاني : عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبدالله يقول : قال رسول الله فذكره باللفظ الثاني .

أخرجه مسلم وأبو داود أيضاً (٣٤٧٠) والنسائي والطحاوي وابن الجارود (٦٣٩) والبيهقي وأحمد الجارود (٣٩٤) والدارقطني والحاكم (٣١/٣) والبيهقي وأحمد (٣١/٤).

باباليسلم

السلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله في كتابه وأذن فيه ، ثم قرأ: « يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه . . » الآية . رواه سعيد) . ص \mathbf{r}

صحيح . أخرجه الشافعي (١٣١٤) والحاكم (٢٨٦/٢) والبيهقسي (١٣١٨) من طريق سفيان عن أيوب عن قتادة عن أبي حسان الأعرج عن ابن عباس به . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » .

وتعقبه الذهبي بقوله:

« إبراهيم ذو زوائد عن ابن عيينة » .

قلت : تابعه جماعة منهم الشافعي : أخبرنا سفيان ، فالسند صحيح ، غير أنه على شرط مسلم وحده ، فان أبا حسان لم يخرج له البخاري .

١٣٧٠ - (قول عبدالله بن أبي أوفى وعبد الرحمن بن أبزى: «كنا نصيب المغانم مع رسول الله ﴿ عَلَيْكَ فَكَانَ يَأْتَينَا أَنْبَاطُ مِنَ أَنْبَاطُ الشَّام،

فنسلفهم في الحنطة والشعسير والسربيب . فقيل : أكان لهم زرع أم لم يكن ؟ قال : ما كنا نسألهم عن ذلك » أخرجاه)ص • ٣٤ .

صحیح . أخرجه البخاري (٢/ ٢٦) وأبو داود (٣٤٦٤) وكذا ابن ماجه (٢٧٨٢) وابن الجارود (٦١٦) والحاكم (٢/ ٤٥) والبيهقي (٢٠/٦) والطيالسي (٨١٥) وأحمد (٤/ ٣٥٤) عن محمد بن أبي المجالد قال :

« أرسلني أبو بردة ، وعبدالله بن شداد إلى عبد الرحمن بن أبزى وعبدالله ابن أبي أوفى ، فسألتهم عن السلف فقالا . . . » .

فذكره ، والسياق للبخاري ، ولم يخرجه مسلم أصلا .

۱۳۷۱ _ (حدیث أبي رافع: « استلف النبي ﴿ عَلَيْكُ مَن رجل بكراً » رواه مسلم) ص ۳٤۱

صحيح . أخرجه مالك في « الموطأ » (٢/ ١٨٠/ ٨٩) وعنه مسلم (٥/٥٥) وكذا أبو داود (٣٣٤٦) والنسائي (٢/ ٢٢٦) والترمذي (/ ٢٤٧) والدارميي (٢/ ٤٠٢) والشافعي (١٣٢١) والطحاوي (٢/ ٢٢٩) والبيهقي (٥/ ٣٥٣) وأحمد (٢/ ٣٩٠) كلهم عن مالك عن زيد ابن أسلم عن عطاء ابن يسار عن أبي رافع مولى رسول الله ﴿ الله الله فذكره وزاد :

« فجاءته إبل من الصدقة ، قال أبو رافع فأمرني رسول الله ﴿ فَهِ أَنَ الْفَضِي الرَّجِلُ بَكُره ، فقلت : لم أجد في الإبل إلا جملاً خياراً رباعياً ، فقال رسول الله ﴿ فَهِ : أعطه إياه ، فان خيار الناس أحسنهم قضاء » .

وقال الترمذي :

« حدیث حسن صحیح » .

وتابعه مسلم بن خالد : ثنا زيد بن أسلم به .

أخرجه ابن ماجه (۲۲۸۵) .

(تنبيه) الحديث من أفراد مسلم دون البخاري كها رأيت . وقد تناقض فيه المصنف رحمه الله ، فعزاه هنا وفيما بعد (١٣٨١) لمسلم وحده على الصواب . وعزاه برقم (١٣٧٩ ، ١٣٧٨) للمتفق عليه . وهو وهم . .

۱۳۷۲ - (عن علي: « أنه باع جملاً له يدعى عصيف يراً بعشرين بعيراً إلى أجل معلوم » . رواه مالك والشافعي) ص ٣٤١ .

ضعيف . أخرجه مالك (٢/٢٥٢/ ٥٩) وعنه الشافعي (١٣٠٨) وكذا البيهقي (٥/ ٢٨٨) من طريق حسن بن محمد بن علي بن أبي طالب به دون قوله: معلوم.

قلت : وهذا سند ضعيف لانقطاعه بين الحسن وجده على رضي الله عنه . ويغني عنه من الأثر ما أخرجه مالك عقب هذا عن نافع :

« أن عبدالله بن عمر اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه ، يوفيها صاحبها بالربذة » .

وسنده صحيح .

۱۳۷۳ ــ (قال ابن عمر: « إن من الربا أبواباً لا تخفى وإن منها السلم في السن » رواه الجوزجاني) . ص ٣٤١ .

١٣٧٤ - (قال الشعبي: « إنما كره ابن مسعود السلف في الحيوان، لأنهم اشترطوا إنتاج فحل بني فلان.فحل معلوم. » رواه سعيدص ٣٤١

۱۳۷۰ ـ (حديث « من أسلف في شيء، فلا يصرفه إلى غيره » رواه أبو داود وابن ماجة) ص ٣٤٢ .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٣٤٦٨) وابن ماجه (٢٢٨٣) وكذا الدارقطني (٣٠٨) والبيهقي (٦/٥٦) من طريق عطية بن سعد عن أبي سعيد الخدري قال رسول الله و في فذكره . وفي لفظ للدارقطني :

« فلا يأخذ إلا ما أسلم فيه ، أو رأس ماله » .

قال الزيلعي في « نصب الراية » (١/٤ ٥) :

« رواه الترمذي في « علله الكبير » ، وقال : « لا أعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه ، وهو حديث حسن » . قال عبد الحق في « أحكامه » : وعطية العوفي لا يحتج به ، وإن كان الجلة قد رووا عنه . انتهى . وقال في « التنقيح » : وعطية العوفي ، ضعفه أحمد وغيره ، والترمذي يحسن حديثه . وقال ابن عدي : هومع ضعفه يكتب حديثه . انتهى » .

وقال الحافظ في « التلخيص »:

« وهو ضعيف ، وأعله أبو حاتم والبيهقي وعبد الحق وابن القطان بالضعف والإضطراب » .

قلت : والذي في « العلل » لابس أبي حاتم إعلاله بالوقف ، فقال (١/ ١١٥٨ /٢٨٧) عن أبيه :

« إنما هو عن عطية عن ابن عباس قوله » .

١٣٧٦ ـ (حديث « من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلسوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم » . متفق عليه) . ص ٣٤٢ .

صحييح . أخرجه البخاري (٢/ ٤٤ ، ٤٤) ومسلم (٥/ ٥٥) وكذا أبو داود (٣٤٦٣) والنسائسي (٢/ ٢٧٦) والترمندي (١/ ٢٤٦) والشافعي (١٣١٢) وابن ماجه (٢٧٨) وابن الجارود (٢١٤ ، ٦١٥) والدارقطني (٢٩٠) وأحمد (٢١٧ ، ٢١٧ ، ٢٨٢ ، ٣٥٨) عن أبي المنهال عن ابن عباس قال:

« قدم النبي ﴿ المدينة ، وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين فقال . . . » فذكره إلا أنه قال : « تمر » مكان « شيء » .

والسياق لمسلم ، ولفظ البخارى :

« . . . بالتمر السنتين والثلاث ، فقال : من أسلف في شيء ففي كيل معلوم . . . » . وقال الترمذي :

« حدیث حسن صحیح » .

۱۳۷۷ _ (عن ابن عباس قال : « لا تبايعوا الى الحصاد والدياس ولا تتبايعوا إلا إلى أجل معلوم ») . ص ٣٤٣

صحيح موقوف . أخرجه الشافعي : أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الكريم عن عكرمة عنه أنه قال :

« لا تبايعوا الى العطاء ، ولا إلى الأندر ، ولا إلى الدياس » .

قلت: وهذا سند صحيح ، رجاله كلهم ثقات رجال البخاري ، وعبد الكريم هو ابن مالك الجزري أبو سعيد، وهو محتج به في « الصحيحين ، وكذلك ابن عيينة » .

وأخرجه البيهقي في « المعرفة » من طريق الشافعي كما في « نصب الراية » (٢١ /٤) .

١٣٧٨ _ (عن ابس عمسر رضي الله عنه: « انسه كان يبسايع الى العطاء » . لم أقف عليه) ص ٣٤٣ .

۱۳۷۹ - (روى الأثرم أن أنساً كاتب عبداً له على مال إلى أجل، فجاءه به قبل الأجل، فأبى أن يأخذه فأتى عمر بن الخطاب فأخذه منه وقال : اذهب فقد عتقت ». وروى سعيد نحوه عن عمر وعثمان).

لم أقف على إسناده . وقال الحافظ في « التلخيص» (٣/ ٢٣):

« ذكره الشافعي في « الأم » بلا إسناد ، وقد رواه البيهقي من طريق أنس بن سيرين عن أبيه قال :

«كاتبني أنس على عشرين ألف درهم ، فكنت فيمن فتح « تستر » فاشتريت رقة (١) فربحت فيها ، فأتيت أنساً بكتابتي . . . فذكره » .

قلت : وتمامه عند البيهقي (١٠/ ٣٣٤):

« فأبى أن يقبلها مني إلا نجوما ، فأتيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فذكرت ذلك له ، فقال : أراد أنس الميراث ، وكتب الى أنس : أن اقبلها من الرجل ، فقبلها » .

قلت : وإسناده صحيح .

الشهار المدينة وهم يسلفون في الشهار المدينة وهم يسلفون في الشهار السنة والسنتين والثلاث فقال : من أسلم في شيء فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم » أخرجاه) ص ٣٤٤ .

صحيح . وتقدم برقم (١٣٧٦) .

۱۳۸۱ - (حدیث « أنه أسلف إلیه ﷺ رجل من الیهود دنانیر في تمر مسمى فقال النبي ﷺ أما من مسمى فقال النبي ﷺ أما من حائط بني فلان فلا ولكن كيل مسمى إلى أجل مسمى » رواه ابن ماجه مغیره ورواه الجوزجاني في « المترجم» وابن المنذر) ص ۳٤٤ ـ ٣٤٥ ـ

ضعیف . أخرجه ابن ماجه فقال (۲۲۸۱): حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب ثنا الوليد بن مسلم عن محمد بن حمزة بن يوسف بن عبدالله بن سلام قال : أبيه عن جده عبدالله بن سلام قال :

« جاء رجل إلى النبي ﷺ ، فقال : إن بني فلان أسلموا (لقوم من اليهود) وإنهم قد جاعوا ، فأخاف أن يرتدوا ، فقال النبي ﷺ : من عنده ؟ فقال رجل من اليهود : عندي كذا وكذا (لشيء قد سياه) ، أراه قال ثلاثيا ثة دينار ـ

^{· (}١) كذا في الأصل ، وهي الفضة ، ووقع في سنن البيهقي » : رثة ، ولم أعرف معنى لها هنا .

بسعر كذا وكذا من حائط بني فلان ، فقال رسول الله ﷺ : بسعر كذا وكذا ، إلى أجل كذا وكذا ، وليس من حائط بني فلان » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : جهالة حمزة بن يوسف بن عبدالله بن سلام ، فإنه لم يروعنه غير ابنه محمد ، ولم يوثقه أحد سوى ابن حبان ، فذكره في « الثقات » (٢٧/١) ، ولم يعرفه ابن أبي حاتم أصلاً ، فلم يورده في « الجرح والتعديل » ! ولهذا ، قال الحافظ في ترجمته من « التقريب » :

« مقبول » .

يعنى عند المتابعة .

والأخرى عنعنة الـوليد بن مسلـم في إسنـاده ، فإنـه كان يدلس تدليس التسوية ، وبهذا أعله البوصيري في « الزوائد » فقال (١/١٤١) :

« هذ إسناد ضعيف ، لتدليس الوليد بن مسلم » .

وأقول: قدرواه محمد بن المتوكل بن أبي السري: حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا محمد بن حمزة بن يوسف ابن عبدالله بن سلام عن أبيه عن جده عن عبدالله بن سلام به مطولاً، وفيه: « أن زيد بن سعنة، توفي في غزوة تبوك مقبلاً غير مدبر ».

أخرجه ابن حبان (٢١٠٥) والحاكم (٣/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥) والطبراني في « المعجم الكبير » (ق ٢/٢١٧ ـ ٢/٢١٨) ولم يقع عنده « عن » بين « جده » و « عبدالله بن سلام » ، وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد ، وهـو من غرر الحـديث ، ومحمـد بن أبـي السري العسقلاني ثقة » . وتعقبه الذهبي بقوله :

« ما أنكره ، وأركه ، لا سيما قوله « مقبلاً غير مدبر » ، فإنه لم يكن في غزوة تبوك قتال » .

قلت : وعلته ابن أبي السرى هذا ، قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق عارف ، له أوهام كثيرة » .

وقال في ترجمة زيد بن سعنة من « الإصابة ، وقد ذكر طرفاً منه . . . »

« ورجال الإسناد موثقون ، وقد صرح الوليد فيه بالتحديث ، ومداره على محمد بن أبي السري ، وثقه ابن معين ، ولينه أبو حاتم ، وقال ابن عدي : محمد كثير الغلط . والله أعلم ، ووجدت لقصته شاهداً من وجه آخر لكن لم يسم فيه (يعني زيد بن سعنة) ، قال ابن سعد : حدثنا يزيد ، حدثنا جرير بن حازم، حدثني من سمع الزهري يحدث : أن يهودياً قال : ما كان بقي شيء من نعت محمد في التوراة إلا رأيته ، إلا الحلم ، فذكر القصة » .

قلت : هي عند ابن سعد في « الطبقات » (٢/١ / ٨٧ - ٨٨) ، وليس فيها القدر الذي أورده المصنف ، وهي مع إرسالها أو إعضالها فيه الـذي لم يسم . ولذلك فهو ضعيف ، للتفرد ، وعدم وجود الشاهد المعتبر ، وأما سائر القصة وبالمقدار الذي ورد في حديث الزهري ، فيمكن القول بحسنه ، وهو ما جزم به الحافظ تبعاً لأصله في ترجمة حمزة بن يوسف من « التهذيب » فقال :

« له عند ابن ماجه حديث واحد في قصة إسلام زيد بن سعنة مختصراً ، وقد رواه الطبراني بتمامه ، وهو حديث حسن مشهور في دلائل النبوة » .

۱۳۸۲ - (حدیث ابن عمر مرفوعاً: « نهی عن بیع الکالی، بالکالی، » رواه الدارقطنی) . ص ۳٤٥

ضعيف . أخرجه الدارقطني (٣١٩): ثنا علي بن محمد المصري : نا سليمان بن شعيب الكسائي ثنا الخصيب بن ناصح نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر به .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات معروفون ، غير أن له علة دقيقة يأتي بيانهـا ، وعلي بن محمـد المصري ، له ترجمـة حيدة في « تــاريخ بغـــداد » (٢١/ ٧٥ ـ ٧٦) وقال :

« وكان ثقة أميناً عارفاً » .

وسليان بن شعيب ، وثقه العقيلي كما في « اللسان » .

وقد تابعه الربيع بن سليمان ثنا الخصيب بن ناصح به .

أخرجه الحاكم (٢/ ٥٧) وقال :

« صحيح على شرط مسلم »! ووافقه الذهبي!

وأخرجه البيهقي (٥/ ٢٩٠) من طريق الحاكم به ، ومن طريق أبي الحسين بن بشران : نا أبو الحسن على بن محمد المصري بإسناده المتقدم عند الدارقطني إلا أنه قال :

« عن موسى » . ولم ينسبه . وقال البيهقي عقبه :

« موسى هذا هو ابن عبيدة الزبيدي ، وشيخنا أبو عبدالله (يعني الحاكم) قال في روايته: «عن موسى بن عقبة» ، وهو خطأ ، والعجب من أبي الحسن الدارقطني شيخ عصره ، روى هذا الحديث في « كتاب السنن » عن أبي الحسن على بن محمد المصري هذا ، فقال : « عن موسى بن عقبة » ، وشيخنا أبو الحسين ، رواه لنا عن أبي الحسن المصري في « الجزء الثالث من سنن المصري » ، فقال :

« عن موسى » غير منسوب ، ثم أردفه المصري بما أخبرنا (ثم ساق إسناده عن عبد الأعلى بن حماد ثنا عبد العزيز بن محمد عن أبي عبد العزيز الربذي عن نافع به ، أبو عبد العزيز الربذي هو موسى بن عبيدة » .

قلت : وقد أخرجه الطحاوي في « شرح المعاني » (٢٠٨/٢) وفي « مشكل الآثار » (١/٣٤٦) وابن عدي في « الكامل » (٣٨٣/ ١) والبيهقي من طرق أخرى عن موسى بن عبيدة عن نافع به . وقال ابن عدي :

« وهذا معروف بموسى عن نافع » .

وكذا قال الدارقطني في غير السنن ، فقال الحافظ في « التلخيص » :

« وقد جزم الدارقطني في « العلل » بأن موسى بن عبيدة تفرد به . فهذا

يدل على أن الوهم في قوله : « موسى بن عقبة » من غيره » .

قلت : وأنا أظن أن الوهم من ابن ناصح ، فهو الذي قال ذلك ، لأن توهيمه أولى من توهيم حافظين مشهورين الدارقطني والحاكم . والله أعلم .

ثم ذكر الحافظ عن الشافعي أنه قال:

« أهل الحديث يوهنون هذا الحديث » .

وعن الإمام أحمد قال:

« ليس في هذا حديث يصح ، لكن إجماع الناس على أنه لا يجوز بيع دين بدين » .

وقال الحافظ في « بلوغ المرام » .

« رواه إسحاق والبزار بإسناد ضعيف» .

قلت : وعلته موسى بن عبيدة هذا فإنه ضعيف كما جزم الحافظ في « التقريب » . وقال الذهبي في « الضعفاء والمتروكين » :

« ضعفوه ، وقال أحمد : لا تحل الرواية عنه » .

قلت: وأما موسى بن عقبة فهو ثقة حجة ، من رجال الستة ، ولذلك فإن الذي جعله هو راوي هذا الحديث ، أخطأ خطأ فاحشاً ، فإنه نقل الحديث من الضعيف إلى الصحيح . والله المستعان .

۱۳۸۳ _ (حدیث « من أسلف في شيء فلیسلف » ص ۳٤٥) .

صحیح . وقد مضی بتامه مع تخریجه (۱۳۷۹) .

١٣٨٤ - (حديث «من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره ») . ص ٢٤٦

ضعیف . وقد مضی بیانه برقم (۱۳۷۵) .

١٣٨٥ _ (حديث ابن عمرقال :قال رسول الله ﷺ: « من أسلف في

شيء فلا يأخذ إلا ما أسلف فيه،أو رأسماله»رواه الدارقطني) ص ٣٤٦.

ضعیف . وعزوه لحدیث ابن عمر ، فإنما هو عند الدارقطني من حدیث أبي سعید الخدري کها سبق بیانه برقم (۱۳۷۵) .

نعم عنده حديث ابن عمر بلفظ:

« من أسلف سلفاً فلا يشترط على صاحبه غير قضائه » .

أخرجه هو وابن عدي في « الكامل » (ق ٢٨١ / ١) من طريق لوذان بن سليان، نا هشام بن عروة عن نافع عنه . وقال ابن عدي :

« لوذان بن سلمان مجهول ، وما رواه مناكير لا يتابع عليه » .

وقد رواه مالك (٩٣/٦٨٢/٢) عن نافع به موقوفاً على ابن عمر .

قلت : وهو الصواب ، وقد رواه البيهقي (٢/ ٠٥٠) عن مالك وقال :

« وقد رفعه بعض الضعفاء عن نافع ، وليس بشيء » .

۱۳۸٦ ـ (حديث « أنه ﷺ نهى عن بيع الطعام قبل قبضه، وعن ربح ما لم يضمنه » صححه الترمذي).

حسن . وقد أخرجه الترمذي وسائر أصحاب السنن وغيرهم في أثناء حديث بلفظ:

« لا يحل سلف وبيع . . . ولا ربح ما لم يضمن ، ولا بيع ما ليس عندك » .

وقد مضى الحديث بتمامه وتخريجه تحت رقم (١٣٠٥).

١٣٨٧ ـ (ثبت عن ابن عباس أنه قال: إذا أسلمت في شيء إلى أجل، فإن أخذت ما أسلفت فيه، وإلا فخذ عرضاً أنقض منه، ولا تربح مرتين)، ص ٣٤٧ رواه سعيد.

لم أقف على سنده.

باب القرض

۱۳۸۸ ـ (حدیث « أن النبی ﷺ كان یستقرض »)ص ۳٤٧ .

صحيح المعنى . ولم يرد بهذا اللفظ ، وإنما أخذه المصنف رحمه الله تعالى ـ من جملة أحاديث ، أذكر بعضها :

الأول: عن عبدالله بن أبي ربيعة المخزومي قال:

« استقرض مني النبي الله أربعين ألفاً ، فجاءه مال فدفعه إلي ، وقال : إنما جزاء السلف الحمد والأداء » .

أخرجه النسائي (٣٦/٤) وابن ماجه (٢٤٢٤) وأحمد (٣٦/٤) عن إسهاعيل بن إبراهيم بن عبدالله ابن أبي ربيعة عن أبيه عن جده .

قلت : وهذا إسناد حسن إن شاء الله تعالى، رجاله ثقات معروفون غير والد إسهاعيل، وهو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبدالله بن أبي ربيعة ، قال ابن أبي حاتم (١/ ١/ ١١١) :

« روى عنه ابناه إسهاعيل وموسى والزهري وسعيد بن مسلمة بن أبي الحسام » .

ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلاً .

وذكره ابن حبان في « الثقات » . وقال ابن القطان : « لا يعرف له حال » .

قلت : هو تابعي، وقد رواه عنه الجماعة من الثقات ، ثم هو إلى ذلك من رجال البخاري ، فالنفس تطمئن لحديثه . والله أعلم .

الثانى: عن العرباض بن سارية قال:

« بعت من رسول الله ﷺ بكراً ، فأتيته أتقاضاه ، فقــال : أجــل ، لا أقضيكها إلا نجيبة ، فقضاني أحسن قضاء ، وجاء أعرابي يتقاضاه سينَّه ، فقال

رسول الله ﷺ : أعطوه سناً ، فأعطوه يومئذ جملاً ، فقال : هذا خير من سني ، فقال : خيركم خيركم قضاء » .

أخرجه النسائي (٢/ ٢٣٦) وابن ماجه (٢٢٨٦) ـ بالقصة الثانية فقـطــ والحاكم (٢/ ٣٠) وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » .

ووافقه الذهبي ، وهوكما قالا .

الثالث: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال:

أخرجه البخاري (٢/ ٣٨ و ٢٦ و ٨٣ و ١٩٥ و ١٣٩) ومسلم (٥/ ٥٥) والزيادة له وهي ر واية للبخاري والنسائي (٢/ ٢٣٦) والترمذي (١/ ٢٤٧) وابن ماجه (٢٤٢٣) والشافعي (١٣٢٦) والبيهقي (٥/ ٣٥٦) والطيالسي (٢٣٥٦) وأحمد (٢/ ٣٥٧) و٣٥٧) و ٤١٦ و ٤٣٥ و ٥٩ و ٥٠٩ و ٥٠٥) وقال الترمذي :

« حدیث حسن صحیح » .

الرابع: عن أبي رافع:

۱۳۸۹ ـ (حدیث ابن مسعودمرفوعاً: «مامن مسلم یقرض مسلماً قرضاً مرتین إلا کان کصدقتها (۱) مرة » رواه ابن ماجه) . ص ۳٤۷

⁽١) الأصل : « كصدقة » والتصويب من ابن ماجه .

حسن . أخرجه ابن ماجه (۲٤٣٠) من طريق سليان بن يسير عن قيس ابن رومي قال :

«كان سليان بن أذنان يقرض علقمة ألف درهم إلى عطائه ، فلما خرج عطاؤه ، تقاضاها منه ، واشتد عليه ، فقضاه ، فكأن علقمة غضب ، فمكث أشهراً ، ثم أتاه فقال : أقرضني ألف درهم إلى عطائي ، قال : نعم وكرامة ، يا أم عتبة ! هلمي تلك الخريطة المختومة التي عندك ، فجاءت بها ، فقال : أما والله إنها لدراهمك التي قضيتني ، ما حركت منها درهماً واحداً ، قال : فلله أبوك ، ما حملك على ما فعلت بي ؟ قال : ما سمعت منك ، قال : ما سمعت مني ؟ قال : سمعتك تذكر عن ابن مسعود أن النبي على قال : فذكره .

قلت : قال البوصيري في « الزوائد » (ق ١/١٢٠) :

« وهذا إسناد ضعيف، قيس بن رومي مجهول، وسليان بن يسير، ويقال: ابن قشير، ويقال: ابن سفيان، وكله واحد، متفق على ضعفه».

قلت : من هذا الوجه أخرج البيهقي (٥/٣٥٣) المرفوع منه فقط ، وقال :

كذا رواه سليان بن يسير النخعي أبو الصباح الكوفي ، قال البخاري : ليس بالقوي . ورواه الحكم وأبو إسحاق وإسرائيل وغيرهم عن سليان بن أذنان عن علقمة عن عبدالله بن مسعود من قوله . ورواه دلهم بسن صالح عن حميد بن عبدالله الكندي عن علقمة عن عبدالله . ورواه منصور عن إبراهيم عن علقمة ، كان يقول : وروى ذلك من وجه آخر عن ابن مسعود مرفوعاً ، ورفعه ضعيف » .

قلت: ثم ساق الوجه المشار إليه من طريق أبي حريز أن إبراهيم حدثه أن الأسود بن يزيد كان يستقرض من مولى للنخع تاجر، فإذا خرج عطاؤه قضاه، وأنه خرج عطاؤه، فقال له الأسود: إن شئت أخرت عنا، فإنه قد كانت علينا حقوق في هذا العطاء، فقال له التاجر: لست فاعلاً، فنقده الأسود

خمسائة درهم ، حتى إذا قبضها التاجر ، قال له التاجر : دونك فخذها ، فقال له الأسود : قد سألتك هذا فأبيت ، فقال له التاجر : إني سمعتك تحدث عن عبدالله بن مسعود أن النبي على كان يقول :

«من أقرض شيئاً مرتين ، كان له مثل أجر أحدهما لوتصدق به » .

ومن هذا الوجه أخرجه ابن حبان في « صحيحه » (١١٥٥ _ موارد) ، وقال البيهقي عقبه :

« تفرد به عبدالله بن الحسين أبو حريز قاضي سجستان ، وليس بالقوي » .

قلت : وقال الحافط في ترجمته من « التقريب » :

« صدوق يخطىء » .

قلت : وقد وقفت له على طريق أخرى عن ابن أذنان في « المسند » لأحمد ، قال (٤١٢/١) ثنا عفان ثنا حماد : أخبرنا عطاء بن السائب عن ابسن أذنان قال :

«أسلفت علقمة ألفي درهم ، فلما خرج عطاؤه ، قلت له : اقضني ، قال : أخرني إلى قابل ، فأتيت عليه ، فأخذتها ، قال : فأتيته بعد ، قال : برحت بي ، وقد منعتني ، فقلت : نعم هو عملك ! قال : وما شأني ؟ قلت : إنك حدثتني عن ابن مسعود أن النبي على قال : إن السلف يجري مجرى شطر الصدقة ، قال : نعم ، فهو كذلك ، قال : فخذ الآن » .

أخرجه البزار فقال:

« عن محمد بن معمر عن عفان به ، إلا أنه سياه فقال :

« عبد الرحمن بن أدبان . وقال :

« لا نعلم روى عبد الرحمن بن أدبان عن علقمة عن عبدالله غير هذا الحديث ، ولا نعلم أسنده إلا حماد بن سلمة » .

نقلته من « التعجيل » (ص 00) ، وقد أورده في ترجمة « ابن أدبان » كذا وقع فيه « أدبان » بالدال المهملة ثم الباء الموحدة ، كأنه تثنية « أدب » ، والذي في « المسند » وابن ماجه والبيهقي « أذنان » بالذال المعجمة ثم النون تثنية « أذن » . وكذلك وقع في « الحرح والتعديل » (7/1/17) وسياه « سليم بن أذنان » وقال :

« كوفي ، روى عن علقمة في القرض ، روى عنه أبو إسحاق وعبدالرحمن بن عابس » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وقد أورده ابن حبان في « ثقات أتباع التابعين » (١١٧/٢) ، لكن وقع فيه « ابن أبان » !

وقد ذكر الخلاف في اسمه الحافظ ابن حجر ، وجزم بأنه سليم ، قال : ويقال : عبد الرحمن ، ومن سياه سليان فقد صحف ، (قال) : فأما سليم فليس من شرط هذا الكتاب ، لأن ابن ماجه أخرج له » .

قلت: ابن ماجه إنما أخرجه عن سليان بن أذنان ، كما تقدم ، ومن العجائب أن سليان هذا أغفلوه ، ولم يترجموه ، لا في « التهذيب » ولا « الخلاصة » ، ولا « التقريب » ، مع أنه على شرطهم ، وكذلك ، لم يترجموا لسليم بن أذنان ، ولكنه على الجادة ، فإنه لم يقع له ذكر في شيء من الكتب الستة .

وجملة القول أن ابن أذنان هذا مستور ، لأن أحداً لم يوثقه غير ابن حبان ، فإذا انضم إليه طريق أبي حريز المتقدمة ، أخذ حديثه بعض القوة ، وبضم طريق دلهم بن صالح إليهما ، فيزداد قوة ، ويرقى الحديث بمجموع ذلك إلى درجة الحسن . والله أعلم .

وقد أخرج الطريق الأخيرة الطبراني في « المعجم الكبير » (٢/٢٧/٣) : حدثنا على بن عبدالعزيز، نا أبو نعيم نا دلهم بن صالح حدثني حميد بن عبدالله الثقفي أن علقمة بن قيس استقرض من عبدالله ألف درهم ، فأقرضه إياها ،

فلما خرج العطاء، جاءه بألف درهم ، فقال : هذا مالك ،قال : هاتمه ، فأخذه ، فقال له عبدالله : لولا كراهية أن أخالفك لأمسكت المال ، فقال عبدالله : نحن أحق به ، فجلس ، فتحدث ساعة ، ثم قام ، فانطلق علقمة ، فلما بلغ أصحاب التوابيت، أرسل على أثره فرده ، فقال : محتاج أنت ؟ قال : نعم ، قال : خذ المال ، فلما أخذه ، قال عبدالله :

«لأن أقرض مالاً مرتين أحبُّ إلى من أن أتصدق به مرة » .

ثم وجدت للحديث شاهداً من رواية أنس بن مالك مرفوعاً بلفظ: « قرض مرتين في عفاف خير من صدقة مرة » .

أخرجه ابن بشران في « الأمالي » (7/11\$ / 7) وأبو الفضل عيسى ابن موسى بن المتوكل في « نسخة الزبير بن عدي » (<math>7/7/1) عن بشر بن الحسين ثنا الزبير بن عدى عنه .

لكن بشراً هذا متهم بالكذب ، فلا يستشهد به . إلا أنه قد جاء من طريق أخرى ، فأخرجه البيهقي (٥/ ٣٥٤) من طريق تمتام : ثنا عبيدالله بن أبي عائشة ، ثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس رفعه بلفظ :

« قرض الشيء خير من صدقته » .

وقال عقبه :

« قال الإمام أحمد : وجدته في المسند مرفوعا ، فهبته فقلت : رفعه » .

قلت : وإسناده صحيح ، وقد ذكره السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية البيهقي وحده عن أنس . فقال المناوي في شرحه :

« ورواه عنه أيضاً النسائي وأبو نعيم والديلمي » .

قلت : وليس هو في « السنن الصغرى : المجتبى » للنسائي ، فالظاهر أنه يعنى « الكبرى » له . والله أعلم .

• ۱۳۹ ـ (حديث « أن النبي ﷺ استلف بكراً » متفق عليه) . ص ٣٤٧

صحيح . وتقدم (١٣٧١) ، وهو من أفراد مسلم ، وعزوه للبخاري وهم نبهنا عليه هناك .

۱۳۹۱ - (حدیث «المسلمون علی شروطهم»). ص ۳۶۸ صحیح . وتقدم (۱۳۰۳) .

۱۳۹۲ _ (حدیث « أن النبي ﷺ استسلف بكراً فرد مثله » . رواه مسلم) . ص ۳٤۸ .

صحيح . وهو من حديث أبي رافع رضي الله عنه ، وقد ذكرنا لفظه بهامه فيا تقدم برقم (١٣٧١)، ومنه يتبين أن قول المصنف « مثله » ، بعيد عن معناه لأن فيه ما يدل على أنه على

(فائدة) : البكر: الصغير من الإبل ، والرباعي بفتح الراء ـ : ماله ست سنين .

۱۳۹۳ ـ (حدیث « أن النبي ﷺ استقرض (۱) من یهودی شعیراً ورهنه درعه » متفق علیه) ص ۳٤۹ .

صحيح . وقد ورد من حديث جماعة من أصحاب النبي على منهم عائشة ، وأنس بن مالك ، وعبدالله بن عباس ، وأسماء بنت يزيد .

١ ـ أما حديث عائشة ، فيرويه الأسود بن يزيد عنها :

« أن النبي ﷺ اشترى من يهودي طعاماً إلى أجل ، ورهنه درعـاً له من حديد » .

أخرجــه البخــاري (٢/ ٩ و١٥ ـ ١٦ و٣٥ و٤٦ و٢٨ و١١٥ و١١٦) ومسلم (٥/ ٥٥) وكذا النسائي (٢/ ٢٧٥ و ٢٣٠) وابن ماجه (٢٤٣٦) وابن الجارود (٦٦٤) والبيهقي (٦/ ٣٦) وأحمد (٦/ ٤٢ و ١٦٠ و ٢٣٠) .

(١) كذا الأصل ، ولعله محرف من « اشترى » فإنه بهذا اللفظ في الصحيحين وغيرهما ثم تأكدت أنه محرف، فقد أعاده المصنف برقم (١٣٩٤) على الصواب .

وفى لفظ :

« توفي النبي ﷺ ، ودرعه مرهونة عند يهودي بثلاثين صاعاً من شعير » . أخرجه البخاري (٢/ ٢٣٧) . والبيهقي وأحمد (٦/ ٢٣٧) .

٢ ـ وأما حديث أنس ، فيرويه قتادة عنه قال :

« مشيت إلى النبي على بخبز شعير ، وإهالة سنخة ، ولقد رهن له درع عند يهودي بعشرين صاعاً من طعام ، أخذه لأهله ، ولقد سمعته ذات يوم يقول : ما أمسى في آل محمد صاع تمر ، ولا صاع حَبٌّ ، وإن عنده يومئذ لتسع نسوة » .

أخرجه البخاري (۲/ ۹ - ۱۰ و۱۱۰) والنسائي (۲/ ۲۲۶) والترمـذي (۱/ ۲۲۹) وابن ماجه (۲۲۳۷) بقضية الرهن فقط، وكذا ابن حبـان (۱۲۲۵) والبيهقي وأحمد (۳۳ /۳ ۱۳۳ و ۲۰۸۸ و ۲۳۸) واللفظ للترمذي وقال :

« حديث حسن صحيح » .

وفي لفظ لأحمد والبيهقي :

« . . . عند يهودي بالمدينة ، أخذ منه طعاماً ، فها وجـد لهـا ما يفتكهـا 4 » .

وكذا أخرجه أحمد أيضاً (٣/٣/) من طريق الأعمش عن أنس ، ولفظه :

« كانت درع رسول الله ﷺ مرهونة ، ما وجد ما يفتكها حتى مات » .

ورجاله ثقات رجال الشيخين ، غير أن الأعمش مدلس وقد عنعنه ، وهو وإن كان رأى أنساً ، فإنه لم يثبت له سماع منه.

٣ ـ وأما حديث ابن عباس ، فيرويه عكرمة عنه قال :

« توفي رسول الله ﷺ ، ودرعه مرهونة عند يهودي بثلاثين صاعاً من شعير الأهله » .

أخرجه النسائي والترمذي والدارمي (٢/ ٢٥٩ ـ · ٢٦) والبيهقي وأحمد (١/ ٢٣٦ و ٣٠٠ و ٣٦١) وقال الترمذي:

« حدیث حسن صحیح » .

قلت: وهو على شرط البخاري.

 ٤ ـ وأما حديث أسهاء بنت يزيد ، فيرويه شهر بن حوشب عنها به نختصراً .

أخرجه ابن ماجه (٢٤٣٨) وأحمد (٦/ ٣٥٣ و⁶⁰٤) .

الله إن الجيران الجيران عائشة « قلت : يا رسول الله إن الجيران يستقرضون الخبز والخمير، ويردون زيادة ونقصاناً . فقال : «لا بأس إنما ذلك من مرافق الناس لا يراد به الفضل ») . رواه أبو بكر في « الشافي ») . ص ٣٤٩ .

ضعيف . أخرجه ابن الجوزي في « التحقيق » (7/7/1-7) من طريق أم كلثوم بنت عثمان بن مصعب بن عروة بن الزبير قالت : حدثتني صفية بنت الزبير بن هشام بن عروة عن جدها هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف لجهالة أم كلثوم هذه وصفية بنت الزبير .

قال الحافظ ابن عبد الهادي في « تنقيح التحقيق » (٣/ ١٩١) :

« هذا الحديث غير مخرج في شيء من الكتب الستة ، قال شيخنا : في إسناده من يجهل حاله » .

قلت : وكأنه يشير إلى المرأتين المذكورتين .

وقد روي من غير طريقها ، فأخرجه ابن عدي في « الكامل » (ق ٢/٣٥٣) من طريق محمد بن عبدالملك الأنصاري ثنا الزهري عن عروة عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ :

« لا بأس أن يستقرض القوم من جيرانهم الخبز ، فيعطوا أصغر منه أو أكبر »

وقال ابن عدي :

« حديث منكر ، لا يرويه عن الزهري غير محمد بن عبد الملك ، وكل أحاديثه مما لا يتابعه الثقات عليه ، وهو ضعيف جداً » .

قلت : وقال فيه أحمد : « وكان أعمى يضع الحديث ويكذب » .

1790 ـ (وعن معاذ أنه سئل عن اقتراض الخبز الخمير ، فقال : سبحان الله إنما هذا من مكارم الأخلاق، فخذ الكبير، وأعط الصغير، وخذ الصغير، وأعط الكبير، خيركم أحسنكم قضاء، سمعت رسول الله على يقول ذلك » رواه أبو بكر في « الشافي ») ص ٣٤٩

صعيف . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (ق 1/2) وعنه ابن الجوزي في « التحقيق » (1/2) من طريق ابن مصفى خدثنا بقية عن ثور ابن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وفيه علتان :

الأولى : عنعنة بقية فقد كان يدلس .

والأخرى : الانقطاع بين ابن معدان ومعاذ ، وبه أعله ابن عبد الهادي ، وخفيت عليه العلة الأولى فقال في «« التنقيح » (٣/ ١٩١) :

« هذا الحديث لم يخرج في شيء من السنن ، وإسناده صالح (!) لكنه منقطع ، فإنه من طريق خالد ، وخالد لم يدرك معاذاً » .

والحديث أورده الهيثمي في « المجمع » (٤/ ١٣٩) وقال :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه سليان بن سلمة الجنائزي ، ونسب إلى الكذب » .

قلت : إسناد ابن عدي خال منه ، والظاهر أنه رواه عن بقية ، فإنه معروف بالرواية عنه ، وحينئذ ، فقد تابعه ابن مصفى واسمه محمد ، فبرئت ذمته منه ، وانحصرت العلة في شيخه بقية ، مع الانقطاع .

١٣٩٦ ـ (حديث « أن النبي ﷺ نهى عن بيع وسلف » صححه

الترمذي) . ص ٣٤٩ .

حسـن . وهو طرف أول للحديث المتقدم (١٣٠٥) .

۱۳۹۷ ـ (عن أبي بن كعب وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم : « أنهم كرهوه ، ونهوا عن قرض جر منفعة ») . ص ۳٤٩

صحيح عن ابن عباس ، وله عنه طريقان :

الأولى: عن سالم بن أبي الجعد قال:

« كان لنا جار سماك ، عليه لرجل خمسون درهماً ، فكان يهدي إليه السمك ، فأتى ابن عباس ، فسأله عن ذلك ؟ فقال : قاصه بما أهدى إليك » .

أخرجه البيهقي (٥/ ٣٥٠) .

قلت : وإسناده صحيح .

والأخرى: عن أبي صالح عنه أنه قال:

« في رجل كان له على رجل عشرون درهماً ، فجعل يهدي إليه ، وجعل كلما أهدى إليه هدية باعها ، حتى بلغ ثمنها ثلاثة عشر درهماً ، فقال ابن عباس : لا تأخذ منه إلا سبعة دراهم » .

أخرجــه البيهقــي أيضــاً (٥/ ٣٤٩) وابــن الجــوزي في « التحقيق » (٣/ ٢٧/٣) .

قلت : وإسناده صحيح .

وأما أثر أبي بن كعب ، فيرويه كلثوم به الأقمر عن زر بن حبيش قال : قلت لأبي بن كعب: يا أبا المنذر! إني أريد الجهاد ، فآتي العراق فأقرض ، قال : إنك بأرض الربا فيها كثير فاش ، فإذا أقرضت رجلاً فأهدى إليك هدية ، فخذ قرضك ، واردد إليه هدية .

أخرجه البيهقي .

قلت: وهذا إسناد ضعيف، قال ابن المديني: كلثوم بن الأقمر مجهول. أما أثر ابن مسعود، فرويه محمد بن سبرين عنه.

« أنه سئل عن رجل استقرض من رجل دراهم ، ثم إن المستقرض، أفقر المقرض ظهر دابته ، فقال عبدالله : ما أصاب من ظهر دابته فهو ربا » .

أخرجه البيهقي (٥/ ٠ ٣٥ و ٣٥ و٦/ ٣٩) وقال :

« هذا منقطع ، بين ابن سيرين وعبدالله » .

وفي الباب عن فضالة بن عبيد صاحب النبي على أنه قال :

« كل قرض جر منفعة فهو وجه من وجوه الربا » .

أخرجه البيهقي من طريق إدريس بن يحيى عن عبدالله بن عياش قال : حدثني يزيد بن أبي حبيب عن أبي مرزوق التجيبي عنه .

قلت : وإدريس هذا لم أجد له ترجمة ، ومن فوقه ثقات .

وعن ابن سلام ، برواية أبي بردة قال :

« أتيت المدينة ، فلقيت عبدالله بن سلام ، فقال لي : ألا تجيء إلى البيت حتى أطعمك سويقاً وتمراً ؟ فذهبنا فأطعمنا سويقاً وتمراً ، ثم قال : إنك بارض ، الربا فيها فاش ، فإذا كان لك على رجل دين ، فأهدى إليك حبلة من علف أو شعير ، أو حبلة من تبن ، (وفي لفظ : حمل تبن ، أو حمل شعير ، أو حمل قت) فلا تقبله ، فإن ذلك من الربا » .

أخرجه البخاري (٣/ ١٣) باللفظ الآخر ، والبيهقي (٥/ ٣٤٩) والسياق له ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢٢/٤) باختصار، ولفظه:

« وإن من الرباأن يسلم الرجل السلم ، فيهدى له فيقبلها » .

۱۳۹۸ - (ويروى: «كل قرض جر منفعة فهو ربا »). ص ۱۳۹۸ - فسعيف . أخرجه البغوي في « حديث العلاء بن مسلم » (ق

٠ / / ٢) : ثنا سوار (يعني ابن مصعب) عن عهارة عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً . وقال إبن عبد الهادي في « التنقيح » (١٩٢/٣) :

« هذا إسناد ساقط ، وسوار متروك الحديث » .

قلت : وقد روي عن فضالة بن عبيد موقوفاً عليه ، وقد ذكرته تحت الحديث المتقدم .

وفي معناه ما روي عن أنس ، من طريق يحيى بن أبي يحيى الهنائي قال : « سألت أنس بن مالك : الرجل منا يقرض أخاه المال فيهدى له ؟ قال :

﴿ سَالُتُ اللَّهِ عَلَىٰ مَالُكَ . الرَّجَلُ مَمَا يَقْرَضَ الْحَاهُ اللَّهُ فَيَهَدِّي لَهُ ! فَانَ قال رسول الله ﷺ :

« إذا أقرض أحدكم قرضا ، فأهدى له ، أو حمله على الدابة ، فلا يركبها ولا يقبله ، إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك » .

وإسناده ضعيف كما يأتي بيانه بعد حديث .

۱۳۹۹ ـ (حدیث أنه استسلف بکراً ورد خیراً منه، وقال: «خیرکم أحسنکم قضاء » متفق علیه) .ص ۳٤٩ .

صحيح . وتقدم برقم (١٣٧١) ، وعزوه للمتفق عليه وهم كها سبق التنبيه عليه هناك .

ضعيف

أخرجه ابن ماجه (٢٤٣٢) والبيهقي (٥/ ٠٥٠) وابن الجوزي في « التحقيق » (٣/ ٢٠٦٢ ـ ٢٧) عن اسهاعيل بن عياش : حدثني عتبة بن حميد

الضبى عن يحيى بن أبي إسحاق المُنائي قال:

« سألت أنس بن مالك : الرجل منا يقرض أخاه المال ، فيهدي له ؟ قال . . . » فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وفيه ثلاث علل :

الأولى : جهالة يحيى بن أبي يحيى الهُنائي ، قال الحافظ في « التقريب » : « مجهول » .

الثانية : ضعف عتبة الضبى ، قال الحافظ:

« صدوق له أوهام » .

وبذلك أعله البوصيري في « الزوائد » (ق ٢/١٥٠) :

« هذا إسناد فيه مقال ، عتبة بن حميد ضعفه أحمد ، وقال أبو حاتم : صالح ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، ويحيى بن أبي إسحاق الهنائي لا يعرف حاله » .

الثالثة : إسهاعيل بن عياش ضعيف في غير الشاميين ، وهذا منه ، فإن شيخه الضبي كوفي . وبه أعله ابن عبد الهادي في « التنقيح » (٣/ ١٩١) فقال :

« وهذا الحديث غير قوي ، فإن ابن عياش متكلم فيه » .

وخفي هذا كله على الحافظ عبد الحق الأشبيلي فقال في « أحكامه » . (رقم بتحقيقي) :

« إسناده صالح »!

۱٤۰۱ ـ (روى الأثرم أن رجلاً كان له على سماك عشرون درهماً، فجعل يهدي إليه السمك، ويقومه حتى بلغ ثلاثة عشر درهماً فسأل ابن

عباس فقال: أعطه سبعة دراهم).ص ٣٥٠

صحيح _ وأخرجه البيهقي من طريقين عن ابن عباس به. وهذا السياق مركب من لفظي الطريقين، وقد سبق ذكرهما وتخريجهما تحت الحديث (١٣٩٧)

۱٤۰۲ – (روي أن ابن الزبير كان يأخذ من قوم بمكة دراهم، ثم يكتب لهم بها إلى مصعب بن الزبير بالعراق فيأخذونها منه، فسئل عن ذلك ابن عباس، فلم ير به بأساً) ص ۳۵۰.

ضعيف. أخرجه البيهقي (٥/ ٣٥٧) من طريق سعيد بن منصور: ثنا هشيم أنا خالد عن ابن سيرين أنه كان لا يرى به (السُّفتجات) بأساً إذا كان على الوجه المعروف، قال: وحدثنا هشيم أنا حجاج بن أرطاة عن عطاء بن أبي رباح أن عبد الله بن الزبيركان . . . الخ وزاد:

«فقيل له: إن أخذوا أفضل من دراهمهم؟ قال: لا بأس إذا أخذوا بوزن دراهمهم».

قلت: ورجاله ثقات، غير أن ابن أرطاة مدلس، وقد عنعنه.

١٤٠٣ ـ (روي عن علي : « أنه سئل عن مثــل ذلك ، فلــم ير
 بأساً ») . ص ٣٥٠ .

ضعيف. ولم أر إسناده، وإنما علقه البيهقي عقب الأثر السابق، مشيراً إلى ضعفه، فقال تحت «باب ما جاء في السفاتج»:

«وروي في ذلك أيضاً عن علي رضي الله عنه، فإن صح ذلك عنه، وعن ابن عباس رضي الله عنها، فإنما أراد ـ والله أعلم ـ إذا كان ذلك بغير شرط. والله أعلم».

١٤٠٤ _ (حديث «لا ضرر ولا ضرار») ص ٣٥١ .

صحیح. وقد مضی تخریجه (۸۹۲)

١٤٠٥ (حديث عن عائشة أن النبي ﷺ اشترى من يهودي طعاماً ،

ورهنه درعه» متفق علیه) ص ۳۰۱.

صحيح. وقد مضى (١٣٩٣).

1 ٤ ٠٦ _ (حديث «لا يغلق الرهن من صاحبه الذي رهنه، له غنمه وعليه غرمه» رواه الشافعي والدارقطني ، وقال : «إسناده حسن متصل» . ورواه الأثرم بنحوه) . ص ٢٥٤

مرسل. أخرجه الشافعي (٣٢٤) مرسلاً فقال: أخبرنا محمد بن إسهاعيل ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله على قال: فذكره.

ومن طريق الشافعي رواه البيهقي (٦/ ٣٩) وقال:

«وكذلك رواه سفيان الثوري عن ابن أبي ذئب ، وقال في متنه: الرهن ممن رهنه، وله غنمه، وعليه غرمه».

قلت: وكذلك رواه جماعة عن ابن شهاب به مرسلاً. فقال الطحاوي في «شرح المعاني» (۲۰۳/۲): حدثنا يونس قال: أخبرنا ابن وهب أنه سمع مالكاً ويونس وابن أبي ذئب يحدثون عن إبن شهاب به دون قوله «من صاحبه...»

وهكذا هو في «موطأ مالك» (١٣/٧٢٨/٣) عن ابن شهاب به.

وتابعهم معمر عن الزهري به.

أخرجه الدارقطني (٣٠٣) عن عبد الرزاق، والبيهقي (٦/ ٤٠) عن محمد ابن ثور كلاهما عن معمر به.

وقد روي عن بعض هؤلاء وغيرهم موصولاً من طرق:

١ - عن إسهاعيل بن عياش عن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن
 المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ:

«لا يغلق الرهن، لصاحبه غنمه، وعليه غرمه».

أخرجه الدارقطني والحاكم (٢/ ١٥) والبيهقي من طريق عثمان بن سعيد ابن كثير بن دينار الحمصي ، ثنا إسهاعيل بن عياش به.

وتابعه عبد الله بن عبد الجبار الجنائزي ثنا إسهاعيل بن عياش به. إلا أنه قال في رواية له عند «الزبيدي» بدل «ابن أبي ذئب».

أخرجها تمام في «الفوائد» (١/١١) والدارقطني (٣٠٣). وللحاكم الرواية الأخرى منها.

ولعل الأولى أصح عنه لموافقتها لرواية عثمان عنه. وقد تابعه عبد الله بن نصر الأصم فقال: ثنا شبابة نا بن أبي ذئب به لكنه قال:

«عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن».

أخرجه الدارقطني والحاكم وابن عدي في «الكامل» (ق ٢٢٣/ ١).

فزاد في السند: أبا سلمة. وهي زيادة منكرة، ومتابعة واهية، لأن الأصم هذا منكر الحديث كما قال الذهبي، وقال ابن عدى عقبه:

«وهذا الحديث قد وصله عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة جماعة، وليس هذا موضعه فأذكره، وأما عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، فلا أعرفه إلا من رواية عبد الله بن نصرعن شبابة عن ابن أبي ذئب».

ثم ختم ترجمة ابن نصر هذا بما يؤخذ منه أنه منكر الحديث.

وقد تحرف اسمه على ابن حزم أو غيره ممن فوقه إلى اسم آخـر، وقـوى الحديث بسبب ذلك، توهماً منه أن هذا الغير ثقة، وليس كذلك، فوجب بيانه، لا سيما وقد اغتر به بعض الحفاظ، وهو عبد الحق الأشبيلي فأقول:

جاء في «التلخيص» (٣٧/٣) ما نصه:

«وروى ابن حزم من طريق قاسم بن أصبع ، نا محمد بن إبراهيم ، نا يحيى ابن أبي طالب الأنطاكي وغيره من أهل الثقة: نا نصر بن عاصم الأنطاكي نا شبابة (قلت: فساقه بسنده ومتنه) قال ابن حزم: هذا سند حسن. قلت: أخرجه

الدارقطني من طريق عبد الله بن نصر الأنطاكي عن شبابة به، وصححها عبد الحق، وعبد الله بن نصرله أحاديث منكرة، ذكرها ابن عدي، وظهر أن قوله في رواية إبن حزم «نصر بن عاصم» تصحيف، وإنما هو عبد الله بن نصر الأصم، وسقط عبد الله وحرف «الأصم» بر (عاصم)».

قلت: وعبد الحق أورده في «الأحكام» (رقم _ بتحقيقي) من رواية قاسم بن أصبع، وكأنه نقله عن ابن حزم وقال عقبه:

«روي مرسلاً عن سعيد، ورفع عنه في هذا الاسناد ، وفي غيره، ورفعه صحيح».

وأقول: أما هذا الاسناد، فلا يصح لما عرفت من التصحيف والتحريف، على أن نصر بن عاصم لوكان له وجود في السند ليس بالثقة، فقد ذكره العقيلي في «الضعفاء»، وابن حبان في «الثقات»، وقال الحافظ في «التقريب»:

« لين الحديث » .

وأما غيره من الأسانيد الموصولة، فذلك ما نحن في صدد تحقيق الكلام عليه.

وقد روي من طريق أخرى عن أبي سلمة ، أخرجه الدارقطني عن بشر ابن يحيى المروزي ، نا أبو عصمة عن محمد بن عمرو بن علقمة ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة به. وقال: «أبو عصمة وبشر ضعيفان، ولا يصح عن محمد بن عمرو».

٢ ـ عن كدير أبي يحيى نا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي
 هريرة . أخرجه الدارقطني والحاكم .

وكدير هذا قال الذهبي:

«أشار ابن عدى إلى لينه».

قلت: وقد خالفه ثقتان ، فأرسلاه عن معمر كما تقدم.

٣- عن عبد الله بن عمران العابدى ، نا سفيان بن عيينة عن زياد بن سعد

عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً باللفظ الأول دون قوله: « من صاحبه الذي رهنه » .

أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي، وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه لخلاف فيه على أصحاب الزهرى». ووافقه الذهبي. وقال الدارقطني:

«زياد بن سعد من الحفاظ الثقات، وهذا إسناد حسن متصل». ونقله عنه البيهقى، وعقب عليه بقوله:

«قد رواه غيره عن سفيان عن زياد مرسلاً، وهو المحفوظ».

قلت: العابدي(١) هذا صدوق كها قال أبو حاتم، ولم يتفرد به فقال ابن حبان (١١٢٣): أخبرنا آدم بن موسى _ بجوارالري _ حدثنا الحسين بن عيسى البسطامى: حدثنا إسحاق بن الطباع عن ابن عيينة به.

قلت: إسحاق هو ابن عيسى بن نجيح بن الطباع البغدادي ، وهو ثقة من رجال مسلم ، والحسين بن عيسى البسطامي ثقة أيضاً من رجال الشيخين . لكن آدم بن موسى لم أجد له ترجمة الآن .

٤ ـ قال ابن ماجه (٢٤٤١): حدثنا محمد بن حميد ثنا إبراهيم بن المختار
 عن إسحاق بن راشد عن الزهري به مقتصراً على قوله:

«لا يغلق الرهن».

قال البوصيري في «الزوائد» (ق ٢/١٥١):

«هذا إسناد ضعيف، محمد بن حميد السرازي، وإن وثقه ابسن معين في رواية، فقد ضعفه في أخرى، وضعفه أحمد والنسائي والجوزجاني، وقال ابسن حبان: يروي عن الثقات المقلوبات. وقال ابن وارة: كذاب».

(١) وقع في «الجرح والتعديل» (٢/٢/ ١٣٠) المعابدي، وهو خطأ مطبعي.

وقال الشافعي (١٣٢٥): أخبرنا الثقة عن يحيى بن أبي أنيسة عن ابن شهاب به مثله.

ومن طريقه أخرجه البيهقي (٦/ ٣٩).

قلت : ويحيى هذا ضعيف . و(الثقة) لم أعرفه) ، وفي شيوخ الشافعي رحمه الله بعض الضعفاء !

وجملة القول أنه ليس في هذه الطرق ما يسلم من علة، وخيرها الطريق الثالث، وعلتها الشذوذ إن لم يكن من العابدي، فمن ابن عيينة، ولذلك فالنفس تطمئن لرواية الجهاعة الذين أرسلوه أكثر، لا سيا وهم ثقات أثبات، وهو الذي جزم به البيهقي، وتبعه جماعة منهم ابن عبد الهادي، فقال في «التنقيح»

«ورواه جماعة من الحفاظ بالارسال، وهو الصحيح، وأما ابن عبد البر فقد صحح اتصاله، وكذلك عبد الحق، والله أعلم».

نعم للحديث شاهد من حديث ابن عمر مرفوعاً بالشطر الأول منه، ولكنه واه منكر لا يحتج به.

أخرجه ابن عدي (٣٦٦/ ٢) من طريق محمد بن زياد الأسدي: ثنا مالك ابن أنس عن نافع عنه. وقال:

«هذا حديث منكر بهذا الإسناد، وإنما روى مالك هذا الحديث في «الموطأ» عن الزهري عن سعيد عن النبي ﴿ وَ هُمُ مرسلاً ، ومحمد بن زياد منكر الحديث عن الثقات، ولا أعرفه إلا في هذا الحديث، وليس بالمعروف.

وله شاهد آخر، ولكنه مرسل أيضاً، ويأتي الكلام عليه بعد حديث.

فإذا وجد له شاهد آخر موصول، ليس شديد الضعف، فيمكن القول حينئذ بصحة الجديث. والله أعلم.

۱٤۰۷ ـ (حديث «لا يغلق الرهن» رواه الأثرم) ص ٣٥٥

مرسل. وتقدم الكلام عليه في الذي قبله.

۱٤۰۸ – (حديث معاوية بن عبد الله بن جعفر: «أن رجلاً رهن داراً بالمدينة إلى أجل مسمى، فمضى الأجل، فقال الذي ارتهن: منزلي، فقال النبي ﴿ الله عَلَى الرهن ») ص ٣٥٥

ضعيف. أخرجه البيهقي (٦/ ٤٤) من طريق إسراهيم بن عامـر بن مسعود القرشي عن معاوية بن عبد الله بن جعفر به. مع اختلاف يسير في بعض الأحرف، وقال:

«هذا مرسل».

قلت: ومع ذلك فمعاوية الذي أرسله ، ليس بالمشهور، فإنه لم يوثقه غير العجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات» فقال (١/ ٢١٩):

«يروي عن أبيه وجماعة من أصحاب النبي ﴿ﷺ، روى عنه الزهري وابن الهاد». وقال الحافظ في «التقريب»:

«مقبول». يعنى عند المتابعة.

۱٤۰۹ ـ (روى البخاري وغيره عن أبي هريرة مرفوعاً: «الظهر يركب بنفقته إذا كان مرهوناً، والبن الدر يشرب بنفقته إذا كان مرهوناً، وعلى الذي يركب ويشرب النفقة») ص ٣٥٦

صحیح. أخرجه البخاري (٢/ ١١٦) وكذا أبو داود (٣٥٢٦) والترمذي (١١٦/١) وابن ماجه (٢٤٤٠) والطحاوي (٢/ ٢٥١) وابن الجارود (٦٦٥) والدارقطني (٣٠٣) والبيهقي (٣/ ٣٨) وأحمد (٤٧٢/٢) من طريق الشعبي عن أبي هريرة به. وقال أبو داود على خلاف عادته:

«هو عندنا صحِيح».

وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح».

۱٤۱۰ ـ (حدیث «لا یغلق الرهن من راهنه، له غنمه وعلیه غرمه»
 رواه الشافعي والدارقطني) . ص ۳۵٦ .

مرسل. وتقدم قبل ثلاثة أحاديث.

بابلضكان والكفالة

۱٤۱۱ ـ (قال ابن عباس: «الزعيم الكفيل») ص ٣٥٩

ضعيف الإسناد. أخرجه ابن جرير في تفسير قوله تعالى في سورة يوسف: (وأنا به زعيم) (١٤/١٣) من طريق عبد الله قال: ثني معاوية عن علي عن ابن عباس:

«قوله (وأنا به زعيم) يقول: كفيل».

قلت: وهذا سند ضعيف، علي هو ابن أبي طلحة، لم يسمع من ابس عباس.

وعبد الله هو ابن صالح كاتب.الليث، وفيه ضعف.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤/ ٢٧) لابن المنذر أيضاً.

۱٤۱۲ - (حديث «الزعيم غارم») ص ٣٥٩

صحيح. وهو من حديث أبي أمامة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﴿ اللهِ ﴿ اللهِ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَمُ عَامُ حَجَّةُ الوداع [يقول]:

«العارية مؤداة، والمنحة مردودة، والدين مقضي، والزعيم غارم».

أخرجه الطيالسي (١١٢٨) وعنه البيهقي (٨٨/٦) وأحمد (٣٦٧/٥) والسياق له وأبسو داود (٣٥٦٥) وابسن عدي (١/١٠) من طريق إسهاعيل بن عياش ثنا شرحبيل بن مسلم الخولاني قال: سمعت أبا أمامة الباهلي يقسول: فذكره . وأخرجه الترمذي (١/ ٢٣٩) دون «المنحة» وابن ماجه (٣٤٠٥) دون «المعارية» أيضاً، وتمام في «الفوائد» (٢/٦٦) مقتصراً على الجملة الأخيرة، وكذا ابن عدى في «الكامل» (٢/٩) وقال:

« واسماعيل بن عياش حديثه عن الشاميين إذا روي عنه ثقة ، فهو مستقيم الحديث ، وفي الجملة هو بمن يكتب حديثه ، ويحتج به في حديث الشاميين خاصته » .

قلت: وهذا من حديثه عنهم، فإن شرحبيل بن مسلم شامي، لكن فيه لين، فالإسناد حسن، وكأنه لذلك قال الترمذي:

«حديث حسن غريب وقد روي عن أبي أمامة عن النبي ﴿ عَلَى مَن غير هذا الوجه (١٠) قلت: لم أقف عليه الآن عن أبي أمامة ، وإنما عمن سمع النبي ﴿ عَلَى عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى ا

«ألا ان العارية مؤداة. . . » الحديث بتمامه.

أخرجه أحمد (٢٩٣/٥): ثنا على بن إسحاق أنا ابن المبارك ثنا عبد الرحمن ابن يزيد بن جابر قال: حدثني سعيد بن أبي سعيد عنه.

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات، رجال الشيخين غير على ابن إسحاق، وهو أبو الحسن المروزي وهو ثقة اتفاقا.

ثم وقفت عليه، من طريق حاتم بن حريث الطاثي قال: سمعت أبا أمامة به.

أخرجه ابن حبان (١١٧٤) وسنده حسن.

۱٤۱۳ - (حدیث: عن ابن عباس: «أن النبي ﴿ الله تحمل عشرة دنانير عن رجل قد لزمه غريمه إلى شهر، وقضاها عنه ») ص ٣٦٠

⁽١) ثم رأيته قال في مكان آخر ، وقد أخرجه بزيادة يأتي ذكرها في « الوصايا » برقم (١٦٥٤) : « حديث حسن صحيح » .

صحيح. أخرجه أبو داود (٣٣٢٨) وابن ماجه (٢٤٠٦) والبيهقي (٦/٤) من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عنه :

«أن رجلاً لزم غريماً له بعشرة دنانير، على عهد رسول الله ﴿ فقال: ما عندي شيء أعطيكه، فقال: لا والله، لا أفارقك حتى تقضيني، أوتأتيني بحميل، فجره إلى النبي ﴿ فقال له النبي ﴿ فقال: كم تستنظره؟ فقال: شهرا، فقال رسول الله ﴿ فَقَلَ : فأنا أحمل له، فجاءه في الوقت الذي قال النبي ﴿ فَقَلَ ، فقال ﴿ فَقَلَ : من أين أصبت هذا؟ قال: من معدن، قال: لا خير فيها، وقضاها عنه ».

قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله رجال الصحيح.

فكشيل

۱٤۱٤ - (حديث «الزعيم غارم») ص ٣٦٢

صحبيح. وتقدم قبل حديث.

۱٤۱٥ ـ (حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً «لا كفالة في حد») ص ٣٦٢

ضعيف. أخرجه ابن عدي في «الكامسل» (ق ٢/٢٤٦) والبيهقي (٦/٧٤) من طريق بقية عن عمر الدمشقي: حدثني عمر و بن شعيب به. وقال ابن عدي:

«عمر بن أبي عمر الكلاعي الدمشقي، ليس بالمعروف، منكر الحديث عن الثقات، والحديث غير محفوظ بهذا الإسناد».

وقال البيهقي:

«إسناده ضعيف، تفرد به بقية عن أبي محمد عمر بن أبي عمر الكلاعي، وهو من مشايخ بقية المجهولين، ورواياته منكرة».

وقال الذهبي في ترجمته:

«ثم ساق ابن عدي لبقية عنه عجائب وأوابد، وأحسبه عمر بن موسى الوجيهي ذاك الهالك. . . وبكل حال هو ضعيف».

وضعف إسناد الحديث الحافظ أيضاً في «بلوغ المرام».

صحيح. أخرجه أحمد (٣/ ٣٣٠) وكذا الطيالسي (١٦٧٣) والحاكم (٧/ ٥٥ ـ ٥٨) والبيهقي (٦/ ٧٤ و ٧٥) من طرق عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر قال:

«توفي رجل، فغسلناه، وحنطناه، وكفناه، ثم أتينا به رسول الله ولله عليه، فقلنا: تصلي عليه؟ فخطا خطى، ثم قال: أعليه دين؟ قلنا: ديناران فانصرف، فتحملها أبو قتادة، فأتيناه، فقال أبو قتادة: الديناران علي، فقال رسول الله وي : أحق الغريم، وبرىء منها الميت؟ قال: نعم، فصلى عليه، ثم قال بعد ذلك بيوم: ما فعل الديناران؟ فقال: إنما مات أمس، قال: فعاد إليه من الغد، فقال: قد قضيتها، فقال رسول الله وي : الآن بردت جلدته».

«صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي.

قلت : وإنما هو حسن فقط، لأن ابن عقيل في حفظه ضعف يسير، ولذلك قال الهيثمي في «المجمع» (٣/ ٣٩):

«رواه أحمد والبزار وإسناده حسن».

وله طريق أخرى مختصرا، يرويه أبو سلمة عن جابر قال:

«كان النبي ﴿ لا يصلي على رجل عليه دين، فأتبي بميت، فسأل: أعليه دين؟ قالوا: نعم، عليه ديناران، قال: صلوا على صاحبكم، قال أبو قتادة: هما على يا رسول الله، فصلى عليه، فلما فتح الله على رسوله ﴿ قَالَ الله على رسوله وَ مَالًا قال: أنا أولى بكل مؤمن من نفسه، من ترك دينا، فعلى، ومسن ترك مالأ فلورثته ».

أخرجـه أبـو داود (٣٣٤٣) والنسائـي (١/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩) وابـن حبــان (١١٦٢) عن عبد الرزاق قال: أنبأنا معمر عن الزهري عنه.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين.

وأخرج ابن ماجه (٢٤١٦) منه الجملة الأخيرة بنحوه من طريق آخر عن جابر. وهو على شرط مسلم.

وليس هو عند البخاري من حديث جابر رضي الله عنه خلافاً لما يوهمه صنيع المؤلف رحمه الله تعالى. وإنما أخرجه (٢/ ٥٨،٥٦) من حديث سلمة بن الأكوع مثل حديث أبي سلمة عن جابر، إلا أنه قال: «ثلاثة دنانير» ودون قوله: «فلما فتح الله. . . .»

وأخرجه النسائي أيضاً والبيهقي وأحمد (٤٧/٤) .

والزيادة المذكورة، هي عنـد الشيخـين من حديث أبـي هريرة وسيأتـي تخريجه برقم (١٤٤٢)

باب أبحوًالة

۱٤۱۷ س (حديث «الزعيم غارم») ص ١٤١٧

صحيح. وتقدم (١٤١٢) .

١٤١٨ ـ (حديث «مطل الغني ظلم وإذا أتبع أحدكم على مليء

فليَتْبَعْ» متفق عليه. وفي لفظ: «ومن أحيل بحقه على مليء فليحتل»). ص ٣٦٤

صحيح . البخاري (٢/ ٥٩) ومسلم (٥/ ٣٤) وكذا مالك (٢/ ٦٧٤) والشافعي (١٣٢٦) وأحمد (٢/ ٢٥٤) ، ٣٧٧ ، ٣٧٩ . ٣٧٩ . ٣٧٩ والشائي (٢/ ٢٧٤) والترمذي (٢/ ٣٣٠) والدارمي (٢/ ٢٦١) والطحاوي في «مشكل الأشار» (١/ ٢٤٦) والبيهقي (٢/ ٢٠١) من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً به . وقال الترمذي :

« حديث حسن صحيح » .

واللفظ الآخر لأحمد (٢/ ٤٦٣) والبيهقسي في رواية لهما من الوجمه المذكور .

مهري المفط الأحرى عن أبي هريرة :

أخرجـه مسلـم وأحمـد (۲/ ۲۹۰ ، ۳۱۰) عن همام بن منبــه عنــه . وللبخاري (۲/ ۸۵ ـ ۸٦) الجملة الأولى منه .

۱٤۱۹ ـ (حديث المؤمنون على شروطهم» رواه أبو داود) . ص ٣٦٦

صحيح. وتقدم (١٣٠٣) بلفظ «المسلمون...». وأما هذا اللفظ «المون» فلم أره في شيء من طرقه التي ذكرتها هناك، وهي عن ستة من الصحابة، وأحرى عن عطاء مرسلا، وقد ذكره الحافظ في «التلخيص» (٣/٣) من طريق أربعة منهم، ثم قال:

«تنبيه: الذي وقع في جميع الروايات: المسلمون، بدل: المؤمنون». يرد بذلك على الرافعي، فانه أورده بلفظ المؤلف هنا، فكأنه سلفه فيه.

باب الضّلح

• ١٤٢ ـ (عن أبي هريرة مرفوعاً: «الصلح جائز بين المسلمين إلا

صلحاً حرم حلالاً ، أو أحل حراماً» رواه أبو داود والترمـذي والحـاكم ، وصححاه) ص ٣٦٧

حسن. وهو من حديث أبي هريرة كها ذكر المصنف رحمه الله تعالى، لكن ليس فيه «إلا صلحاً. . . » ثم هو مما لم يخرجه الترمذي، وإنما أخرجه من حديث كثير بن عبد الله بن عمر و بن عوف عن أبيه عن جده مرفوعاً بتامه. وصححه، كها صحح الحاكم حديث أبي هريرة، وقد تعقبا، كها سبق بيانه عند الحديث (١٣٠٣) .

۱ ٤ ۲۱ _ (حديث «أن النبي ﴿ كَالَمْ عَرَماء جابر ، فوضعوا عنه الشطر») ص ٣٦٧

صحيح. لكن ليس فيه أنهم وضعوا عنه الشطر، وهو من حديث جابر نفسه قال:

أخرجه الإمام أحمد (٣١٣/٣) ثنا جرير، عن مغيرة، عن الشعبي عنه. قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

وقد أخرجه البخاري وغيره من طرق عن جابر بمعناه، بعضهم مختصرا وبعضهم مطولا، وقد سقت لفظ البخاري مع زياداته في روايات الحـديث في كتابي «أحكام الجنائز وبدعها». وهو مطبوع في المكتب الإسلامي .

۱٤۲۲ _ (حدیث «أن النبي ﴿ كلم كعب بن مالك، فوضع عن غریمه الشطر») ص ۳۹۷

صحیح. أخرجه البخاري (٢/ ١٢٦, ١٢٨ ـ ١٢٩، ٢/، ٩٠/١) والدارمسي ومسلم (٣/ ٣١٠) وأبو داود (٣٥٩٥) والنسائسي (٢/ ٣١٠) والدارمسي (٢/ ٢٦١) وابن ماجه (٢٤٢٩) والبيهقي (٦/ ٣٦، ٣٣ ـ ٣٤) وأحمد (٦/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧) والسياق له من حديث كعب بن مالك:

«أنه تقاضى إبن أبي حدرد ديناً كان له عليه في عهد النبي ﴿ يَهِ فَي السَّجَد، فارتفعت أصواتها حتى سمعها رسول الله ﴿ يَهُ فَي بيته فخرج إليها، حتى كشف سخف حجرته، فنادى: يا كعب بن مالك! فقال: لبيك يا رسول الله، فأشار إليه أن ضع من دينك الشطر، قال: قد فعلت يا رسول الله، قال: قم ، فاقضه ».

النبي ﴿ قَالَ لَرجَلَيْنَ اخْتَصَمَا فِي الْجَلَيْنَ اخْتَصَمَا فِي مُوارِيثُ دَرَسَتَ بِينَهَمَا: « استهما وتوخيا الحق وليحلل احدكما صاحبه» رواه أحمد وأبو داود). ص ٣٦٩

حسن. أخرجه أبو داود (٣٥٨٤ و٣٥٨٥) وكذا أبو عبيد في «غريب الحديث» (١/ ١٠) والدارقطني (٢٦) وكذا الحساكم (١/ ٩٠) والبيهقي (٦/ ٦٦) وأحمد (٣/ ٣٢٠) من طرق عن أسامة بن زيد عن عبد الله بن رافع عن أم سلمة قالت:

«جاء رجلان من الأنصار يختصان إلى رسول الله و في مواريث بينها قد درست، ليس بينها بينة، فقال رسول الله و أي : إنكم تختصمون إلى، وإنما أنا بشر، ولعل بعضكم ألحن بحجته أو قد قال: لحجته من بعض، فإني أقضي بينكم على نحو ما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النار، يأتي بها أسطاماً في عنقه يوم القيامة، فبكى الرجلان، وقال كل واحد منها: حقي لأخي، فقال رسول الله و احد منكا قلتا، فاذهبا، فاقتسا، ثم توخيا الحق، ثم استها، ثم ليحلل كل واحد منكا صاحبه». واللفظ لأحمد. وقال أبو داود: «فاقتسا وتوخيا الحق، ثم استها، ثم عالا».

وقال الحاكم:

«صحيح على شرط مسلم». ووافقه الذهبي.

قلت: وهوكها قالاً، غير أن أسامة بن زيد ، وهو الليثي أبو زيد المدني في حفظه ضعف يسير، فحديثه حسن.

وللحديث طرق أخرى عن أم سلمة نحوه أصبح من هذه تأتي برقم (٢٦٢١) .

۱٤۲٤ - («نهى عمر أن تباع العين بالدين» قاله ابنِ عمر) ص

فكرشيل

۱٤۲٥ ـ (حديث «الصلح جائز بين المسلمين») ص ٣٧٠ حسن. وتقدم قبل ثلاثة أحاديث.

١٤٢٦ ـ (قوله ﴿ عَلَيْهُ ﴾: . . إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً ») ص ٣٧٠

ضعيف بهذا اللفظ، ويغني عنه الذي قبله، وسبق تخريجهما عند الحديث (١٣٠٣) .

فصيل

۱ ۱ ۲۷۷ – (روي أن الضحاك بن خليفة ساق خليجاً من العُريَض، فأراد أن يمر في أرض محمد بن مسلمة، فأبى، فكلم فيه عمراً فدعى محمداً، وأمره أن يخلي سبيله، فقال: لا والله، فقال له عمر: لم تمنع أخاك ما ينفعه وهو لك نافع تسقي به أولاً وآخراً وهو لا يضرك؟! فقال له محمد: لا والله، فقال عمر: والله ليمرن به ولو على بطنك، فأمره عمر أن يمر به ففعل» رواه مالك في الموطأ، وسعيد في سننه) ص ٣٧٧

صحيح. قال مالك (٣٣/٧٤٦/٢): عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه: «أن الضحاك بن خليفة ساق خليجاً له من العُريَض، فأراد أن يمر به في أرض محمد بن مسلمة، فأبي محمد، فقال له الضحاك: لم تمنعني، وهولك منفعة، تشرب به أولا وآخراً، ولا يضرك؟! فأبي محمد، فكلم فيه الضحاك عمر ابن الخطاب فدعا عمر بن الخطاب محمد بن مسلمة، فأمره أن يخلي سبيله، فقال محمد: لا، فقال عمر: لم تمنع»

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

۱/۱٤۲۷ - (حديث « لا ضرر ولا ضرار «) ص ٣٧٣ صحيح. وتقدم برقم (٨٩٦)

١٤٢٨ _ (حديث «لو أن أحداً اطلع إليك، فخذفته بحصاة ففقات عينه، لم يكن عليك جناح» قاله في الشرح). ص ٣٧٣

صحيح. أخرجه البخاري (٢٤ ، ٣٢٠, ٣٢٤) ومسلم (٦/ ١٨١) والنسائي (٢/ ٣٥٣) والبيهقي (٦/ ٣٣٨) وأحمد (٢٤٣/٢) من طريق سفيان: حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال أبو القاسم على المناه الم

«لوأن امرءاً اطلع عليك بغير إذن فخذفته. . . » والباقي مثله سواء، واللفظ للبخاري في إحدى الروايتين، وكذا أحمد.

۱ ۲۹ - (حدیث «لا ضرر ولا إضرار») ص ۳۷۳ صحیح. وتقدم (۸۹۹) .

۱۶۳۰ _ (حدیث أبي هریرة یرفعه: «لا بینعن جار جاره أن یضع خشبة علی جداره _ ثم یقول أبو هریرة: ما لي أراكم عنها معرضین، والله لأرمین بها بین أكتافكم» متفق علیه). ص ۳۷۵

صحيح. أخرجه البخاري (٢/٢) ومسلم (٥٧/٥) كلاهما عن مالك، وهو في «الموطأ» (٣٢/٧٤٥) وعنه البيهقي أيضاً (٦٨/٦) عن ابن شهاب عن الأعرج عنه به. واللفظ للبخاري إلا أنه قال: «يمنع» و «يغـرز»، وكذلك قال الآخرون.

وتابعه معمر عن الزهري به. إلا أنه قال: «أحدكم».

أخرجه البيهقي وأحمد (٢/ ٢٧٤).

قلت: وهو صحيح على شرط الستة.

وتابعه ابن عيينة بلفظ:

«إذا استأذن أحدكم جاره أن يغرز خشبة في جداره، فلا يمنعه، فلما حدثهم أبو هريرة طأطؤوا رؤوسهم، فقال: مالي. . . »

أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٠٤٠): ثنا سفيان عن الزهرى به.

وهكذا أخرجه أبو داود (٣٦٣٤) و إبن ماجه (٢٣٣٥) والبيهقي من طرق عن سفيان به.

وقد أخرج مسلم هاتين المتابعتين، ولكنه لم يسق لفظهما، وأحال به على لفظ مالك قائلاً: «نحوه».

وتابع ابن شهاب صالح بن كيسان عن عبد الرحمن الأعرج به، ولفظه: «لا يمنعن أحدكم جاره موضع خشبة أن يجعلها في جداره، ثم يقول أبو هريرة: مالي أراكم عنها معرضين، والله لأرمين بها بين أظهركم».

أخرجه البيهقي وقال:

«إسناد صحيح».

وتابع الأعرج عكرمة فقال:

«ألا أخبركم بأشياء قصار حدثنا بها أبو هريرة؟

نهى رسول الله ﴿ عَن الشرب من فم القربة أو السقاء، وأن يمنع جاره ﴿ اللهِ عَنْمُ اللهِ اللهِ عَنْمُ جَارُهُ ﴾ أن يغرز خشبة في جداره » .

أخرجه البخاري (٤/ ٣٧) والبيهقي، وفي رواية له مرفوعاً: «ليس للجار أن يمنع جاره أن يضع أعواده في حائطه». وقال:

«هذا إسناد صحيح».

وله شاهد من رواية جماعة من أصحاب النبي ﴿ يُلِيُّ يَرُويه هَشَامُ بِنَ يَحِيى أَنْ عَكْرِمَةُ بِنَ سَلْمَةً بِنَ رَبِيعَةً أُخبِرِهِ أَنْ أَخْوِينَ مِنْ بِنِي المُغْيَرَةِ، أَعْتَقَ أَحَدُهُمَا، أَنْ لا يَغْرِزُ خَشِباً فِي جَدَارِهِ، فَلَقَيَا مُجْمَعُ بِنَ يَزِيدُ الأَنْصَارِي وَرَجَالاً كَشَيْرًا، فَقَالُوا: نَشْهَدُ أَنْ رَسُولُ الله ﴿ عَلَيْهِ قَالَ:

«لا يمنع جار جاره أن يغرز خشباً في جداره».

فقال الحالف: أي أخي، قد علمتُ أنك مقضي لك علي، وقد حلفت، فاجعل اسطواناً دون جداري، ففعل الآخر، فغرز في الاسطوان خشبة.

أخرجه ابن ماجه (۲۳۳٦) وأحمد (۳/ ٤٨٠)

قلت: وإسناده حسن في الشواهد.

ضعيف. أخرجه البيهقي (٦٦/٦) من طريق موسى بن عُبيدة عن يعقوب بن زيد أن عمر رضي الله عنه، خرج في يوم جمعة ، فقطر ميزاب عليه للعباس، فأمر به فقلع. . الجديث بمعناه.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جدا، يعقوب بن زيد جل روايته عن التابعين ، ولم يذكروا له رواية عن أحد من الصحابة سوى أبي أمامة بن سهل، وهو صحابي صغير ، لم يسمع من النبي ﴿ الله عَلَيْهُ شَيْئًا .

وموسى بن عبيدة متروك، قال الذهبي في «الضعفاء»:

«ضعفوه، وقال أحمد: لا تحل الرواية عنه».

قال البيهقي:

«وقد روي من وجهين آخرين عن عمر وعباس رضي الله عنهما».

ثم روى هو من طريق شيخه أبي عبد الله الحاكم، وهذا في «المستدرك» (٣٣٢/٣) من طريق شعيب الخراساني عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب :

«أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، لما أراد أن يزيد في مسجد رسول الله وقعت زيادته على دار العباس بن عبد المطلب. فذكر قصته، وذكر فيها قصة الميزاب بمعناه».

قلت: وهذا إسناد ضعيف، شعيب هذا هو ابن رُزيق ـ بالراء ثم الزاي كما في «المشتبه» وغيره ـ وهو أبو شيبة الشامي . ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يعتبر حديثه من غير روايته عن عطاء الخراساني».

قلت: وهذه من روايته عنه، فلا يعتبر بها ولا يستشهد.

وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق يخطىء».

وعطاء الخراساني هو ابن أبي مسلم. قال الحافظ:

«صدوق، يهم كثيراً، ويرسل، ويدلس»!

قلت: ثم هو منقطع، فإن سعيد بن المسيب لم يدرك القصة.

ثم قال البيهقي:

«ورواه أيضاً عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده بمعناه».

قلت: وصله الحاكم من طريق أبي يحيى الضرير زيد بن الحسن البصري

ثنا عبد الرحمن بن زيد بن سلمة به. وقال:

«لم نكتبه إلا بهذا الإسناد، والشيخان لم يحتجا بعبد الرحمن بن زيد بن أسلم»!

قلت: كيف، وهو متروك شديد الضعف، فراجع ترجمته ونماذج من أحاديثه في المجلد الأول من كتابنا «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» مستعيناً على ذلك بفهرسته.

ثم إن زيد بن الحسن هذا، قال الذهبي:

«حدث عن مالك بمناكير، ولا يدرى من هو؟».

وذكر الحافظ في «اللسان» تضعيفه عن الدارقطني والحاكم أبي أحمد وأبي سعيد بن يونس.

۱٤٣٢ _ (حديث «لا ضرر ولا ضرار») ص ٣٧٥ صحيح. تقدم (٨٩٦)



۱٤٣٣ _ (حديث « من ترك احقاً فلو رثته») ص ٣٧٨

صحيح. وهومن حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال:

«كان يؤتى بالرجل الميت عليه الدين، فيسأل: هل ترك لديه من قضاء؟ فإن حدث أنه ترك وفاء، صلى عليه، وإلا قال: صلوا على صاحبكم، فلما فتح الله عليه الفتوح، قال: أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فمن توفي وعليه دين فعلي قضاؤه، ومن ترك مالاً، فهو لورثته».

أخرجه البخاري (٢/ ٢٠ و٣/ ٤٩٠) ومسلم (٥/ ٢٢) وابسن ماجه

(٢٤١٥) وأحمد (٢/ ٢٩٠ و٤٥٣) من طريق الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عنه.

ومن طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي عمرة نحوه إلا أنه قال : (0 / Y) ومن ترك ديناً أو ضياعاً فليأتني ، فأنا مولاه (0 / Y) . أخرجه البخاري (0 / Y) . وللحديث شاهد من حديث جابر ، تقدم لفظه تحت الحديث ((0 / Y)) .

۱٤٣٤ _ (قوله ﴿ لَيُّ الواجد ظلم يجل عرضه وعقوبته » (واه أحمد وأبو داود وغيرهم) .

حسن. أخرجه أبو داود (٣٦٢٨) والنسائي (٢/ ٣٣٢ ـ ٢٣٣) وابن ماجه (٣٦٢٨) والطحاوي في «المشكل» (١١٦٤ و ٤١٤) وابس حبان (١١٦٤) والحاكم (٢/ ٢٥) والبيهقي (٦/ ٥١) وأحمد (٤/ ٢٢٢ و٣٨٨ و٣٨٩) من طريق وبرة بن أبي دليلة الطائفي: حدثنا محمد بن ميمون بن مسيكة ـ وأثنى عليه خيراً ـ عن عمرو بن الشريد عن أبيه عن رسول الله ﴿ عَلَيْهُ قال: فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي.

قلت: بحسبه أن يكون حسناً، فإن ابن مسيكة هذا، قال الذهبي في «الميزان»:

«روى عنه وبرة بن أبي دليلة فقط، وقـد قال أبــو حاتــم: روى عنه الطائفيون، وذكره ابن حبان في الثقات».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«مقبوك» .

قلت: وقد أثنى عليه خيراً الراوي عنه وبرة بن أبي دليلة كها تقدم في سند الحديث، فهو حسن إن شاء الله تعالى. وقد علقه البخاري في «صحيحه» (٨٦/٢) وقال الحافظ في «الفتح» (٥/ ٤٦):

«وصله أحمد وإسحاق في «مسنديهها» وأبو داود والنسائي، وإسناده حسن. وذكر الطبراني أنه لا يروى إلا بهذا الإسناد».

۱ ٤٣٥ ـ (حديث «أن النبي ﴿ حجر على معاذ ، وباع ماله في دينه» رواه الخلال، وسعيد بن منصور) ص ٣٧٩

ضعيف. أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص ٢٣) والطبراني في «الأوسط» (١/١٤٦/١) والدارقطني (٣٢٥) والحاكم (١/٥٨) والبيهقي (٤٨/٦) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/٥١/١) عن أبي إسحاق إبراهيم بن معاوية بن الفرات الخزاعي ، نا هشام بن يوسف قاضي اليمن عن معمر عن ابن شهاب عن ابن كعب بن مالك عن أبيه به. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين». ووافقه الذهبي!

وذلك منهم خطأ فاحش، وخصوصاً الذهبي، فقد أورد إبراهيم هذا في «الميزان» وقال:

«ضعفه زكريا الساجي وغيره».

ثم هو ليس من رجال الشيخين ولا السنن الأربعة! وقد تفرد به كما قال الطبراني ، وقال العقيلي عقبه:

«ولا يتابع على حديثه». وقال:

«رواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن كعب بن مالك. وقال الليث عن يونس بن شهاب عن ابن كعب بن مالك. وقال ابن وهب: عن يونس عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك. وقال ابن لهيعه: عن يزيد بن أبي حبيب وعيارة بن غزية عن ابن شهاب عن ابن كعب بن مالك عن كعب بن مالك:

«أن معاذاً أدان، وهو غلام شاب » والقول ما قال يونس ومعمر.

قلت: إن الصواب عن الزهري عن ابن كعب بن مالك مرسلاً. وذلك مما يؤكد ضعف إبراهيم بن معاوية، وأنه أخطأ على معمر في وصله الحديث. خلافاً لعبد الرزاق عنه، فإنه أرسله. وقد ساق إسناده إلى عبد الرزاق به البيهقي وابن عساكر. وأخرجه هذا عن ابن المبارك عن معمر به.

وهكذا رواه سعيد بن منصور في «سننه» عن ابن المبارك مرسلاً. كما في «منتقى الأخبار» (٥/ ١٠٤) و«المشكاة» (٢٠ ٢٠١).

لكن قد توبع إبراهيم بن معاوية على وصله، فأخرجه الحاكم (٢٧٣/٣) وعنه البيهقي من طريق إبراهيم بن موسى ثنا هشام بن يوسف به موصولاً بلفظ:

«كان معاذ بن جبل ـ رضي الله عنه ـ شاباً حلياً سمحاً من أفضل شباب قومه، ولم يكن يمسك شيئاً، فلم يزل يدّان حتى أغرق ماله كله في الدين، فأتى النبي ﴿ فَهُ ، فكلم غرماءه، فلو تركوا أحداً من أجل أحد، لتركوا معاذا من أجل رسول الله ﴿ يعني : ماله، حتى قام معاذ بغير شيء »

وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين». ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كها قالا. وإبراهيم بن موسى التميمي أبو إسحاق الفراء الملقب برالصغير) وهو ثقة حافظ، وهو عندي أوثق من عبد الرزاق، لكن متابعة ابن المبارك له كها سبق مما يرجح روايته على إبراهيم هذا. ولوصحت رواية يزيد ابن أبي حبيب وعهارة بن غزية عن ابن شهاب به موصولاً لما رجحنا ذلك، ولكنها لا تصح عنهما لأنه من رواية ابن لهيعه كها سبق معلقاً عند العقيلي، ووصله عنه الطبراني في «الأوسط» (1/121/1-٢) ساقه مطولاً وقال:

«تفرد به ابن لهيعه».

قلت: وهو سيىء الحفظ. وفي التلخيص» (٣٧/٣):

«قال عبد الحق: المرسل أصح من المتصل، وقال ابن الطلاع في «الأحكام»: هو حديث ثابت، وكان ذلك في سنة تسع، وحصل لغرمائه خمسة أسباع حقوقهم، فقالوا: يا رسول الله بعه لنا، قال: ليس لكم إليه سبيل».

وقال ابن عبد الهادي في «التنقيح» (٣/٣٠):

«والمشهور في الحديث الإرسال».

١٤٣٦ _ (وعن عمر أنه خطب فقال « ألا إن أسيفع جهينة رضي من دينه وأمانته بأن يقال: سبق الحاج فأدان معرضاً، فأصبح وقد دين به، فمن كان له عليه دين فليحضر غداً، فإنا بائعون ماله، وقاسموه بين غرمائه» رواه مالك في الموطأ). ص ٣٧٩

ضعيف. أخرجه مالك (٨/٧٧٠/٢) وعنه البيهقي (٦/٤٩) عن عمر بن عبد الرحمن بن دلاف المزني عن أبيه.

«أن رجلاً من جهينة ، كان يسبق الحاج ، فيشتري الرواحل ، فيُغلي بها ، ثم يسرع السير ، فيسبق الحاج ، فأفلس ، فرفع أمره إلى عمر بن الخطاب ، فقال : أما بعد أيها الناس ، فإن الأسيفع أسيفع جهينة رضي من دينه وأمانته ، بأن يقال : سبق الحاج! ألا وإنه قد دان معرضاً ، فأصبح قد دين به ، فمن كان له عليه دين ، فليأتنا بالغذاة ، نقسم ماله بينهم ، (وقال البيهقي : بين غرمائه) ، وإياكم والدين ، فإن أوله هم ، وآخره حرب » .

قلت: وهذا إسناد محتمل للتحسين، فإن عمر هذا أورده ابن أبي حاتم برواية جماعة عنه، وسياه عمر بن عبد الرحمن بن عطية بن دلاف المزني، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلا، وأورد إبنه عبد الرحمن (٢/٢/٢) برواية بكر بن سوادة فقط عنه، فنسي رواية ابنه عمر هذا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلا. وكذلك أورده ابن حبان في «الثقات» (٢/ ١٦٣) برواية بكر هذا وحده، وقال: «يروي المراسيل».

أورده في «أتابع التابعين»، وعلى هذا فالإسناد منقطع، فهوضعيف. والله

أعلم.

وقد رواه البيهقي من طريق أخرى عن أيوب قال: نبئت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بمثل ذلك. وقال:

«نقسم ماله بينهم بالخصص».

وقد وصله الدارقطني في «العلل» بذكر بلال بن الحارث بين عبد الرحمن وعمر، ورجحه على المنقطع، ذكره في «التلخيص» (٣/٤٠).

۱ ٤٣٧ ـ (حديث «خذوا ما وجدتـم وليس لكم إلا ذلك». رواه مسلم). ص . ٣٧٩

صحیح. أحرجه مسلم (٥/ ٢٩ ـ ٣٠) وكذا أبسو داود (٣٤٦٩) والنسائي (٢/ ٢١٠ و ٢٣٢) وابن ماجه (٢٣٥٦) والبيهقي (٦/ ٥٠) وأحمد (٣/ ٣٦) من حدیث أبي سعید الخدري قال:

«أصيب (١) رجل في عهد رسول الله ﴿ فَيْ ثَهَارُ ابْتَاعِهَا، فَكُثْرُ دَيْنَهُ، فَقَالُ رَسُولُ الله ﴿ فَيْنَهُ ؛ تَصَدَقُوا عَلَيْهُ، فَتَصَدَقُ النَّاسُ عَلَيْهُ، فَلَم يَبْلُغُ ذَلْكُ وَفَاءُ دَيْنَهُ، فَقَالُ رَسُولُ الله ﴿ فَيْنَا لَهُ اللَّهِ ﴿ لَكُومُ اللَّهُ اللَّا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللل

۱٤٣٨ ـ (حديث بريدة مرفوعاً: «من أنظر معسراً فله بكل يوم مثليه صدقة» رواه أحمد بإسناد جيد) ص. ۳۸۰

صحيح . أخرجه أحمد (٣٦٠/٥): ثنا عفان ثنا عبد الوارث ثنا محمد بن جحادة عن سليان بن بريدة عن أبيه قال: سمعت رسول الله ﴿ عَلَيْكُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَيْكُ فِي يقول :

«من أنظر معسراً، فله بكل يوم مثله صدقة». قال: ثم سمعته يقول:

«من أنظر معسراً، فله بكل يوم مثليه صدقة» قلت: سمعتك يا رسول الله تقول (فذكر اللفظ الآخر) قال:

⁽١) أي : أفلس، انظر الطريق السادسة من الحديث الآتي برقم (١٤٤١).

«له بكل يوم صدقة قبل أن يحل الدين، فإذا حل الدين، فأنظره فله بكل يوم مثليه صدقة».

وأخرجه الحاكم (٢/ ٢٩) من طريق أخرى عن عفان، والبيهقي (٥/ ٣٥٧) وأبو نعيم في «أخبار أصفهان» (٣/ ٢٨٦) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/ ٣٩٠/ ١) من طرق أخرى عن عبد الوارث به. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين». ووافقه الذهبي.

وأقول: إنما هو على شرط مسلم وحده. لأن سليان بن بريدة لم يخرج له البخارى شيئاً، وإنما أخرج هو ومسلم لأخيه عبد الله بن بريدة.

ولم يتفرد به سليان، فقد رواه الأعمش عن نفيع أبي داود عن بريدة الأسلمي عن النبي ﴿ عَلَيْكُ ﴾ قال: فذكره نحوه.

أخرجه ابن ماجه (۲٤۱۸) وأحمد (٥/ ٣٥١) .

لكن هذه المتابعة مما لا تغنى شيئاً ، لأن نفيعاً هذا متهم بالكذب.

۱٤٣٩ ـ (حديث كعب بن مالك أن النبي ﴿ على معاذ ، وباع ماله . رواه الخلال وسعيد في سننه) .ص ، ٣٨

ضعيف. وتقدم تخريجه قبل ثلاثة أحاديث.

۱٤٤٠ ـ (روي أن رجلاً قدم المدينة وذكر أن وراءه مالاً ، فداينه الناس ، ولم يكن وراءه مال ، فسهاه النبي ﴿ وَاللَّهِ ﴾ سرُّقاً وباعه بخمسة أبعرة واه الدارقطني بنحوه . ٣٨٠٠

حسن. أخرجه الطحاوي (٢/ ٢٨٩) والدارقطني (٣١٥) وكذا الحاكم (٢/ ٤٥) والبيهقي (٥٠) عن عبد الرجمن بن عبد الله بن دينار ثنا زيد بن أسلم قال:

«رأيت شيخا بالاسكندرية يقال له «سُرَّق»، فقلت: ما هذا الاسم؟ فقال: اسم سمَّا نيه رسول الله ﴿ عَلَيْكُ ﴾، ولن أدعه، قلت: لم سماك؟ قال: قدمت المدينة، فأخبرتهم أن مالي يقدم، فبايعوني، فاستهلكت أموالهم، فأتوا بي إلى رسول الله

وقال الحاكم:

« صحيح على شرط البخاري» . ووافقه الذهبي .

قلت : عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، وإن أخرج له البخاري، ففيه ضعف ولذلك أورده في « الميزان » وقال:

« صالح الحديث ، وقد وثق ، وحدث عنه يحيى بن سعيد مع تعنته في الرجال ، قال يحيى: في حديثه عندي ضعف ، وقال أبوحاتم: لا يحتج به. وقد ساق له ابن عدي عدة أحاديث، ثم قال: هو من جملة من يكتب حديثه من الضعفاء » .

وقال الحافظ في « التقريب »:

« صدوق يخطىء » .

وقال فيه البيهقي عقب الحديث:

« ليس بالقوى » . كما يأتي .

نعم تابعه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وأخوه عبدالله بن زيد عن أبيها: «أنه كان في غزاة، فسمع رجلاً ينادي آخر يقول: يا سرّق! ياسرّق، فدعاه فقال: ما سرق؟ قال: سهانيه رسول الله ﴿ عَلَى ﴾؛ إني اشتريت من أعرابي ناقة، ثم تواريت عنه، فاستهلكت ثمنها، فجاء الأعرابي يطلبني، فقال له الناس: إيت رسول الله ﴿ عَلَى ﴾، فاستادي عليه، فأتي رسول الله! إن رجلاً اشترى مني ناقة، ثم توارى عني، فها أقدر عليه، قال: اطلبه، قال: فوجدني، فأتي بي النبي ﴿ عَلَى ﴾، وقال: يا رسول الله: إن هذا اشترى مني ناقة، ثم توارى عني، فقال أعطه ثمنها، قال: فقلت: يا رسول الله إستهلكته، فقال رسول الله ﴿ عَلَى ﴾ فأنت سرق، ثم قال للأعرابي: اذهب فبعه في السوق، وخذ ثمن ناقتك، فأقامني في السوق، فأعطي في ثمنا، فقال للمشتري: ما تصنع به؟ قال: أعتقه، فأعتقني الأعرابي».

أخرجه الدارقطني .

أما متابعة عبد الرّحن بن زيد بن أسلم ، فلا يفرح بها لأنه متهم . وأما متابعة أخيه عبدالله بن زيد، فلا بأس بها ، فإنه صدوق ، فيه لين ، كما قال الحافظ في « التقريب » ، فإذا ضمت روايته إلى رواية عبد الرحمن بن عبدالله بن دينار ، أخذ الحديث قوة فيما اتفقتا عليه ، دون ما اختلفتا فيه .

لكن قد خالفهما مسلم بن خالد الزنجي في إسناده ، فقال : « عن زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن البيلماني قال : كنت بمصر . . . » فذكره نحو رواية ابني زيد بن أسلم .

أخرجه الطحاوي والبزاركما في «أحكام الأشبيلي» (رقم بتحقيقي) . قلت: فزاد في السند ابن البيلماني ، وهو ضعيف ، فإن كانت هذه الزيادة محفوظة فالحديث ضعيف لأن مدار السند على هذا الضعيف ، ولكني لا أظنها إلا وهما من الزنجي ، فإنه وإن كان فقيها صدوقاً ، فهو كثير الأوهام ، كما قال الحافظ فزيادته شاذة أو منكرة ، فلا يعمل بها رواية الصدوقين: عبد الرحمن وعبدالله ، على ما فيهما من الضعف الذي أشرنا إليه ، فإن ما اتفقتا عليه أقرب إلى الصواب مما تفرد به الزنجي . وقال البيهقي عقبه ـ وقد ذكره ـ معلقاً :

« ومدار حديث سرق على هؤلاء ، وكلهم ليسوا بأقوياء : عبد الرحمن بن عبدالله ، وابنا زيد ، وإن كان الحديث عن زيد عن ابن البيلماني ، فابن البيلماني ضعيف في الحديث ، وفي إجماع العلماء على خلافه ـ وهم لا يجمعون على ترك رواية ثابتة ـ دليل على ضعفه أو نسخه إن كان ثابتاً . وبالله التوفيق » .

قلت : أما النسخ فنعم ، وأما الضعف فبعيد عن اتفاق الصدوقين عليه ، لا سما وله بعض الشواهد :

۱ ـ روي ابن لهيعة عن بكر بن سوادة عن الحبلي عن أبي عبد الرحمـن المَيْني : « أن سرقاً اشترى من رجل قد قرأ البقرة بُراً قدم به ، فتقاضاه ، فتغيب عنه ، ثم ظفر به ، فأتى به النبي على ، فقال النبي على : بع سرقاً ، قال :

فانطلقت به ، فساومني أصحاب النبي ﴿ ثَلَاثَةَ أَيَامَ ، ثم بدا لي فأعتقته » .

أخرجه الطبراني في « الكبير » كما في « الاصابة » لابن حجر ، و «المجمع» اللهيثمي (١٤٢/٤ - ١٤٣) وقال :

« وابن لهيعة حديثه حسن، وبقية رجاله رجال الصحيح » .

٢ ـ روى حماد بن الجعد عن قتادة عن عمرو بن الحارث أن يزيد بن أبي
 حبيب حدثه .

أخرجه البيهقي وقال:

« هذا منقطع » .

قلت : وحماد بن الجعد ضعيف أيضاً .

٣ ـ روى حجاج عن ابن جريج أحبرني عمرو بن دينار أن أبي سعيد
 الخدري : « أن النبي ﴿ إِنَّ اللَّهِ ﴾ باع حراً أفلس في دينه » .

أخرجه الدارقطني (٢٩٥) والبيهقي والسياق له .

قلت : وهذا سند صحيح . قد صرح فيه ابن جريج بالتحديث ، والسند إليه صحيح ، رجاله كلهم ثقات ، وحجاج هو ابن محمد المصيصي ثقة من رجال الشيخين ، وكذلك من فوقه .

ولذلك فالحديث على غرابته ثابت لا مجال للقبول بضعفه ، ولهذا ، لما أورده ابن الجوزي في « التحقيق » (٢/٣٢/١) من طريق الدراقطني ، لم يضعفه ، بل تأوله بقوله : « والمعنى أعتقوني من الاستخدام » .

وهذا التأويل وإن كان ضعيفاً بل باطلاً . فالتأويل فرع التصحيح ، وهو المراد . وقد صححه الحافظ المزي ، وكفى به حجة ، فقال الحافظ ابن عبد الهادي في « التنقيح » عقب قول ابن الجوزي المذكور (٣/ ١٩٩) :

«قال شيخنا: الكلام على هذا الحديث فيه نظر، وأما الحديث فإسناده صحيح، ورواته كلهم ثقات، لم يخرجه أحد من أهل السنن».

۱٤٤١ - (روى أبو سعيد: «أن رجلاً أصيب في ثهار ابتاعها ، فكثر دينه فقال النبي ﴿ الله تصدقوا عليه ، فتصدقوا عليه ، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه ، فقال النبي ﴿ الله خذوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك » رواه مسلم) . ص ٣٨١

صحيح. وتقدم تخريجه قبل ثلاثة أحاديث.

فكرشيل

۱ ٤٤٢ ــ (حديث «من أدرك ماله بعينه عنــد رجــل قد أفلس أو إنسان قد أفلس فهو أحق به من غيره» رواه الجماعة) ص ۳۸۸

حديث حسن صحيح».

وتابعه ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله و قال: فذكره مرسلاً ، لم يذكر أبا هريرة فيه، ولفظه: «أيما رجل باع متاعاً، فأفلس الذي ابتاعه منه، ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً، فوجده بعينه، فهو أحق به، وإن مات الذي ابتاعه ، فصاحب المتاع فيه أسوة الوفاء».

أخرجه مالك (٨٧) وعنه أبو داود (٢٠٣٠).

وتابعه يونس عن ابن شهاب به مرسلاً بمعناه، وزاد:

«و إن قضي من ثمنها شيئاً ، فهو أسوة الغرماء».

أخرجه أبو داود (٣٥٢١).

وتابعهما الزبيدي (وهو محمد بن الوليد أبو الهذيل الحمصي) إلا أنه خالفهما فقال: عن الزهري عن أبي بكر ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة. فوصله بلفظ:

«أيما رجل باع سلعة ، فأدرك سلعته بعينها عند رجل قد أفلس ، ولم يقبض من ثمنها شيئاً ، فهي له ، فإن كان قضاه من ثمنها شيئاً ، فها بقي فهو أسوة الغرماء ، وأيما امرىء هلك ، وعنده متاع امرىء بعينه ، اقتضى منه شيئاً ، أو لم يقتض ، فهو أسوة الغرماء » .

أخرجه أبو داود (٣٥٢٢) وإبن الجارود (٦٣١) والدارقطني والبيهقي من طريق عبد الله بن عبد الجبار الجنائزي ثنا إسهاعيل بن عباش عن الزبيدي به.

وتابعه هشام بن عهار ثنا إسهاعيل بن عياش عن موسى بن عقبة عن الزهري به، دون الشطر الثاني منه.

أخرجه ابن ماجه (۲۳۵۹) والدارقطني وابن الجارود (۲۳۳)

فخالف به عبد الجبار في إسناده فذكر فيه موسى بن عقبة مكان الزبيدي، وهشام فيه ضعف، بخلاف الأول فروايته أصح. وقد أعلت أيضاً ، فقال البيهقى:

«لا يصح. يعني موصولا». وقال أبو داود:

«حديث مالك أصح». وقال الدارقطني:

«إسهاعيل بن عياش مضطرب الحديث، ولا يثبت هذا عن الزهري مسندا، وإنما هو مرسل».

قلت: إسهاعيل بن عياش صحيح الحديث في روايته عن الشاميين عنـد أحمد والبخاري وغيرهما، وهذا من روايته عن الزبيدي، وهو شامي كما سبق، فعلته مخالفته لمالك ويونس فإنهما أرسلاه كما تقدم. وقال ابن الجارود:

«قال محمد بن يحيى: رواه مالك وصالح بن كيسان ويونس عن الزهري عن أبي بكر، مطلق عن رسول الله ﴿ وَهِم أُولَى بِالْحَدَيثِ. يعني من طريق الزهري».

قلت: فلولا هذه المخالفة لصححنا حديثه بسنده. لكن قد جاء ما يشهد لحديثه على التفضيل الذي فيه من طرق أخرى كها يأتي، ولذلك فحديثه صحيح لغيره والله أعلم.

وطرقه الأخرى هي:

الأولى: عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي ﴿ عَلَيْهُ قَالَ:

«إذا أفلس الرجل، فوجد غريمه متاعه عند المفلس بعينه، فهو أحق به [من الغرماء]».

أخرجه مسلم والطيالسي (٢٤٥٠) وأحمد (٢/٣٤٧, ٣٨٥, ١٤٠٠) وأحمد (٢/٣٤٧, ٣٨٥) والسياق له والزيادة لمسلم.

الثانية: عن خثيم بن عراك عن أبيه عنه به دون الزيادة.

أخرجه مسلم.

الثالثة: عن هشام بن يحيى عن أبي هريرة به. وفيه الزيادة.

أخرجه الدارقطني.

قلت: وهشام هذا مستور.

الرابعة: عن هشام عن الحسن عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ويله «أيما رجل أفلس، فوجد رجل ماله عنده، ولم يكن اقتضى من ماله شيئاً فهو له».

أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٢٥٥). قال الهيثمي (٤/ ١٤٤):

« ورجاله رجال الصحيح».

قلت: لكنه منقطع، فإن الحسن وهو البصري لم يسمع من أبي هـريرة عند الجمهور، ثم هومدلس.

وهشام هو ابن حسان القردوسي. قال الحافظ:

«ثقة، من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل: كان يرسل عنهما».

الخامسة: عن اليان بن عدي، حدثني الزبيدي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ:

«أيما امرىء مات، وعنده مال امرىء بعينه، اقتضى منه شيشاً ، أو لم يقتض، فهو أسوة الغرماء».

أخرجه ابن ماجه (٢٣٦١) والدارقطني (٣٠١) والبيهقي (٢/٨٤) وقالا: «المان بن عدى ضعيف».

قلت: هو لين الحديث كما في «التقريب»، فمثله لا بأس به في المتابعات، فهو في هذا المتن متابع لرواية إبن عياش المتقدمة. كما أن الطريق التي قبل هذه توافق الرواية المشار إليها في بعض معناها، فهي بهاتين المتابعتين قوية إن شاء الله تعالى.

السادسة: عن عمر بن خلدة أبي المعتمر قال:

 أفلس أو مات، فأدرك رجل متاعه بعينه، فهو أحق به، إلا أن يدع الرجل وفاء له».

أخرجه الشافعي (١٣٢٨) وابن الجارود (٦٣٤) والدارقطني ، والحاكم (٢/ ٥٠) والطيالسي (٢٣٧٥) وعنه أبو داود (٣٥٢٣) وكذا البيهقي وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي.

كذا قالا ، وعمر بن حلدة أبو المعتمر قال الذهبي نفسه في «الميزان»:

«لا يعرف». وقال أبو داود عقب الحديث على ما في بعض نسخ «السنن»:

« من يأخذ بهذا؟! أبو المعتمر من هو؟!». أي : لا يعرف. وقال الحافظ في «التقريب»:

«مجهول الحال».

قلت: بل هو مجهول العين، لأنه لم يرو أحد عنه غير ابن أبي ذئب.

ولم الذي ابتاعه ، ولم يقبض الذي ابتاعه ، ولم يقبض الذي ابتاعه ، ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً ، فوجد متاعه بعينه ، فهو أحق به ، وإن مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء (1800 - 1000) رواه مالك وأبو داود ، وهو مرسل وقد أسنده أبو داود من وجه ضعيف (1800 - 1000)

صحيح. وهو وإن كان مرسلاً على الراجح، فقد روي من طريقين آخرين موصولاً عن أبي هريرة، في أحدهما الشطر الأول منه، وفي الآخر الشطر الثاني، وقد بينت ذلك في الحديث الذي قبله.

١٤٤٤ ـ (حديث أبي هريرة: «أيما رجل أفلس فوجد رجل عنده ماله، ولم يكن اقتضى من ماله شيئاً، فهو له» رواه أحمد. وفي لفظ أبي داود «فإن كان قبض من ثمنها شيئاً فهو أسوة الغرماء»). ص٣٨١

صحيح. والأول من رواية الحسن البصري عن أبي هريرة، والآخر من

رواية أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث مرسلاً، هكذا هو عند أبي داود، وقد وصله في رواية عن أبي هريرة، لكن الأرجح المرسل، إلا أن له متابعات تقويه، كما بينا ذلك مفصلاً قبل حديث.

۱٤٤٦ - (حديث «الخراج بالضمان») ص ٣٨٢

صحيح. وتقدم (١٣١٥)

١٤٤٨ ـ (حديث « ابدأ بنفسك ثم بمن تقول ») . ص ١٤٤٨ صحيح . وهو مركب من حديثي سبق تخريجهما في « الـزكاة » (٨٣٣) . ٨٣٤) .

فكثي

الزبير أن عبد الله بن جعفر ابتاع بيعاً فقال على : لآتين عثمان، فلأحجرن عليك، فأعلم ذلك ابن جعفر الزبير فقال : أنا شريكك في بيعتك . فأتى على عثمان فقال : إن ابن جعفر قد ابتاع بيع كذا فاحجر عليه ، فقال الزبير : أنا شريكه ، فقال عثمان : كيف أحجر على رجل شريكه الزبير » رواه الشافعى بنحوه) . ص ٣٨٥

صحبيح . أخرجه الشافعي (١٢٢٩) والبيهقي (٦/ ٦٦) من طريق يعقوب بن إبراهيم عن هشام بن عروة عن أبيه به .

قلت : وهذا سند جيد ، رجاله ثقات رجال الشيخين غير يعقبوب بن إبراهيم ، وهو أبو يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة رحمهما الله تعالى ، وقد اختلفوا فيه ، فوثقه جماعة ، وضعفه آخرون ، ولم يتبين لي ضعفه ، لا سيما ولم يتفرد به ، فقد أخرجه البيهقي من طريق محمد بن القاسم الطلحي عن الزبير بن المديني قاضيهم عن هشام ابن عروة به .

لكني لم أجد ترجمة لمحمد بن القاسم الطلحي والزبير هذا .

۱٤٥٠ _ (حديث « رفع القلم عن ثلاث: عن الصبي حتى علي علي من الصبي حتى العلم . . . ») ص ٣٨٦

صحیح . وقد مضی (۲۹۷)

۱٤٥١ ـ (حديث « لا يتم بعد احتلام » رواهما أبو داود) .

صحيح . وقد مضى في « الجهاد » (١٧٤٤) .

۱٤٥٢ _ (حدیث إبن عمر: «عرضت علی النبی ﴿ يُوم أحد، وأنا ابن أربع عشرة سنة، فلم یجزنی ، وعرضت علیه یوم الخندق، وأنا ابن خس عشرة سنة، فأجازنی » متفق علیه) .

صحیح . وقد مضی (۱۱۸٦) .

الرسول له: « لقد حكمت بحكم الله من فوق سبعة أرقعة (1) متفق عليه) .

صحيح بلفظ « سبع سهاوات » ، وليس متفقاً عليه بهذا التهام ، بل هو من أفراد النسائي ، أخرجه من طريق أبي عامر عبد الملك بن عمر و العقدي عن محمد بن صالح التهار عن سعد بن إبراهيم عن [عامر] بن سعد عن سعد بن أبي وقاص:

« أن النبي و قل السعد بن معاذ : لقد حكمت فيهم بحكم الملك من فوق سبع سموات » .

⁽١) بالقاف جمع (رقيع) وهو من اسهاء السهاء .

نقلته من « كتاب العلو » للذهبي (ص ١٠٢ ـ هند) والزيادة استدركتها بواسطة « فتح الباري » (٣١٧/٧) وقال الذهبي :

« هذا حديث صحيح ، ومحمد بن صالح التمار صدوق » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطى " » وفى « الميزان » :

« وثقه أحمد وأبو داود ، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي » .

قل فمثله حسن الحديث إن شاء الله تعالى إذا لم يخالف.

وقد خولف في إسناده ومتنه ، فقال شعبة : عن سعد بن إبراهيم عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبي سعيد الخدري قال :

« لما نزلت بنو قريظة على حكم سعد بن معاذ ، بعث رسول الله ﴿ إليه ، وكان قريباً منه ، فجاء على حمار ، فلم ادنا ، قال رسول الله ﴿ قَ الله على عمار ، فلم الله و الله و الله على حكمك ، فجاء ، فجلس إلى رسول الله و الله على حكمك ، قال : فإني أحكم أن تقتل المقاتلة ، وأن تسبى الذرية ، قال : لقد حكمت فيهم بحكم الملك » . وفي رواية : « بحكم الله » .

أخرجه البخاري (۲۰۸/۲ ، ۳۰ ، ۹۹ و ۶/ ۱۷۰ ـ ۱۷۳) ومسلم (٥/ ١٧٠) والنسائي في « الكبرى » (۲/٤٨) وأحمد (۲۲ ، ۲۲) من طرق عن شعبة به . ليس فيه « فوق سبع ساوات » .

وقد قال الحافظ عقب رواية محمد بن صالح المذكورة :

« ورواية شعبة أصح ، ويحتمل أن يكون لسعد بن إبراهيم فيه إسنادان »

وأقول: هذا الاحتمال متجه ، لو أن ابن صالح حافظ ضابط ، وقد عرفت من ترجمة حاله أنه ليس كذلك ، فالظاهر أنه قد وهم في إسناده ، كما وهم في متنه، فزاد فيه ما ليس في حديث شعبة .

وقد أخرجه الإمام أحمد (٦/ ١٤١ ـ ١٤٢) من طريق أخرى عن أبي

سعيد ليس فيه ألزيادة.

وإسناده حسن .

وله شاهد من حديث جابر بسند صحيح ، ليس فيه الزيادة .

أخرجه الترمذي وغيره ، وقد ذكرت لفظه تحت الحديث (١٢١٣) .

نعم لهذه الزيادة شاهد من رواية محمد بن إسحاق عن معبد بن كعب بن مالك مرسلاً:

« أن سعد بن معاذ لما حكم في بني قريظة قال له رسول الله ﴿ لَهُ ﴾ : لقد حكماً حكم الله به من فوق سبعة أرقعة » .

أخرجه ابن قدامة المقدسي في «كتاب العلو» (ق ٢/١٦١) ومن طريقه الذهبي في كتابه (٢/١٦١) .

قلت : وهو مع إرساله فيه عنعنـة إبـن إسحـاق . ولكنـه لا بأس به في الشواهد ، فترقى به هذه الزيادة إلى درجة الحسن . والأحاديث في إثبات الفوقية لله تعالى كثيرة جداً متواترة ، وقد استقصاها الحافظ الذهبي في كتابه المتقدم .

(تنبيه) لقد انحرف اسم معبد إلى (محمد) في كتاب الذهبي . ووقع في « الفتح » : «علقمة بن وقاص » فقال :

« وفي رواية ابن إسحاق من مرسل علقمة بن وقاص » .

۱٤٥٤ ـ (حديث « لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار » حسنه الترمذي) . ص ٣٨٦

صحيح . وتقدم في « شروط الصلاة » (رقم: ٢٦٧) .

فكشيل

مم ۱۶۵ ـ (حدیث عائشة:« أن قوله تعمالی: (ومــن کان فقـــیراً

فليأكل بالمعروف) نزلت في والي اليتيم الذي يقوم عليه ويصلح ماله، « إن كان فقيراً أكل منه بالمعروف » . أخرجاه) . ص ٣٨٩

صحیح . أخرجه البخاري (٣/ ٢٢٤) ومسلم (٢٤٠/٨ ، ٢٤١) من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عنها في قولـه تعـالى : (ومـن كان غنياً فليستعفف ، ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف) ، قالت :

« أنزلت في ولي اليتيم أن يصيب من مالـه إذا كان محتاجاً بقـدر مالـه بالمعروف» .

واللَّفظ لمسلم ، وفي رواية له :

« أنزلت في والي مال اليتيم الذي يقوم عليه ويصلحه ، إذا كان محتاجاً أن يأكل منه » .

وهكذا رواه ابن الجارود (٩٥١) .

ولفظ البخاري نحوه ، وقال :

« مكان قيامه عليه بالمعروف» .

وهكذا أخرجه البيهقي (٦/ ٢٨٤) .

۱٤٥٦ _ (حديث عمرو بن شعيب عنابيه عنجده: «أنرجلاً أتى النبي ﴿ يَكُمْ فَقَالَ : إِنِّي فَقِينَ وليسَ لِي شيء، ولي يتيم . فقال : كل من مال يتيمك غير مسرف » رواه الخمسة إلا الترمذي) . ص ٣٨٩

حسن . أخرجه ابو داود (۲۸۷۲) والنسائي (۲/ ۱۳۱) وابن ماجـه (۲۷۸) وأحمد (۲۸٦/۲، ۲۱۵) وكذا ابن الجارود (۹۵۲) والبيهقـي (٦/ ۲۸٤)من طرق عن عمرو بن شعيب به .

قلت : وهذا إسناد حسن . للخلاف المعروف في عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

180٧ _ (حديث عائشة مرفوعاً: ﴿ إذا أنفقت المرأة من طعام زوجها غير مفسدة كان لها أجرها بما أنفقت ولزوجها أجر ماكسب، وللخازن مثل ذلك لا ينتقص بعضهم من أجر بعض شيئاً ﴾ متفق عليه ﴾ ٣٨٩

صحيح . أخرجه البخاري (١/ ٣٦١ ، ٢/ ٩) ومسلم (٩٠/٣) وأبو داود (١٦٠) والنسائي (١/ ٣٥١) وابن وأبو داود (١٦٨٥) والنسائي (١/ ٣٥١ ـ ٣٥٢) والترمذي (١/ ١٣٠) وابن ماجه (٢٢٩٥) والبيهقي (١٩٢/٤) من طريق شفيق عن مسروق عنها به ، وقال الترمذي ـ ولم يذكر مسروقاً في سنده ـ :

« حدیث حسن » .

۱٤٥٨ _ (حديث « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم . . . ») . ص ۳۹۰

صحيح . وهو قطعة من حديث جابر الطويل في حجة النبي ﴿ الله وقد ذكرناه بطوله تحت الحديث (١٠١٧) فقرة (١٠٣) لكن ليس فيه لفظ « وأعراضكم » ، وإنما ورد هذا من حديث أبي بكرة الثقفي أن رسول الله ﴿ وَاعراضكم » نقال :

« ألا تدرون أي يوم هذا ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير إسمه ، فقال : أليس بيوم النحر ؟ قلنا : بلى يا رسول الله ، قال : أي بلد هذا ؟ أليست بالبلدة الحرام ؟ قلنا : بلى يا رسول الله ، قال : فإن دماءكم ، وأموالكم ، وأعراضكم ، وأبشاركم ، عليكم حرام ، كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ، ألا هل بلغت ؟ قلنا : نعم ، قال : اللهم اشهد ، فليبلغ الشاهد الغائب ، فإنه رب مبلغ يبلغه من هو أوعى له ، فكان كذلك ، قال : لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » .

أخرجه البخاري (۲۸/۱ ، ۲۷۰/۶ ، ۲۲۷) ومسلم (۱۰۸/۰) وأحمد (۳۷/۵ ، ۳۹ ، ۶). وفي الباب عن عمر و بن الأحوص عند الترمذي (٢/ ١٨٢) وصححه ، وابن عمر عند ابن ماجه (٣٠٥٧) ، وعن أبي حرة الرقاشي عند أحمد (٧٢/٥) .

۱٤٥٩ - (حديث « لا يحل مال امرىء مسلم إلا عن طيب نفس ») .

صحيح . وقد ورد عن جماعة من الصحابة منهم عم أبي حرة الرقاشي ، وأبو حميد الساعدي، وعمرو ابن يثربي ، وعبدالله بن عباس:

« بطیب نفس منه » .

أخرجه الدارقطني (۳۰۰) وأحمد (۷۲ / ۷) وأبـو يعلى والبيهقــي (۲/ ۱۰۰) .

قال الهيثمي (١٧٢/٤) بعد ما عزاه لأبي يعلى :

« وأبو حرة وثقة أبو داود ، وضعفه ابن معين »

قلت : وإعتمد الحافظ في « التقريب » الأول ، فقال : « ثقة » .

لكن العلة من الراوي عنه على بن زيد، وهو ابن جدعان، وهو ضعيف، إلا أنه يستشهد به ، ويتقوى حديثه بما بعده .

٢ ـ وأما حديث أبي حميد ، فيرويه سليان بن بلال عن سهيل بن أبي
 صالح عن عبدالرحمن ابن سعيد عنه أن رسول الله ﴿ عَنْ عَبدالرحمن ابن سعيد عنه أن رسول الله ﴿ عَنْ عَبدالرحمن ابن سعيد عنه أن رسول الله ﴿ عَنْ عَبدالرحمن ابن سعيد عنه أن رسول الله ﴿ عَنْ عَبدالرحمن ابن سعيد عنه أن رسول الله ﴿ عَنْ الله عَنْ اللهُ عَنْ الله عَنْ

« لا يحل لامرى أن يأخذ مال أخيه بغير حقه ، ذلك لما حرم الله مال المسلم على المسلم » .

أخرجه الإمام أحمد (٥/ ٤٢٥) . وفي لفظ له :

« لا يحل للرجل أن يأخذ عصا أخيه بغير طيب نفسه ، وذلك لشدة ما حرم رسول الله ﴿ عَلَى المسلم على المسلم » .

وأخرجه الطحاوي في « شرح المعاني » (٢/ ٠٤٠) وفي « مشكل الأثار » (٤/ ٤١ ـ ٤٢) وابن حبان في « صحيحه » (١١٦٦) والبيهقي (١٠٠/٦) ووقع عنده من رواية ابن وهب عن سليان : « عبد الرحمن بن سعد » وعليه قال :

« عبدالرحمـن هو ابـن سعـد بن مالك، وسعـد بن مالك هو أبـو سعيد الحدري ، ورواه أبو بكر بن أبي أويس عن سليان فقال : عبد الرحمن ابـن سعيد ».

قلت: وهو الصواب عندي لأنه اتفق عليه جماعة من الثقات غير ابن أبي أويس ، فهم أبو سعيد مولى بني هاشم ، وعبيد بن أبي قرة عند أحمد ، وأبو عامر العقدي عند الطحاوي وإبن حبان . فرواية هؤلاء مقدمة قطعاً على رواية ابن وهب .

وحينئذ فعبدالرحمن هو ابن سعيد بنيربوع ،أبو محمد المدني، وهو ثقة كما قال ابن حبان كما في « التهذيب » ، ولم أره في نسختنا المحفوظة في المكتبة الظاهرية من « ثقات ابن حبان » . وبقية الرجال ثقات على شرط مسلم ، فالسند صحيح . وقال الهيثمي في « المجمع » (٤/ ١٧١) :

« رواه أحمد والبزار ، ورجال الجميع رجال الصحيح » .

كذا قال ، وعبد الرحمن بن سعيد ليس من رجال الصحيح ، وإنما أخرج له البخاري في « الأدب المفرد » ، ويحتمل أن يكون إسناد البزار كإسناد البيهقي ، اعني وقع فيه عبدالرحمن بن سعد ، وهو ابن أبي سعيد الخدري، فإنه ثقة من رجال مسلم ، فتوهم أنه عند أحمد كذلك . والله أعلم .

٣ ـ وأما حديث عمرو بن يثربي ، فيرويه عمارة بن حارثة الضمسري يحدث عنه قال :

«ولا يحل لامرىء من مال أخيه إلا ما طابت به نفسه» ،قال : فلما سمعت ذلك، قلت : يا رسول الله أرأيت لو لقيت غنم ابن عمى ، فأخذت منها شاة فاحترزتها ، هل على في ذلك شيء؟ قال : إن لقيتها نعجة تحمل شفرة وزناداً فلا تمسها » .

أخرجه الطحاوي في «كتابيه » والدارقطني (ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠) والبيهقي (م ٢٩٧) وأحمد (٢٣/٣) ، ١١٣/٥) والطبراني في « الأوسط» (٢/ ٤٨ / ١) وابنه عبدالله في « زوائده » أيضاً من طريق عبد الرحمن بن أبي سعيد قال : سمعت عهارة بن حارثة به . وقال الطبراني :

« لا يروى عن عمرو إلا بهذا الإسناد » .

وقال الهيثمي :

« رواه أحمد وابنه من زياداته أيضاً . والطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، ورجال أحمد ثقات »

قلت : عمارة بن حارثة أورده ابن أبي هاشم (٣/ ١/٣٦٥) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وأما ابن حبان فأورده في « الثقات » (١٦٩/١) فهو عندي في زمرة المجهولين الذين يتفرد بتوثيقهم ابن حبان .

٤ ـ وأما حديث ابن عباس ، فيرويه إسماعيل بن أبي أويس، حدثني أبي عن ثور بن زيد الأيلي عن عكرمة عنه:

« أن رسول الله ﴿ خطب الناس في حجة الوداع _ فذكر الحديث . وفيه : لا يحــل لامرىء من مال أخيه إلا ما أعطــاه من طيب نفس ، ولا تظلموا . . . » الحديث.

أخرجه البيهقي .

قلت: وهذا إسناد حسن ، أو لا بأس به في الشواهد ، رجاله كلهم رجال الصحيح ، وفي أبي أويس ـ واسمه عبدالله بن عبدالله بن أويس ـ كلام من قبل حفظه ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يهم » .

وفي الباب عن أنس بن مالك .

أخرجه الدارقطني بإسنادين واهيين جداً . وفيها سبق غنية عنه .

باب الوكالئة

١٤٦٠ ـ (حديث عروة بن الجعد وغيره) ص ١٤٦٠

صحبيح . وقد مضى لفظه وتخريجه برقم (١٢٨٧) .

ومن طريق ابن إسحاق أخرجه البيهقي في « سننه » (٧/ ١٣٩) ، وأخرجه الحاكم (٢٧/٤) من طريق محمد بن عمر ثنا إسحاق بن محمد حدثني جعفر بن محمد بن علي عن أبيه به .

ومحمد بن عمر هو الواقدي، وهو متروك ، لكن علة الحديث الإرسال . وقد قال الحافظ في « التلخيص » (٣/ ٥٠) عقب الحديث :

« واشتهر في « السير » أنه ﴿ الله عنه عمرو بن أمية إلى النجاشي ، فزوجه أم حبيبة ، وهو يحتمل أن يكون هو الوكيل في القبول أو النجاشي ، وظاهر ما في أبي داود والنسائي أن النجاشي عقد عليها عن النبي ﴿ الله ، وولى النكاح خالد بن سعيد بن العاص ، كما في « المغازي » ، وقيل : عثمان بن عفان ، وهو وهم » .

٢/١٤٦. (حديث «أن النبي ﴿ عَلَيْهُ ﴾ وكل أبا رافع في قبول نكاح ميمونة ») ص ٣٩١

ضعيف . رواه مالك في « الموطأ » (٦٩ /٣٤٨ / ١) عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليان بن يسار:

ومن طريق مالك أخرجه الشافعي (٩٦٣) .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين ، ولكنه مرسل .

وقد خالفه مطر الوراق فوصله ، فقال : عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليان بن يسار عن أبي رافع قال :

« تزوج رسول الله ﴿ ميمونة وهو حلال ، وبنى بهـا وهـو حلال ، وكنت أنا الرسول فيما بينهما » .

أخرجــه الترمــذي (٢٠/١) وابــن حبــان (١٢٧٢) والبيهقــي (٧/ ٢١١) وأحمد (٣٩٣ ـ ٣٩٣) وقال الترمذي :

« حدیث حسن ، ولا نعلم أحداً أسنده غیر مطر الوراق ، وروی مالك عن ربیعة عن سلیان بن بلال عن ربیعة مرسلاً » .

قلت : مطر الوراق صدوق كثير الخطأ كها في « التقريب » ، فلا تقبل زيادته على مثل الإمام مالك وسليان بن بلال كها هو ظاهر ، فهذه هي علة الحديث : وقد أعل بالانقطاع ، فقال ابن عبدالبر :

« سليان لم يسمع من أبي رافع » .

فتعقبه الحافظ بقوله:

« لكن وقع التصريح بسماعه منه في « تاريخ ابن أبي خيثمة » في حديث

نزول الأبطح ، ورجح ابن القطان اتصاله ، ورجح أن مولد سليمان سنة سبع وعشرين ووفاة أبي رافع سنة ست وثلاثين ، فيكون سنه ثهان سنين أو أكثر » .

قلت : وقد بينا أن العلة سوى هذا . فتنبه .

نعم قد صح الحديث عن ميمونة نفسها دون موضع الشاهد منه، وهوقول أبي رافع: « وكنت أنا الرسول فيا بينهما » . وقد سبق تخريجه تحت الحمديث (١٠٣٧) .

الصدقات (حديث أنه ﴿ كَانَ يَبَعَثُ عَمَالُهُ لَقَبْضُ الصَّدَقَاتُ وَتَفْرِيقُهَا ») . ص ٣٩١

صحیح . وقد مضی برقم (۸۹۲) .

۱٤٦٢ - (حديث معاذ وفيه : «فأخبرهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم، فترد إلى فقرائهم ») . ص ٢٩١

صحیع . تقدم برقم (۷۸۲) .

١٤٦٣ ـ (حديث : « فإن قتل زيد فجعفر . . . » الحديث)

صحيح . وقد جاء عن جمع من أصحاب النبي ﴿ منهم عبد الله ابن عمر، وعبد الله بن جعفر ، وعبد الله بن عباس .

١ ـ أما حديث إبن عمر ، فيرويه نافع عنه قال :

امر رسول الله ﴿ إِنْ فَيْ غَزُوهَ مؤتة زيد بن حارثة ، فقال رسول الله
 إن قتل زيد فجعفر ، وإن قتل جعفر فعبد الله بن رواحة » .

قال عبد الله : كنت فيهم في تلك الغزوة ، فالتمسنا جعفر بن أبي طالب ، فوجدناه في القتلى ، ووجدنا ما في جسده بضعاً وتسعين من طعنة ورمية .

أخرجه البخاري (٣/ ١٣٥)

٧ ـ وأما حديث عبد الله بن جعفر فيرويه الحسن بن سعد عنه قال :

« بعث رسول الله ﴿ عَلَيْهُ جيشاً ، استعمل عليهم زيد بن حارثة ، وإن قتل زيد أو استشهد ، فأميركم عبد الله بن رواحة ، فلقوا العدد ، فأخذ الراية زيد ، فقاتل حتى قتل ، ثم أخذ الراية جعفر ، فقاتل حتى قتل ، ثم أخذها عبد الله بن رواحة ، فقاتل حتى قتل ، ثم أخذ الراية خالد بن الوليد ، ففتح الله عليه . . . » الحديث (١٠) .

أخرجه الإمام أحمد (١/ ٢٠٤) والنسائي أيضاً كما في « الفتح » (٧/ ٣٩٣) والظاهر أنه يعني سننه الكبرى وقال :

« إسناده صحيح » .

قلت: وهو على شرط مسلم.

٣ ـ وأما حديث أبي قتادة ، فيرويه عبد الله بن رباح قال: ثنا أبو قتادة
 فارس رسول الله ﴿ عَلَيْهُ ﴾ قال :

« بعث رسول الله ﴿ الله ﴿ الله الأمراء ، قال : عليكم زيد بن حارثة ، فإن أصيب زيد فجعفر ، فإن أصيب جعفر فعبد الله بن رواحة الأنصارى . . . » . الحديث .

أخرجه أحمد (٥/ ٢٩٩) والنسائي، وصححه ابن حبسان كما في « الفتح » .

قلت : وإسناده جيد ، رجاله كلهم ثقات رجـال مسلـم غـير خالـد بن شمير ، وهو صدوق يهم قليلاً ، كما في « التقريب » .

٤ ـ وأما حديث ابن عباس ، فيرويه مقسم عنه مرفوعاً نحو الحديث الأول .

⁽١) وقد سقته بثيامة في كتابي و أحكام الجنائز وبدعها » طبع المكتب الاسلامي .

أخرجه أحمد (١/ ٢٥٦) وابنه في « زوائده » عن حجاج عن الحكم

ورجاله ثقات لكن الحجاج وهو إبن أرطاة مدلس ، وقد عنعنه .

۱٤٦٤ ـ (حديث : « واغد يا أنيس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها ، فاعترفت فأمر بها فرجمت » متفق عليه) . ص ٣٩١

«أن رجلاً من الأعراب أتى رسول الله ﴿ فَالَ : يا رسول الله انشدك الله إلا قضيت لي بكتاب الله ، فقال الخصم الآخر ـ وهو أفقه منه ـ نعم فاقض بيننا بكتاب الله ، واثذن لي ، فقال رسول الله ﴿ فَالَى : قل ، قال : أن ابني كان عسيفاً على هذا ، فزنى بامرأته ، وإني أخبرت أن على ابني الرجم ، فافتديت منه بماثة شاة . . ووليدة ، فسألت أهل العلم ، فأخبروني أنما على ابني جلد ماثة وتغريب عام ، وأن على امرأة هذا الرجم ، فقال رسول الله ﴿ وعلى ابنك والذي نفسي بيده ، لأقضين بينكم بكتاب الله ، الوليدة والغنم رد ، وعلى ابنك جلد ماثة وتغريب عام ، واغد يا أنيس . . . »

وقال الترمذي :

« حدیث حسن صحیح » .

وذكر أن زيادة « شبل » في الإسناد غير محفوظة ، وأنها من أوهام سفيان بن عيينة ، تفرد بها دون أصحاب الزهري . ضعيف . ولم أره الأن بهذا اللفظ ، وإنما أخرجه البيهقي (٦/ ٨١) من طريق محمد بن إسحاق عن جهم بن أبي الجهم عن عبد الله بن جعفر قال :

« كان على بن أبي طالب رضي الله عنه يكره الخصومة ، فكان إذا كانت له خصومة، وكل فيها عقيل بن أبي طالب ، فلما كبر عقيل ، وكلني » .

وفي رواية له عن ابن إسحاق عن رجل من أهل المدينة يقال له جهم عن على رضى الله عنه :

« أنه وكل عبد الله بن جعفر بالخصومة ، فقال : إن للخصومة قحماً » .

قلت: وهذا سند ضعيف: ابن إسحاق مدلس وقد عنعنه، وجهم بن أبي الجهم مجهول، أورده ابن أبي حاتم (١/ ١/ ٥٢١) من رواية ابن إسحاق وعبد الله العمري عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقال الذهبي في «الميزان»:

«لا يعرف» .

1877 _ ((أثر : أن علياً رضي الله عنه « وكل عبد الله بن جعفر عند عثمان وقال : إن للخصومة قحماً _ أي مهالك _ وإن الشيطان يحضرها ، وإني أكره أن أحضرها » نقله حرب) . ص ٣٩١

ضعيف . ولم أقف على سنده بهذا التمام ، وإنما أخرجه البيهقي بسند ضعيف دون قوله : « وإن الشيطان . . . » .

وقد سبق بيان ضعفه في الذي قبله .

فصيل

١٤٦٧ - (أثر ابن عباس : «أنه كان لا يرى بذلك بأساً ، يعنى إن

قال: بع هذا بعشرة، فها زاد فهو لك، صح البيع، ولمه الريادة»). ص ٣٩٦ ـ ٣٩٧

لم أقف عليه الآن.

كتاسب الشركة

۱٤٦٨ ـ (حديث : يقول الله تعالى : «أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ، فإذا خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهما » . رواه أبو داود) . ص ٣٩٨

« فإذا خانه » . والباقي مثله سواء . وقال الحاكم :

« صحيح الأسناد » . ووافقه الذهبي ! وأقره المنـذري في « التـرغيب » (٣١ /٣) !

وأقول: بل هو ضعيف الإسناد. وفيه علتان:

الأولى : الجهالة ، فإن أبا حيان التيمي اسمه يحيى بن سعيد بن حيان ، وأبوه سعيد ، قد أورده الذهبي في « الميزان » ، وقال :

« لا يكاد يعرف ، وللحديث علة » .

يشير إلى العلة الأخرى الآتية .

وأما الحافظ فقال في « التقريب » :

« وثقه العجلي »!

قلت : وهو من المعروفين بالتساهل في التوثيق ، ولذلك ، لم يتبن الحافظ توثيقه ، وإلا لجزم به فقال : « ثقة » كما هي عادته ، فيمن يراه ثقة ، فأشار إلى أن هذا ليس كذلك عنده ، بأن حكى توثيق العجلي له . فتنبه .

والعلة الأخرى : الاختلاف في وصله ، فرواه ابن الزبرقان هكذا موصولاً بذكر أبي هريرة فيه ، وهو صدوق يهم كما قال الحافظ . .

وخالفه جرير فقال : عن أبي حيان التيمي عن أبيه قال : قال رسول الله ﴿ الله عَنْ الله عَ

« يد الله على الشريكين ما لم يخن أحدهما الآخر (وفي نسخة: صاحبه) فإذا خان أحدهما صاحبه ، رفعها عنهما » .

أخرجه الدارقطني من طريق محمد بن سليان الملقب بلوين ، ثم قال : « لم يسنده أحد إلا أبو همام وحده » .

قلت : وفيه ضعف كما سبق ، ولعل مخالفة جرير وهو ابن عبـ د الحميد الضبى خير منه ، فقد قال الحافظ فيه :

« ثقة صحيح الكتاب ، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه » .

قلت : وجملة القول : أن الحديث ضعيف الإسناد ، للاختلاف في وصله وإرساله وجهالة راويه ، فإن سلم من الأولى ، فلا يسلم من الأخرى . وفي « التلخيص » (٣/ ٤٩) :

« وأعله إبن القطان بالجهل بحال سعيد بن حيان ، والد أبي حيان ، وقد ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وذكر أنه روى عنه أيضاً الحارث بن يزيد ، لكن أغله الدارقطني بالإرسال ، فلم يذكر فيه أبا هريرة ، وقال : إنه الصواب ، ولم يسنده غير أبي همام بن الزبرقان . وفي الباب عن حكيم بن حزام . رواه أبو القاسم الأصبهاني في (الترغيب والترهيب) » .

۱٤٦٩ ـ (حديث « وقال زيد : كنت أنا والبراء شريكين، فاشترينا فضة بنقد ونسيئة . . » الحديث . رواه البخاري) . ص ٣٩٨

صحيح . ولكني لم أره عند البخاري بهذا اللفظ ، وإنما أخرجه (١١٣/٢) من طريق سليان بن أبي مسلم ، قال : سألت أبا المنهال عن الصرف يداً بيد ؟ فقال :

« اشتریت أنا وشریك نی شیئاً یداً بید ، ونسیئة ، فجاءنا البراء بن عازب ، فسألناه ، فقال : فعلت أنا وشریكی وزید بن أرقم ، وسألنا النبی عن ذلك ، فقال : ماكان یداً بید فخذوه ، وماكان نسیئة فردوه » .

نعم أخرجه أحمد (٤/ ٣٧١) بلفظ قريب جداً من لفظ الكتاب ، من طريق عمرو بن دينار عن أبي المنهال:

« أن زيد بن أرقم والبراء بن عازب رضي الله عنهم كانا شريكين ، فاشتريا فضة بنقد ونسيئة ، فبلغ ذلك النبي ﴿ الله ، فأمرهما أن ما كان بنقد فأجيزوه ، وما كان بنسيئة فردوه » .

قلت : وإسناده صحيح على شرط الشيخين .

فصر في المضاربة

۱٤۷۰ - (یروی: «إباحتها عن عمر، وعثمان، وعلی، وابسن مسعود، وحکیم بن حزام، رضي الله عنهم، في قصص مشهورة») . ص ۲۰۰

صحيح عن بعضهم ،وبيان ذلك :

أولاً: عن عمر ، رواه مالك في « الموطأ » (١/٦٨٧/٢) عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال :

«خرج عبدالله وعبيدالله ابنا عمر بن الخطاب في جيش إلى العراق ، فلما قفلا ، مرًا على أبي موسى الأشعري ، وهو أمير على البصرة ، فرحب بها وسهل ، ثم قال : لو أقدر لكما على أمر أنفعكما به لفعلت ، ثم قال : بلى ، ههنا مال من مال الله ، أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين ، فأسلفكما ، فتبتاعان به متاعاً من متاع العراق ، ثم تبيعانه بالمدينة ، فتؤديان رأس المال إلى أمير المؤمنين ، ويكون الربح لكما ، فقالا : وددنا ذلك ، ففعل ، وكتب إلى عمر بن الخطاب : أن يأخذ منهما المال ، فلما قدما باعا فأربحا ، فلما دفعا ذلك الحيش أسلفه مثل ما أسلفكها ؟ قالا : لا ، فقال عمر بن الخطاب : ابنا أمير المؤمنين ! فأسلفكما ! أديا المال وربحه ، فأما عبدالله فسكت ، وأما عبيدالله ، فقال : ما ينبغي لك يا أمير المؤمنين هذا ! لو نقص فسكت ، وأما عبيدالله ، فقال : ما ينبغي لك يا أمير المؤمنين لوجعلته قراضاً . فقال : عبيدالله ، فقال رجل من جلساء عمر : يا أمير المؤمنين لوجعلته قراضاً . فقال : قد جعلته قراضاً . فأخذ عمر رأس المال ، ونصف ربحه ، وأخذ عبدالله وعبيدالله ، ابنا عمر بن الخطاب نصف ربح المال » .

ومن طريق مالك أخرجه الشافعي (١٣٣٢) وعنه البيهقي (٦/ ١١٠) . وقال الحافظ في « التلخيص » (٣/ ٥٧) :

« وإسناده صحيح » .

قلت : وهو على شرط الشيخين .

وأخرجه الدارقطني في «سننه» (٣١٥) من طريق عبدالله بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده به مختصراً بلفظ:

« وادفعا إلى عمر رضي الله عنه أمير المؤمنين رأس المال ، واضمنا ، فلما قدما على أمير المؤمنين ، تأبا أن يجعل ذلك ، وجعله قراضاً » .

قلت : وإسناده حسن .

وروى البيهقي في « المعرفة » كما في « نصب الراية » (٣/ ١١٤) من

طريق الشافعي أنه بلغه عن حميد بن عبدالله بن عبيد الأنصاري عن أبيه ، عن جده .

« أن عمر بن الخطاب أعطى مال يتيم مضاربة ، وكان يعمل به بالعراق ، ولا يدرى كيف قاطعه الربح » .

ثانياً: عن عثمان ، فقال مالك (٢/٦٨٨/٢) عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده :

« أن عثمان بن عفان ، أعطاه مالاً قراضاً يعمل فيه ، على أن الربح بينهما » .

قلت : ورجاله ثقات رجال مسلم غير جد عبد الرحمن بن العلاء، واسمه يعقوب المدني مولى الحرقة . قال الحافظ :

« مقبول » .

وقدرواه ابن وهب عن مالك، فأسقطه من السند، فقال: أخبرني مالك البن أنس، أخبرني العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه أنه قال:

« جئت عثمان بن عفان ، فقلت له : قد قدمت سلعة ، فهل لك أن تعطيني مالاً ، فأشتري بدلك ، فقال : أتراك فاعلاً ؟ قال : نعم ، ولكني رجل مكاتب ، فأشتريها على أن الربح بيني وبينك ، قال : نعم ، فأعطاني مالاً على ذلك » .

أخرجه البيهقي (٦/ ١١١) .

قلت: وهذا سند صحيح إن كان إسقاط يعقوب منه محفوظاً ، وقد يؤيده رواية عبدالله بن علي عن العلاء بن عبدالرحمن به محتصراً ، لم يذكر جده يعقوب .

أخرجه البيهقي في « المعرفة » . وعبدالله بن علي هذا الأفريقي، ولا بأس به في المتابعات .

ثالثاً : عن علي ، رواه قيس بن الربيع ، عن أبي حصين عن الشعبي عنه « في المضاربة الوضيعة على المال ، والربح على ما اصطلحوا عليه » .

رواه عبد الرزاق كما في « التلخيص » (٥٨/٣) .

قلت: وقيس بن الربيع ضعيف الحفظ.

رابعاً: عن ابن مسعود. ذكره الشافعي في « اختلاف العراقيين » عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عنه:

« أنه أعطى زيد بن خليدة مالاً مقارضة » .

وأخرجه البيهقي في « المعرفة » .

قلت: وهذا إسناد متصل ، ضعيف!

خامساً : عن حكيم بن حزام ، يرويه عروة بن الزبير وغيره .

« أن حكيم بن حزام صاحب رسول الله على السلط على الرجل إذا أعطاه مالاً مقارضة يضرب له به : أن لا تجعل مالي في كبد رطبة ، ولا تحمله في بحر ، ولا تنزل به في بطن مسيل ، فإن فعلت شيئاً من ذلك ، فقد ضمنت مالى » .

أخرجه الدارقطني (ص ٣١٥) والبيهقي (٦/ ١١١) من طريق حيوة وابن لهيعة عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن الأسدي عنه به . والسياق للدارقطني .

قلت : وهذا سند صحيح على شرط الشيخين .

وقال الحافظ:

« سنده قوی » .

(فائلة) قال ابن حزم في « مراتب الإجماع » (ص ٩١) :

« كل أبواب الفقه ، ليس منها باب ، إلا وله أصل في القرآن أو السنة نعلمه ، ولله الحمد ، حاشا القراض ، فها وجدنا له أصلاً فيهها البتة ، ولكنه إجماع صحيح مجرد ، والذي نقطع عليه أنه كان في عصر النبي على وعلمه ، فأقره ، ولولا ذلك لما جاز » .

قلت : وفيه أمور أهمها أن الأصل في المعاملات الجواز ، إلا لنص بخلاف العبادات ، فالأصل فيها المنع إلا لنص ، كما فصله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ، والقرض والمضاربة من الأول كما هو ظاهر ، وأيضاً فقد جاء النص في القرآن بجواز التجارة عن تراض ، وهي تشمل القراض كما لا يخفى ، فهذا كله يكفى دليلاً لجوازه ودعم الإجماع المدعى فيه .

۱٤٧١ - (حديث « أن النبي علم أهل خيبر بشطر ما يخرج منها ») . ص ٤٠١

صحیح . أخرجه البخاري (1/00 و 197 و 117 و 117

« من زرع أو تمر » .

وزاد الشيخان وغيرهما :

« وكان يعطي أزواجه مائة وسق ، ثهانون وسق تمر ، وعشرون وسق شعير ، وقسم عمر خيبر ، فخير أزواج النبي على أن يقطع لهن من الماء والأرض ، أو يمضي لهن (وفي رواية : أو يضمن لهن الأوساق كل عام) ، فمنهن من اختار الأرض ومنهن من اختار الوسق ، وكانت عائشة رضي الله عنها اختارت الأرض » .

محيث حكيم بن حزام قوله: «أنه كان يشترط على الرجل إذا أعطاه مالاً مقارضة يضرب له به ألا تجعل مالي في كبد رطبة ولا تحمله في بحر، ولا تنزل به في بطن مسيل، فإن فعلت شيئاً من

ذلك، فقد ضمنت مالي » رواه الدارقطني) . ص ٢٠٧

صحبح . وسبق تخريجه تحت الحديث (١٤٧٠) .

۱٤٧٣ ـ (حديث « المؤمنون عند شروطهم » .

صحیح . بلفظ « المسلمون » کها تقدم (۱۳۰۳) وراجع (۱۹۱۹) فصل [في شركة الوجوه والأبدان] .

۱٤۷٤ - (قول ابن مسعود: «اشتركت أنا وسعد وعهاريوم بدر، فلم أجىء أنا وعهار بشيء، وجاء سعد بأسيرين» رواه أبو داود والأثرم ص ٥٠٤

ضعيف . أخرجه أبو داود (٣٣٨٨) والنسائي (٢/ ١٥٥ و ٢٣٤) وابن ماجه (٢٢٨٨) والبيهقي (٦/ ٧٩) من طريق أبي إسحاق عن أبي عبيدة عنه .

قلت : وهذا سند ضعيف ، لانقطاعه بين أبي عبيدة وأبيه عبدالله بن مسعود ، فإنه لم يسمع منه . وسكت عليه الحافظ في « التلخيص » (٣/ ٤٩) ، فلم يحسن !

١٤٧٤ / ١- (حديث أن النبي ﷺ قال: « من أخذ شيئاً فهو له ») . ص ٥٠٥

لم أعرفه الآن.

. (حدیث (أن النبي ﷺ أعطى خيبر على الشطر () . (ص . 7)

صحيح . وتقدم تخريجه قبل ثلاثة أحاديث .

۱٤٧٦ - (حديث « أن النبي ﷺ نهى عن عسب الفحل وعن قفيز الطحان » رواه الدارقطني) ص ۷۰۷

صحيح . أخرجه الدارقطني في « سننه » (ص ٣٠٨) وعنه البيهقي

(٥/ ٣٣٩) من طريق وكيع وعُبيد الله بن موسى ، قالا : نا سفيان عن هشام أبي كليب عن ابن أبي نُعم البجلي عن أبي سعيد الخدري قال :

« نهى عن . . . » . وليس في رواية وكيع الشطر الثاني منه .

هكذا روياه بالبناء على المجهول ، لم يذكر فيه رسول الله ﷺ . وقال البيهقي عقبه :

« ورواه ابن المبارك عن سفيان ، كما رواه عبيدالله ، وقال : « نهى » . ورواه وكذلك قال إسحاق الحنظلي عن وكيع : « نهى عن عسب الفحل » . ورواه عطاء بن السائب عن عبدالرحمن بن أبي نعم قال : نهى رسول الله ﷺ . . . فذكره » .

قلت: وفيا ذكر البيهقي أن لفظ ابن المبارك « نهي » على المجهول أيضاً نظر ، أخرجه الطحاوي في « مشكل الآثار » (٣٠٧/١) من طريق الحسن بن عيسى بن ما سرجس مولى ابن المبارك ، ونعيم بن حماد قالا : ثنا ابن المبارك عن سفيان يعنى الثوري به بلفظ المبني للمعلوم :

« نهي رسول الله ﷺ » .

فلعل ما ذكره البيهقي رواية وقعت له عن ابن المبارك .

ثم إن إسناد الحديث عندي صحيح ، فإن رجاله ثقات رجال الشيخين ، غير هشام هذا ، وهو هشام بن كليب أبوكليب ، أورد له الذهبي في « الميزان » هذا الحديث ، وقال :

« هذا منكر ، وراويه لا يعرف» .

كذا قال : وقد أورده ابن أبي حاتم في « الجرح التعديل » (٢/٢/٤) وروى عن عبدالله بن أحمد قال :

« سألت أبي عن هشام بن كليب الذي يروي عنه الشوري ؟ فقـال : ثقة » .

وأورده ابن حبان في « الثقات » (٢/ ٣٩٣) وذكر أنه من أهل الكوفة .

وقد صحح الحديث الحافظ عبد الحق الأشبيلي في « أحكامه » (ق ٢/١٥٤) رقم (بتحقيقي) ، فإنه ذكره من طريق الدارقطني ، وسكت عليه ، مشيراً به إلى صحته ، كما نص عليه في مقدمته .

وقد أورده بلفظ: « نهى رسول الله ﷺ . . . » ، وذلك من أوهامه ، فإنه عند الدارقطني باللفظ المبني للمجهول ، كما عرفت .

وأما تعقب ابن القطان له بأنه لم يجده ، إلا بلفظ البناء لما لم يسم فاعله ، وبأن فيه هشاماً أبا كليب لا يعرف (١) .

فالجواب عن الأول ، أننا وجدناه باللفظ المبني للمعلوم عند الطحاوي موصولاً ، والبيهقي مرسلاً كما تقدم .

وأما الجواب عن الآخر ، فهو أنه قد عرفه من وثقه، وهو الإمام أحمد، وابن أبي حاتم، ثم ابن حبان .

باب المسًاقاة

۱٤۷۷ ـ (حديث ابن عمر: « عامل النبي ﷺ أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع » متفق عليه) . ص ٤٠٨

صحیح . وقد مضی برقم (۱۷۷۱) .

۱٤۷۸ ـ (حدیث ابن عمر : «کنا نخابر أربعین سنة حتی حدثنا رافع بن خدیج أن رسول الله ﷺ نهی عن المخابرة ») . ص ۲۰۸

صحيح . وله عن ابن عمر طرق :

الأولى : عن نافع عنه.

⁽١) نقله عنه المناوي في « فيض القدير »

« أنه كان يكري مزارعه على عهد رسول الله ﷺ ، وفي إمارة أبي بكر وعمر وعثمان ، وصدراً من خلافة معاوية أن رافع بن خديج يحدث فيها بنهي عن النبي ﷺ ، فدخل عليه ، وأنا معه ، فسأله فقال : كان رسول الله ﷺ ينهى عن كراء المزارع ، فتركها ابن عمر بعد ، وكان إذا سئل عنها بعد ، قال : زعم رافع بن خديج أن رسول الله ﷺ نهى عنها » .

أخرجه البخــاري (٧٣/٢) ومسلــم (٥/ ٢١ ـ ٢٢) والسياق له ، والنسائي (٢/ ١٥١) والبيهقي (٦/ ١٣٠) وأحمد (١٤٠/٤) عن أيوب عن نافع به .

وتابعه حفص بن عنان عن نافع به إلا أنه قال : « لاتكروا الأرض بشيء » .

أخرجه النسائي، ورجاله ثقات غير هشام بن عهار ففيه ضعف. وقوله « بشيء » ينافي كراءها بالذهب والفضة، وهو جائز كها سيأتي في بعض الطرق عن رافع التصريح بذلك .

الثانية : عن سالم بن عبدالله :

« أن عبدالله بن عمر كان يكري أرضه ، حتى بلغه أن رافع بن خديج الأنصاري كان ينهى عن كراء الأرض ، فلقيه عبدالله ، فقال : يا ابن خديج ماذا تحدث عن رسول الله على في كراء الأرض ؟ قالرافع بن خديج لعبدالله : سمعت عمَّى ً وكانا قد شهدا بدراً _ يحدثان أهل الدار أن رسول الله على نهى عن كراء الأرض . قال عبدالله : لقد كنت أعلم في عهد رسول الله على أن الأرض تكرى ، ثم خشي عبدالله أن يكون رسول الله على أحدث في ذلك شيئاً لم يكن علمه ، فترك كراء الأرض » .

أخرجه مسلم (٥/ ٢٢ ـ ٢٣) وأبو داود (٤ ٣٣٩) والنسائي (٢/ ١٥١) والطحاوي (٢/ ٢٥٦) والبيهقي (٦/ ١٥٩) وأحمد (٣/ ٢٥٥) .

الثالثة : عن عمرو بن دينار قال : سمعت ابن عمر يقول :

«كنا لا نرى بالخِبر بأساً حتى كان عام أول ، فزعم رافع أن نبي الله ﷺ نهى عنه » .

أخرجه مسلم (٥/ ٢١) وأبو داود (٣٣٨٩) والنسائي (٢/ ١٥٢) وأحمد (١/ ٢٣٤ و٢/ ١١ و٤/ ١٤) .

وله طرق أخرى عن رافع، أذكر طائفة منها:

أولاً : عن سلمان بن يسار عنه قال :

« كنا نحاقل الأرض على عهد رسول الله على فنكريها بالثلث والربع والطعام المسمى ، فجاءنا ذات يوم ، رجل من عمومتي ، فقال : نهانا رسول الله عن أمر كان لنا نافعاً ، وطواعية الله ورسوله أنفع لنها : نهانها أن نحاقه بالأرض ، فنكريها على الثلث والربع والطعام المسمى ، وأمر رب الأرض أن يزرعها ، أو يززعها ، وكره كراءها وما سوى ذلك » .

أخرجه مسلم وأبو داود (۳۳۹۰) والنسائي (۲/ ۱۵۰) والطحماوي (۲/ ۲۰۲ و۲۰۸) والبيهقي (۱۳۱) وأحمد (۳/ ٤٦٥) .

ثانيا : عن حنظلة بن قيس أنه سأل رافع بن خديج عن كراء الأرض ؟ فقال :

« نهى رسول الله عن كراء الأرض ، قال : فقلت : أبالذهب والورق ؟ فقال : أما بالذهب والورق فلا بأس به » .

أخرجه مسلم والنسائي والطحاوي (٢/ ٢٥٨) وابس ماجه (٢٤٥٨) نحوه ، وأحمد (١٤٠/٤) والبيهقي . ورواه البخاري بنحوه ويأتي لفظه في الكتاب .

وفي لفظ عنه قال :

« سألت رافع بن خديج عن كراء الأرض بالذهب والورق ؟ فقال : لا بأس به ، إنما كان الناس يؤاجرون على عهد النبي على على الماذيانات وأقبسال الجداول ، وأشياء من الزرع ، فيهلك هذا، ويسلم هذا ، ويسلم هذا ويهلك

هذا ، فلم يكن للناس كراء إلا هذا ، فلذلك زُجر عنه ، فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به » .

أخرجه مسلم والنسائي وأبو داود (۲ ۳۳۹) والبيهقي (٦/ ١٣٢) ، ورواه البخاري باختصار (۲/ ۲۸) .

ثالثاً: عن أبي النجاشي مولى رافع بن خديج عن رافع أن ظهير بن رافع (وهو عمه) قال :

« أتاني ظهير فقال : لقد نهى رسول الله عن أمركان بنا رافقاً . فقلت : وما ذاك ؟ ما قال رسول الله على فهو حق ، قال : سألني كيف تصنعون بمحاقلكم ؟ فقلت : نؤاجرها يا رسول الله على الربيع ، أو الأوسق من التمر أو الشعير ، قال : فلا تفعلوا ، إزرَّعُوها ، أو أزرعوها أو أمسكوها » » .

أخرجه مسلم والنسائي (٢/ ١٥٢) والطحاوي وابن ماجه (٢٤٥٩) والبيهقي (٦/ ١٣١) وأحمد (١٤٣/٤) .

رابعاً : عن أسيد بن ظهير عن رافع بن خديج قال :

«كان أحدنا إذا استغنى عن أرضه أعطاها بالثلث والربع والنصف، واشترط ثلاث جداول ، والقصارة ، وما يسقي الربيع ، وكان العيش إذذاك شديداً ، وكان يعمل فيها بالحديد ، وبما شاء الله ، ويصيب منها منفعة ، فأتانا رافع بن حديج ، فقال : إن رسول الله عن أمركان لكم نافعاً ، وطاعة الله وطاعة رسوله أنفع لكم : إن رسول الله عن المحقل ، ويقول : من استغنى عن أرضه فليمنحها أخاه ، أوليدع » .

أخرجه أبو داود (۳۳۹۸) وابن ماجـه (۲٤٦٠) والسياق له، والبيهقـي (٦/ ١٣٢) وأحمد (٣/ ٤٦٤) .

قلت : وإسناده صحيح ، وأسيد بن ظهير صحابي جليل .

وللحديث طرق أخرى وألفاظ كثيرة ، وفيما ذكرت منها كفّاية ، وقد يبدو للناظر فيها لأول وهلة ، أن الحديث مضطرب إسناداً ومتناً ، وليس كذلك كما يبدو بعد التأمل فيها والتفكر ، وقد بيّن شيشاً من ذلك الحافظ البيهقي في « السنن » ، وحكى عن الإمام أحمد أنه ضعف الحديث ، وقال : هو كثير الألوان . قال البيهقي :

« يريد ما أشرنا إليه من الاختلاف على رافع في إسناده ومتنه » .

قلت: والحقيقة أن الحديث صحيح كها ذكرنا ، وحسبك دليلاً على ذلك إخراج الشيخين له ، واحتجاجهها به ، غاية ما في الأمر أن بعض الرواة كان لا يذكر في سنده عم أو عمي رافع بن خديج ، وبعضهم يختصر من متنه ، ويقصر فيه ، ولا يذكر ما ذكره الغير من سبب النهي ، وهو خشية الهلاك على الزرع المؤدي إلى الخصام والنزاع ، والقاعدة في مثل هذا الاختلاف معروف ، وهو أن يؤخذ بالزيادة في السند والمتن ، ما دام أن الذي جاء بها ثقة حافظ ، كها هو الشأن هنا ، ويظهر أن الإمام أحمد قد تبين له فيا بعد صحة الحديث ، فقد قال ابنه عبدالله عقب حديث أبي النجاشي المتقدم في « المسند » (١٤٣/٤) :

« وسألت أبي عن أحاديث رافع بن خديج ، مرة يقول : نهانا النبي ﷺ ، ومرة يقول : عن عميه ؟ فقال : كلها صحاح ، وأحبها إلى حديث أيوب » . يعنى الطريق الأولى عن أيوب عن نافع عن ابن عمر .

۱٤۷۹ _ (حديث رافع: «كنا نكري الأرض بالناحية منها » رواه البخارى) . ص ۶۰۹

صحیح . أحرجه البخاري (٦٨/٢) من طريق حنظلة بن قيس الأنصاري سمع رافع بن خديج قال :

« كنا أكثر أهل المدينة مزدرعاً ، كنا نكري الأرض بالناحية منها مسمى لسيد الأرض ، قال : فمها يصاب ذلك ، وتسلم الأرض ، ومما تصاب الأرض ويسلم، فنهينا ، فأما الذهب والورق ، فلم يكن يومئذ » .

وفي لفظ له (۲/ ۷۰) :

« فكان أحدنا يكري أرضه ، فيقول : هذه القطعة لي ، وهـذه لك ،

فربما أخرجت ذه ، ولم تخرج ذه ، فنهاهم النبيﷺ » .

وفي لفظ آخر (٧/ ٧٣): قال رافع :

«حدثني عماي أنهم كانوا يكرون الأرض على عهد النبي على عما ينبت على الأرض ، أو بشيء يستثنيه صاحب الأرض فنهانا النبي على عن ذلك ، فقلت لرافع : فكيف هي بالدينار والدرهم ؟ فقال رافع : ليس بها بأس بالدينار والدرهم » .

وقد أخرجه مسلم وغيره بلفظين آخرين من هذا الوجه ، وألفاظ أخرى من وجوه أخر ، وتقدم تخريجها في الحديث الذي قبله .

١٤٨٠ (حديث ابن عمر : « دفع رسول الله ﷺ نخل خيبر وأرضها إليهم على أن يعملوها من أموالهم » رواه مسلم) .

صحيح . أخرجه مسلم (٧٧/٥) وكذا البيهقي (١١٦/٦) من طريق الليث عن محمد بن عبدالرحمن عن نافع عن عبدالله بن عمر عن رسول الله على :

« أنه دفع إلى يهود خيبر نخل خيبر ، وأرضها على أن يعتملوها من أموالهم ، ولرسول الله ﷺ شطر ثمرها » .

وأخرجه البخاري وغيره من طرق أخرى عن نافع به نحوه ، وتقدم برقم (١٤٧١) .

١٤٨١ _ (وعن عمر « أنه كان يعامل الناس على إن عمر جاء بالبذر من عنده، فله الشطر، وإن جاءوا بالبذر، فلهم كذا » علقه البخاري) . ص ٢١٠

علقه البخاري (٢/ ٦٩) بصيغة الجزم فقال:

« وعامل عمر الناس » . . . » .

وقد وصله ابن أبي شيبـة كما في « الفتـح » (٥/ ٩) من طريق يحيى بن سعيد . « أن عمر أجلى نجران واليهود والنصارى ، واشترى بياض أرضهم وكرومهم فعامل عمر الناس: إن هم جاؤوا بالبقر والحديد من عندهم فلهم الثلثان ، ولعمر الثلث، وإن جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر ، وعاملهم في النخل على أن لهم الخمس ، وله الباقي ، وعاملهم في الكرم ، على أن لهم الثلث ، وله الثلثان » .

قال الحافظ: « وهذا مرسل ، وأخرجه البيهقي من طريق إسهاعيل بن أبى حكيم عن عمر بن عبدالعزيز قال :

« لما استخلف عمر ، أجلى أهل نجران ، وأهل فدك ، وتياء ، وأهل خيبر ، واشترى عقارهم ، وأموالهم ، واستعمل يعلى بن منية ، فأعطى البياض ، يعني بياض الأرض ، على إن كان البذر والبقر والحديد من عمر ، فلهم الثلث ، ولعمر الثلثان ، وإن كان منهم فلهم الشطر ، وله الشطر ، وأعطى النخل والعنب على أن لعمر الثلثين ، ولهم الثلث » .

وهذا مرسل أيضاً ، فيقوى أحدهما بالآخر . وقد أخرجه الطحاوي من هذا الوجه بلفظ :

« أن عمر بن الخطاب بعث يعلى بن منية إلى اليمن ، فأمره أن يعطيهم الأرض البيضاء . . . فذكر مثله سواء » .

قلت: وفي تقوية الحافظ أحد المرسلين بالآخر ، نظر بين عندي . لأن من شروط التقوية في مشل هذا أن يكون شيوخ كل من المرسلين غير شيوخ الآخر ، كها في « المصطلح » عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى ، وإنما أشترطوا ذلك لضهان أن لا يعود إسنادهما إلى شيخ واحد ، وإلا كان من قبيل تقوية الشاهد بنفسه! وهذا الضهان مما لم يتحقق هنا ، بل ثبت أنه من القبيل المذكور! وإليك البيان :

فقد عرفت أن ابن أبي شيبة أخرجه عن يحيى بن سعيد مرسلاً ، وقد أخرجه الطحاوي (٢/ ٢٦١) من طريق حماد بن سلمة أن يحيى بن سعيد الأنصاري أخبرهم عن إسهاعيل بن أبي حكيم عن عمر بن عبد العزيز . ومن

هذا الوجه هو عند البيهقي (٦/ ١٣٥) ، لكن سقط من سنده « يحيى بن سعيد الأنصاري » ، وصار هكذا : حماد بن سلمة عن إسهاعيل بن أبي حماد عن عمر ابن عبد العزيز ، فلا أدري هذا السقط من الناسخ ، أو الراوي ؟ وإن كان يغلب على الظن الأول ، فإنهم لم يذكروا لحماد بن سلمة رواية عن إسهاعيل هذا .

ومن ذلك يتبين أن مدار الحديث عندهم جميعاً على يحيى بن سعيد ، ولكن هذا ، كان تارة يعضله ، فلا يذكر إسناده ، وتارة يذكره، ويسنده إلى عمر بن عبد العزيز ، وهولم يدرك عمر بن الخطاب ، فكان الحديث منقطعاً ، لا شاهد له . فهو ضعيف والله أعلم .

صحيح . واللفظان لمسلم ، خلافاً لما يشعر به صنيع المؤلف ، وإنما قال البخارى في اللفظ الأول :

« فأما الذهب والورق ، فلم يكن يومئذ » .

« وقد سبق تخريج ذلك كله في الحديث (١٤٧٩) والذي قبله .

انم صانعون أن المثل ما أنم صانعون أن المثل ما أنم صانعون أن المتأجروا الأرض البيضاء من السنة إلى السنة $_{0}$ واه البخاري تعليقاً $_{0}$ ص

صحيح . أخرجه البخاري (٧٣/٢) معلقاً مجزوماً به ، وقد وصله البيهقي في سننه (٦/ ١٣٣) من طريق عبدالله بن الوليد (وهو العدني) ثنا سفيان أخبرني عبدالكريم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : فذكره دون قوله «من السنة إلى السنة » وذكر مكانه :

« ليس فيها شجر » .

قلت : وإسناده جيد.

وقال الحافظ في « الفتح » (٥/ ١٩) :

« وصله الثوري في « جامعه » قال : أخبرني عبد الكريم ـ هو الجزري ـ عن سعيد بن جبير عنه ، ولفظه . . . وإسناده صحيح » .

قلت : ولفظه مثل لفظ الكتاب تماماً .

۱٤٨٤ (حديث رافع : « لا يكريها بطعام مسمى » رواه أبسو داود) . ص ١٦٦

صحيح . وقد أخرجه مسلم أيضاً ، وقد ذكرت لفظه بتامه ، ومن خرجه تحت الحديث (١٤٧٨) .

۱٤۸٥ ـ (قوله ﷺ : « نقركم على ذلك ما شئنا » رواه مسلم) . ص ١١٨٤

صحيح . أخرجه مسلم (٢٦/٥ ـ ٢٧) وكذا أبو داود (٣٠٠٨) والبيهقي (٦/ ١١٤) من طريق أسامة بن زيد الليثي عن نافع عن عبدالله بن عمر قال :

والسياق لأبى داود ، فإن مسلماً لم يسق لفظه بتمامه .

وعزو المصنف إياه لمسلم وحده قصور ، فقـد أخرجـه البخــارى أيضــاً

(۲/ ۷۲ و ۲۹) وكذا مسلم والبيهقي وأحمد (۲/ ۱٤۹) من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر .

۱ ۱ ۱ ۱ ۱ - (حدیث : « المؤمنون علی شروطهم ») . ص ۱ ۱ ۱ صحبیح . وقد مضی (۱۳۰۳) بلفظ :

« المسلمون . . . » .

وراجع الحديث (٩١٤١) .

۱۶۸۷ _ (حدیث « أن النبي ﴿ دفع خیبر إلى یه ود على أن يعملوها من أموالهم ») . ص ٤١٧ صحیح . وقد مضى برقم (١٤٨٥).

باب الإجسّارة

۱ ٤٨٨ - (حديث ﴿ أَن موسى _ عليه السلام _ آجر نفسه ثمانـي حجج أو عشراً على عفة فرجه وطعام بطنه » رواه ابن ماجه)ص ٢١٣

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (٢٤٤٤) وكذا الدينسوري في « المجالسة » (٧/ ١٥٥ - ١٥٦) وابن عساكر في « تساريخ دمشت » (٢/١٥٨/١٧) من طرق عن بقية بن الوليد عن مسلمة بن علي عن سعيد بن أبي أيوب عن الحارث بن يزيد عن علي بن رباح قال : سمعت عتبة بن النَّدُّر يقول :

« كنا عند رسول الله ﴿ فقرأ: (طسم) ، حتى إذا بلغ قصة موسى قال . . . » فذكره بلفظ « سنين » بدل « حجج » .

قلت: وهذا سند ضعيف جداً ، بقية مدلس ، وقد عنعنه ، وشيخه مسلمة بن علي ، وهو الخشني متروك . وقال البوصيري في « الزوائد » (ق ١/١٢٢) :

« وإسناده ضعيف لتدليس بقية . رواه الإمام أحمد في « مسنده » من حديث عتبة بن الندر ، وكذلك أخرجه ابن الجوزي في كتساب (جامع المسانيد) » .

قلت : وذهل عن العلة الأخرى ، وهي الخشني !

ثم إنني لم أجده في « المسند » ، وقد عزاه إليه السيوطي أيضاً في « الجامع الصغير » ، وبيض له المناوي !

١٤٨٩ ـ (حديث و في الصحيح : «أن النبي ﴿ وَاللَّهِ السَّاجِرِ رَجَلاً مِن بني الديل هادياً خرِّيتاً ») . ص ٤١٣

صحیح . أخرجه البخاري (۲/ ۶۹ ، ۳٦/۳ ـ ٤١) وكذا البيهقي (٦/ ١٩٨) من حديث عائشة رضي الله عنها :

« واستأجر رسول الله ﴿ الله ﴿ وأبو بكر رجلاً من بني الديل ، ثم من بني عدي هادياً خرِّ يتاً ـ والخريت الماهر بالهداية _ قد غمس يمين حلف في آل العاص أبي وائل ، وهو على دين كفار قريش ، فأمناه ، فدفعا إليه راحلتيها ، وواعداه غارثور بعد ثلاث ليال ، فأتاهما براحلتيهما صبيحة ليال ثلاث فارتحلا ، وانطلق معهما عامر بن فهيرة ، والدليل الديلي ، فأخذ بهم طريق الساحل » .

۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ (وفيه « يعني الصحيح »: « ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حراً فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً ، فاستوفى منه ، ولم يؤته أجرته ») . ص ٤١٣

حسن أوقسريب منه . أخرجه البخاري في « صحيحه » (٢/ ١٤ و ٥ ٥ - ٥) وكذا ابن ماجه (٢٤٤٢) والطحاوي في « مشكل الأثبار » (١٤٢/٤) وابن الجارود (٥٧٩) والبيهقي (٦/ ١٢١) وأحمد (٣٥٨/٢) وأبو يعلى في « مسنده » أيضاً (ق ٣٠٣/٢) كلهم من طرق عن يحيى بن سلّيم عن إسهاعيل ابن أمية عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﴿ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ عَنْ اللهُ عَنْ عَنْ اللهُ عَنْ اللّهُ عَنْ عَنْ اللّهُ عَنْ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ عَنْ اللّهُ عَنْ عَنْ عَنْ الل

« قال الله تعالى : ثلاثة . . . » الحديث . والباقي مثله سواء غير أنه قال : « ولم يعطه أجره » .

هذا لفظ البخاري ، ولفظ ابن ماجه وابن الجارود وأحمد :

« ولم يوفه أجره » .

قلت : وهذا الحديث مع إخراج البخاري إياه في « صديحه » فالقلب لم يطمئن لصحته ، ذلك لأن مدار إسناده على يحيى بن سليم ، وهو الطائفي ، وقد اختلفت أقوال أثمة ألجرح والتعديل فيه ، فوثقه ابن معين وابن سعد والعجلي ، وقال النسائي : « ليس به بأس ، وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » وقال : « يخطىء » . وقال أبو حاتم : « شيخ صالح محله الصدق ، ولم يكن بالحافظ ، يكتب حديثه ، ولا يحتج به » . وقال يعقوب بن سفيان : « سني ، رجل صالح ، وكتابه لا بأس به ، فإذا حدث من كتابه فحديثه حسن ، وإذا حدث حفظاً فيعرف وينكر » . وأورده النسائي في « الضعفاء والمتروكين » وقال (ص ٣٦ طبع الهند) :

« ليس بالقوي » .

وقال أحمد: «كتبت عنه شيئاً ، فرأيته يخلط في الأحاديث فتركته، وفيه شي " » . وقال الساجي : « صدوق يهم في الحديث » وأخطأ في أحاديث رواها عبيد الله ابن عمر ، لم يحمده أحمد » . وقبال أبنو أحمد الحاكم : « ليس بالحافسظ عندهم » . وقال الدارقطني : « سيء الحفظ » . وقال البخاري : « ما حدث الحميدي عن يحيى بن سليم فهو صحيح » .

قلت: ومن هذه النقول يتلخص أن الرجل ثقة في نفسه ، ولكنه ضعيف في حفظه ، وخصوصاً في روايته عن عبيد الله بن عمر ، يستثنى من ذلك ما روى الحميدي عنه ، فإنه صحيح . وهذا الحديث ليس من روايته عنه لا عند البخاري ، ولا عند غيره عمن ذكرنا من غرجيه ، فلا أدري وجه إخراج البخاري له ، فإن مفهوم قول البخاري المذكور أنه ما حدث غير الحميدي عنه فهو غير صحيح . ولا يصلح جواباً عن هذا قول الحافظ إبن حجر عند شرحه للحديث :

« يحيى بن سليم ـ بالتصغـير ـ هو الطائفـي ، نزيل مكة ، مختلف في توثيقه ، وليس له في البخاري موصولاً سوى هذا الحديث ، والتحقيق أن الكلام فيه إنما وقع في روايته عن عبيد الله بن عمر خاصة ، وهـذا الحـديث من غـير روايته » .

أقول : لا يصلح هذا الجواب لأمرين :

الأول: أن التحقيق الذي حكاه إنما هو بالنسبة لرأي بعض الأثمة ممن حكينا كلامهم فيه ، وهو الساجي ، وأما الآخرون من المضعفين ، فقد أطلقوا التضعيف فيه ، ولم يقيدوه كما فعل الساجى ، وهذا هو الـذي ينبغى الاعتاد

عليه ، لأن تضعيفه مفسر بسوء الحفظ ، عند جماعة منهم الدارقطني ، فهوجرح مفسر ، يجب تقديمه على التوثيق باتفاق علماء الحديث ، كما هو مشروح في « علم المصطلح »

ثم هو مطلق يشمل روايته عن عبيد الله وغيره ، وهو ظاهر كلام البخاري ، هذا هو التحقيق الذي ينتهي إليه الباحث في أقوال العلماء في الرجل ، وقد لخص ذلك الحافظ ابن حجر نفسه أحسن تلخيص كما هي عادته في « التقريب » ، فقال :

« صدوق سيىء الحفظ».

فأطلق تجريحه كما فعل الجماعة ، ولم يقيد كما فعل الساجي .

وهذا هو الحق الذي لا يمكن للعالم المنصف المتجرد أن يلخص سواه من أقوال الأثمة السابقة ، ولوكان المتكلم فيه من رجال البخاري ، أو بمن وثقه ، فكيف وهو قد ضعفه كما تقدم .

وأما القول بأن من روى له البخاري فقد جاوز القنطرة ، فهو مما لا يلتفت إليه أهل التحقيق كأمثال الحافظ العسقلاني ، ومن له اطلاع لا بأس به على كتابه « التقريب » يعلم صدق ما نقول .

والثاني: هب أن التحقيق المذكور سالم من النقد، فالإشكال لا يزال وارداً بالنسبة للبخاري، إلا أن يقال: إن قوله: « ما حدث الحميدي عن يحى ابن سليم، فهو صحيح » مما لا مفهوم له. وهذا بعيد كما ترى. والله أعلم.

وخلاصة القول: أن هذا الإسناد ضعيف، وأحسن أحواله أن يحتمل التحسين، وأما التصحيح، فهيهات.

(تنبيه): وقع للحافظ في هذا الحديث وهمان:

الأول : قوله في « بلوغ المرام » :

« رواه مسلم » . ولم يخرجه إطلاقاً ، والظاهر أنه سبق قلم منــه رحمــه الله . والآخر : قوله في « مقدمة فتح الباري » (۱۷۲ ــ منيرية) في ترجمــة يحيى هذا بعد أن ذكر أنه ليس له في البخّاري سوى هذا الحديث :

« وله أصل عنده من غير هذا الوجه »!

كذا قال ، ولا أصل له من الوجه الذي أشار إليه عند البخاري ، ولا عند غيره ، فما علمنا . والله أعلم .

۱۶۹۰ ـ (حدیث أبي سعید مرفوعاً: «نهی عن استئجار الأجـــــــر حتى ببین له أجره » رواه أحمد) ص ٤١٤

ضميف . أخرجه أحمد (٣/ ٥٩ ، ٦٨ ، ٧١) وكذا البيهقسي (٦/ ١٢٠) من طريق حماد بن أبي سليان عن إبراهيم عن أبي سعيد الحدري به . وقال البيهقي :

« وهومرسل بين إبراهيم وأبي سعيد » .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٩٧/٤) :

« إبراهيم النخعي لم يسمع من أبي سعيد فيما أحسب » .

قلت : وذكر ابن أبي حاتم في « العلل » (١/ ٣٧٦/ ١١١) :

« وقال أبو زرعة : الصحيح موقوف على أبي سعيد » .

وقد وصله أبو حنيفة رحمه الله عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ:

« . . ومن استأجر أجيراً فليعلمه أجره » .

أخرجه البيهقي وضعفه بقوله:

«كذا رواه أبو حنيفة ، وكذا في كتابي : «عن أبي هريرة » ، وقيل من وجه آخر: ضعيفعن ابن مسعود » .

والموقوف الذي أشار إليه أبو زرعة ، أحرجه النسائي (١٤٧/٢) من طريق جرير بن حازم عن حماد بن أبي سليان:

« أنه سئل عن رجل استأجر أجيراً على طعامه ؟ قال : لا ، حتى تعلمه »

فكشيل

۱۶۹۱ _ (حديث على « أنه آجر نفسه من يهودي ، يستقي له كل دلو بتمرة ، وجاء به إلى النبي ﴿ الله عناه » . رواه أحمد وابسن ماجه بمعناه) . ص ٤١٦

ضعيف بهذا اللفظ. أخرجه أحمد (٩٠/١) من طريق شريك عن موسى الصغير الطحان عن مجاهد قال : قال علي :

« خرجت ، فأتيت حائطاً ، قال : فقال : دلو وتمر ، قال : فدليت حتى
 ملأت كفي ، ثم أتيت الماء فاستعذبت ، يعني شربت ، ثم أتيت النبي
 ﴿ وَ كُلْتَ أَنَا بَعْضِه » .

قلت : ورجال إسناده ثقات ، غير أن شريكاً ، وهو ابن عبد الله القاضي سيء الحفظ ، لكنه لم يتفرد به ، فقد رواه حماد بن زيد عن أيوب عن مجاهـد قال :

« خرج علينا على معتجراً ببرد ، مشتملاً في خيصة ، فقال : لما نزلت (فتول عنهم فها أنت بملوم) ، لم يبق أحد منا إلا أيقن بالهلكة إذ أمر النبي ولي أن يتولى عنا حين نزلت . وذكر على رضي الله عنه أنه مر بامرأة من الأنصار ، وبين يدي بابها طين قلت : تريدين أن تبلي هذا الطين ؟ قالت : نعم ، فشارطتها على كل ذنوب بتمرة ، فبللته لها ، وأعطتني ست عشرة تمرة ، فبئت بها إلى النبي ولي ،

أخرجه البيهقي (٦/ ١١٩ ـ ١٢٠) وقال :

﴿ وروي عن فاطمة رضي الله عنها في نزع على رضي الله عنه ليهودي كل

دلو بتمرة ، وروي عن أبي هريرة في استقاء رجل غير مسمى » .

قلت: وهذا إسناده صحيح، وهو مخالف لحديث شريك في المعنى، فإنه ليس فيه ذكر اليهودي والاستقاء له. لكن له شاهد من طريق أخرى، پرويه يزيد بن زياد عن محمد بن كعب القرظي: سمعت من سمع علي بن أبي طالب يقول:

« خرجت في يوم شات، من بيت رسول الله ﴿ وقد أخذت إهاباً معطوباً ، فحولت وسطه ، فأدخلته عنقي ، وشددت وسطي ، فحزمته بخوص النخل ، وإني لشديد الجوع ، ولوكان في بيت رسول الله ﴿ وهو يسقي ببكرة له منه ، فخرجت ألتمس شيئاً ، فمررت بيهودي في مال له ، وهو يسقي ببكرة له فاطلعت عليه من ثلمة في الحائط ، فقال : ما لك يا أعرابي ! هل لك في كل دلو بتمرة ؟ فقلت : نعم ، فافتح الباب حتى أدخل ، ففتح ، فدخلت فأعطاني دلوه ، فكلها نزعت دلواً أعطاني تمرة ، حتى إذا امتلأت كفي أرسلت دلوه ، وقلت : حسي ، فأكلتها ، ثم جرعت من الماء فشربت ، ثم جئت المسجد ، فوجدت رسول الله ﴿ فَهَ هُ فِيه ﴾ .

أخرجه الترمذي (٧٧/٢) وقال :

« هذا حديث حسن غريب » .

قلت : كذا قال : «حسن » ، ولعله يعني : حسن لغيره ، وإلا فإن تابعيه لم يسم . وبقية رجاله ثقات . ومن هذا الوجه أخرجه أبو يعلى في «مسنده » (ق ٢/٣٥) لكن وقع في سنده تجريف .

وقد رواه أبو إسحاق عن أبي حية عن علي مختصراً بلفظ:

« كنت أدلو الدلو بتمرة ، وأشترط أنها جَلِدة »

أخرجه ابن ماجه (۲٤٤٧) .

ورجاله ثقات ، لكن أبا إسحاق وهو السبيعي مدلس ، وقد عنعنه .

وله شاهد من حديث عبد الله بن عباس . يرويه حنش عن عكرمة عنه قال :

أخرجه ابن ماجه (٢٤٤٦) والبيهقي (٦/ ١١٩)

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، حنش هذا اسمه الحسين بن قيس ، وهو متروك كما في « التقريب » .

وحديث أبي هريرة الذي سبق أن أشار إليه البيهقي ، يرويه عبد الله بن سعيد عن جده عن أبي هريرة نحو حديث ابن عباس ، وفيه أن الرجل الذي استقى لليهودي أنصاري !

أخرجه ابن ماجه (۲٤٤٨)

قلت : وإسناده ضعيف جداً من أجل عبد الله بن سعيد ، وهو المقبري ، فإنه متهم .

وأما حديث فاطمة فلم أقف على إسناده الآن.

وجملة القول أن الحديث ضعيف ، لشدة ضعف طرقه ، وخيرهـا طريق شريك ، وهي منكرة لمخالفتها لرواية أيوب عن مجاهد عن علي . والله أعلم .

۱٤٩٢ ـ (حديث عثمان بن أبي العاص: « واتخذ مؤذناً لا يأخمذ على أذانه أجراً » رواه أبو داود والترمذي وحسنه) . ص ٤١٧

صحيح . وله عن عثمان ثلاثة طرق :

الأولى : عن سعيد الجُريري عن أبي العلاء عن مطرف ابن عبد الله عنه قال :

«قلت: يا رسول الله اجعلني إمام قومي ، قال: أنت إمامهم ، واقتد بأضعفهم ، واتخذ مؤذناً . . . » . الحديث .

أخرجــه أبــو داود (٣٦١) وكذا النسائــي (١/ ١٠٩) والطحــاوي (٢/ ٢٠٠) والحاكم (٢/ ٢٠١) وعنـه البيهقـي (٢/ ٤٢٩) وأحمـد (٤/ ٢١ ، ٢١٧) وقال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » . ووافقه الذهبي .

قلت : وهوكما قالا ، وأحد طريقي أحمد على شرطهما .

الثانية: عن موسى بن طلحة عن عثمان بن أبي العاص به .

أخرجه أبوعوانة في «صحيحه » (٨٦/٢ - ٨٨)

قلت : وإسناده صحيح على شرط مسلم ، وأصله في « صحيحه » (٤٢/٢ - ٤٣) .

الثالثة: عن أشعث بن عبد الملك الحمراني عن الحسن عنه قال:

« إن من آخر ما عهد إلي رسول الله ﴿ أَنَ اتَخَذَ مُؤَذَناً ، لا يأخذ على أذانه أجراً » .

أخرجه الترمذي (١/ ٤٤) وابن ماجه (٧١٤) عن ابــن أبــي شيبــة ، وهذا في « المصنف» (١/ ٨٨/١) وقال الترمذي :

« حدیث حسن صحیح » .

۱٤۹۳ ـ (حدیث أبي بن کعب قال : «علَّمت رجلاً القرآن ، فأهدى إليَّ قوساً ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : إن أخذتها أخذت قوساً من نار ، فرددتها » . رواه ابن ماجه) .ص ٤١٧

صحيح . أخرجه ابن ماجه (٢١٥٨) وكذا البيهقي (٦/ ١٢٥ ـ ١٢٦) من طريق ثور بن يزيد ثنا خالد بن معدان : وأسقط البيهقي منه خالد بن معدان : ثني عبد الرحمن بن سلم عن عطية الكلاعي عن أبي ابن كعب قال : فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف فيه ثلاث علل :

الأولى: الانقطاع بين عطية ، وهو ابن قيس الكلاعي وأبي . قال العلائي في « المراسيل »: عطية بن قيس عن أبي بن كعب مرسل . ذكره البوصيرى في « الزوائد » (١٣٤/ ٢) .

الثانية ، والثالثة : الجهالة والاضطراب . قال الذهبي في ترجمة عبدالرحمن ابن سلم :

« إسناده مضطرب ، وما روى عنه سوى ثور بن يزيد » .

وقال الحافظ في « التهذيب » :

« وعنه ثور بن يزيد ، وفي إسناد حديثه اختلاف كثير » .

وقال في ترجمة عبد الرحمن المذكور في « التقريب » :

« مجهول » .

(تنبيه) قول الذهبي ما روى عنه سوى ثور بن يزيد . ونحوه في « التهذيب » إنما هو باعتبار رواية البيهقي ، وأما بالنظر إلى رواية ابن ماجه فبين ثور وعبدالرحمن، حالدبن معدان كها سبقت الإشارة إليه ، وحينئذ ، فعزوهها - أعني الذهبي والعسقلاني - رواية ثور عن عبد الرحمن لابن ماجه ، لا يخفى ما فه .

وجملة القول: أن الحديث بهذا الإسناد ضعيف، لكن له شاهدان من حديث عبادة بن الصامت، وأبي الدرداء، يرتقي الحديث بها إلى درجة الصحة، وقد كنت خرجتها في « سلسلة الأحاديث الصحيحة »، فأغنى ذلك عن الإعادة، فمن شاء الوقوف عليها، وعلى سواها مما ورد في النهي عن التأكل بالقرآن، فليراجع المصدر المذكور، رقم (٢٥٦ - ٢٦٠).

الله $^{\circ}$ الله $^{\circ}$ رحدیث $^{\circ}$ أحق ما أخذتم علیه أجراً كتاب الله $^{\circ}$ رواه البخاري) .

أخرجه البخاري (٤/ ٦١) وكذا الدارقطني (٣١٦) وصححه ، وكذا ابن حبان (١١٣١) والبيهقي (٢٤/٦) عن عبيد الله بن الأخنس أبي مالك عن ابن

أبى مليكة عن ابن عباس:

«أن نفراً من أصحاب النبي على مروا بماء فيه لديغ ، أو سليم ، فعرض لهم رجل من أهل الماء ، فقال : هل فيكم من راق ، إن في الماء رجلاً لديغاً ، أو سلياً ، فانطلق رجل منهم ، فقرأ بفاتحة الكتاب على شاء ، فبراً ، فجاء بالشاء إلى أصحابه ، فكرهوا ذلك ، وقالوا : أحذت على كتاب الله أجراً ؟! حتى قدموا المدينة ، فقالوا : يا رسول الله أخذ على كتاب الله أجراً ، فقال رسول الله ﷺ :

« إن أحق . . . » .

وخالفه ثابت الحفار ، فقال : عن ابن أبي مليكة عن عائشة :

« سألت رسول الله ﷺ عن كسب المعلمين ؟ فقال . . . » فذكره .

أخرجه ابس عدي في « الكامل » (ق ٢/٢٧٦) من طريق عمرو بن المحرم ثنا ثابت الحفار به .

أورده في ترجمة عمرو هذا وقال فيه :

« روى عن ابن عيينة وغيره بالبواطيل » .

وقال عقب الحديث:

« وهذا وإن كان في إسناده ثابت الحفار ، لا يعرف فهو حديث منكر » .

ووافقه الذهبي في ترجمة « ثابت الحفار » .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من طريق ابن عدي ، ثم السيوطي في « الـلآلىء المصنوعة » (٢٠٦/١) ، ثم ابسن عراق في « تنسزيه الشريعة » (٢/ ٢٦١) وذكروا أن ابن الجوزي تعقب بأنه إنما هو منكر من هذا الطريق لهذه القصة ، وإلا فهو في « صحيح البخاري » . . . » .

وللحديث شاهد من رواية أبي سعيد الخدري بنحوه دون قوله « إن أحق . . . » . وسيأتي تخريجه برقم (١٥٥٦) .

فَصِيلًا

١٤٩٥ - (روى أحمد في « المسند » عن علي رضي الله عنه: «أنه
 كان يضمن الأجراء ، ويقول : لا يصلح الناس إلا هذا ») . ص ٤٢٢

لم أجده في « المسند » . وما أظنه فيه ، فقد راجعت منه « مسند علي » دون فائدة ، ولا أورده الهيثمي في « مجمع الزوائد » .

وقد أخرجه الشافعي والبيهقي عن علي نحوه ، وسنــده ضعيف ، وهــو الآتى بعده .

١٤٩٦ ـ (روى جعفر بن محمد عن أبيه على : « أنه كان يضمن الصباغ والصواغ ، وقال : لا يصلح الناس إلا هذا ») . ص ٤٢٢

ضعيف . أخرجه البيهقي (٦/ ١٢٢) من طريق سليان بن بلال عن جعفر بن محمد به .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم ، لكنه منقطع بين على ومحمد والد جعفر ، وهو محمد بن على بن الحسين بن على بن أبي طالب . قال البيهقي عقبه :

« حديث جعفر عن أبيه عن على مرسل » .

ثم روی بإسناد آخر صحیح عن خلاس :

« أن علياً كان يضمن الأجير » . وقال :

« وأهل العلم بالحديث يضعون أحاديث خلاس عن علي » .

قلت: هو في نفسه ثقة ، وإنما ضعفوه في على ، لأنه لم يسمع منه ، وإنما هو كتاب ، وكانوا يخشون أن يكون حدث عن صحيفة الحارث الأعور ، وهو ضعيف متروك .

وقد أخرجه البيهقي من طريق الشافعي : أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى عن جعفر بن محمد به . وقال الشافعي :

« لا يثبت أهل الحديث مثله . ويروى عن عمر تضمين بعض الصناع من وجه أضعف من هذا ، ولم نعلم واحداً منها يثبت . وقد روي عن على من وجه آخر أنه كان لا يضمن أحداً من الأجراء من وجه لا يثبت مثله ، وثابت عن عطاء ابن أبي رباح أنه قال : لا ضهان على صانع ، ولا على أجير » .

١٤٩٧ - (رويأن عمر: «قضى في طفلة ماتت من الختان بديتها على عاقلة خاتنتها »). ص ٢٢٤ . ? \

١٤٩٨ - (قوله ﷺ : «أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه »
 رواه ابن ماجه) . ص ٤٢٣

صحيح . وقد ورد عن عبد الله بن عمر، وأبي هريرة، وجابر بن عبدالله .

۱ ـ أما حديث ابن عمر ، فيرويه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه
 عنه به .

أخرجه ابن ماجه (٢٤٤٣) والقضاعي في « مسند الشهاب » (ق ٣٦/٦) من طريقين عن عبد الرحمن بن زيد به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً من أجل عبد الرحمن هذا ، وقد تقدم ذكر حاله أكثر من مرة ، وقد خالفه ، من هو خير منه عثمان بن عثمان القطفاني فقال : عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار مرفوعاً به مرسلاً .

أخرجه ابن زنجويه في « كتاب الأموال » له (ج ١/٢١/١٣) .

وإسناده مرسل حسن ، رجاله كلهم ثقات ، وفي عثمان هذا ضعف يسير من قبل حفظه ، وقد روى له مسلم متابعة .

وخالف عبد الرحمن بن زيد بن أسلم يونس بن نافع فقال : عن زيد بن

أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب مرفوعاً به .

أخرجه الضياء المقدسي في « الأحاديث المختارة » (٣٨/١) من طريق حامد بن آدم ثنا أبو غانم يونس بن نافع به .

قلت: ويونس هذا أحسن حالاً من عبد الرحمن بكثير، فإنه صدوق يخطىء، لكن الطريق إليه ضعيف بمرة، فإن حامد بن آدم، كذاب كما قال ابن معين وغيره ؛ وعده أحمد بن على السلياني فيمن اشتهر بوضع الحديث، وقال الحافظ في « اللسان »:

« ولقد شان ابن حبان « الثقات » بإدخاله هذا فيهم ، وكذلك أخطأ الحاكم بتخريجه حديثه في مستدركه » .

قلت: ولا غرابة من الحاكم في ذلك ، وإنما العجب من الضياء ، كيف شان كتابه بإيراد حديثه فيه ، وهو خير بكثير من « المستدرك » ، ولكن الواقع يشهد ، أنه متساهل أيضاً فيه ، فإنه يخرج لكثير من الضعفاء والمجهولين ، إن سلم من التخريج لبعض الكذابين كابن آدم هذا !

ذلك ، وقد قال البوصيري في « الزوائد » (١٥١/ ٢):

« هذا إسناد ضعيف ، وهب بن سعيد ، وعبد الرحمن بن زيد ، ضعيفان ، لكن نقل عبد العظيم المنذري الحافظ في كتاب « الترغيب » له : « عبدالرحمن بن زيد وثق ، وقال ابن عدي : أحاديثه حسان ، وهو بمن احتمله الناس ، وصدقه بعضهم ، وهو بمن يكتب حديثه ، ووهب بن سعيد وثقه ابن حبان وغيره » انتهى . فعلى هذا يكون الإسناد حسناً . والله أعلم ، وأصله في « صحيح البخاري » وغيره من حديث أبي هريرة » .

قلت: فيه أمور.

أولاً: وهب بن سعيد لم يتفرد له كها أشرت إليه في مطلع التخريج ، وإن كان الذي تابعه ممن لا يفرح بمتابعته ، ألا وهو عبدالله بن إبراهيم الغفاري عند القضاعي ، فإنه متروك ، ونسبه ابن حبان إلى الوضع .

ثانياً: عبد الرحمن بن زيد ، لا يمكن أن يكون إسناده حسناً ، لأن التوثيق الذي حكاه المنذري ، غير موثوق به ، لأنه شديد الضعف عند ابن المديني والطحاوي وغيرهما ، وغمزه مالك ، فقال الشافعي : ذكر رجل لمالك حديثاً منقطعاً فقال : إذهب إلى عبد الرحمن بن زيد يحدثك عن أبيه عن نوح! وقال الشافعي : قيل لعبد الرحمن بن زيد : حدثك أبوك عن جدك أن رسول الله على قال : إن سفينة نوح طافت بالبيت ، وصلت خلف المقام ركعتين ؟ قال : نعم . بل قال أبو نعيم والحاكم : روى عن أبيه أحاديث موضوعة .

ثالثاً: قوله: « وأصله في صحيح البخاري ». يعني به الحديث المتقدم عن أبي هريرة برقم ١/١٤٨٩ ، وقد تكلمنا عليه هناك بما فيه كفاية. ولو استشهد له بحديث أبي هريرة الذي أشرنا إليه في صدر هذا التخريج لكان أصاب ، لأنه أصح منه إسناداً ، وموافق للمشهود له في اللفظ ، وهو:

٢ ـ وأما حديث أبي هريرة ، فله طريقان :

الأولى : عن محمد بن عمار المؤذن عن المغيري عنه قال : قال رسول الله غير : فذكره .

أخرجه الطحاوي في « مشكل الآثار » (۱٤۲/٤) وابن عدي في « الكامل » (ق7/7) وأبونعيم في « أخبار أصبهان » (1/ 171) والبيهقي (1/17) من طرق عنه .

قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات ، فإن محمد بن عمار المؤذن قال ابن المديني : ثقة ، وقال أحمد : « ما أرى به باساً » . وقال ابن معين وأبو حاتم : لم يكن به باس . وذكره ابن حبان في « الثقات » . ولم يضعفه أحد ، فلا أدري بعد هذا ما وجه قول ابن طاهر الذي نقله الزيلعي (٤/ ١٣٠) وتبعه العسقلاني (٣٠٥) :

« والحديث يعرف بابن عهار هذا ، وليس بالمحفوظ» .

فإن مثل هذا القول « ليس بالمحفوظ» ، إنما يقال في حديث تضرد به

ضعيف، أو ثقة خالف فيه الثقات ، وليس في هذا الحديث شيء من ذلك . والله أعلم .

الثانية : عن عبدالله بن جعفر أخبرني سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة به .

أخرجه تمام في « الفوائد » (١/ ٤٤) وعنه ابن عساكر (١ / ٣٣٨/١) وابن عدي (ق ٢/٢١٥) والبيهقي من طرق عن عبدالله بن جعفر به . وقال ابن عساكر :

« حدیث غریب » .

قلت: يعني ضعيف من أجله عبدالله هذا، وهو والد يحيى بن المديني، وهو ضعيف كما في « التقريب » لابن حجر، ضعف النسائي وابن معين وغيرهما، وقال ابن عدي:

« عامة ما يرويه لا يتابع عليه ، ومع ضعفه يكتب حديثه» .

قلت : وقد تابعه عبد العزيز بن أبان عن سفيان عن سهيل به .

أخرجه تمام (٢/١٧/٢٣) ، وعنه ابن عساكر (٢/١٤/٢) وأبــو نعيم في « الحلية » (١٤٢/٧) وقال :

« غريب من حديث الثوري وسهيل ، لم نكتبه إلا من هذا الوجه » .

قلت : وهو واه جداً ، فإن ابن أبان هذا متروك ، وكذب ابس معين وغيره ، فلا يفرح بمتابعته ، والطريق الأولى تغنى عنه .

والحديث رواه أبو يعلى أيضاً في مسنده من هذه الطريق من الوجه الأول كما في « المجمع » (٩٧/٤ ـ ٩٨) وقال :

« وفيه عبدالله بن جعفر بن نجيح والدعلي بن المديني ، وهو ضعيف» .

وسكت عنه الحافظ في « التلخيص » (٣/ ٥٩) .

٣ ـ وأما حديث جابر ، فيرويه محمد بن زياد بن زبار الكلبي ثنا شرفي بن

القطامي عن أبي الزبير عنه .

أخرجه الطبراني في « المعجم الصغير » (ص ٩) وفي « الأوسط » أيضاً (١ / ٤٩ / / ١) وعنه الخطيب في « التاريخ » (٥/ ٣٣) وقال الطبراني :

« تفرد به محمد بن زیاد » .

قلت : وهو ضعيف وكذا شيخه ابن القطامي كما في « التلخيص » وأبو الزبير مدلس ، وقد عنعنه .

وجملة القول أن الحديث صحيح الإسناد عندي من الطريق الأولى عن أبي هريرة ، فإذا انضم إليه مرسل عطاء بن يسار الحسن وبعض الطرق الأخرى الموصولة التي لم يشتد ضعفها ، فلا يبقى عند الباحثين العارفين بهذا العلم أي شك في ثبوت الحديث ، وهو ما أفصح عنه المنذري في « الترغيب » (١٩/٨٥) بقوله :

« وبالجملة فهذا المتن مع غرابته يكتسب بكثرة طرقه قوة . والله أعلم » .

وذكر نحوه المناوي في « فيض القدير » .

۱٤٩٩ - (روى الأثرم عن ابن عمر قال : « لا يصلح الـكري بالضان ») . ص ٢٤٤

لم أقف على سنده . ولا علمت أحداً أخرجه سواه .

باب المسّابقتة

• • • ١٥ ـ (روى مسلم مرفوعاً : « ألا إن القوة الرمي ») . ص ٤٧٥

صحیح . أخرجه مسلم (٦/٢٥) وكذا أبو داود (٢٥١٤) وابن ماجه (٢٨١٣) والبيهقي (١٣/١) وأحمد (١٥٧/٤) كلهم من طريق ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن أبي على ثهامة بن شفي أنه سمع عقبة بن عامر يقول : سمعت رسول الله ﷺ وهو على المنبر يقول :

(وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة) ألا أن القوة الرمي ، ألا أن القوة الرمي » . الرمي ، ألا إن القوة الرمي » .

وله طريق أخرى ، فقال الدارمي في « سننه » (٢٠٤/٢) : أخبرنا عبدالله بن يزيد المقري ، ثنا سعيد بن أبي أيوب ، حدثني يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير مرتد بن عبدالله عن عقبة به ، إلا أنه لم يذكر المنبر ، ولا ثلث الجملة .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين .

وقد تابعه أسامة بن زيد عن يزيد بن أبي حبيب عمن سمع عقبة به . إلا أنه كرر الجملة مرتين .

أخرجه الطيالسي في « مسنده » (١٠١٠) : حدثنا عبدالله بن المبارك عن أسامة به .

وخالفه وكيع فقال : عن أسامة بن زيد عن صالح بن كيسان عن رجل لم يسمه عن عقبة به مثل رواية ثمامة .

أخرجه الترمذي (٢/ ١٨٢) .

قلت: ولعل هذا الاختلاف من أسامة وهو الليثي ، فقد كان فيه بعض الضعف ، والأرجح رواية عبدالله ابن المبارك عنه لموافقتها لسياق سعيد بن أبي أيوب ، وهو أصح ، لأن سعيداً ثقة ثبت كما في « التقريب » . لا سيا وقد حفظ ما لم يحفظ أسامة ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، لا سيا وهو أحفظ من أسامة بكثير .

۱۰۰۱ ـ (حدیث ابن عمر: «أن النبي على سابق بین الحیل المضمرة من الحفیا إلى ثنیة الوداع وبین التي لم تضمر من ثنیة الوداع إلى مسجد بنی زریق » متفق علیه) . ص ٤٢٥

صحيح . أخرجه البخاري (١١٦/١ و٢/٢٦ - ٢١٧) ومسلم (٢/ ٣٠ - ٢١٩) وكذا مالك (٢/ ٢٩١ / ٥٥) وأبو داود (٢٥٧٥) والنسائي (٢/ ٣١) والترمذي (١٢١/١) والدارمي (٢/ ٢١١) وابن ماجه (٢٨٧٧) والبيهقي (١ / ٢٩١) وأحمد (٢/ ٥ و ١١ و٥٥ - ٥٦) من طرق عن نافع عنه . وزاد الشيخان وغيرهما في رواية :

« وكان ابن عمر فيمن سابق بها » .

وفي رواية أخرى لمسلم :

« قال عبدالله : فجئت سابقاً ، فطفَّف بي الفرس المسجد » .

وفي رواية للبيهقي عن موسى بن عقبة قال :

« بين الحفياء والثنية ستة أميال أو سبعة ، وبين الثنية والمسجد ميل أو نحوه » .

وذكره البخاري في رواية من قول سفيان بن عيينة ، وأدرجه الترمذي من طريق الثوري في الحديث ، وقال :

« حديث صحيح حسن غريب من حديث الثوري » .

قلت : وفي جديثه :

« وكنت فيمن أجرى ، فوثب بي فرسي جداراً » .

· و إسناده صحيح .

ومن هذا الوجه أخرجه الدارقطني (٥٥١) ، ولكنه جعل الزيادة المدرجة من قول سفيان .

وفي رواية له من طريق أيوب عن نافع عنه .

« فطفقت بي الفرس حائط المسجد ، وكان قصيراً » .

وفي أخرى عند أحمد (٢/ ٩١) من طريق عبدالله بن عمر عن نافع به مختصراً وزاد :

« وأعطى السابق » . وعبدالله بن عمر هو العمري المكبر ضعيف .

۱۰۰۲ ــ (حدیث « سابق النبي ﷺ عائشة علی قدمیه » رواه ﷺ أحمد وأبو داود) . ص ٤٢٥

صحيح . وهو من حديث عائشة رضي الله عنها ، وله عنها طرق : الأولى : عن هشام بن عروة عن أبيه عنها قالت :

« سابقني النبي على فسبقته ، فلبثنا ، حتى إذا رهقني اللحم سابقني ، فسبقني فقال : هذه بتلك » .

أخرجه أبو داود (۲۵۷۸) وأحمد (٦/ ٣٩ و٣٦٤) والسياق له ، والنسائي أيضاً في « الكبرى » (٢/٧٤) وابن ماجه (١٩٧٩) والحميدي في « مسنده » (ق ٢/٤٢) من طرق عن هشام به .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين .

الثانية : عن أبي إسحاق الفزاري عن هِشام بن عروة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال : حدثتني عائشة :

« أنها كانت مع رسول الله ﷺ في سفر ، وهي جارية ، فقال لأصحابه :

تقدموا ، ثم قال: تعالى أسابقك ، فسابقته ، فسبقته على رجلي ، فلما كان بعد ، خرجت معه في سفر ، فقال لأصحابه : تقدموا ، ثم قال : تعالى أسابقك ، ونسيت الذي كان ، وقد حملت اللحم ، فقلت : كيف أسابقك يا رسول الله ، وأنا على هذه الحال ؟ فقال : لتفعلن فسابقته فسبقني ، فقال : هذه تلك السبقة » .

أخرجه أبو داود مقروناً بالطريق الأولى ، والنسائي ، والسياق له ، والبيهقي (١٧/١٠ ـ ١٨) وأحمد (٦/ ٣٩) وأبو نعيم في « رياضة الأبدان » (٢/٣٩) .

قلت : وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ، وأبو إسحاق الفزاري ، اسمه إبراهيم بن محمد بن الحارث ، وهو ثقة حافظ .

وقد تابعه حماد بن سلمة عن هشام بن عروة به مختصراً .

أخرجه أحمد (٦/ ٢٦١) .

وهذا على شرط مسلم .

وخالفهما أبو أسامة فقال : عن هشام عن رجل عن أبي سلمة بن عبد الرحمن به . فأدخل بين هشام وأبي سلمة رجلاً .

أخرجه النسائي .

والصواب الأول ، ويحتمل أن هشاماً سمعه أولاً من الرجل عن أبي سلمة ، ثم لقي أبا سلمة ، فسمعه منه ، والله أعلم .

وتابعه على بن زيد _ وهو ابن جدعان _ عن أبي سلمة به مختصراً .

أخرجه أحمد (٦/ ١٢٩ و٠ ٢٨) .

وعلى بن زيد فيه ضعف ، ولا بأس به في المتابعات .

الثالثة : عن علي بن زيد أيضاً عن القاسم بن محمد عنها محتصراً .

أخرجه أحمد (١٨٢/٦) .

۱۵۰۳ ـ (حدیث « صارع رکانة فصرعه » رواه أبو داود) . ص ٤٢٥

حسن . أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (١/ ١/ ١/ ٢٢١) وأبو داود (٤٠٧٨) وكذا الترمذي (١/ ٣٢٩ - ٣٣٠) والحاكم (٣/ ٤٥٢) من طريق أبي الحسن العسقلاني عن أبي جعفر بن محمد بن علي بن ركانة عن أبيه :

« أن ركانة صارع النبي على ، فصرعه النبي على . قال ركانة : وسمعت النبي على القلانس » (١) .

وضعفه التزمذي بقوله:

« حديث غريب ، وإسناده ليس بالقائم ، ولا نعرف أبا الحسن العسقلاني ولا ابن ركانة » .

وقال ابن حبان :

« في إسناده نظر » .

ذكره الحافظ في ترجمة ركانة من « الإصابة » .

وللحديث شاهد مرسل صحيح أخرجه البيهقي (١٨/١٠) من طريق موسى بن إسهاعيل عن حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير:

« أن رسول الله على كان بالبطحاء ، فأتى عليه يزيد بن ركانة ، أو ركانة بن يزيد ، ومعه أعنز له ، فقال له : يا محمد هل لك أن تصارعني ؟ فقال : ما تسبقني ؟ قال : شاة من غنمي ، فصارعه ، فصرعه ، فأحذ شاة قال ركانة : هل لك في العود ؟ قال : ما تسبقني ؟ قال : أخرى ، ذكر ذلك مراراً ، فقال : يا محمد ، والله ما وضع أحد جنبي إلى الأرض ، وما أنت الذي تصرعني ، فأسلم ، ورد عليه رسول الله على غنمه » .

⁽١) ذكره السيوطي بنحوه من رواية الباوردي عن ركانة،وزاد: « يعطى يوم القيامة بكل كورة بدورها على رأسه نوراً، » .وما أظنها إلا موضوعة .

وقيال البيهقي :

« وهو مرسل جيد ، وقد روي بإسناد آخر موصولاً ، إلا أنه ضعيف . والله أعلم » .

يشير إلى الذي قبله .

وقد تعقبه ابن التركماني بقوله:

« وكيف يكون جيداً ، وفي سنده حماد بن سلمة ، قال فيه البيهقي في « باب من مر بحائط إنسان » : ليس بالقوي ، وفي « باب من صلىً وفي ثوبه أو نعله أذنى » : مختلف في عدالته » .

قلت: وهذا من البيهقي تعنت ظاهر، لا أدري كيف صدر منه، ومن الغريب أن ابن التركياني الذي ينكر على البيهقي قوله في هذا المرسل «جيد» كان قد تعقبه في الموضع الثاني من الموضعين اللذين أشار إليها، وأحسن الرد عليه في تعنته فقال (٢ / ٢ ٤ - ٤٠٣):

« أساء القول في حماد ، فهو إمام جليل ثقة ثبت ، وهذا أشهر من أن يحتاج إلى الاستشهاد عليه ، ومن نظر في كتب أهل هذا الشأن ، عرف ذلك ، قال ابن المديني : من تكلم في حماد بن سلمة ، فاتهموه في الدين . . . » .

وهذا حق ، فهل نسي ابن التركياني ذلك في هذا الحديث ، أم هو تعقب البيهقي بكلامه ملزماً إياه به ، وإن كان التركياني لا يراه . أغلب الظن عندي الثاني . والله أعلم .

ثم إن الحديث قد روي موصولاً ، فأخرجه الخطيب في « المؤتلف» من طريق أحمد بن عتاب العسكري حدثنا حفص بن عمر حدثنا حماد بن سلمة عن عمر و بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : فذكره مثله ، إلا أنه جعل السبق ماثة في المرات الثلاث بدل الواحدة .

ذكره الحافظ في ترجمة « يزيد بن ركانة » من « الإصابة » .

وحفص بن عمر هو أبو عمر الضرير الأكبر البصري ، وهو ثقة حافظ ،

فزيادته على موسى بن إسهاعيل - وهي الوصل - مقبولة ، والراوي عنه أحمد بن عتاب هو المروزي قال أحمد بن سعدان :

« شيخ صالح ، روى الفضائل والمناكير » .

وتعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: ماكل من روى المناكير بضعيف، وإنما أوردت هذا الرجل لأن يوسف الشيرازي الحافظ، ذكره في الجزء الأول من « الضعفاء » من جمعه ».

قلت : ويعنى أنه ليس بضعيف . وتابعه العسقلاني على ذلك .

فهذا الإسناد أقل أحواله عندي أنه حسن . والله أعلم .

ثم رأيت العلامة ابن القيم قد أورد الحديث في كتابه « الفروسية » من طريق سعيد بن جبير المرسلة برواية البيهقي ، ثم قال (ص ٣٣) :

« وقد روي بإسناد آخر موصولاً ، فقال أبو الشيخ في « كتاب السبق » له : ثنا إبراهيم بن علي المقري عن حماد عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس . فذكره . هذا إسناد جيد متصل » .

قلت: فقد توبع عليه حفص بن عمر ، وأحمد بن عتاب ، فالحديث صحيح ، لكني لم أعرف إبراهيم بن علي المقري ، ولا رأيته في « الطبقة العاشرة والحادي عشرة » من كتاب « طبقات المحدثين بأصبهان » لأبي الشيخ ، وهي طبقة شيوخه ، ولا أعتقد أن فيهم من أدرك حماد بن سلمة ، وأرى أن في السند سقطاً وتحريفاً . والله أعلم .

ثم رأيت الحديث في « التلخيص » (١٦٢/٤) من طريق أبي الشيخ من رواية عبدالله بن يزيد المدني عن حماد به . وإسناده ضعيف . انتهى .

فتبين أن السقط هو المدني هذا . والله أعلم .

۱۰۰۶ _ (حدیث «وسابق سلمة بن الأکوع رجلاً من الأنصار بین یدی رسول الله ﷺ » رواه مسلم) . ص ۲۵

حسن . أخرجه مسلم (٥/ ١٨٩ ـ ١٩٥) وكذا البيهقي (١٧/١) وأحمد (٤/ ٢٥ ـ ٥٤) من طريق عكرمة بن عمار حدثني إياس بن سلمة ، حدثني أبي قال :

"غزونا مع رسول الله على العضباء ، فأقبلت إلى المدينة ، فبينا قال : فأردفني رسول الله على وراءه على العضباء ، فأقبلت إلى المدينة ، فبينا نحن نسوق ، وكان رجل من الأنصار لا يسبق شداً ، فجعل يقول : ألا من مسابق إلى المدينة ؟ هل من مسابق ؟ فجعل يقول ذلك مراراً ، فلما سمعت كلامه قلت : أما تكرم كريماً ، ولا تهاب شريفاً ؟ قال : لا إلا أن يكون رسول الله على ، قللت يا رسول الله بأبي أنت وأمي اثذن لي فَلاسابق الرجل ، قال : إن شئت ، [قلت : أذهب إليك فطفر عن راحلته ، وثنيت رجلي] فطفرت [عن الناقة] ثم عدوت شرفاً أو شرفين ، ثم إني ترفعت حتى لحقته ، فأصطكه بين كثفيه ، فقلت : سبقتك والله ، قال : [فضحك وقال] : إن (وفي رواية : أنا) أظهر ، قال : فسبقته إلى المدينة » .

والسياق للبيهقي ، والزيادات لأحمد ، والرواية الأحرى لمسلم .

والسند حسن ، لا يبلغ درجة الصحيح ، لأن عكرمة مع احتجاج مسلم به في حفظه كلام ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يغلط» .

وأورده الذهبي في « الضعفاء » ، وقال :

« وثقه ابن معين ، وضعفه أحمد » .

قلت : فمثله أحسن أحواله أن يكون حسن الحديث . والله أعلم .

۱۵۰۰ - (حديث: « ان النبي ﷺ مر بقوم يرفعون حجراً ليعلموا الشديد منهم فلم ينكر عليهم). ص ٢٥٠٥

لم أقف عليه مرفوعاً ، وإنما موقوفاً على ابن عباس ، يرويه محمد بن أبي السري : نا عبد الرزاق قال : نا معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال :

« مر ابن عباس _ بعدما ذهب بصره _ بقوم يجرون حجراً ، فقـال : ما شأنهم ؟ قال : يرفعون حجراً ينظرون أيهم أقوى ، فقال ابن عباس : عمال الله أقوى من هؤلاء » .

أخرجه أبو نعيم في « رياضة الأبدان » (ق ١/٤٠) .

قلت : وهذا سند ضعيف ، من أجل محمـد بن أبـي السري ، أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« ثقة ، له مناكير » .

وقال الخافظ في « التقريب » :

«صدوق له أوهام كثيرة » .

١٥٠٦ ـ (حديث أبي هريرة : « لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر » رواه الخمسة ولم يذكر ابن ماجه : « نصل ») . ص ٢٥٥

صحيح . وله عنه طرق :

الأولى : عن ابن أبي ذئب عن نافع بن أبي نافع عنه به .

أخرجه أبو داود (٢٥٧٤) والنسائي (٢/٢١) وفي « الكبرى » أيضاً (٢/٢٢) والترمذي (١٦/١) وابن حبان (١٦٣٨) والبيهقي (١٦/١) وأحمد (٢/٢٧) ومعمر بن المثنى في « الخيل » (ق ٦/١) والحربي في « غريب الحديث » (١٦/١٧) والبغوي في « حديث على الجعد » (٢/١٢٧/١٢) والطبراني في « المعجم الصغير » (ص ١١) وقال الترمذي :

« حدیث حسن » .

قلت : وإسناده صحيح ، رجاله كلهم ثقات .

الثانية : عن محمد بن عمروعن أبي الحكم مولى بني ليث عن أبي هريرة به دون ذكر « نصل » .

أخرجه ابن ماجه (۲۸۷۸) وكذا النسائسي ، وأحمـــد (۲/۲۵۲ و۲۶۵)

والحربي (٥/ ٢/١٩٤) والبيهقي وزاد :

« قال محمد بن عمرو : يقولون : أو نصل » .

قلت : وأبو الحكم هذا مجهول. وفي « التقريب :

« مقبول » .

يعني عند المتابعة . وهوقد توبع كما ترى .

الثالثة : عن سليان بن يسار عن أبي عبدالله مولى الجندُعيين عن أبـي هريرة به دون النصل .

أخرجه النسائي، وأحمد (٣٥٨/٢) إلا أنه قال : أبي صالح . بدل أبي عبدالله . وفيه عنده ابن لهيعة .

وإسناد النسائي صحيح رجاله كلهم ثقات ، غير أبي عبدالله هذا . وقد وثقه العجلي وابن حبان ثم الحافظ! وقال الذهلي: هو نافع بن أبي نافع . يعني الذي روى الطريق الأولى . فإن صح هذا ، فهذه الطريق والأولى واحدة . والله أعلم .

وله شاهد من حديث ابن عباس به، وذكر: النصل .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١/٩٧/٣) عن عبدالله بن هارون الفروي أنا قدامة (يعني ابن محمد الأشجعي) عن مخرمة بن بكيرعن أبيه عن عطاء عنه .

قلت : ورجاله موثقون غير الفروي هذا ، فإنه ضعيف كما في « المجمع » للحافظ الهيثمي (٧،٣/٥).

وله شاهد آخر من حديث ابن عمر ، يرويه عاصم بن عمر عن عبدالله بن دينار عنه:

« أن رسول الله على سابق بين الحيل ، وجعل سهماً سبقاً ، وسهماً محللاً ، وقال : لا سبق إلا في نصل أو حافر » .

أحرجه ابن عدي في « الكامل » (ق ٢٩٢ / ١) وابن حبان في « صحيحه » وابن أبي عاصم في « الجهاد » كما في « التلخيص » وقال (١٦٣/٤):

« وعاصم هذا ضعيف ، واضطرب فيه رأي ابن حبان ، فصحح حديثه تارة ، وقال في « الشقات » : « لا يجوز الاحتجاج به » . وقال في « الثقات » : يخطىء و يخالف » .

وقال ابن القيم في «الفروسية » (ص ٥٥ ـ ٥٦) :

« هذا الحديث لا يصح عن رسول الله على البتة ، ووهم فيه أبو حاتم (ابن حبان) ، فإن مداره على عاصم بن عمر . . . فقال البخاري : منكر الحديث . وقال ابن عدي : ضعفوه . . . وقال شيخنا أبو الحجاج الحافظ : يحتمل أن أبا حاتم لم يعرف أنه عن عاصم العمري ، فإنه وقع في روايته غير منسوب » .

ثم ذكر ابن القيم رحمه الله أن الحديث باطل ، واستدل على ذلك بما يقتنع به أهل العلم ، فليراجعه من شاء .

والبطلان المشار إليه إنما هو بالنظر إلى ما ورد فيه من ذكر « المحلل » فإن ذكره في الحديث منكر ، لم يرد في حديث ابن عباس ، ولا في حديث أبي هريرة الصحيح ، لم يرد في شيء من طرقه أصلاً .

وحديث ابن عمر هذا أورده الهيثمي في « المجمع » بلفظ ابن عدي ، ثم قال :

« رواه الطبراني في « الأوسط» ورجاله رجال الصحيح » .

كذا قال . وأظنه قد وهم ، فإني وإن كنت لم أقف على سند الطبراني ، فمن البعيد جداً ، أن يكون عنده من غير طريق عاصم هذا ، وعليه فالظاهر أنه وقع غير منسوب عنده كما وقع عند ابن حبان ، فظن الهيثمي أنه غير عاصم بن عمر الضعيف ، ومن رجال الصحيح . والله أعلم .

١٥٠٧ ـ (حديث ابن عمر: «أن النبي ﷺ سبَّق بين الخيل وأعطى السابق » رواه أحمد) . ص ٢٦٦

صحيح . أخرجه الإمام أحمد في « المسند » (١/ ٩١) : ثنا قراد أنا عبدالله بن عمر عن نافع عنه به .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال البخاري غير عبدالله بن عمر ، وهو العمري المكبر ، وهو ضعيف من قبل حفظه . لكنه قد توبع كما يأتي فالحديث صحيح .

و (قُراد) لقب، واسمه عبدالرحمن بن غزوان أبونوح ، وقد تابعه حماد ابن سلمان عن العمرى به ولفظه :

« إن الخيل كانت تجري من ستة أميال ، فتسبق ، فأعطى رسول الله ﷺ السابق» .

أخرجه البيهقي (١٠/١٠) وقال :

« حماد بن سلمان هذا مجهول » .

قلت : لم يتفرد به كها علمت . فالعلة من شيخه العمري ، ولكنه لم يتفرد به أيضاً ، فقال الإمام أحمد (٦٧/٢) : ثنا عتاب أنا عبيدالله ابن عمر عن نافع به مختصراً بلفظ :

« سَتَّبق بالخيل وراهن » .

قلت: وهذا إسناد ظاهر الصحة ، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير عتاب، وهو ابن زياد الخراساني وهو ثقة مات سنة (٢١٢) ، ومات شيخه غييد الله سنة (١٤٧) وهو أكثر ما قيل في وفاته ، فيكون بين وفاتيها أكثر من ستين سنة ، وينبغي على هذا أن يكون عاب قد بلغ عمره بضعاً وسبعين سنة ، حتى يتسنى له السماع من عبيدالله ، وذلك ما لم يذكروه في ترجمته ، ولا ذكروا في شيوخه عبيدالله هذا . فالله أعلم .

وقد أورد الحديث باللفظ الثاني : « راهن » الهيثمي وقال :

« رواه أحمد بإسنادين ، ورجال أحدهما ثقات » .

وذكره الحافظ في « التلخيص » (٤/٤) من رواية أحمد وابن أبي عاصم من حديث نافع به . وقال :

« وهو أقوى من الذي قبله » .

يعني حديث عاصم بن عمر الذي سبق ذكره في الحديث الذي قبل هذا .

قلت : وله طريق أخرى ، يرويه واصل مولى أبي عيينة : حدثني موسى ابن عبيد قال :

«أصبحت في الحجر، بعدما صلينا الغداة، فلما أسفرنا، إذا فينا عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، فجعل يستقرئنا رجلاً رجلاً، يقول: أين صليت يا فلان ؟ قال: يقول: ههنا، حتى أتى على، فقال: أين صليت يا ابن عبيد ؟ فقلت: ههنا، قال: بخ بخ، ما نعلم صلاة أفضل عند الله من صلاة الصبح جماعة يوم الجمعة، فسألوه، فقالوا: يا أبا عبدالرحمن أكنتم تراهنون على عهد رسول الله على ألل : نعم، لقد راهن على فرس يقال له: (سبحة)، فجاءت سابقة ».

أخرجه البيهقي (١٠/ ٢١) وأشار إلى تضعيفه بقوله :

« إن صح » .

وأقول : هو صحيح بلا شك ، فإن رجاله كلهم ثقات رجال مسلم غير موسى بن عبيد هذا ، أورده ابن أبي حاتم (٤/ ١/١٥١) وقال :

روى عنه واصل مولى أبي عيينة والقاسم بن مهران » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولاتعديلاً . وذكره ابن حبان في « الثقات » (١/ ٢١٦) وقال :

« هو مولى خالد بن عبدالله بن أسيد » .

قلت : فمثله يستشهد بحديثه، ويتقوى بما قبله ، لا سها وقد رود له

شاهد يرويه سعيد بن زيد : حدثني الزبير بن الخريت عن أبي لبيد قال :

« أجريت الخيل في زمن الحجاج ، والحكم بن أيوب على البصرة ، فأتينا الرهان ، فلما جاءت الخيل ، قال : قلنا : لو ملنا إلى أنس بن مالك فسألناه : أكانوا يراهنون على عهد رسول الله على أكنتم تراهنون على عهد رسول الله على أكان رسول الله على يراهن ؟ قال : نعم لقد راهن والله على فرس يقال له : (سبحة) فسبق الناس فأبهش لذلك وأعجبه .» .

أخرجه الدارمي (٢/ ٢١٢ ـ ٢١٣) والدارقطني (٥٥١ ـ ٢٥٥) والبيهقي وأحمد (٣/ ١٦٠ و ٢٥٦) .

قلت : وهذا إسناد حسن ، رجاله كلهم ثقات ، وفي سعيد بن زيد ـ وهو أخو حماد بن زيد ـ كلام لا ينزل به حديثه عن رتبة الحسن إن شاء الله تعالى ، وقال ابن القيم في « الفروسية » (٢٠): « وهو حديث جيد الإسناد » .

وأبو لبيد اسمه لمازة ـ بكسر اللام وتخفيف الزاي ـ ابن زبار ـ بفتح الزاي وتشديد الموحدة ـ وهو صدوق .

وجملة القول: أن حديث ابن عمر هذا بمجموع طرقه وهذا الشاهد صحيح بلا ريب، وهو كما قال الحافظ يدل على أنه لا يشترط المحلل، يعني بخلاف حديث أبي هريرة الآتي في الكتاب بعد حديث.

٠٠٥٨ ـ (حديث ابن مسعود مرفوعاً . (الخيل ثلاثة : فرس للرحمن، وفرس للإنسان، وفرس للشيطان ، فأما فرس الرحمن فالذي يربط في سبيل الله، فعلفه وروثه وبوله وذكر ما شاء الله أجر، وأما فرس الشيطان فالذي يقامر ويراهن عليه » الحديث رواه أحمد .)ص ٤٢٧

صحيح . أخرجه الإمام أحمد (١/ ٣٩٥) وكذا البيهقي (١٠ / ٢١) من طريق شريك عن الركين بن الربيع عن القاسم بن حسان عن عبدالله بن مسعود به ، وتمامه :

« وأما فرس الإنسان ، فالفرس يرتبطها الإنسان يلتمس بطنها ، فهي ستر من فقر » .

وليس عندهما لفظة « أجر » . وإنما هو في حديث آخر كما أذكره إن شاء الله تعالى .

وهذا إسناد ضعيف ، شريك هو ابن عبدالله القاضي ، وهو سيء الحفظ وقد خولف في سنده . ثم إن في سياع القاسم بن حسان من ابن مسعود نظراً . وقال الهيثمي في « المجمع » (٥/ ٢٦١) :

« رواه أحمد ، ورجاله ثقات ، فإن كان القاسم بن حسان، سمع من ابن مسعود ، فالحديث صحيح » .

كذا قال ، ونحوه قول المنذري في « الترغيب » (٢/ ١٦٠) :

« رواه أحمد بإسناد حسن »!

قلت: وأنى للإسناد الحسن فضلاً عن الصحة ، ومداره على شريك القاضي ، وقد عرف حاله ، لا سيا وقد خالفه الثقة ، ألا وهو زائدة بن قدامة: ثنا الركين عن أبي عمر و الشيباني عن رجل من الأنصار عن النبي على قال : الخيل ثلاثة . فذكر الحديث .

أخرجه الإمام أحمد: ثنا معاوية بن عمرو، ثنا زائدة به، أورده في «مسند ابن مسعود» عقب حديثه هذا ، ليشير والله أعلم وإلى أن شريكاً مع ضعفه قد خولف فيه . ولم يسق فيه لفظ حديث زائدة ، وإنما ساقه في المجلد الخامس (ص ٣٨١) بالسند المذكور بلفظ:

« الخيل ثلاثة : فرس يربطه الرجل في سبيل الله تعالى ، فثمنه أجر ، وركوبه أجر ، وعاريته أجر ، وعلفه أجر ، وفرس يغالىق عليها الرجل ويراهن ، فثمنه وزر، وعلفه وزر ، وركوبه وزر ، وفرس للبطنة ، فعسى أن يكون سداداً من الفقر إن شاء الله تعالى » .

فهوصحيح بهذا اللفظ لأن إسناده صحيح ، رجاله كلهم ثقات من رجال

الشيخين ،غير الرجل الأنصاري ومن الظاهر أنه صحابي ، لأن الراوي عنه أبا عمرو الشيباني ـ واسمه سعد بن إياس ـ تابعي كبير ، روى عن جماعة من كبار الصحابة ، منهم على وابو مسعود وأبو مسعود البدري وغيرهم ، وكان الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ أشار إلى ذلك بإعادته للحديث في المكان المشار إليه . والله أعلم .

وقال الهيثمي عقبه :

« رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح » .

ثم ذكر له شاهداً من حديث حباب بن الأرت ، أحرجه الطبراني في « الكبير » (١/١٨٥/١) لكن في سنده مسلمة بن علي، وهو متروك، فلا يعتد بحديثه، ولا يستشهد به . وفي طريق زائدة كفاية .

١٥٠٩ _ (حدیث أبي هریرة مرفوعاً: « من أدخل فرساً بین فرسین، وهو لا یأمن أن یسبق، فلیس قهاراً ، ومن أدخل فرساً بین فرسین، وقد أمن أن یسبق فهو قهار » رواه أبو داود) . ص ٤٢٧

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢٥٧٩) وابن ماجه (٢٨٧٦) والدارقطني في سننه (ص ٤٧١ و٥٥٥) والحاكم (٢/ ١١٤) والبيهقي (١ / ٢٠) وأحمد (٢/ ٥٠٥) وأبو عبيد في « الغريب » (ق ٥٥/ ٢) وأبو الحزام ابن يعقوب الحنبلي في « الفروسية » (١/ ١٣/١) وأبو نعيم في « الحلية » (٢/ ١٧٥) والبغوي في « شرح السنة » (٣/ ١٤٥)) من طرق عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به .

وتابعه سعيد بن بشير عن الزهري به .

أخرجه أبو داود (۲۵۸۰) وابن عدي في « الكامل » (ق ۱/۱۷۷) والطبراني في « المحجم الصغير » (۹۰) وعنه ابن عساكر (۲/۱۰۳/۷) والبيهقي من طريق الوليد ابن مسلم ثنا سعيد بن بشير به ، إلا أن الطبراني ذكر قتادة مكان الزهري ، وهو رواية لابن عدي ، وقال :

« وقال عبدان : لقن هشام بن عمار هذا الحديث عن سعيد بن بشير عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة ، والحديث عن قتادة عن سعيد بن المسيب » .

قال ابن عدى :

« وهذا خطأ ، والحديث عن سعيد بن بشير عن الزهري أصوب من سعيد ابن بشير عن قتادة ، لأن هذا الحديث في حديث قتادة ، ليس له أصل ، ومن حديث الزهرى سفيان بن حسين أيضاً » .

قلت: وما قاله ابن عدي أن الحديث عن سعيد بن بشيرعن الزهري هو الصواب وذكر قتادة فيه خطأ من هشام بن خالد الأزرق على الوليد بن مسلم، فقد رواه هشام بن عهار ومحمود بن خالد عن الوليد على الصواب.

وخلاصة القول: أنه اتفق سفيان بن حسين وسعيد بن بشير على روايته عن الزهرى به . وقال أبو داود عقبه :

« رواه معمر وشعيب وعقيل عن الزهري عن رجال من أهل العلم ، وهذا أصح عندنا » .

وقال أبوعبيد:

« وكان غير سفيان بن حسين لا يرفعه » .

قال الحافظ في « التلخيص » (١٦٣/٤) :

« وسفيان هذا ضعيف في الزهري . وقال أبو حاتم : أحسن أحواله أن يكون موقوفاً على سعيد بن المسيب ، فقد رواه يحيى بن سعيد عن سعيد قوله انتهى . وكذا هو في « الموطأ » عن الزهري عن سعيد قوله . وقال ابن أبي خيثمة : سألت ابن معين عنه ؟ فقال : هذا باطل ، وضرب على أبي هريرة ، وقد غلط الشافعي سفيان بن حسين في روايته عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة حديث: « الرجل جبار » ، وهو بهذا الإسناد أيضاً » .

قلت: ولسفيان بن حسين بهذا الإسناد أحاديث أخرى، أخطأ فيها عند العلماء، ذكر بعضها العلامة ابن القيم في « الفروسية » ، وأطال النفس فيه

مؤيداً أن هذا الحديث الصواب فيه أنه من قول سعيد بن المسيب، وليس له أصل صحيح مرفوع عن النبي عليه ، فليرجع إليه من شاء (ص٣٦-٥٠).

ويتلخص من ذلك أن الحديث علته تفرد سفيان بن حسين وسعيد بن بشير برفعه . والأول ثقة في غير الزهري باتفاقهم كها في « التقريب » وهذا من روايته عنه فهو ضعيف . وذلك مما جزم به الحافظ في « التلخيص » كها تقدم . والآخر ضعيف مطلقاً . ومع ضعف هذين ، فقد خالفهها الثقات الأثبات، فرووه عن الزهري عن سعيد بن المسيب قوله . فهذا هو الصواب . والله أعلم .

(تنبيه) أخرج أبو نعيم في « الحلية » (١٢٧/٦) من طريق الـوليد بن مسلم ، ولكن وقع فيه « سعيد بن عبد العزيز » مكان « سعيد بن بشير » وقال :

« غريب من حديث سعيد تفرد به الوليد » .

وهذا وهم ، لا أدري ممن هو ، ووددت أن أقول: إنه خطأ من الناسخ أو الطابع ، فصدني عن ذلك ، أن أبا نعيم أورده في ترجمة سعيد بن عبدالعزيز في جملة أحاديث له ، فهو غلط من بعض رواته، والله أعلم .

، ۱۵۱ ـ (حديث « ما بين الغرضيين روضة من رياض الجنة ») .ص ۲۸۸

ضعيف . أورده الرافعي في شرحه ، وقال ابن الملقن في « خلاصة البدر المنير » (ق ١/١٨٥) :

« غريب » .

يعنى لا أصل له ، لكن ذكر الحافظ في « التلخيص » (٤/ ١٦٤) :

« أن صاحب « مسند الفردوس » رواه من جهة ابن أبي الدنيا بإسناده عن مكحول عن أبي هريرة رفعه : «تعلموا الرمي ، فإن ما بين الهدفين روضة من رياض الجنة » وإسناده ضعيف ، مع انقطاعه .

كتاسب_العارية

١٥١١ (حديث «هل علي غيرها؟ قال: لا إلا أن تطوّع») . ص ٢٩٠ صحيح . وقد تقدم برقم (٢٩٦) .

النبي ﷺ استعار من أبي طلحة فرساً فركبها ») . ص ٤٢٩

صحیح . أخرجه البخاري (۲/۲۱ و ۲۱۵) ومسلم (۷۲/۷) والترمذي (۱/ ۳۱۵ - ۳۱۹) والبيهقي (۱/ ۲۰) وأحمد (۳/ ۱۷۱ و ۱۸۰ و ۲۷۶) من طرق عن شعبة عن قتادة سمعت أنس بن مالك قال :

« كان بالمدينة فزع ، فاستعار النبي ﷺ فرساً لأبي طلحة يقال له: (مندوب) ، فركبه ، وقال : ما رأينا من فَزَع ، وإن وجدناه لبحرا » .

وقال الترمذي :

« حدیث حسن صحیح » .

وأخرجه أبو داود (٤٩٨٨) من هذا الوجه ، لكن ليس فيه ذكر الاستعارة .

وكذلك أخرجه الشيخان وغيرهما من طريق ثابت عن أنس ولفظه :

« كان رسول الله على أحسن الناس ، وكان أجود الناس ، وكان أشجع الناس ، ولقد فزع أهل المدينة ذات ليلة ، فانطلق أناس قبل الصوت ، فتلقاهم رسول الله على راجعاً ، وقد سبقهم إلى الصوت ، وهو على فرس لأبي طلحة ، عري في عنقه السيف ، وهو يقول : لم تراعوا ، لم تراعوا ، قال : وجدناه بحراً ، أو إنه لبحر ، قال : وكان فرساً يبطأ » .

وأخرجه أحمد (٣/ ١٤٧ و١٨٥ و٢٧١) .

۱۵۱۳ - (حدیث « أن النبي عَلَيْهُ استعار من صفوان بن أمية أدراعاً » رواه أبو داود) ص ٤٢٩

صحيح . أخرجه أبو داود (٣٥٦٢) والحاكم (٤٧/٢) وعنه البيهقي (٦/ ٨٩) وأحمد (٣/ ٤٠١ و٦/ ٣٦٥) من طريق شريك عن عبد العنزيز بن رفيع عن أمية ابن صفوان بن أمية عن أبيه:

« أن رسول الله على استعار منه أدراعاً يوم حنين ، فقال : أغصب يا محمد ؟ فقال : لا ، بل عارية مضمونة » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : جهالة أمية بن صفوان ، فإنه لم يوثقه أحد ، ولم يروعنه سوى عبد العزيز هذا وابن أحيه عمرو بن أبي سفيان بن عبد الرحمن ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« مقبول » .

يعني عند المتابعة .

والأخرى: ضعف شريك، وهو ابن عبدالله القاضي، فإنه سيء الحفظ، وقد خولف في إسناده، فرواه جرير عن عبدالعزيز بن رفيع عن أناس من آل عبدالله بن صفوان:

« أن رسول الله على قال : يا صفوان ، هل عندك من سلاح ؟ قال : عارية أم غصباً ؟ قال : لا بل عارية ، فأعاره ما بين الثلاثين إلى الأربعين درعاً . . . » الحديث .

أخرجه أبو داود (٣٥٦٣) والبيهقي .

وخالفهما أبو الأحوص ثنا عبدالعزيز بن رفيع عن عطاء عن ناس من آل صفوان قال : استعار النبي على فذكر معناه .

أخرجه أبو داود والبيهقي أيضاً .

قلت : فالحديث مضطرب الإسناد ، لكن له شاهدان :

الأول: عن جابر بن عبدالله:

« أن رسول الله على سار إلى حنين ، لما فرغ من فتح مكة . . . ثم بعث رسول الله على إلى صفوان بن أمية فسأله أدراعاً مائة درع وما يصلحها من عدتها ، فقال : أغصباً يا محمد ، قال : بل عارية مضمونة حتى نؤديها إليك ، ثم خرج رسول الله على سائراً » .

أخرجه الحاكم (٤٨/٣ ـ ٤٩) والبيهقي من طريق ابن إسحاق قال : حدثني عاصم بن عمر بن قتادة عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي .

وأقول: إنما هو حسن فقط للخلاف في ضبط وحفظ ابن إسحاق.

والأخر : عن ابن عباس :

« أن رسول الله ﷺ استعار من صفوان بن أمية سلاحاً في غزوة حنين ، فقال : يا رسول الله أعارية مؤداة ، قال : عارية مؤداة » .

أخرجه الحاكم وعنه البيهقي من طريق إسحاق بن عبد الواحد القرشي ثنا خالد بن عبدالله عن خالد الحذاء عن عكرمة عنه . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط مسلم »! ووافقه الذهبي .

قلت : كلا ، فإن القرشي هذا ضعيف جداً ، قال أبو على الحافظ :

« متروك الحديث » ، ولما حكى الذهبي في « الميزان » قول الخطيب فيه: « لا بأس به » تعقبه بقوله :

« قلت : بل هو واه » .

وقال في « الضعفاء » :

« متروك » .

وله شاهد ثالث من رواية جعفر بن محمد عن أبيه :

« أن صفوان بن أمية أعار رسول الله ﷺ سلاحاً . . . » الحديث نحـو رواية شريك .

أخرجه البيهقي وقال:

«وبعض هذه الأخبار ، وإن كان مرسلاً ، فإنه يقوى بشاهده مع ما تقدم من الموصول » .

وبالجملة فالحديث صحيح بمجموع هذه الطرق الثلاث ، فهو غني عن طريق ابن عباس الواهية ، لا سها وفيه قوله :

« عارية مؤداة » .

وانه مخالف لما في الطرق المشار إليها قبله:

« عارية مضمونة » .

فإن المؤداة غير المضمونة ، كها هو معروف عند الفقهاء .

نعم قدجاء الحديث بهذا اللفظ « مؤداة » في قصة أخرى غير قصة صفوان هذه من حديث يعلى بن أمية ، كها سأذكره تحت الحديث (١٥١٥ / ١) .

الإبلّ (حديث : «أنه صلى الله عليه وسلم ذكر في حق الإبلّ والبقر والغنم إعارة دلوها ، وإطراق فحلها ») . ص ٢٣٠

صحيح . أخرجه مسلم (٧٤ /٣) والنسائي (١/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠) والنسائي (١/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠) والدارمي (١/ ٣٧٩ ـ ٣٠٠) من طريق عبد الملك بن أبي سليان عن أبي الزبير عن جابر بن عبدالله عن النبي على فقال :

« ما من صاحب إبل ، ولا بقر ، ولا غنم ، لا يؤدي حقها ، إلا أقعد لها يوم القيامة بقاع قرقرٍ ، تطؤه ذات الطلف بظلفها ، وتنطحه ذات القرن بقرنها ، ليس فيها يومئذ جماء ، ولا مكسورة القرن ، قلنا : يا رسول الله ، وما

حقها ؟ قال : إطراق فحلها ، وإعارة دلوها ومنيحتها ، وحلبها على الماء ، وحمل عليها في سبيل الله ، ولا من صاحب مال لا يؤدي زكاته ، إلا تحول يوم القيامة شجاعاً أقرع ، يتبع صاحبه حيثها ذهب ، وهو يفر منه ، ويقال : هذا مالك الذي كنت تبخل به ، فإذا رأى أنه لا بد منه أدخل يده في فيه ، فجعل يقضمها كها يقضم الفحل » .

ثم أخرجه مسلم والدارمي وأحمد (٣/ ٣٢١) من طريق ابن جريج، اخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبدالله الأنصاري يقول : سمعت رسول الله على يقول : فذكره نحوه .

وأخرجه أبوداود (١٦٦١) بنحوه ، ولم يسق لفظه بتمامه .

١٥١٤ ـ (« حديث : لا ضرر ولا إضرار ») .

صحیح . وقد مضی برقم (۸۹٦) .

فَصِيل

« مؤداة » رواه أبو داود) صفوان بن أمية « بل عارية مضمونة » وروي « مؤداة » رواه أبو داود) ص

صحيح . وتقدم تخريجه قبل حديثين .

۱ ۱ ۱ ۱ / ۱ - (وروي : « مؤداة » . رواه أبو داود) . ص ٤٣١

صحيح أحرجه أبو داود (٣٥٦٦) وابن حبان ايضا (١١٧٣) وأحمد (٢٢٢/٤) عن طريق همام عن قتادة به عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن يعلى عن أبيه قال: قال:

« قال لي رسول الله ﷺ إذا أتتك رسلي فأعطهم ثلاثين درعاً ، وثلاثين بعيراً ، قال : فقلت : يا رسول الله أعارية مضمونة أو عارية مؤداة ؟ قال : بل مؤداة » .

قلت : والسياق لأبي داود، وإسناده صحيح .

وله شاهد من حديث أبي أمامة تقدم ذكره في أول « باب الضهان والكفالة » .

۱۰۱۹ ـ (حديث سمرة مرفوعاً: «على اليد ما أخذت حتى تؤديه » رواه الخمسة، وصححه الحاكم) .ص ٤٣١

ضعيف . أخرجه أبو داود (٣٥٦١) والترمذي (١/ ٢٣٩) وابن ماجه (٢٤٠٠) والحاكم (٢/ ٤٧) والبيهقي (٦/ ٩٠) وأحمد (٥/٨ و١٢ و١٣) من طريق الحسن عن سمرة به . وزادوا جميعاً إلا ابن ماجه .

« ثم إن الحسن نسى فقال : هو أمينك ، لا ضمان عليه » .

وقال الترمذي :

« حدیث حسن ضحیح » .

وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد على شرط البخاري » .

وأقول: هو صحيح وعلى شرط البخاري لو أن الحسن صرح بالتحديث عن سمرة، فقد أخرج البخاري عنه به حديث العقيقة، أما وهو لم يصرح به، بل عنعنه، وهو مذكور في المدلسين، فليس الحديث إذن بصحيح الإسناد، وقد جرت عادة المحدثين إعلال هذا الإسناد بقولهم:

« والحسن مختلف في سهاعه من سمرة » .

وبهذا أعله الحافظ في « التلخيص » (٣/٥٣) .

وقال الصنعاني في « سبل السلام » :

« وللحفاظ في سماعه منه ثلاثة مذاهب :

الأول: أنه سمع منه مطلقاً. وهو مذهب على بن المديني والبخاري والترمذي.

والثاني: لا ، مطلقاً . وهو مذهب يحيى بن سعيد القطان ويحيى ابن معين وابن حبان .

والثالث : لم يسمع منه إلا حديث العقيقة . وهـو مذهـب النسائي، واختاره ابن عساكر ، وادعى عبد الحق أنه الصحيح .

قلت : ونحن لم نعلم تصريحه بالسماع عن سمرة في غير حديث العقيقة ، فيتجه أن يكون الصواب القول الثالث . وإذا ضممنا إلى ذلك ما جاء في ترجمة الحسن البصري ، وخلاصته ما في « التقريب » :

« ثقة فقيه فاضل مشهور ، وكان يرسل كثيراً ، و بدلس .

فينتج من ذلك عدم الاحتجاج بحديث الحسن عن سمرة إذا عنعنه ، كما فعل في هذا الحديث . والله أعلم .

كناب الغضب

۱۵۱۷ - (حدیث : « إن دماءكم وأموالكم علیكم حرام » الحدیث رواه مسلم) ,ص ٤٣٣

صحیح . وقد مضی برقم (۱٤٥٨) .

۱/۱۰۱۷ ـ (حدیث علی الیدما أخذت حتی تؤدیه »وتقدم). ص ۲۳۳ ضعیف . و تقدم قبل حدیث .

١٥١٨ ـ (حديث « لا يأخذ أحدكم متاع أخيه لا لاعباً ولا جاداً. ومن أخذ عصا أخيه فليردها » رواه أبو داود) .ص ٤٣٣

حسن . أخرجه أبو داود (٣٠٠٥) وكذا البخاري في « الأدب المفرد » (رقم ٢٤١) والترمذي (٢/ ٢٤) والبيهقي (٦/ ٩٢) وأحمد (٤/ ٢٢١) وابن أبي شيبة في « مسنده » (٢/ ٢٩) والدولابي في « الكنى » (٢/ ١٤٥) مثن طريق ابن أبي ذئب عن عبدالله بن السائب بن يزيد عن أبيه عن جده أنه سمع رسول الله على يقول : فذكره . وقال أبو داود وأحمد: « لا يأخذن » . . . وقال الترمذي :

« حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي ذئب » '.

قلت : ورجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير عبدالله بن السائب هذا، وهو ثقة ، وثقه النسائي وابن سعد وابن حبان ، ولم يعرف عنه راوٍ سوى ابن أبى ذئب .

١٥١٩ ـ (حديث رافع بن خديج: « من زرع في أرض قوم بغير

إذنهم، فليس له من الزرع شيء وله نفقته » رواه أبو داود والترمذي وحسنه) . ص ٤٣٤

صحیح. أخرجه أبو داود (% %) والترمذي (% %) وكذا ابن ماجه (% %) وأبو عبید في « الأموال » (% %) والطحاوي في «مشكل الآثار» (% %) والبیهقي (% %) وأحمد (% %) وقال المترمذي : شریك عن أبي إسحاق عن عطاء عن رافع به . وقال الترمذي :

« حديث حسن غريب » .

قلت : ولعل تحسين الترمذي إياه إنما هو لشواهده التي سأذكرها ، وإلا فإن هذا الإسناد ضعيف ، وله ثلاث علل :

الأولى: الانقطاع بين عطاء ورافع.

الثانية : اختلاط أبي إسحاق وهو السبيعي وعنعنته .

الثالثة: ضعف شريك بن عبدالله القاضي.

قال البيهقي عقبه:

« شريك مختلف فيه ، كان يحيى بن سعيد القطان لا يروي عنه ويضعف حديثه جداً ، ثم هو مرسل. قال الشافعي : الحديث منقطع ، لأنه لم يلق عطاء رافعاً » . قال البيهقي :

«أبو إسحاق كان يدلس ، وأهل العلم بالحديث يقولون : عطاء عن رافع منقطع . وقال أبو سليان الخطابي : هذا الحديث لا يثبت عند أهل المعرفة بالحديث ، وحدثني الحسن بن يحيى عن موسى بن هارون الحمال أنه كان ينكر هذا الحديث ، ويضعفه ، ويقول : لم يروه عن أبي إسحاق غير شريك ، ولا رواه عن عطاء غير أبي إسحاق ، وعطاء لم يسمع من رافع بن حديج شيئاً ، وضعفه البخارى » .

قال البيهقى:

« وقد رواه عقبة بن الأصم عن عطاء قال : حدثنا رافع بن خديج ، وعقبة ضعيف لا يحتج به » .

قلت: وهو عقبة بن عبدالله الأصم الرفاعي، وهو ضعيف كما جزم بذلك الحافظ وغيره، فلا يثبت بروايته سماع عطاء من رافع، فيبقى إعلال الشافعي له بالانقطاع قائماً.

ثم إن شريكاً لم يتفرد به كما سبق عن موسى الحمال ، بل تابعه قيس بن الربيع عند البيهقي ، وهو وإن كان سيء الحفظ مثل شريك ، فأحدهما يقوي الآخر ، ويبقى الحديث معللاً بالعلة الأولى والثانية .

لكن له طرق أحرى يتقوى بها ، فلا بد لنا من ذكرها :

الأولى : عن بكير عن عبد الرحمن بن أبي نعم أن رافع بن خديج أخبره :

« أنه زرع أرضاً أخذها من بني فلان ، فمر به رسول الله وهو يسقى زرعه، فسأله لمن هذا؟ فقال : الزرع لي ، وهي أرض بني فلان ، أخذتها ، لي الشطر ، ولهم الشطر قال : فقال : انفض يدك من غبارها ورد الأرض إلى أهلها ، وخذ نفقتك ، قال : فانطلقت فأخبرتهم بما قال رسول الله على ، قال : فأخذ نفقته ورد إليهم أرضهم » .

أخرجه أبو داود (٣٤٠٢) والطحاوي (٣٨٢/٣) والبيهقي ، والسياق له ، وأعله بقوله :

« وبكير بن عامر البجلي ، وإن استشهد به مسلم في غير هذا الحديث ، فقد ضعفه يحيى بن سعيد القطان وحفص ابن غياث وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين » .

قلت : ولذلك جزم الحافظ في « التقريب » بأنه ضعيف ، لكن يشهد له الطريق الآتية وهي :

والأخرى : عن أبي جعفر الخطمي قال : بعثني عمي أنا وغلاماً له إلى سعيد بن المسيب ، قال : فقلنا له : شيء بلغنا عنك في المزارعة ، قال :

« كان ابن عمر لا يرى بها بأساً ، حتى بلغه عن رافع بن حديج حديث ، فأتاه ، فأخبره رافع أن رسول الله ﷺ أتى بني حارثة ، فرأى زرعاً في أرض ظهير ، فقال : ما أحسن زرع ظهير! قالوا : ليس لظهير ، قال : أليس أرض ظهير ، قالوا : بلى ولكنه زرع فلان ، قال ، فخذوا زرعكم ، وردوا عليه

النفقة ، قال رافع : فأخذنا زرعنا ، ورددنا إليه النفقة » .

أخرجه أبو داود (٣٣٩٩) والطحاوي والبيهقي وأعله بقوله :

من « أَبُو أَعْفُو عمير بن يزيد الخطمي ، لم أر البخاري ومسلماً احتجابه في حديث » .

قلت: وهذا ليس بشيء ، فالرجل ثقة اتفاقاً ، وعدم إخراج الشيخين له ، لا يجرحه بدليل أن هناك كثيراً من الرواة صححا أحاديثهم ، ووثقاهم ، مع كونهم ممن لم يخرجا لهم في الصحيحين شيئاً ، وهذا أمر معروف عند المشتغلين بهذا العلم الشريف . ولذلك فهذا الإسناد صحيح لا علة فيه ، وهو شاهد قوى لحديث شريك . والله أعلم .

ثـم رأيت ابـن أبـي حاتـم في « العلل » (١/ ٤٧٥ ـ ٤٧٦) ذكر هذا الحديث وقال :

« قال أبي : هذا يقوي حديث شريك عن أبي إسحاق . . . » .

فالحمد لله على توفيقه ، وأسأله المزيد من فضله .

٠ ٢ ٥ ١ - (حديث « ليسلعرق ظالم حق » حسنه الترمذي). ص ٤٣٤

صحيح . وقد روي عن سعيد بن زيد ، وعائشة ، ورجل من الصحابة ، وسمرة بن جندب ، وعبادة بن الصامت ، وغيرهم .

١ ـ أما حديث سعيد بن زيد ، فيرويه عبد الوهاب الثقفي أخبرنا أيوب
 عن هشام بن عروة عن أبيه عنه عن النبي ﷺ :

« من أحيا أرضاً ميتة فهي له ، وليس لعرق ظالم حق » .

أخرجه أبو داود (٣٠٧٣) وعنه البيهقي (٦/ ١٤٢) والترمذي (١/ ٢٥٩) وقال : « حدیث حسن غریب ، وقد رواه بعضهم عن هشام بن عروة عن أبیه عن النبی علیه مرسلاً . » .

قلت : أخرجه مالك (٢٦/٧٤٣/٢) عن هشام به مرسلاً ، وكذلك أخرجه أبوعبيد في « الأموال » (٧٠٢) والبيهقي من طرق أخرى عن هشام به .

والطريق الأولى الموصولة ، رجالها كلهم ثقات رجال الشيخين ، فهي صحيحة ، وقد قواها الحافظ في « الفتح » (٥/ ١٤) لولا أنها شاذة لمخالفة مالك ومن معه من الثقات لرواية أيوب الموصولة .

نعم جاء موصولاً من طريقين آخرين ، أحدهما عن عروة عن عائشة ، والآخر عنه عن رجل من الصحابة ، ويأتيان عقب هذا .

٢ ـ وأما حديث عائشة ، فيرويه زمعة عن الزهري عن عروة عنها قالت :
 قال رسول الله ﴿ عَلَيْكِ ﴾ :

« العباد عباد الله ، والبلاد بلاد الله ، فمن أحيى من موات الأرض شيئاً فهو له ، وليس لعرق ظالم حق » .

أخرجه الطيالسي في « مسنده » (١٤٤٠) : حدثنا زمعة به . وعن الطيالسي أخرجه البيهقي والدارقطني (٥١٧)

قلت : وزمعة وهو ابن صالح ضعيف ، وأخرج له مسلم مقروناً بغيره . وقال ابن أبي حاتم (١/ ٤٧٤) عن أبيه : « هذا حديث منكر »(١)

٣ ـ وأما حديث الرجل من الصحابة ، فيرويه محمد بن إسحاق عن يحيى ابن عروة بن الزبير عن أبيه قال : قال رسول الله ﴿ عَلَيْكُ * : فذكره مثل حديث أيوب وزاد : قال :

« فقد حدثني صاحب هذا الحديث أنه أبصر رجلين من بياضة ، يختصمان

⁽١) قلت : لكن له شاهد من حديث فضالة بن عبيد مرفوعا دون الجملة الأخيرة ، قال الهيثمي ١٥٧/٤ : «رواه الطبراني ، ورجاله رجال الصحيح».

إلى رسول الله ﴿ فَهُ فَي أَجْمَة لأحدهما ، غرس فيها الآخر نخلاً ، فقضى رسول الله ﴿ فَهُ لَكُ لَمُ اللَّهُ وَ اللهُ وَ اللَّهُ النخل أَن يُخرج نخله عنه ، وأمر صاحب النخل أن يُخرج نخله عنه ، قال : فلقد رأيته يضرب في أصول النخل بالفؤوس ، وإنه لنخل عم » .

أخرجه أبو داود (٣٠٧٤) وأبو عبيد (٧٠٥) والبيهقي والسياق له . وفي رواية لأبي داود :

« فقال رجل من أصحاب النبي ﴿ وَاكْثُر ظُنَّي أَنَّهُ أَبُو سَعَيْدُ الْخُدرِي: فأنا رأيت الرجل يضرب في أصول النخل » .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات، لولا أن ابن إسحاق مدلس، وقد عنعنه ، ومع ذلك فإن الحافظ ابن حجر قال في « بلوغ المرام » :

« رواه أبو داود ، وإسناده حسن »!

٤ ـ وأما حديث سمرة ، فيرويه الحسن البصري عنه مرفوعاً بلفظ:

« من أحاط على شيء فهو أحق به ، وليس لعرق ظالم حق ».

«أخرجه البيهقي وأبوداود (٣٠٧٧) وابن الجارود في « المنتقبى » (١٠١٥) دون الشطر الثاني منه، وكذا رواه الطيالسي (٩٠٦) وأحمد (١٢/٥) .

وعلته عنعنة الحسن البصري .

وأما حديث عبادة فيرويه إسحاق بن يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت قال :

« إن من قضاء رسول الله ﴿ﷺ أنه ليس لعرق ظالم حق » .

أخرجه أحمد (٥/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧) والطبراني في « الكبير » ، وأعلمه الهيثمي بالانقطاع فقال في « المجمع » (٤/ ١٧٤) :

« وإسحاق بن يحيى لم يدرك عبادة » .

قلت : ثم هو إلى ذلك مجهول الجال كما في « التقريب » .

وفي الباب عن عبد الله بن عمر وأيضاً عند الطبراني وأبي أسيد عند يحيى ابن آدم في «كتاب الخراج »كما في « الفتح » (٥/ ١٤ - ١٥) ، وقال بعد أن ساق من الطرق المذكورة كلها :

« وفي أسانيدها مقال ، لكن يتقوى بعضها ببعض » .

قلت: وهذا إنما هو بالنظر إلى الشطر الثاني من الحديث: « وليس لعرق ظالم حق ». وإلا فإن الشطر الأول منه صحيح قطعاً ، أخرجه البخاري وغيره من حديث عائشة ، والترمذي وابن حبان من طرق عن جابر ، كما سيأتي بيانه عند تخريج حديث جابر ، وقد ذكره المصنف في أول « إحياء الموات » رقم (١٥٥٠).

فَصِّل

۱۵۲۱ ـ (حدیث : « الخراج بالضمان ») . ص ٤٣٤ صحيح وقدمضي .

العدل » متفق عليه) ص ٤٣٥ العدل » متفق عليه) ص ٤٣٥ العدل » متفق عليه) ص

صحيح . وهو من حديث عبدالله بن عمر ، وأبي هريرة ، وأسامة بن عمير الهذلي ، وغيرهم .

١ _ أما حديث ابن عمر ، فله عنه طريقان :

الأولى : عن نافع عنه أن رسول الله ﴿ إِلَيْكُ قَالَ :

« من أعتق شركاً له في عبد ، فكان له ما يبلغ ثمن العبد ، قوم العبد عليه قيمة عدل ، فأعطى شركاءه حصصهم ، وعتق عليه العبد ، وإلا فقد عتق عنه ما عتق » .

أخرجه البخاري (۱۱۱/ ۲) ومسلم (٥/ ٩٥ - ٩٦) وكذا مالك (٢/ ٧٧٢ / ٢) وعنه أبسو داود (٣٩٤٠) وعن غيره أيضاً (٣٩٤١ - ٣٩٤) ١٩٤٥) والنسائي (٢/ ٢٣٤) والترمذي (٢/ ٢٥٢) وابن ماجه (٢٥٢٨) وابن حبان (١٢١١) والدارقطني (٢٧٤) والبيهقي (٢/ ٢٩) وأحمد (٢/ ٢ ، ١٥ ، ٧٧ ، ١٠٥ ، ١١٢ ، ١١٢ ، ١٥٦) من طرق كثيرة عن نافع به(١٠) . وقال الترمذي :

(١) وزاد الدارقطني في آخره : « ورق ما بقني » وإسناده ضعيف ، فيه إسهاعيل بن مرزق -الكعبي ، ليس بالمشهور ، لم يوثقه غير ابن حبان ، عن يحيى بن أيوب ، وفيه شيء من قبل حفظه .

« حدیث حسن صحیح » .

والأخرى : عن سالم بن عبد الله عن أبيه مرفوعاً بلفظ :

« من أعتق عبداً بينه وبين آخر ، قوم عليه في ماله قيمة عدل ، لا وكس ولا شطط ، ثم عَتَق عليه في ماله إن كان موسراً » .

أخرجه البخاري (١١٨/٢) ومسلم (٩٦/٥) والسياق له، وأبو داود (٣٩٤٦ ، ٣٩٤٧) والنسائي والترمذي وأحمد (٣٤/٢) من طريقين عنه . وقال الترمذي :

« حدیث حسن صحیح » .

٢ ـ وأما حديث أبي هريرة ، فيرويه بشير بن نهيك عنه مرفوعاً بلفظ :

« من أعتق شقيصاً له في عبد ، فخلاصه في ماله ، إن كان له مال ، فإن لم يكن له مال، إستسعي العبد غير مشقوق عليه » .

أخرجه البخاري (۱۱۱ ، ۱۱۱) ومسلم (۹ ، ۹۹) واللفظ له ، وأبو داود (۳۹۳ ـ ۳۹۳) والترمذي وابن ماجه (۲۰۲۷) وأحمد (۲۲) ۲۲) ، وقال الترمذي :

« حدیث حسن صحیح » .

وفي رواية من طريق همام ثنا قتادة عن النضر بن أنس عن بشيرعنه :

« أن رجلاً أعتق شقصاً من مملوك ، فأجاز النبي ﴿ عَلَيْهُ عَتَهُ ، وغرمه بقية ثمنه » .

أخرجه أبو داود (٣٩٣٤) وأحمد (٣٤٧/٢)

قلت : وإسناده على شرطهها .

٣ ـ وأما حديث أسامة فيرويه ابنه أبو المليح عنه :

« أن رجلاً من قومه أعتق شقصاً له من مملوك ، فرفع ذلك إلى النبي وقال : ليس لله ـ تبارك وتعالى - بغيم خلاصه عليه في ماله ، وقال : ليس لله ـ تبارك وتعالى -

شريك ».

أخرجه أبو داود (٣٩٣٣) وأحمد (٥/ ٧٤ ، ٧٥) وفي رواية له :

« فقال رسول الله ﴿ يَالِيْهُ ﴾ :

هو حركله ، ليس لله تبارك وتعالى شريك » .

قلت: وإسناده صحيح على شرط الشيخين.

وفي الباب عن عبادة بن الصامت عند أحمد (٣٢٧ ـ ٣٢٧) وعمن ثلاثين من أصحاب النبي ﴿ ﷺ عند أحمد أيضاً (٣٧/٤) ، وفي سندهما ضعف ، وفيا تقدم كفاية . والحمد لله ولى الهداية .

۱۰۲۳ _ (حدیث « القصعة لما كسرتها إحدى نسائـه » صححـه الترمذى) . ص ۴۳٥

صحيح . أخرجه الترمذي (١/ ٢٥٤) من طريق سفيان الثوري عن حيد عن أنس قال :

« حدیث حسن صحیح » .

وأخرجـه البخـاري (٢/٢٥٤) وأبــو داود (٣٥٦٧) والنسائسي (٢/ ١٥٩) وابن ماجه (٢٣٣٤) من طرق أخرى عن حميد به ولفظه :

«كان النبي وهي عند بعض نسائه ، فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين بصفحة فيها طعام ، فضربت التي النبي وهي في بيتها يد الخادم ، فسقطت الصفحة ، فانفلقت ، فجمع النبي وهي فلق الصفحة ، ثم جعل يجمع فيها الطعام الذي كان في الصفحة ، ويقول : غارت أمكم ، ثم حبس الخادم حتى أتى بصفحة من عند التي هو في بيتها ، فدفع الصفحة الصحيحة إلى التي كسرت صفحتها ، وأمسك المكسورة في بيت التي كسرت » .

وله شاهد من حديث عائشة قالت :

« ما رأيت صانعاً طعاماً مثل صفية ، صنعت لرسول الله ﴿ عَلَيْ ﴾ طعاماً ، فبعثت به ، فأخذني أفكل (أي رعدة) ، فكسرت الإناء ، فقلت : يا رسول الله ! ما كفارة ما صنعت ؟ قال : إناء مثل إناء ، وطعام مثل طعام » .

أخرجه أبو داود (٣٥٦٨) والنسائي، وأحمد (٢/ ١٤٨ ، ٢٧٧) عن قليت عن جسرة بنت دجاجة عنها .

قلت : وهذا إسناد فيه ضعف ، لكن لا بأس به في الشواهد والمتابعات ، والصحيح أن صاحبة الطعام هي أم سلمة رضي الله عنها ، فقد روى أبو المتوكل عنها :

« أنها أتت بطعام في صفحة لها إلى رسول الله و أصحابه ، فجاءت عائشة متزرة بكساء ، ومعها فهرة . فلقت به الصفحة ، فجمع النبي و بين فلقتي الصفحة ، ويقول : كلوا ، غارت أمكم ، مرتين ، ثم أخذ رسول الله و صفحة عائشة ، فبعث بها إلى أم سلمة ، وأعطى صفحة أم سلمة عائشة » .

قلت : أخرجه النسائي بإسناد صحيح .

فصيل

١٥٢٤ - (حديث: « العجماء جرحها جبار » . متفق عليه) . ص ١٥٢٤

صحيح . وقد مضى تخريجه قبيل « باب زكاة الأثمان » رقم (٨١٢)

من سبل المسلمين، أو في سوق من أسواقهم فها وطئت بيد أو رجل، فهو ضامن » رواه الدارقطني) . ص ٤٣٩

ضعيف جداً. أخرجه الدارقطني (٣٦٣) والبيهقي في « السنن الكبرى » (٣٤٤/٨) عن أبي جزي نصر بن طريف عن السري بن إسهاعيل عن الشعبي عن نعهان بن بشير به بلفظ:

« من أوقف دابة في سبيل من سبل المسلمين . . . » والباقي مثله ، وقال : « أبو جزي، والسري بن إسهاعيل ضعيفان »

قلت : لقد لطف القول فيهما ، وهما شرمن ذلك ، فإنهما متر وكان، وقد نسب الأول منهما إلى وضع الحديث .

١٥٢٦ _ (حديث أبي هريرة مرفوعاً : «الرجل جبار » رواه أبو داود) ص ٤٣٩

ضعيف . أخرجه أبو داود (٤٥٩٢) والدارقطني (٣٥٢ ، ٣٦٣) والبيهقي (٣٤٣ /٨) والطبراني في « المعجم الصغير » (ص ١٥٣) من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب عنه به . وقال الطبراني :

« لم يروه عن الزهري إلا سفيان بن حسين » .

قلت : وهو ضعيف في الزهرى . وقال الدارقطني :

« لم يروه غير سفيان بن حسين ، وخالفه الحفاظ عن الزهري، منهم مالك وابن عيينة ، ويونس ومعمر وابن جريج وعقيل وليث بن سعد وغيرهم كلهم رووه عن الزهري فقالوا : « العجهاء جبار ، والبتر جبار ، والمعدن جبار » ولم يذكروا الرجل ، وهو الصواب » .

وذكر نحوه البيهقي أيضاً .

ثم ساقه من طریق أخرى عن أبي هریرة ، وهزیل بن شرحبیل مرسلاً ، وأعلهها .

۱۰۲۷ – (حدیث حرام (۱) بن محیی می الله السراء بن عازب دخلت حائطاً فأفسدت فیه فقضی نبی الله و الله السوائل أن علی أهل الحوائط حفظها بالنهار، وأن ما أفسدت المواشی باللیل ضامن علی أهلها » قال ابن عبدالبر: « و إن كان مرسلاً فهو مشهور، وحدث به الأثمة الثقات ») . (ص ۲۳۹ – ٤٤٠)

صحیح . أخرجه مالك في « الموطأ » (77/78) وعنه جماعة من طریق ابن شهاب عن حرام بن سعد بن محیصة به .

وكذلك رواه جماعة من الثقات عن ابن شهاب به مرسلاً .

لكن رواه الأوزاعي عن الزهري عن حرام عن البراء بن عازب قال : « كانت له ناقة ضارية . . . » فذكره موصولاً نحوه .

أخرجه أبو داود والطحاوي والحاكم والبيهقي .

⁽١) ضد « حلال » ووقع في الأصل : « حزام » بالزاي وهو تصحيف .

وتابعه على وصله عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمـن بن أبـي ليلي عن الزهرى به .

أخرجه ابن ماجه والبيهقي .

وقد أخرجه ابن حبان وغيره من طريق معمر عن الزهري عن حرام بن عيصة عن أبيه:

«أن ناقة للبراء . . . » . الحديث

فزاد في الإسناد « عن أبيه » وهي زيادة شاذة ، وقد ذكرت الخلاف فيه على معمر والزهري ، وأن الراجح منه أن الحديث موصول عن البراء في « سلسلة الأحاديث الصحيحة » رقم (٢٣٨) وقد قدمت إليك خلاصته هنا.

۱۵۲۸ ـ (حدیث ابن عمر :«من أرید مالـه بغیر حق فقاتل فقتل فهو شهید » رواه الخلال بإسناده) . ص ۶۶۰

صحيح . أخرجه أبو داود (٤٧٧١) والترمذي (٢٦٦/١) وأحمد (١٩٣/٢) من طريق عبد الله بن حسن بن علي بن أبي طالب عن خاله إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عبد الله بن عمرو ، قال : قال رسول الله ﴿ فَالَ الرَّمَذَى :

« حدیث حسن صحیح » .

قلت : وإسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات .

وزادأ حمد عقب الحديث في إحدى روايتيه :

« وأحسب الأعرج حدثني عن أبي هريرة مثله » .

وقد أخرجه ابن ماجه (٢٥٨٢) من طريق عبد العزيز بن المطلب عن عبد الله بن الحسن عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة به .

وقال البوصيري في « الزوائد » (ق ١/١٦٠):

« إسناده حسن لقصور درجة عبد العزيز عن درجة أهل الحفظ».

قلت : لكنه لم يتفرد به ، فهو عند أحمد من طريق سفيان _ وهو الثوري _ عن عبد الله بن الحسن به .

فهو صحيح أيضاً .

والعجب من المصنف حيث عزاه للخلال وحده!

وللحديث طرق أخرى في « المسند » عن ابن عمرو بنحوه (١٦٣/٢ ، ٢٠٦ ، ٢٠٦) و« الحلية » ٢٠٦ ، ٢٢١ ، ٢٢١) و« الحلية » (٤/٤) .

وله شواهد كثيرة بزيادات في متنه ، قد أوردت طائفة طيبة منها في أول كتابي « أحكام الجنائز وبدعها » ، وقد تم طبعه في المكتب الأسلامي . ويأتي له شاهد في « باب حد قطاع الطريق » من حديث أبي هريرة بنحوه ، رقم (٧٤٤٠) .

(تنبيه) رأيت أن المصنف عزا الحديث للخلال من حديث ابن عمر . فظننت أول الأمر أنه سقط من الناسخ واو (عمرو)، وأن الصواب (ابن عمرو) ، وعلى ذلك خرجت الحديث من روايته ، وشجعني على ذلك أن لفظه الذي في الكتاب هو اللفظ الذي أخرجه أبو داود ومن ذكرنا معه من حديثه أعني ابن عمرو . ثم رأيت المصنف قد أعاد الحديث في الباب المشار إليه آنفاً بالحرف الواحد ، فغلب على الظن أنه عند المصنف من رواية الخلال من حديث ابن عمر ، لا ابن عمرو . وحديث إبن عمر عند ابن ماجة (٢٥٨١) من طريق يزيد ابن سنان الجزري عن ميمون بن مهران عنه به مرفوعاً بلفظ :

« من أتي عند ماله ، فقوتل ، فقاتل، فقتل فهو شهيد » .

ويزيد هذا ضعيف ، ضعفه أحمد وغيره .

امره أن يأخذ مدية (أن النبي ﴿ أَمِنْ أَمْرِهُ أَنْ يَأْخُذُ مَدَيةُ اللَّهِ اللَّهِ أَمْرُهُ أَنْ يَأْخُذُ مَدَيةً ثُمْ خَرِج إلى أسواق المدينة، وفيها زقاق الخمر قد جلبت من الشام، فشققت

بحضرته وأمر أصحابه بذلك » رواه أحمد) . ص ٤٤٠

صحيح . أخرجه أحمد (١٣٢/٢ - ١٣٣) من طريق أبي بكر بن أبي مريم عن ضمرة بن حبيب قال : قال عبد الله بن عمر:

«أمرني رسول الله ﴿ أَنْ الله عليه الشفرة - فأتيته بها ، فأرسل بها ، فأرهفت ، ثم أعطانيها ، وقال : اغد علي بها ، ففعلت ، فخرج بأصحابه إلى أسواق المدينة ، وفيها زقاق خر قد جلبت من الشام ، فأخذ المدية مني ، فشق ما كان من تلك الزقاق بحضرته ، ثم أعطانيها ، وأمر أصحابه الذين كانوا معه أن يحضوا معي ، وأن يعاونوني ، وأمرني أن آتي الأسواق كلها ، فلا أجد فيها زق خر إلا شققته ، ففعلت ، فلم أترك في أسواقها زقاً إلا شققته » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي بكر بن أبي مريم ، قال الحافظ في « التقريب » :

« ضعیف ، وکان قد سرق بیته فاختلط » .

لكن الحديث صحيح ، فإن له طريقين آخرين عن ابن عمر :

الأولى : عن أبي طعمة قال : سمعت عبد الله بن عمر يقول :

«خرج رسول الله ﴿ إلى المربد ، فخرجت معه ، فكنت عن يمينه ، وأقبل أبو بكر ، فتأخرت له ، فكان عن يمينه ، وكنت عن يساره ، ثم أقبل عمر فتنحيت له فكان عن يساره ، فأتى رسول الله ﴿ المربد ، فإذا زقاق على المربد فيها خمر ، قال ابن عمر : فذعاني رسول الله ﴿ الله المنه ، قال : وما عرفت المدية إلا يومئذ ، فأمر بالزقاق فشقت ، ثم قال : لعنت الخمر وشاربها وساقيها ، وبائعها ، ومبتاعها ، وحاملها ، والمحمولة إليه ، وعاصرها ومعتصرها ، وآكل ثمنها » .

أخرجه الطحاوي في « المشكل » (٣٠٦/٤) وأحمد (٧١ /٧) والبيهقي (٨١/٨) وابن عساكر (١/٥٣/١٩) . وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٥/٤٥) :

« وأ بو طعمة وثقه محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي ، وضعفه مكحول ، وبقية رجاله ثقات » .

والأخرى عن ثابت بن يزيد الخولاني:

« أنه كان له عم يبيع الخمر ، وكان يتصدق فنهيته عنها ، فلم ينته فقدمت المدينة ، فلقيت ابن عباس ، فسألته عن الخمر وثمنها ؟ فقال : هي حرام وثمنها حرام ، ثم قال : يا معشر أمة محمد (الله لو كان كتاب بعد كتابكم ، ونبي بعد نبيكم ، لأنزل فيكم كها أنزل فيمن قبلكم ، ولكن أخر ذلك من أمركم إلى يوم القيامة ، ولعمري لهو أشد عليكم . قال ثابت : ثم لقيت عبد الله بن عمر ، فسألته عن ثمن الخمر ، فقال : سأخبرك عن الخمر :

إني كنت عند رسول الله ﴿ فَيْهُ فِي المسجد ، فبينا هو محتب حل حبوته ، ثم قال : من كان عنده من هذه الخمر شي فليأت بها ، فجعلوا يأتونه ، فيقول أحدهم : عندي راوية ، ويقول الآخر : عندي زق ، أو ما شاء الله أن يكون عنده ، فقال رسول الله ﴿ فَيْهُ الجمعوا ببقيع كذا وكذا ، ثم آذنوني ، ففعلوا ، ثم أتوه ، فقام ، وقمت معه ، فمشيت عن يمينه ، وهو متكىء على ، فلحقنا أبو بكر رضي الله عنه ، فأخبرني رسول الله ﴿ فَيْهُ ، فجعلني عن شهاله ، وجعل أبا بكر رضي الله عنه ، فأخبرني وجعله عن أبا بكر رضي الله عنه مكاني ، ثم لحقنا عمر رضي الله عنه ، فأخبرني وجعله عن يساره ، فمشي بينها ، حتى إذا وقف على الخمر ، فقال للناس : أتعرفون الله ، هذه الخمر ، فقال : صدقتم ، قال : فإن الله المحمولة إليه ، وبائعها ، ومعتصرها ، وشاربها ، وساقيها ، وحاملها ، والمحمولة إليه ، وبائعها ، ومعتصرها ، وآكل ثمنها ، ثم دعا بسكين فقال : المتحذوها ، ففعلوا ، ثم أخذها رسول الله ﴿ فَيْهُ ، يُخرق بها الزقاق ، فقال الناس : إن في هذه الزقاق منفعة ، فقال : أجل ، ولكني إنما أفعل ذلك غضباً لله عز وجل ، لما فيها من سخطه ، قال عمر : أنا أكفيك يا رسول الله ؟ قال :

أخرجـه الطحــاوي (٣٠٥/٤ ـ ٣٠٦) والحــاكم (١٤٤/٤ ـ ١٤٥) - ووقع في كتابهسقط من السند ـ والبيهقي (٢٨٧/٨) من طريق ابن وهــب : أخبرني عبد الرحمن بن شريح ، وإبن لهيعة والليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن ثابت بن يزيد الخولاني به . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ووافقه الذهبي .

قلت : أما الصحة فلا ، وأما الحسن فمحتمل ، فإن الخولاني هذا ترجمه ابن أبي حاتم (١/ ٢/ ٤٠٩) برواية خالد بن يزيد وحده ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وأما ابن حبان فأورده في « الثقات » وقال (٢/١ - ٧) :

« روى عن أبي هريرة ، روى عنه عمرو بن الحارث وخالد بن يزيد » . قال الحافظ في « اللسان » :

« قلت : وروى هو أيضاً عن ابن عباس والأقمر . وقال ابن حزم : لا، مجهول لا يدرى من هو، وتبعه عبد الحق . قال ابن يونس : توفي قريباً من سنة عشرين ومائة » .

قلت : وخالد بن يزيد هو مولى ابن أبي الصبيغ الاسكندراني المصري، ترجمه ابن أبي حاتم (٣٥٨/٢/١) وذكر توثيقه عن أبي زرعة . وعن أبيه قال : لا بأس به .

وله طريق ثالثة ، فقال الطيالسي (١٩٥٧) حدثنا محمد بن أبي حميد عن أبي توبة المصري قال : سمعت ابن عمر يقول : نزلت الخمر في ثلاث آيات . . . الحديث ليس فيه قصة الزقاق وفيه : « إن الله لعن الخمر ولعن غارسها وشاربها وعاصرها وموكلها ومديرها وساقيها وحاملها وآكل ثمنها وباثعها».

ومحمد بن أبي حميد ضعيف . وأبو توبة لم أعرفه . ويراجع له « الكنى » للدولابي .

والحديث بدون ذكر الغارس والمدير صحيح للطرق المتقدمة ، وله شاهد من حديث ابن عباس عند ابن حبان (١٣٧٤) والضياء في « المختارة » (١/١٨٨/٥٨) .

• ١٥٣٠ ـ (حديث أبي الهيّاج: «قال قال لي علي رضي الله عنـه: « ألا أبعثك على ما بعثنـي عليه رســول الله ﴿ الله ﴿ الله عنـه الله الله على ما بعثنـي عليه رســول الله ﴿ الله عنـه ا

صحيح . أخرجه مسلم (٣/ ٦٦) وكذا أبو داود (٣٢١٨) والنسائي (١/ ٥٩) والترمذي (١/ ٥٩) والبيهقي (٣/٤) وأحمد (١٩٥/) والبيهقي (١٩٥) وأحمد (١٩٥/) من طرق عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي وائل عن أبي الهياج الأسدي به . وقال الترمذي:

« حديث حسن » .

قلت: ورجاله كلهم ثقات معروفون ، فلعل عدم تصحيح الترمذي إياه ، إنما هومن أجل عنعنة حبيب بن أبي ثابت، فإنه كان يدلس . لكن الحديث صحيح لما يأتي له من الطرق والشاهد .

وتابعه قيس بن الربيع عن حبيب بن أبي ثابت به نختصراً .

أخرجه الطيالسي في « مسنده » (رقم ١٥٥) : حدثنا قيس بن الـربيع ،به . إلا أنه وقع فيه تحريف في إسم أبي وائل وأبي الهياج ، وتطور التحريف في « ترتيب المسند » ! (١٩٨١/ ٥٠٠) .

وتابعه أبو إسحاق السبيعي عن أبي الهياج الأسدي به .

أحرجه الطبراني في « المعجم الصغير » (ص ٢٩) من طريق المفضل بن صدقة أبى حماد الحنفي عن أبي إسحاق به . وقال :

« لم يروه عن أبي إسحاق إلا المفضل » .

قلت: وهو ضعيف.

وتابعه حسن بن المعتمر:

« أن علياً رضي الله عنه بعث صاحب شرطته ، فقال . . . » فذكره نحوه أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف» (٤/ ١٣٩) وأحمد (١/ ١٤٥ ،

• ١٥) عن أشعث بن سوار عن ابن أشوع عن حنش .

وهذا إسناد لا بأس به في المتابعات ، فإن حنش بن المعتمر صدوق له أوهام ، وابن أشوع اسمه سعيد بن عمرو بن أشوع ، وهو ثقة من رجال الشيخين . وأشعث بن سوار ، فيه ضعف من قبل حفظه ، وروى له مسلم متابعة .

طريق أخرى عن يونس بن خباب عن جرير بن حبان عن أبيه أن علياً رضى الله عنه قال لأبيه :

« لأبعثنك فيا بعثني فيه رسول الله ﴿ أَنْ أُسُوي كُلُ قَبِر ، وأَنْ أَصْدِي كُلُ قَبِر ، وأَنْ أَطْمُس كُلُ صَنَّم » .

أخرجه أحمد (١١١/١) وسنده ضعيف.

طريق أخرى : عن أبي المورع عن علي قال :

« كنامع رسول الله ﴿ فَيَ جنازة ، فقال : من يأتي المدينة فلا يدع قبراً إلا سواه ، ولا صورة إلا طَلَخها ، ولا وثناً إلا كسره ، قال : فقام رجل ، فقال : أنا ، ثم هاب أهل المدينة فجلس ، قال علي رضي الله عنه : فانطلقت ، ثم جئت ، فقلت : يا رسول الله لم أدع بالمدينة قبراً إلا سويته ، ولا صورة إلا طلختها ، ولا وثناً إلا كسرته ، قال : فقال : من عاد فصنع شيئاً من ذلك ، فقد كفر بما أنزل الله على محمد » .

أخرجـه الـطيالسي (٩٦) وأحمــد (٨٧/١) وابنــه في الزوائــد عليه (١٣٨/١ ـ ١٣٩) .

قلت : ورجاله ثقات غير أبي المورع فإنه مجهول .

وأما الشاهد، فهو من حديث فضالة بن عبيد، يرويه ثمامة ابن شفي قال :

«كنا مع فضالة بن عبيد بأرض الروم به (رودِس) فتوفي صاحب لنا ، فأمر فضالة بن عبيد بقبره فسوي ، ثم قال : سمعت رسول الله ﴿ عَلَيْهُ فَامَر بَسُويَتُهَا ﴾ .

أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والبيهقي .

ا الله المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد) . ص ٤٤١

مشهور في كتب السيرة ، وما أرى إسناده يصح ، ففي « تفسير ابن كثير » :

« وقال محمد بن إسحاق بن يسار عن الزهري ويزيد بن رومان وعبد الله ابن أبى بكروعاصم ابن عمرو بن قتادة وغيرهم قالوا:

أقبل رسول الله ويه يعني من تبوك ، حتى نزل ب (ذي أوان) بلد بينه وبين المدينة ساعة من نهار ، وكان أصحاب مسجد الضرار ، قد كانوا أتوه ، وهو يتجهز إلى تبوك ، فقالوا : يا رسول الله إنا قد بنينا مسجداً لذي العلة والحاجة والمليلة المطيرة والليلة الشاتية ، وإنا نحب أن تأتينا فتصلي لنا فيه ، فقال : إني على جناح سفر وحال شغل ، أو كها قال رسول الله ويه ، ولو قدمنا إن شاء الله تعالى أتيناكم، فصلينا لكم فيه ، فلها نزل ب (ذي أوان) ، أتاه خبر المسجد ، فدعا رسول الله ويه مالك بن الدخشم أخا بني سالم بن عوف ومعن بن عدي أو أخاه عامر بن عدي أخا بلعجلان ، فقال : انطلقا إلى هذا المسجد الظالم أهله ، فاهدماه ، وحرقاه ، فخرجا سريعين ، حتى أتيا بني سالم بن عوف ، وهم رهط مالك بن الدخشم ، فقال مالك لمعن : أنظرني حتى أخرج إليك بنار من أهلي ، فدخل أهله فأخذ سعفاً من النخل ، فأشعل فيه ناراً ، ثم خرجا يشتدان حتى دخلا المسجد وفيه أهله ، فحرقاه وهدماه ، وتفرقوا عنه ، ونزل فيهم من القرآن ما نزل (والذين اتخذوا مسجداً ضراراً وكفراً) إلى آخر القصة » .

قلت: هكذا أورده الحافظ ابن كثير من طريق ابن إ حاق عن الزهري عن الجماعة المذكورين مرسلاً. وهو في « السيرة » لابس هشام (٤/ ١٧٥ ـ ١٧٦) بهذا السياق بدون إسناد. وأما السيوطي فقد أورده في « الدر المنثور » (٣/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧) بهذا السياق من تخريج ابن إسحاق وابن مردويه عن أبي

رهم كلثوم بن الحصين الغفاري وكان من الصحابة الذين بايعوا تحت الشجرة قال : فذكره . ومن تخريجهما عن إبن عباس به مختصراً . والله أعلم .

بالشفعئة

١٥٣٢ ـ حديث جابر مرفوعاً: « قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم . . » الحديث متفق عليه

صحيح وله عنه طرق:

« قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل مال لم (وفي لفظ: ما لم) يقسم ، فأذا وقعت الحدود ، وصرفت الطرق فلا شفعة » .

أخرجه البخاري (٢/ ٣٧ و ٤٧ و ١١٢ و ١١٢ و ١١٣ و ٣٤٤) واللفظ له . وأبو داود (٣٠١٤) وابن ماجه (٢٤٩٩) والطحاوي (٢/ ٢٦٦) وابن الجارود (٣٤٣) والبيهقي (٢/ ٢٠١) وأحمد (٣/ ٢٩٦ و ٣٩٩) من طرق عن معمر عن الزهري عنه .

وتابعه صالح بن أبي الأخضر عن الزهري به مختصراً .

أخرجه البيهقي والطيالسي (١٦٩١) وأحمد (٣/ ٣٧٧) .

وخالفهم مالك فرواه في « الموطأ » (٢/٧١٣/٢) عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ، وعن ابي سلمة بن عبدالرحمن عوف أن رسول الله عليه قضي الحديث .

هكذا ذكره مرسلاً . وكذلك رواه عنه الطحاوي والبيهقي .

لكن رواه ابن ماجه (٧٤٩٧) والطحاوي أيضاً والبيهقي من طرق عن مالك به إلا أنه قال : عن أبي هريرة مرفوعاً . فوصله بذكر أبي هريرة فيه . وقد

أفاد البيهقي أن مالكاً رحمه الله كان يتردد فيه ، فمرة ارسله ، ومرة وصله عنهما ، ومرة ذكره بالشك في ذلك والله أعلم .

قلت : فلعله من اجل ذلك أعرض الشيخان عن روايته من طريق مالك بسنده عن أبي هريرة . والله أعلم .

الطريق الثانية : عن أبي الزبير عنه قال :

« قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربعة أو حائط ، لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه ، فإن شاء أخذ ، وإن شاء ترك ، فاذا باع ، ولم يؤذنه ، فهو أحق به » .

أخرجه مسلم (٥/٧٥) والسياق له وأبو داود (٣٥١٣) والنسائي (٢/ ٢٣١) والدارمي (٢/ ٢٧٣خ ٢٧٤) والطحاوي وابن الجارود (٦٤٢) والدارقطني (٥٢٠) وأحمد (٣/ ٣١٦) من طرق عن ابن جريج عنه . وذكر التحديث كل منهما في رواية لمسلم وغيره .

ورواه مسلم والنسائي وابن الجارود (٦٤١) وأحمد (٣٠٧ /٣ و ٣٠٠ و ٣٠٢ و ٣٨٢ و ٣٨٢ و ٣٨٢ و ٣٨٢ و

الطريق الثالثة : عن سلمان اليشكري عنه به مرفوعاً مختصراً بلفظ :

« من كان له شريك في حائط، فلا يبعه حتى يعرصه عليه » .

أخرجه أحمد (٣/ ٣٥٧) والترمذي (١/ ٢٤٦) .

قلت : وإسناده صحيح رجاله ثقات رجال مسلم غير اليشكري وهو سليان بن قيس وهو ثقة ، وادعى الترمذي أنه غير متصل يعني أنه لم يسمعه قتادة من سليان .

الطريق الرابعة : عن عطاء عنه به نحوه ويأتي لفظه وتخريجه بعد سبعة أحاديث .

۱۵۳۳ ـ (حديث أنس أن النبي عَلَيْ قال : « لا شفعة لنصراني، رواه الدارقطني في كتاب العلل).

منكر: أحرجه البيهقي (١٠٨/٦ و ١٠٩) والخطيب في « تاريخ بغداد » (١٣/ ٤٦٥) من طريق نائل بن نجيح عن سفيان عن حميد عن أنس: أن رسول الله على قال: فذكره ولفظ الخطيب:

« مرة رفعه ، ومرة لم يرفعه » .

وهو رواية للبيهقي أورده في « باب رواية ألفاظ منكرة يذكرها بعض الفقهاء في مسائل الشفعة » . وقال عقب الحديث :

« قال ابن عدي : أحاديث نائل مظلمة جداً ، وحاصة إذا روى عن الخسن الثوري » ثم رواه من طريق أخرى عن سفيان عن حميد الطويل عن الحسن البصري قوله موقوفاً عليه . قال البيهقي :

« وهو الصواب » .

وكذلك قال الدارقطني فيها رواه الخطيب عنه ، وقال :

« وهو الصحيح ».

۱۹۳۶ ـ (حدیث جابسر: « هو أحسق به بالثمسن » رواه الجوزجانی »).

ضعيف بهذا اللفظ. أخرجه أحمد (٣/ ٣١٠ و٣٨٢) من طريق الحجاج بن أرطاة عن أبي الزبير عن جابر بن عبدالله رضي الله عنها قال: قال رسول الله عنها:

« أيما قوم كانت بينهم رباعة أو دار ، فأراد أحدهم أن يبيع نصيبه فليعرضه على شركائه ، فإن أخذوه ، فهم أحق به بالثمن » .

وهذا سند ضعيف لأن الحجاج وأبا الزبير كلاهما مدلس ، إلا أن الثاني منهم ، قد صرح بالتحديث في رواية لمسلم بلفظ آخر تقدم ذكره قبل حديث .

۱۰۳۰ ـ حديث أبي هريرة مرفوعاً: « لا ترتكبوا ما ارتكبت اليهود فتستحلوا محارم الله بأدنى الحيل » .

أخرجه ابن بطة في « جزء في الخلع وإبطال الحيل » (ص ٢٤) : حدثنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن سلم حدثنا الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني : حدثنا يزيد بن هارون حدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنه به .

قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات معروفون من رجال « التهذيب » غير أبي الحسن أحمد بن محمد بن مسلم ، وهو المخرفي كما جاء منسوباً في أكثر من موضع من كتابه الآخر « الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية » (ق ٢/١١ و ١٤٤ و ٢) . وأما الحافظ بن كثير ، فقد أورد الحديث في تفسيره من طريق ابن بطة ، وقال :

« وهذا إسناد جيد ، فإن أحمد بن محمد بن مسلم هذا ذكره الخطيب في « تاريخه » ووثقه ، وباقي رجاله مشهورون ثقات ، ويصحح الترمذي بمثل هذا الاسناد كثيراً » .

قلت : ولكني لم اجد ترجمة ابن مسلم هذا في « تاريخ الخطيب » . فالله أعلم .

۱۰۳۹ ـ (حديث جابر: « الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة » رواه الشافعي) .

صحيح : وعزوه للشافعي وحده قصور ، فقد أخرجه البخاري وأبسو داود وغيرهما بهذا اللفظ ، وأتم منه ، وقد خرجناه قبل ثلاثة أحاديث .

وله شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً به .

أخرجه ابن حبان (١١٥٢) .

 صحیح . وهو عند أحمد (7/70) ومن طریقه رواه أبو داود (7018) : ثنا عبدالرزاق ثنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عنه به .

وهذا سند صحيح على شرط الشيخين ، وقد أخرجه البخاري بنحوه ، وذكرت لفظه تحت الحديث (١٥٣٠) وقد أخرجه (٤/ ٣٤٤) من طريق هشام ابن يوسف أخبرنا معمر بهذا اللفظ الذي عند أحمد .

۱۹۳۸ ـ (حدیث أبي رافع مرفوعاً: « الجار أحق بصقبة » رواه البخاری وأبو داود) .

وسنده صحيح .

خالفه عبدالله بن عبدالرحمن الطائفي في إسناده فقــال : عن عمــرو بن الشريد عن أبيه: أن رسول الله على قال : فذكره .

أخرجه ابن الجارود (٦٤٥) والدارقطني البيهقي وأحمد (٤/ ٣٨٩) .

قلت : والطائفي في هذا صدوق ، ولكنه يخطىء ويهم كما في « التقريب » ، بمثله لا تعارض رواية إبراهيم بن ميسرة وهو الثقة الثبت الحافظ .

لكن قد رواه عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه . فلم يتفرد الطائفي بهذا الأسناد ، بل تابعه عمرو بن شعيب وهو ثقة ، فدل على أن عمرو ابن الشريد له إسنادان عن رسول الله في هذا الحديث ، حفظ أحدها عنه إبراهيم بن ميسرة . وحفظ الآخر الطائفي وعمرو بن شعيب .

وقد أخرجه عن عمرو النسائي (٢/ ٣٣٥) وإبن ماجه (٢٤٩٦) وأحمد (٤٩٨ و ٣٠٩٠) . (٤/ ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠) .

ثم رأيت الترمذي قد علق الحديث من طريق الطائفي عن عمرو بن الشريد عن أبيه وعن طريق إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع ، وقال :

« سمعت محمداً (يعني الإمام البخاري) يقول : كلا الحديثين عندي صحيح » .

فالحمد لله على توفيقه .

۱۹۳۹ _ حدیث الحسن عن سمرة مرفوعاً: « جار الدار أحق بالدار » صححه الترمذي) .

صحيح . أخرجه أبو داود (001) والترمذي (1/707) وإبين الجارود (188) والبيهقي (1/707) والطيالسي (100) وأحمد (100) و 100 و 100

وخالفهم عيسى بن يونس فقال: حدثنا سعيد عن قتادة عن أنس مرفوعاً به أخرجه اسن حسان (١١٥٣) وابن سختام الفقيه في « الفوائد المنتقاة » (٢/٤٤) والضياء المقدسي في « الأحاديث المختارة » (٢/٤٤) ، وعلقه الترمذي وقال:

« والصحيح عند أهل العلم حديث الحسن عن سمرة ، ولا نعرف حديث قتادة عن أنس ، إلا من حديث عيسي بن يونس » .

وقال الدارقطني :

« وهم فيه عيسى بن يونس ، وغيره يرويه عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن سمرة ، وكذلك رواه شعبة وغيره عن قتادة ، وهو الصواب » .

نقله الضياء ثم عقب عليه بقوله:

« قلت : وقد روى أبوليلي حديث سمرة عن أحمد بن جناب عن عيسي بن يونس عن سعيد ، وروى بعده حديث أنس ، فجاء بالروايتين معاً » .

قلت : وكذلك أخرجه أبو الحسن القزويني في « مجلس من الأمالي » (ق َ ِ عَلَمُ اللهُ ال

وأحمد بن جناب ثقة من شيوخ مسلم ، فروايت ه تدل على أن عيسى بن يونس قد حفظ ما روى الجماعة عن سعيد عن قتادة ، وزاد عليهم روايتة عن سعيد عن قتادة عن أنس .

ومعنى ذلك أن لقتادة في هذا الحديث إسنادين : أحدهما عن أنس ، والآخر عن الحسن عن سمرة .

فيبقى النظر في اتصال كل من الاسنادين ، وفيه نظر ، فإن قتادة والحسن البصري كلاهما مدلس ، وقد عنعنه . ومع ذلك فقد قال الترمذي في حديث سمرة .

« حسن صحيح » .

قلت : لعله يكون كذلك بمجموع الطريقين والله أعلم .

• ١٥٤٠ ـ (حديث جابر: « الجار أحق بشفعته (١) ينتظر به وإن كان غائباً إذ كان طريقهما واحداً ») ص ٤٤٣ .

صحيح . أخرجه أبو داود (٣٥١٨) والترمذي (١/ ٢٥٦ _ ٢٥٧) والدارمي (٢/ ٢٥٣) وكذا والدارمي (٢/ ٢٧٣) والطحاوي (٢/ ٢٦٥) وأحمد (٣٠٣/٣) وكذا الطيالسي (١٦٧٧) من طرق عن عبدالملك بن أبي سليان عن عطاء عن جابر قال : قال رسول الله عليه : فذكره . واللفظ للترمذي وقال :

﴿ هَذَا الحديث حسن غريب ، ولا نعلم أحداً روى هذا الحديث غير عبد الملك من أجل بن أبي سليان عن عطاء عن جابر ، وقد تكلم شعبة في عبد الملك من أجل

⁽١) الأصل « بصقبه » والتصويب من « الترمذي » وسائر من اخرج الحديث .

هذا الحديث ، وعبد الملك ثقة مأمون عند أهل الحديث ، لا نعلم أحداً تكلم فيه غير شعبة من أجل هذا الحديث ، وقد روى وكيع عن شعبة عن عبد الملك هذا الحديث . وروى عن ابن المبارك عن سفيان الثوري قال : عبد الملك بن أبي سليان ميزان . يعني في العلم والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم أن الرجل أحق بشفعته ، وإن كان غائباً ، فاذا قدم فله الشفعة ، وإن تطاول ذلك » .

ا ١٥٤١ ـ (حديث جابر: « قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربعة أو حائط الحديث. رواه مسلم) .

صحبيح . وتقدم لفظه بتامه مع تخريجه تحت الحديث (١٥٣٢) .

المنعة كحل العقال » رواه ابس عمر: « الشفعة كحل العقال » رواه ابس ماجه ، وفي لفظ: « الشفعة كنشط العقال ، إن قيدت ثبتت ، وان تركت فاللوم على من تركها ») . ص ٤٤٤ .

ضعيف جداً. أخرجه ابسن ماجه (٢٠٥٠) وابسن عدي (ق م ٢/٢٩٧) والبيهقي (٢/٢٩٧) من طريق محمد بن الحارث عن محمد بن عبدالرحمن البيلياني عن ابيه عنه. وقال البيهقي وزاد في أوله « لا شفعة لصبي ، ولا لغائب ، وإذا سبق الشريك شريكه بالشفعة فلا شفعة « محمد بن الحارث البصري متروك ، ومحمد بن عبدالرحمن البيلياني ضعيف ، ضعفها يحيى بن معين وغيره من أئمة أهل الحديث ».

وقال أبن أبي حاتم في « العلل » (1/ ٤٧٩ » عن أبي زرعة :

« هذا حديث منكر ، لا أعلم احداً قال بهذا ، الغائب له شفعته ، والصبي حتى يكبر » .

وقال الحافظ في « التلخيص » (٣/ ٥٦) بعد أن عزاه لإبن ماجه والبزار :

« وإسناده ضعيف جداً ، وقال ابن حبان : لا أصل له ، وقال البيهقي : ليس بثابت » . قلت : وأما اللفظ الثاني فلا يعرف له إسناد ، قال الحافظ :

« ذكره القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والماوردي هكذا بلا إسناد ، وذكره ابن حزم من حديث ابن عمر بلفظ: « الشفعة كحل العقال ، فإن قيدها مكانه ثبت حقه ، وإلا فاللوم عليه » . ذكره عبدالحق في « الأحكام » عنه . وتعقبه ابن القطان بأنه لم يره في « المحلى » ، وأخرج عبدالرزاق من قول شريح : إنما الشفعة لمن واثبها . وذكره ، قاسم بن ثابت في (دلائله) » .

المجروب الجوزجاني في المجروب المجروب

ضعيف بهـ ذا اللفظ. وقد مضى بيانه برقم (١٥٣٤)

با ب الودبيئة

النبي ﴿ الله النبي ﴿ الله الأمانة إلى من المعنى . . . » الحديث . رواه أبو داود والترمذي وحسنه) . ص ٤٤٦

صحيح . وقد روي عن جماعة من الصحابة منهم أبو هريرة ، وأنس بن مالك ، ورجل سمع النبي ﴿ اللهِ عَلَيْهِ ﴾ .

١ ـ أما حديث أبي هريرة ، فيرويه أبو صالح عنه به .

أخرجه أبو داود (000) والترمذي (1/70) والدارمي (1/70) والدارمي (1/70) والطحاوي في « مشكل الآثار » (1/70) والخرائطي (1/70) والدارقطني (1/70) والحاكم (1/70) وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (1/70) وإبن عساكر في « تاريخ دمشق » (1/70) من طرق عن طلق بن غنام عن شريك وقيس عن أبي حصين عن أبي صالح به . وقال الترمذي :

« هذا حديث حسن غريب » .

وقال الحاكم :

« صحيح على شرط مسلم » . ووافقه الذهبي .

قلت : وفيه نظر ، فإن شريكاً ، وهو إبن عبد الله القاضي ، إنما أخرج له مسلم في المتابعات . نعم حديثه هذا مقرون برواية قيس وهو إبن الربيع ، وهو نحو شريك في الضعف لسوء الحفظ ، فأحدهما يقوي الآخر .

وأما قول إبن أبي حاتم في « العلل » (١/ ٣٧٥) عن أبيه :

« حدیث منکر ، لم یروه غیر طلق بن غنام ».

فلا ندري وجهه ، لأن طلقاً ثقة بلا خلاف ، وثقه إبن سعد والدارقطني

وإبن شاهين وغيرهم . وقول إبن حزم فيه: « ضعيف» مردود لشــذوذه ، ولأنــه جرح غير مفسر .

ثم استدركت فقلت: لعل وجهه أن طلقاً لم يثبت عند أبي حاتم عدالته ، فقد أورده إبنه في « الجرح والتعديل » وحكى عن أبيه أسهاء شيوخه ، والرواة عنه ، ثم لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وذلك مما لا يضره ، فقد ثبتت عدالته بتوثيق من وثقه ، لا سيا وقد احتج به الإمام البخاري في صحيحه .

٢ ـ وأما حديث أنس ، فيرويه أبو التياح عنه به .

أخرجه الدارقطني (٣٠٣ ـ ٣٠٤) والحاكم والطبراني في « المعجم الصغير» (ص ٩٦) وأبو نعيم في « الحلية» (١٣٢/٦) والضياء المقدسي في « الأحاديث المختارة» (ق ٢/٢٤٨) كلهم من طريق أيوب بن سويد نا إبن شوذب عن أبي التياح به . وقال الطبراني :

« تفرد به أيوب » .

قلت : وهو مختلف فيه كها قال الحافظ في « التلخيص » (٣/ ٩٧) . وقال في « التقريب » :

« صدوق يخطى ً » .

قلت : وعلى هذا فهو ممن يستشهد به ، ولذلك أورده الحاكم شاهداً .

٣ ـ وأما حديث الرجل ، فهو من طريق يوسف بن ماهك المكى قال :

« كنت أكتب لفلان نفقة أيتام كان وليهم ، فغالطوه بألف درهم ، فأداها إليهم ، فأدركت له من مالهم مثليها ، قال : قلت : أقبض الألف الذي ذهبوا به منك ؟ قال : لا حدثنى أبى أن رسول الله ﴿ يَقُول : فذكره .

أخرجه أبو داود (٣٥٣٤) وأحمد (٣/ ١٤٤) والدولابي في « الكنى » (٦٣/١) .

قلت : ورجاله ثقات غير الرجل الذي لم يسم . ومع ذلك صححه إبن السكن كما في « التلخيص » .

وأخرجه الدارقطني أيضاً لكنه قال في إسناده : يوسف بن يعقوب عن رجل من قريش عن أبي بن كعب . والله أعلم .

وجملة القول: أن الحديث بمجموع هذه الطرق ثابت ، فها نقل عن بعض المتقدمين أنه ليس بثابت ، فذلك باعتبار ما وقع له من طرق ، لا بمجموع ما وصل منها إلينا . والله أعلم .

فَصِيل

الله » .) ص ١٥٤٩ - (حديث: « إن المسافر ومالـه لعلى فَلَـتٍ إلا ما وقــى الله » .) ص ٤٤٩

ضعيف جداً. أخرجه السِلَفي في « أخبار أبي العلاء المعري » من طريق المعري هذا ـ وحاله معروف ـ عن خيثمة بن سليان نا أبو عتبة نا بشير بن زاذان الدارسي عن أبي علقمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﴿ عَلَيْكُ ؟ :

« لو علم الناس رحمة الله بالمسافر ، لأصبح الناس وهم على سفر ، إن المسافر ورحله على فلت ، إلا ما وقى الله » .

وكذا أسنده أبو منصور الديلمي في « مسند الفردوس » من هذ الوجه من غير طريق المعري . وقد أنكره النووي في « شرح المهذب » فقال : ليس هذا خبراً عن النبي و في ، وإنما هو من كلام بعض السلف ، قيل إنه علي بن أبي طالب . كذا في « التلخيص » (٣/ ٩٨) .

قلت : وفي هذا الإسناد علتان :

الأولى : بشير بن زاذان ضعفه الدارقطني وغيره . واتهمه إبن الجوزي ، وقال إبن معين : ليس بشي ً .

والأخرى : أبو عتبه وإسمه أحمد بن الفرج الحمصي ، ضعفه محمد بن عوف الطائي . وقال إبن عدي : لا يحتج به .

وقد خولف في إسناده ، فقد أخرجه السلفي أيضاً في « الطبوريات » (ق

1/۲۲) عن أحمد بن محمد بن أبي الخناجر نا بشير بن زاذان عن رشيدين بن سعد عن أبي علقمة عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ:

« لو يعلم الناس رحمة الله للمسافر ، أصبح الناس كلهم على ظهر سفر ، . إن الله بالمسافر لرحيم » .

فأدخل بين بشير وأبي علقمة رشدين بن سعد ، وهـو ضعيف أيضـاً . ولكني لم أعرف إبن أبي الخناجر هذا .

۱۰٤٦ ـ (حديث: « روى أنه ﴿ كَانَ عنده وداتع فلما أراد الهجرة أودعها عند أم أيمن وأمر علياً أن يردها إلى أهلها ») .

حسن ، دون ذكر أم أيمن ، أخرجه البيهقي (٢/ ٢٨٩) من طريق محمد ابن إسحاق قال : أخبرني محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة بن الزبير عن عبدالرحمن بن عويم بن ساعدة قال : حدثني رجال قومي من أصحاب رسول الله ﴿ عَلَى ﴿ الْحَدِيثُ فِي خُرُوجِ النَّبِي ﴿ عَلَى ﴿ قَالَ فَيه - :

قلت : وهذا إسناد حسن . وقال الحافظ : « قوى » .

(تنبيه) وقع الحديث في « الخلاصة » في تخريج أحاديث الرافعي (ق ١/١٣٦) كما وقع هنا « أم أيمن » ، ووقع في « التلخيص » نقلاً عن الرافعي « أم المؤمنين » فقال في تخريج هذا اللفظ :

« لا يعرف ، بل لم تكن عنده في ذلك الوقت ، إن كان المراد بها عائشة ، نعم كان قد تزوج سودة بنت زمعة قبل الهجرة ، فإن صح فيحتمل أن تكون هي » .

قلت : أغلب الظن أن أصل هذه الكلمة في الرافعي « أم أيمن » كما وقع

في « الخلاصة » ، ثم تحرفت على بعض نساخ الرافعي إلى « أم المؤمنين » فوقعت هذه النسخة إلى الحافظ فاستشكل ذلك . وأما على نسخة الخلاصة فلا إشكال لأن أم أيمن كانت حاضنته عليه السلام، على أنه لم يقع ذكرها في الحديث كها رأيت . والله أعلم .

فصيل

۱٥٤٧ _ (حديث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً:
 « من أودع وديعة فلا ضهان عليه » رواه ابن ماجه) .

حسن . أخرجه إبن ماجه (٢٤٠١) من طريق أيوب بن سويد عن المثنى عن عمر و بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﴿ عَلَيْهِ ﴾ : فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف ، المثنى هو الصبّاح قال في « التقريب » :

« ضعيف ، اختلط بآخره ، وكان عابداً » .

وأورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« ضعفه إبن معين ، وقال النسائي : متروك » .

واعتمد الحافظ في « التلخيص » قول النسائي هذا ، فقال (٣/ ٩٧) :

« وهو متروك . وتابعه ابن لهيعة فيما ذكره البيهقي » .

قلت : وأيوب بن سويد هو الرملي صدوق يخطي .

وقال البوصيري في « الزوائد » (١/١٤٨) :

« هذا إسناد ضعيف، لضعف المثنى، وهـ و إبـن الصبـاح، والـراوي عنه ».

قلت : قد تابعه ابن لهيعة كما سبق عن الحافظ . وتابعه أيضاً محمد بن عبد الرحمن الحجبي عن عمر و بن شعيب به مرفوعاً بلفظ :

« لا ضيان على مؤتمن »

أخرجه الدارقطني (٣٠٦) وعنه البيهقي (٦/ ٢٨٩) من طريق يزيد بن عبد الملك وقال :

« إسناده ضعيف».

قلت : وعلته الحجبي هذا ، فقد أورده إبن أبي حاتم (٣/ ٣ ٣٣٣) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ويزيد بن عبد الملك هو النوفلي وهو ضعيف.

قلت: فهذه ثلاث طرق عن عمرو بن شعيب ، وهي وإن كانت ضعيفة فمجموعها مما يجعل القلب يشهد بأن الحديث قد حدث به عمرو بن شعيب ، وهو حسن الحديث لا سيا وقد روي معناه عن جماعة من الصحابة ساق البيهقي أسانيدها إليهم .

وأما ما أخرجه الدارقطني من طريق عمرو بن عبد الجبار عن عبيدة بن حسان عن عمرو بن شعيب به بلفظ:

« ليس على المستعير غير المغل ضهان ، ولا على المستودع غير المغل ضهان » .

فإسناده ضعيف جداً ، قال الدارقطني عقبه :

« عمرو وعبيدة ضعيفان ، وإنما يروى عن شريح القاضي غير مرفوع » .

قلت : عبيدة بن حسان قال إبن حبان : يروى الموضوعات .

١٥٤٨ – (خبر : « أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضمن أنساً
 وديعة ذهبت من بين ماله » . ص ٤٥٠ .

صحيح . أخرجه البيهقي (٢٨٩/٦) من طريق النضر بن أنس عن أنس بن مالك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضمنه وديعة سرقت من بين ماله» .

قلت : وإسناده صحيح .

ثم أخرج من طريق خميد الطويل أن أنس بن مالك حدثه:

«أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه غرمه بضاعة كانت معه فسرقت أو ضاعت ففر بها إياه عمر بن الخطاب رضي الله عنه » .

قلت : وإسناده جيد . قال البيهقي :

« يحتمل أنه كان فرط فيها ، فضمنها إياه بالتفريط ، والله اعلم » .



فهرس الجزء الخامس من كتاب إرواء الغليل

في تخريج أحاديث منار السبيل *

٣	كتاب الجهاد
٣	« لغدُّوه أو روحة في سبيل الله خير من الدنيا » .
٤	« من أغبرت قدماه في سبيل الله حرمه الله على النار » .
٦	« الجنة تحت ظلال السيوف» .
٧	جهاد النساء لا قتال فيه : الحج والعمرة .
٨	عدم الاجازة في القتال لمن لم يبلغ الحلم .
٨	« إذا استفزتكُم فانفروا » .
11	استخلاف النبي صلىُّ الله عليه وآله وسلم علياً في غزوة تبوك .
11	قوله صلىَّ الله عليه وآلة وسلم لعلي :«أمَّا ترضي أنْ تكونُ مني بمنزلة
	هارون من موسى إلا النبوة.» .
1 4	« لأن أشيع غازياً فأكنفه على رحله أحب إلى من الدنيا وما فيها » .
١٢	تنبيه حول الحديث السابق .
١٤	حديث أن النبي شيع النفرِ الذين وجههم إلى قتل كعب بن الأشرف .
10	استقبال الناس للنبي صلى الله عليه وآله وسلم . بعد قدومه من غزوة
	41 "

المائد في البحر (الذي يصيبه القيء) له أجر شهيد والغُرقُ له أجر

أ فضل الناس مؤمن يجاهد في سبيل الله بنفسه وماله .

17

17

شهيدين .

^{*} تعذر الاتصال بأستاذنا المؤلف من أجل عمل الفهرس عند الطبع، ولذلك قمت بعمل هذا الفهرس المجمل تاركاً الفهرس التفصيلي إلى آخر الكتاب. زهبر .

- ١٧ شهيد البحر مثل شهيدي البر والمائد في البحر كالمنشحط في دمه . . .
 - ١٧ يغفر الله للشهيد كل ذنب إلا الدين .
 - ١٨ حديث في نفس معنى الحديث السابق .
- ۱۹ «أحب الأعمال إلى الله: الصلاة على وقتها ثم بر الوالدين . . . ثم الجهاد في سبيل الله » .
 - ١٩ الجهاد في الوالدين.
 - ٢١ الجنة تحت أرجل الأمهات.
 - ٢٢ « رباط ليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه . . . » .
 - ٢٣ تمام الرباط أربعون يوماً .
 - ٢٤ الفرار من الزحف من الكبائر.
- « اجتنبوا السبع الموبقات : الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله
 إلا بالحق ، وأكل الرباء وأكل مال اليتيم ، والتولى يوم الزحف » .
- ٢٥ « أعظم الكبائر: الاشراك بالله ، وقتل النفس بغير حق ، وفرار يوم
 الزحف» .
 - ٧٨ من فر من اثنين فقد فر ، ومن فر من ثلاثة فها فر .
- ۲۹ «أنا بري من [كل] مسلم [يقيم] بين أظهسر المشركين لا ترا,ى
 نارهما » .
- ٣٣ « لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس مغربها » .
- ۳۳ الهجرة خصلتان : إحداهما أن تهجر السيئات والأخرى أن تهاجر إلى الله ورسوله .
 - ٣٤ « لا هجرة بعد الفتح » .
 - ٣٤ « إستنكر النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم قتل النساء والصبيان .
 - ٣٥ لا تقتلوا ذرية ثلاثاً » .
 - ۳۲ حدیث « سبی هوازن » .
 - ٣٧ حديث « عائشة » في سبايا بني المصطلق .

- ٣٨ حديث قتل النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجالاً من بني قريظة . . .
- ٣٩ حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم قتل يوم بدر ، النضر بن الحارث وعقبة بن أبي معيط صبراً .
 - ٤١ حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم قتل بأحد أبا عزة الجمحي .
 - ٤١ « لا يلدغ المؤمن من جَجِر مرتين » .
- ٤١ حديث أنه صلى الله عليه وآلمه وسلم من على تمامة بن أثال.
- ٤٣ حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم ، فدى رجلين من أصحابه برجل من المشركين من بني عقيل .
 - ٤٤ حديث أنه ﴿ ﷺ ﴾ فدى أهلى بدر بمال .
 - ٤٩ نهي عمر عن بيع المسترق الكافر لكافر.
 - ٤٩ « كل مولود يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجّسانه.
 - ٥١ من قتل رجلاً فله سلبه .
 - ٥٥ قضى الرسول ﴿ ﷺ ﴾ بالسلب للقاتل ولم يخمس السلب .
 - أعطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغانمين أربعة أخماس الغنائم .
- أسهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للفارس ثلاثة أسهم: سهان لفرسه وسهم له.
 - ٦٣ تنبيه حول الحديث السابق.
 - ٦٣ أعطى النبي ﴿ ﷺ ﴾ الفارس ثلاثة أسهم والراجل سهماً .
- حدیث أن النبي ﴿ ﷺ ﴾ كان يغزو بالنساء فيداوين الجرحي و يجذين من الغنيمة .
- ٧٠ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، يعطي للمرأة والمملوك دون ما
 يصيب الجيش .
 - ٧١ أسهم الرسول ﴿ﷺ ﴾ للنساء يوم خيبر .
 - ٧٣ للنبي ﴿ ﷺ ﴾ الخمس من الغنائم .
 - ٧٨ كان النبي ﴿ ﷺ ﴾ يسهم لذوى القربي .

- νq حديث: « لا يتم بعد الاحتلام » .
- ٨٦ حديث : « الدعوة إلى عبادة الله ، أو الجزية ، وإلا القتال » .
 - ٩١ حديث : «لا ضرر ولا ضرار » .
 - ۹۲ « القاتل يقتل » .
- ٩٣ حديث أن النبي ﴿ عَلَيْهُ ﴾ أتى بيهوديين قد فجرا بعد إحصانهما فرجمهما .
 - ۹۵ « الجزية على كل حالم » .
 - ٩٨ تنبيه حول الحديث السابقض.
 - ١٠٦ « الإسلام يعلو ولا يُعلى » .
 - ۱۰۷ « من تشبه بقوم فهو منهم » .
 - ۱۱۱ « لا تبدؤوا اليهود والنصاري بالسلام » .
 - ١٢١ حديث « الإسلام يجب ما قبله » .

١٢٤ كتاب البيع

- ۱۲۵ حدیث . . . « و إنما لكل امرىء ما نوى . . . » .
 - ١٢٥ « إنما البيع عن تراض » .
 - ۱۳۰ « حرم الله بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام » .
- ١٣١ نهي النبي ﴿ ﷺ ﴾ عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن .
 - ۱۳۲ « لا تبع ما ليس عندك » .
 - ١٣٣ نهي النبي ﴿ ﷺ ﴾ عن بيع الغرر .
 - ١٣٤ النهي عن البيع والشراء في المسجد .
 - ١٣٥ نهي النبي ﴿ﷺ ﴾ عن بيع السلاح في الفتنة .
 - ۱۳٦ « لا يبع بعضكم على بيع بعض » .
- ۱۳۷ حدیث أن النبي ﴿ ﷺ ﴾ باع فیمن یزید » .
 - ١٣٨ 🗀 نهي النبي ﴿ ﷺ ﴾ عن حمل القرآن إلى أرض العدو . . .
- ۱۳۹ نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عام أوطاس عن وطء الحامل حتى تضع وغير الحامل حتى تحيض حيضة .

باب الشروط في البيع 124

- « المسلمون على شروطهم » . 124
- نهى النبي ﴿ عَلَيْهُ ﴾ عن شرطين في البيع. 127
- « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا » . 104
- أثر ابن عمر: «كان إذا اشترى شيئاً يعجبه مشى خطوات ليلزم 107
 - - تنبيه على الحديث السابق. 107
 - « الخراج بالضمان » . 101 « من غشنا فليس منا » .
 - 174
 - في اختلاف المتبايعين ولا بينة بينهما ٠٠٠٠ 177
 - « من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه » . 140 « إذا بعت فكل ، وإذا ابتعت فاكتل » . 149
 - باب الربا 114
 - « لعن الله آكل الربا وموكله وشاهديه وكاتبه » . 114
 - حديث: « لا ربا إلا في النسيئة » . 144
 - « الذهب بالذهب والفضة بالفضة . . . » . 111
 - « المكيال مكيال أهل المدينة ، والوزن وزن أهل مكة » .
 - 191
 - « لا ربا إلا فهاكيل أو وزن مما يؤكل أو يشرب » . 194 لا بأس ببيع البر بالشعير . . . 197
 - نهي ﴿ ﷺ ﴾ عن بيع الحي بالميت . 197
 - نهى صلى الله عليه وأله وسلم عن بيع الرطب بالتمر. 199
- نهي النبي ﴿ ﷺ ﴾ عن المحاقلة (بيع الزرع بمائة فرق من الحنطة) . 1.1
 - في . . . « البيع بالدنانير والأخذ بالدراهم » . Y . Y
- باب بيع الأصول والثار 7 . 7
- نهي النبي ﴿ عَلَى بِيعِ النَّهَارِ حتى يبدو صلاحها: نهى البائع Y . A والمبتاع .

٢١٣ باب السلم

- ٢١٣ في . . . « السلف المضمون إلى أجل مسمى » .
 - ٢١٥ « من أسلف في شيء فلا يصرفه إلى غيره » .
 - ٢٢٠ نهي ﴿ ﷺ ﴾ عن بيع الكاليء بالكاليء .

٢٢٤ باب القرض

- ٢٢٤ حديث أن النبي كان يستقرض .
- · ٢٢٥ « ما من مسلم يقرض مسلماً قرضاً مرتين إلا كان كصدقتها مرة » .
 - ۲۳۰ استقرض النبي ﴿ ﷺ ﴾ من يهودي شعيراً ورهنه درعه .
 - ۲۳۳ حديث « خيركم أحسنكم قضاءً » .
 - **۲۳۰** «كل قرض جر منفعة فهو ربا » .
- ۲۳۹ « لا يغلق الرهن من صاحبه الذي رهنه ، له غنمه وعليه غرمه » .
 - ٢٤٥ باب الضهان والكفالة .
 - ۲٤٥ « الزعيم غارم » .

٢٤٩ باب الحوالة

٧٤٩ مطل الغني ظلم وإذا اتبع أحدكم على مليء فليُتْبَعُ

٢٥٠ باب الصلح

- · ٢٥ « الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً » .
 - ٢٥٦ « لا يمنع جار جاره أن يغرز خشباً في جداره » .

۲٥٨ كتاب الحجر

- ۲۰۸ « من ترك حقاً ما لورثته » .
- ٣٦٣ «من أنظر معسراً فله بكل يوم مثليه صدقة ».
- « من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس أو انسان قد أفلس فهو أحق به من غيره » .
 - ٣٧٣ « إبدأ بنفسك ثم بمن تعول » .

- ٧٧٤ « رفع القلم عن ثلاث : عن الصبي حتى يحتلم . . . » .
 - ٧٧٦ « لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار » .
 - ۲۷۷ « كل من مال يتيمك غير مسرف» .
 - ۲۷۸ « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم » .
 - ۲۷۹ « لا يحل مال امرىء مسلم إلا عن طيب نفس » .

٢٨٢ باب الوكالة

- ٢٨٧ وكُّل النبي ﴿ﷺ ﴾ عمرو بن أمية في قبول نكاح أم حبيبة .
- ٢٨٤ حديث معاذ: « فأخبرهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد إلى فقرائهم » .

۲۸۸ كتاب الشركة

- ۲۸۸ حدیث: یقول الله تعالى: « أنا ثالث الشریكین . . . » .
 - ٢٩٠ فصل في المضاربة
- ٢٩٤ عامل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهل خيبر بشطر ما يخرج منها .
 - ٢٩٥ نهى النبي ان عسب الفحل وعن قفير الطحان .

٢٩٧ باب المساقاة

- ٣٠١ حديث رافع : كنا نكري الأرض بالناحية منها .
- ٣٠٧ حديث أن موسى عليه السلام أجر نفسه ثهاني حجج أو عشراً على عفة فرجه وطعام بطنه .
 - ٣٠٨ « ثلاث أنا خصمهم يوم القيامة : رجل . . . » .
- ٣١١ نهي صليَّ الله عليه وآله وسلَّم عن استئجار الأجير حتى يبين له أجره .
 - ٣١٧ « أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله » .
 - ٣٢٠ « أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه » .

٣٢٥ باب المسابقة

- ٣٢٦ حديث « أن النبي سابق بين الخيل . . . » .
- ٣٢٧ حديث : « سابق النبي عائشة على قدميه » .
- ٣٢٩ حديث «أن النبي ﴿ عِنْ ﴾ صارع ركانة فصرعه » .
 - ٣٣٣ « لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر » .
 - ٣٣٨ « الخيل ثلاثة : فرس للرحمن ، وفرس . . . » .
 - ٣٤٢ « ما بين الغرضين روضة من رياض الجنة » .

٣٤٣ كتاب العارية

- ٣٤٦ في . . . « حق الأيل والبقر والغنم . . . » .
 - ٣٤٨ « على اليد ما أخذت حتى تؤديه » .

٣٥٠ كتاب الغصب

- « من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الـزرع شيء ولـه نفقته » .
 - ٣٥٣ « ليس لعرق ظالم حق » .
 - ٣٥٧ « من أعتق شركاً له في عبد قوم عليه قيمة العدل » .
 - ٣٥٩ حديث القصعة .
 - ٣٦١ « العجماء جرحها جبار ».
 - ٣٦١ « من وقف دابة في سابلة من سبل المسلمين . . . » .
 - ٣٦٣ « من أريد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهيد » .
 - ٣٦٤ تنبيه حول الحديث السابق.
 - ٣٦٤ حديث ابن عمر «أن النبي أمره بشق زقاق الخمر . . . » .
 - ٣٦٨ في طمس التاثيل وتسوية القبور.
 - ٣٧ حديث أن النبي حرق مسجد الضرار وأمر بهدمه .
 - ٣٧٢ باب الشفعة
 - ٣٧٧ « قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم » .

- ۳۷٤ « لا شفعة لنصراني » .
- « لا ترتكبوا ما ارتكب اليهود فتستحلوا محارم الله بأدنى الحيل » .
 - ٣٧٥ « الشفعة في الم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة » .
 - ٣٧٦ « الجار أحق بصقه ».
 - ٣٧٦ « جار الدار أحق بالدار ».
- ٣٧٧ « الجار أحق بشفعته ينتظر به وإن كان غائباً ، إذ كان طريقهما واحداً » .
 - ٣٨١ باب الوديعة .
 - ٣٨١ « أدِّ الأمانة إلى من أئتمنك . . . » .
 - ٣٨٣ حديث : « إن المسافر وماله لعلى فَلَتٍ إلا ما وقى الله » .
 - ۳۸٥ « من أودع وديعة فلا ضمان عليه » .

انتهى الجزء الخامس من كتاب إرواء الغليل في تخريج آحاديث منار السبيل ويليه الجزء السادس وأوله « باب إحياء الموات »